

تم تدوين المخطوطات في سنة ١٤٢٥ هـ بمكة المكرمة  
على يد السيد الفاضل

عبد الله

عبد المجيد محمود عبد المجيد

الحج

ابن فهد بن عبد الرحمن

الحج

كتاب: ستر بن ثواب الجعيد

الحج



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
الدراسات العليا الشرعية  
قسم الفقه وأصوله / شعبة الفقه

# فقه الإمام البخاري في البيوع والسلام من جامعه الصحيح

٤٤٦٩

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص العليا (دكتوراه)

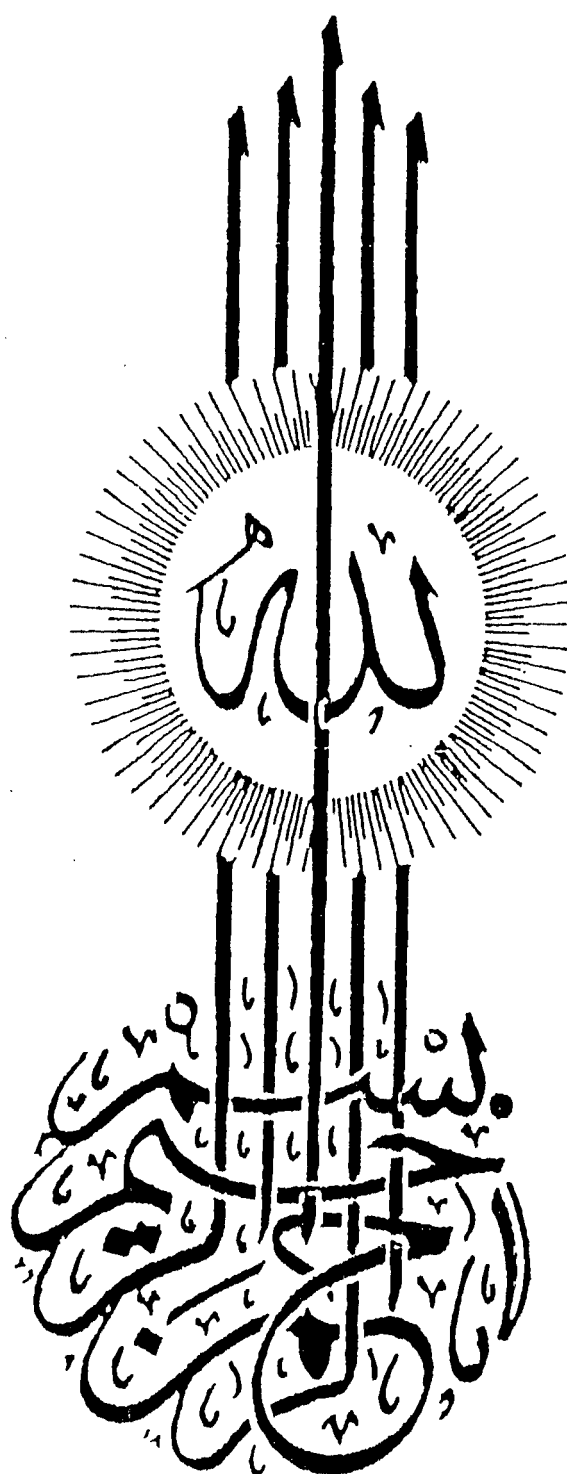
إعداد الطالب : ستر بن ثواب الجعيد



إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد

المجلد الأول

١٤١٣ هـ - ١٤٩٣ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تلخيص البحث

### فقه البخاري في البيوع والسلم من جامعه الصحيح

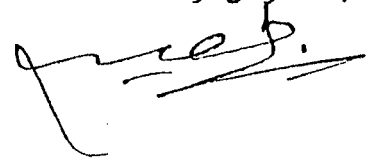
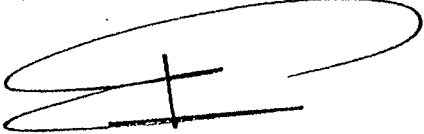
دَوَّن البخاري رحمه الله فقهه في هذا الموضوع في كتاب البيوع والسلم من جامعه الصحيح في تراجم جاءت عدتها مائة وإحدى وعشرين ترجمة ، وقد عالج هذا البحث بيان مقصود البخاري رحمه الله في هذه التراجم ، ومقارنتها بأقوال العلماء في كل مسألة يذكرها البخاري ، وقد تم ذلك بشرح ألفاظ الترجمة ، وبيان أوجه الإحتمال فيها مع بيان الأدلة التي يذكرها البخاري تحتها ، مع تحليل ، ومناقشة للأقوال وأدلتها وصولاً إلى الرأي الراجح الذي يدعمه الدليل . وقد توصلت في هذا البحث إلى نتائج أهمها :

- التأكيد على إمامة البخاري في الفقه بما لا يقل عن إمامته في الحديث ، وبلوغه الاجتهاد المطلق كالائمة الأربعة رحمهم الله .
- أهمية العناية بفقه المحدثين عموماً ، وبفقه هذا الإمام خصوصاً ، لما في فقههم من مسائل مهمة ، واجتهادات قوية لها أدلتها ، وأهميتها ، بالإضافة إلى الثمرة العظيمة التي يجنيها الباحث من تنمية ملكة الفهم ، والاستنباط .
- عرض البخاري فقهه بأسلوب متميز ، ألفاظه وجيزة ، وإثارته للذهن قوية مع ورع ظاهر ، وإحتياط في الاستنباط ، كما وضحته في ثنايا البحث .
- للبخاري بعض الإختيارات في فقه البيوع كإعتباره للتمكن من القبض قبضاً ، وكإجازته لبيع الثمرة قبل بدو صلاحها إذا كان الضمان على البائع .
- البخاري ممن يرى التوسع في الشروط في العقود كالإمام أحمد رحمهما الله .
- أسأل الله أن يفقهنا في الدين وأن يرحم علماء الأمة على ما بدلوا في خدمة الشريعة .

عميد الكلية / د. عابد السفيني

المشرف / د. عبدالمجيد محمود عبدالمجيد

الطالب / ستر بن ثواب الجميد



# المقدمة



## المقدمة :

أن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، الحمد لله الذي جعل الاستنباط علماً قال تعالى ( وإذا جاءهم أمر من الأمن ، أو الخوف أذاعوا به ، ولو ردوه الى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ) (١) ، وصلى الله وسلم على عبد الله ورسوله محمد الذي قال : من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين (٢) ، وبعد فإن من الله نعم على المرء أن يوفق عمله وقته ، أو جله بشيء ينفعه في دينه أو دنياه كما قال صلى الله عليه وسلم : إحرص على ما ينفعك واستعن بالله (٣) وإن من أولى ما حرص على الاشتغال به ، والتزود منه العلم الشرعي النافع الذي يثمر بصيرة تنفع الإنسان في دنياه وآخره ، وإن التدبر في الأدلة الشرعية واستخراج الفوائد منها ، وبيان مآخذ العلماء في ذلك يعزز ذلك ، ويقويه ، ولقد بذل العلماء جهوداً كثيرة في هذا الباب ، كل بحسب ما تيسر له ، فكان منهم الفقيه الذي أعمل جهده في تدبر الأدلة ، واستخرج بفهمه الثاقب منها ما فتح الله به ، فدونه في كتاب ، أو أفتى به سائلاً محتاجاً الى معرفة حكم في مسألة من المسائل ، أو علم طالباً حريصاً على ذلك ، وربما جمع ذلك كله ، ومنهم من أخذ من الحديث بنصيب وافر ، فاهتم بجمعه ، وتنقيته مما دخل فيه مما يضاذه ، وكل على خير ، ومنهم من جمع بين الخيرين ووفق للطريقتين وحاز بفضل الله على الأمرين ، فاهتم بجمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

---

(١) سورة النساء ، آية ٨٣ .

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين —

أنظر فتح الباري ١/١٩٧ .

(٣) جزء حديث أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ، في كتاب القدر ، مسلم بشرح النووي ٢١٥/١٦

## ( ب )

وانتقى الصحيح بل أصحّه ودون مافهمه من الأدلة الشرعية بعبارته التي ارتضاها ورآها دالة على مقصده ، ومن هؤلاء الامام المجتهد الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد ابن اسماعيل البخاري رحمه الله ، الذي لا يحتاج الى زيادة تعريف أو اطراء فهو الذي يحتل مكانة عظيمة عند المسلمين عامة وبين أهل العلم خاصة ، لما أتاه الله من العلم الذي وفق في استثماره فيما ينفع ، وإمامته في الحديث معروفه ، لكن إمامته في علم آخر ، وهو الفقه ربما خفيت حتى على بعض المنتسبين الى العلم ، ولهذا الخفاء أسباب منها أن إمامته في الحديث حجبت أو خففت من إمامته في الفقه لبروزه في الحديث رحمه الله أكثر من الفقه وكذلك قلة الجهود المفردة لإبراز إمامته رحمه الله في الفقه ، بل إنك حينما تقرأ في كتب الفقه التي تهتم بالمقارنة بين أقوال الفقهاء ، لاتجدها تذكر البخاري فقهياً الا قليلاً ، لذلك أحببت أن أسهم في إبراز جانب من مكانة هذا الامام الفذ في الفقه ، وقد سبق الى هذا الفضل آخرون (١) ولكن في موضوعات لاتتعلق بالبيوع والسلم وهو الموضوع الذي اخترته لعنوان رسالتي للدكتوراه من جامعة أم القرى - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة ، قسم الفقه وأصوله وقد اخترت هذا الموضوع لأسباب أهمها :

١- الرغبة في الاستفادة من فقه البخاري رحمه الله الذي كتب كثير من أهل العلم في مدحه والاشادة به مدحاً مجملاً ومفصلاً .

- ٢- الرغبة في إبراز مكانة هذا الامام في هذا الجانب فيما يخص البيوع والسلم .
- ٣- الرغبة في التعرف على فقه المحدثين بشيء من التفصيل ، لاسيما وفقهه يمثل أنموذجاً أعلى لهذا النوع من الفقه .

---

(١) كتب الاستاذ الدكتور نزار الحمدان عن فقه البخاري في الحج والصيام ، وهو مطبوع ، وكتبت

الدكتورة ، نور حسن قاروت عن فقه البخاري في الوضوء والغسل ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم

القرى ١٤١١ هـ .

## منهجي في البحث :

يمكن تلخيص هذا المنهج فيما يلي :

١- محاولة التعرف على فقه البخاري في الترجمة التي عقدها ، عن طريق دلالات الترجمة وشرح ألفاظها ، وبيان كلام الشراح لها مع محاولة الربط بينها وبين التراجم الأخرى المشابهة داخل الصحيح .

٢- إيضاح الأدلة التي استدل بها البخاري رحمه الله على مراده بعد محاولة بيانها ، وقد يتداخل الأمران لقوة الصلة بينهما .

٣- مقارنة رأي البخاري بأراء الأئمة الأربعة دون التزام فقط بفقهاء الحديث لأن ذلك يبرز فقه البخاري أكثر ، وقد أذكر نماذج عن بعض فقهاء السلف في المسألة .

٤- محاولة إبراز أصول البخاري رحمه الله في الاستدلال بقدر الامكان وان كان هذا الموضوع يستحق رسالة مستقلة تبحث جوانبه المتعددة ، يتم فيها سير مقررره الشراح من قواعد مع تراجم البخاري المفصلة .

٥- تخريج الأحاديث التي وردت في البحث .

٦- اعتمدت غالباً على النسخة التي كتب أحمد شاكر رحمه الله مقدمة لها وهي ما تعرف باليونينية .

وقد تكون البحث من مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمه ، أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع باختصار وسبب اختياري لهذا الموضوع أما التمهيد فقد ترجمت فيه للبخاري بترجمة موجزة جاءت في الفصل الأول منه ، أما الفصل الثاني فقد تحدثت عن مكانة كتابه الصحيح ، وفي الفصل الثالث بينت فيه أهمية فقهه رحمه الله وذكرت بعض الخصائص التي تظهر في فقهه رحمه الله .

أما الفصل الرابع فقد تكلمت فيه بإيجاز عن أصول التراجم وضوابطها .

أما القسم الأول فهو عن كتاب اليسوع كما رتبها البخاري في صحيحه وقد اشتمل على مائة وثلاث عشرة ترجمة .

والقسم الثاني عن كتاب السلم وقد اشتمل على ثمان تراجم فقط .

والخاتمة نسأل الله حسنها ففيها تلخيص لأهم نتائج البحث .

وقد واجهتني بعض الصعوبات والتي لا يخلو منها بحث مهما كان موضوعه مختصراً تتلخص فيما يلي :

١- ورود الاحتمالات على تراجم البخاري مما يجعل تحديد مراده بوضوح أمراً فيه صعوبة .

ومما يبين هذا الأمر إختلاف الشراح في تحديد مراد البخاري رحمه الله مع علو مكانتهم في العلم .

٢- البخاري يترجم لبعض مسائل قد يصعب إخراجها من كتب الفقهاء لعقد المقارنة بين قوله وأقوالهم .

ولكن خفف من هذه الصعوبات أنه تولى الإشراف على هذا البحث أستاذان فاضلان أولهما الاستاذ : الدكتور أحمد طه ريان الذي سافر قبل أن يقدر الله إتمام البحث .

والثاني : الاستاذ الدكتور عبد المجيد محمود الذي كان خير خلف لخير سلف والذي أحسست فيه أدب العلماء وسمتهم ، وحرصهم على إعطاء طلابهم أكبر قدر من الفائدة .

أسأل الله أن يجزيهما عني خيراً وأن يبارك في علمهما إنه سميع مجيب .  
وأخيراً فإن هذا جهد المقل أرجو الله أن يبارك فيه وأن يتجاوز عن الخلل والخطأ أنه سميع مجيب .

## تمهيد

وفيه فصول:

الفصل الأول: ترجمة الإمام البخاري

بإيجاز

الفصل الثاني: مكانة كتابه الصحيح

الفصل الثالث: مكانة فقهه

الفصل الرابع: أصول التراجم

وضوابطها.

## الفصل الأول: ترجمة البخاري بإيجاز. وفيه مباحث.

**المبحث الأول:** اسمه، ونسبه، ومولده.

البخاري هو: الإمام أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث<sup>(١)</sup>.

**اسمه:** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه<sup>(٢)</sup> بن بَذْذَبَه<sup>(٣)</sup> الجعفي مولا هم البخاري.

**كنيته:** أبو عبدالله ولقبه إمام المحدثين، بل وأمير المؤمنين في الحديث - رحمه الله - .  
أسلم المغيرة جده على يدي اليمان الجعفي - أبوقبيلة من اليمن - والي بخارى فنسب إليه. <sup>(٤)</sup>

واسم والي بخارى: عبدالله بن محمد بن جعفر بن يمان<sup>(٥)</sup>.

قال ابن خلكان: «وقد اختلف في اسم جده فقيل: إنه يزْذَبَه - بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الزاي وكسر الذال المعجمة وبعدها باء موحدة ثم هاء ساكنة»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> هكذا وصفه مسلم صاحب الصحيح، انظر التقييد، لابن نقطة، ١٢/١

<sup>(٢)</sup> وقيل: بَذْذَبَه وعند ابن خلكان (يَزْذَبَه) وعزا إلى ابن ماكولا يزذبه (١٨٨/٤) وهي لفظة بخارية معناها: الزراع، انظر سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٩١/١٢؛ وذكر في النجوم الزاهرة، ٢٥/٣، وفي وفيات الأعيان، ١٨٨/٤ الأحنف بعد المغيرة، وعلل ذلك صاحب سيرة البخاري، أن الظاهر أنه أطلق على جده بردزبه ذلك لأنه كان عاقلا ص ٣ هامش ١. وقاله ابن خلكان، ١٩٠/٤، البداية والنهاية، لابن كثير، ٢٤/١١.

<sup>(٣)</sup> انظر طبقات الشافعية، ابن السبكي، ٢١٢/٢.

<sup>(٤)</sup> سير أعلام النبلاء، ٣٩٢/١٢؛ مفتاح السعادة، أحمد مصطفى، الشهير بطاش كبرى زاده، ١٣٠/٢

<sup>(٥)</sup> انظر، شذرات الذهب، ابن العماد، ١٣٤/٢؛ الثقات، ابن حبان، ١١٣/٩؛ تذكرة الحفاظ، ٥٥٥/٢؛

الإعلام، للزركلي، ٣٤/٦ ط الخامسة. تاريخ بغداد، ٣٦-٤/٢

<sup>(٦)</sup> وفيات الأعيان، ١٩٠/٤

وقال أبونصر بن ماكولا: وأما بردزبه - براء ودال وزاي وباء معجمة بواحدة - فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، الإمام في الحديث جد إبراهيم هذا بردزبه وهوبالبخارية، وبالعربية الزراع.<sup>(١)</sup>

ولد الإمام البخاري - رحمه الله - في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، نقله الذهبي عن أبي جعفر محمد بن أبي حاتم وراق البخاري، واتفق المترجمون له على ذلك.<sup>(٢)</sup> وحدد تاريخ ولادته بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة خلت من شهر شوال.<sup>(٣)</sup>

بل ورد عن البخاري نفسه كما رواه الخليلي بسنده إلى أبي حسان مهيب بن سليم يقول: سمعت البخاري يقول: ولدت يوم الجمعة بعد الصلاة لثنتي عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة.<sup>(٤)</sup>

والاختلاف في ذلك يسير، ولكن الرواية الأخيرة الواردة عن البخاري أرجح، في تاريخ ولادته، فقد رجح ذلك ابن حجر، وذكر أن المستنير بن عتيق قال: أخرج لي ذلك محمد بن إسماعيل بخط أبيه، وجاء ذلك عنه من طرق.<sup>(٥)</sup>

قال الحافظ ابن حجر: «وكان بردزبه فارسياً على دين قومه، ثم أسلم ولده المغيرة على يد اليمان الجعفي والي بخارى، فنسب إليه نسبة ولاء، عملاً بمذهب من يرى أن من أسلم على يده شخص كان ولاؤه له، وإنما قيل له الجعفي لذلك، أما ولده إبراهيم بن المغيرة،

١) انظر، تاريخ بغداد، ١١/٢؛ الإكمال، ابن ماكولا، ٢٥٩/١، وقد عزا ابن خلكان إلى ابن ماكولا أنه بالياء في أوله والظاهر أنه تصحيف من النساخ لأن ابن ماكولا وضعه في حرف الباء ولم يذكره في حرف الياء.

٢) انظر، سير أعلام النبلاء، ٣٩٢/١٢؛ تذكرة الحفاظ، ٥٥٥/٢؛ تاريخ بغداد، ٦/٢.

٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، مخطوط دار المأمون التراث، ١١٧٠/٣.

٤) تغليق التعليق، ٣٨٤/٥ وعزاه ابن حجر للخليلي في الإرشاد.

٥) هدي الساري، ص ٥١، ط السلفية، ط الثانية.

فلم نقف على شيء من أخباره<sup>(١)</sup>.

وأما والد محمد - إسماعيل بن إبراهيم، فقد ذكر الحافظ أن ابن حبان ترجم له في «الثقات» في الطبقة الرابعة.

فقال: إسماعيل بن إبراهيم والد البخاري، يروي عن حماد بن زيد، ومالك، وروى عنه العراقيون<sup>(٢)</sup>.

ومن عجيب ورعه وتقواه أنه قال - حين وفاته - : كما روى ذلك أحمد بن حفص - قال: دخلت على إسماعيل والد أبي عبدالله عند موته فقال: لأعلم في مالي درهما من حرام ولادرهما من شبهة<sup>(٣)</sup>. قال أحمد بن حفص: فتصاغت إلي نفسي عند ذلك<sup>(٤)</sup>.

ونقل الذهبي في ترجمة أحمد بن حفص البخاري الحنفي أن والد البخاري فسر له رؤيا<sup>(٥)</sup>.

مات إسماعيل - رحمه الله - وابنه محمد صغير، فنشأ يتيماً، ثم ارتحل مع أخيه وأمه إلى مكة، فأقام بمكة مجاوراً، ورجع أخوه أحمد إلى بخارى، فمات بها<sup>(٦)</sup>. ورجعت والدته معه<sup>(٧)</sup>. فوالد البخاري - رحمه الله - محدث، وصار ابنه أمير المؤمنين في الحديث، وذلك فضل من الله خصهما به<sup>(٨)</sup>.

١) تغليق التعليق، ٣٩٤/٥.

٢) الثقات، ٩٨/٨.

٣) تغليق التعليق، ٣٩٤/٥.

٤) طبقات الشافعية، ٢١٣/٢.

٥) السير، ١٥٧/١٠.

٦) هدي الساري، ٥٠٢.

٧) الطبقات، ٢١٦/٢؛ سير أعلام النبلاء، ٣٩٣/١٢؛ تاريخ بغداد، ٦/٢.

٨) سيرة الإمام البخاري، عبدالسلام المباركفوري، ص ٤.



### المبحث الثاني: عصره.

عاش البخاري - رحمه الله - من الفترة الممتدة من آخر القرن الثاني إلى بداية النصف الأول من القرن الثالث. من سنة ١٩٤هـ إلى سنة ٢٥٦هـ .  
وقد عاصر في هذه الفترة عددا كبيرا من الخلفاء وغيرهم، وسأتكلم عن عصره في عدة مطالب.

#### المطلب الأول: عصره سياسيا.

ولد البخاري - رحمه الله - سنة ١٩٤هـ في خلافة الأمين الذي امتدت خلافته من سنة ١٩٣هـ إلى سنة ١٩٨هـ

فأدرك البخاري من ذلك الزمن أربع سنوات، وكان إذ ذاك صغيرا.  
قال الذهبي عن خلافة الأمين: «كان مليحا أبيض جميل الوجه، طويل القامة، عاش سبعا وعشرين سنة، واستخلف ثلاث سنين وأياما، وخلع في رجب سنة ست وتسعين وحارب سنة ونصفا...»

وكان مبدرا للأموال قليل الرأي، كثير اللعب لا يصلح للخلافة سامحه الله ورحمه»<sup>(١)</sup>  
قال ابن كثير: «وقد رماه بعضهم بكثرة اللعب والشرب، وقلة الصلاة»<sup>(٢)</sup>.  
وقد جرى بينه وبين أخيه المأمون فتن، وحروب أفضت إلى خلع وقتله سنة ٢٩٨ هـ، فلما قتل، استقر الأمر لأخيه المأمون.

وهو المأمون أبو العباس محمد بن الرشيد هارون، كان ذا رأي، وعقل، ودهاء، وشجاعة وكرم، وحلم، وتضلع من العلم والآداب... وكان من أذكى العالم ذا همة عالية في

<sup>(١)</sup> العبر، ٢٥٤/١

<sup>(٢)</sup> البداية والنهاية، ٢٤١/١٠

الجهاد، وكان يقول: معاوية بعمره<sup>(١)</sup>، وعبدالملك بحجابه، وأنا بنفسي، وكان شيعيا جهميا نازع أخاه الأمر لما خلفه واستقل بالخلافة عشرين سنة<sup>(٢)</sup>.

وهو الذي حدثت في عهده الفتنة بخلق القرآن، واكتوى العلماء بآثار هذه الفتنة، وعذبوا، وحصل لهم من الابتلاءات شيء كثير.

وقد نال البخاري - رحمه الله - بعض آثار هذه الفتنة - كما سيأتي الكلام على محنته - إن شاء الله.

لكن لم نجد في المصادر ما يدل على أن الإمام البخاري كان له موقف معين تجاه هذه الفتنة بالنسبة للمأمون، ومن جاء بعده، وكان إذ ذاك منهمكا في الطلب أو التصنيف وعمره إذ ذاك اثنتان وعشرون سنة، لأن المأمون أظهر الامتحان على بدعته سنة مائتين وثمان عشرة<sup>(٣)</sup>.

وكان قد أظهرها مع تشيعه سنة اثنتي عشرة ومائتين وإحدى عشرة<sup>(٤)</sup>. لكنه لم يمتحن عليها إلا بعد ذلك.

وتوفي المأمون في رجب سنة ثمان عشرة ومائتين<sup>(٥)</sup>.

وجاء بعد المأمون المعتصم في سنة ٢١٨ هـ إلى سنة ٢٢٧ هـ<sup>(٦)</sup>.

«وهو أبو إسحاق المعتصم محمد بن هارون الرشيد، عهد إليه المأمون بالخلافة، وكان قويا إلى الغاية، شجاعا مهيبا، كثير اللهو، مسرفا على نفسه، وهو الذي فتح عمورية من

<sup>(١)</sup> ومراده فيما يظهر عمرو بن العاص

<sup>(٢)</sup> العبر، ٢٩٦/١، ٢٩٧.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٢٩٣/١.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٢٨٤/١.

<sup>(٥)</sup> البداية والنهاية، ٢٧٣/١.

<sup>(٦)</sup> البداية والنهاية، ٢٩٥/١.

أرض الروم، إذا غضب لم يبال من قتل ولا مافعل<sup>(١)</sup>.  
وقد قام في نصرة ما ابتدعه أخوه المأمون، وعلى يديه<sup>(٢)</sup> جرت فتنة الإمام أحمد وضرب  
بين يديه، وكانت له نعمة في النكاية بالعدو وفي الإنفاق في الحرب لا البناء<sup>(٣)</sup>.  
وبويع بعده بالخلافة لابنه هارون الواثق بن المعتصم، ولي الخلافة سنة ٢٢٧ هـ وتوفي سنة  
٢٣٢ هـ . وكانت خلافته خمس سنين وأشهرًا، وكان أدبًا شاعرًا، دخل في القول بخلق  
القرآن، وامتنح الناس، وقوى عزمه قاضيه أحمد بن أبي داؤود<sup>(٤)</sup>.  
قال ابن كثير عنها: «وهذه بدعة صلعاء شعاء عمياء صماء لامستند لها من كتاب ولا سنة،  
ولاعقل صحيح، بل الكتاب والسنة والعقل الصحيح بخلافها..»<sup>(٥)</sup>.  
واستخلف بعده أخوه المتوكل على الله، فظهرت السنة على يديه وقمع البدعة ودعاتها  
وأمر بنشر أحاديث الرؤية والصفات<sup>(٦)</sup>.  
قال الذهبي عنه: «وهو الذي أحيا السنة وأمات التجهم، ولكنه كان فيه نصب ظاهر،  
وانهماك على اللذات والمكاره، وفيه كرم وتبذير»<sup>(٧)</sup>.  
وقيل لم يصح عنه النصب<sup>(٨)</sup> وتهمة النصب - وهو كره أهل البيت - نسبت إليه لأجل

---

١ (العبر، ٣١٥/١، ٣١٦)

٢ (البداية والنهاية، ٢٨١/١٠)

٣ (المصدر السابق، ٢٩٦/١٠)

٤ (العبر، ٣٢٥/١)

٥ (البداية والنهاية، ٣٠٧/١٠)

٦ (العبر، ٣٢٥/١؛ البداية والنهاية، ٣١٦/١٠)

٧ (العبر، ٣٥٣/١)

٨ (البداية والنهاية، ٣٠٧/١٠؛ السير، ٤١/١٢)

ما صنع بقبر الحسين - رضي الله عنه -<sup>(١)</sup>.  
 وخلافته استمرت من سنة ٢٣٢ هـ إلى سنة ٢٤٧ هـ وهي السنة التي فتك فيها بالمتوكل في مجلس لهوه بأمر ولده المنتصر<sup>(٢)</sup> الذي لم تدم له الخلافة سوى ستة أشهر، ففسد له السم بريشة فصد به طبيبه، وقيل سم في كثرى، وقيل بأسباب أخرى.<sup>(٣)</sup>  
 وقال لما أحس بالموت مخاطباً أمه: «يا أماه ذهبت مني الدنيا والآخرة عاجلت فعوجلتي». قال عنه الذهبي: «كان كامل العقل محبا للخير محسنا إلى آل علي بارا بهم»<sup>(٤)</sup>.  
 ثم ولي الخلافة بعده المستعين بالله أبو العباس أحمد بن المعتصم.  
 قال الذهبي: «وكان أمراء الترك قد استولوا على الأمر، وبقي المستعين مقهورا معهم، فتحول من سامرا إلى بغداد غضبان فوجهوا يعتدرون إليه ويسألونه الرجوع، فامتنع وعمدوا إلى الحبس، فأخرجوا المعتز بالله»<sup>(٥)</sup> ووجرت بينه وبين المعتز بالله حروب طاحنة،<sup>(٦)</sup>.  
 ثم خلع المستعين نفسه لأخيه أحمد سنة ٢٥٢ هـ ثم خلع المعتز في رجب سنة خمس وخمسين ومائتين.<sup>(٧)</sup>  
 ثم ولي بعده المهتدي بالله أبو محمد عبدالله محمد بن الواثق بن المعتصم بن هارون،

١ السير، ٣٥/١٢. قال الذهبي: «وكان المتوكل فيه نصب، وانحراف، فهدم هذا المكان وما حوله من الدور، وأمر أن يزرع، ومنع الناس من انتيا به» السير، ٣٥/١٢. وقد ذكر ابن كثير، والطبري الحدث، ولم يربطوه ببغض آل البيت. الطبري، ١٨٥/٩.

٢ العبر، ٣٥٣/١، البداية والنهاية، ٣٦٤/١٠.

٣ السير، ٤٣/١٢.

٤ العبر، ٣٥٦/١، تاريخ بغداد، ١١٩/٢.

٥ العبر، ٣٠٦/١، ٣٦١.

٦ البداية والنهاية، ٩/١١.

٧ المصدر السابق، ١٨/١١.

وكانت بيعته في رجب سنة خمس وخمسين ومائتين.

«وكان ورعا تقيا متعبدا، عادلا فارسا، قويا في أمر الله، لكنه لم يجد ناصرا ولا معينا على الخير... وكان يتشبه بعمر بن عبدالعزيز»<sup>(١)</sup>.

قال ابن كثير: «وكانت خلافته سالحة، قال يوما للأمراء إني ليست لي أم لها من الغلات ما يقاوم عشرة آلاف دينار، ولست أريد إلا القوت فقط لأريد فضلا على ذلك إلا لأخوتي فإنهم مستهم الحاجة»<sup>(٢)</sup>.

«وأمر الخليفة بأن ينفي القيان والمغنون من سامراء، وأمر بقتل السباع والنمور التي في دار السلطان، وقتل الكلاب المعدة للصيد - أيضا - وأمر بإبطال الملاهي ورد المظالم وأن يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وجلس للعامة وكانت ولايته في الدنيا كلها من أرض الشام وغيرها مفترقة»<sup>(٣)</sup>.

ثم ثار عليه قواده، فقتلوه - رحمه الله - وكانت خلافته أقل من سنة بخمسة أيام<sup>(٤)</sup>.

قال ابن كثير: «ولو عاش ووجد ناصرا لسار سيرة - عمر بن عبدالعزيز - ما أمكنه، وكان من عزمه أن يبید الأتراك الذين أهانوا الخلفاء وأذلوهم وانتهكوا منصب الخلافة»<sup>(٥)</sup>.

وكانت وفاته - رحمه الله - في يوم الإثنين لأربع عشرة، وقيل لاثني عشرة بقيت من رجب سنة ست وخمسين ومائتين<sup>(٦)</sup>.

ولي بعده المعتمد على الله أحمد بن المتوكل على الله، ويعرف بابن فتيان. بويغ له في

---

١ (العبر، ٣٦٧/١)

٢ (البداية والنهاية، ١٨/١١ ط الثانية)

٣ (المصدر السابق، ١٨/١١، ط، الثانية)

٤ (المصدر السابق، ٢٣/١١، ط، الثانية)

٥ (البداية والنهاية، ٢٣/١١، ط، الثانية)

٦ (المصدر السابق، ٢٣/١١).

رجب سنة ٢٥٦ هـ وتوفي سنة ٢٧٩ هـ ومكث في الخلافة ثلاثة وعشرين سنة وأيام<sup>(١)</sup>.  
وقد برز في هذه الفترة - أيضا - قواد وأمراء، كان لهم صولة وجولة، ومشاركة قوية في الأحداث، من العرب والأتراك، كعبدالله بن طاهر الخزاعي، وابنه عبدالله، وابنه محمد، وابن عمه إسحاق بن إبراهيم بن مصعب الخزاعي - أيضا -.  
وكذلك من الأتراك: وصيف، وبغا الكبير والصغير، وإيتاخ التركي، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.  
وتوفي الإمام البخاري - رحمه الله - بعد المتوكل على الله بنحو شهرين في أول شوال سنة ست وخمسين ومائتين.

هذا عرض مجمل للخلفاء الذين عاصروهم الإمام البخاري - رحمه الله - ويمكن إيجاز بعض السمات البارزة في هذا العصر من الناحية السياسية:  
١- الأمة كانت تخضع لخلافة واحدة رغم ما يعترض هذه الوحدة من اختلاف وتنازع بين الخلفاء وممن يولئ له العهد، لكن ذلك تظهر فائدته إذا قورن بعصور متأخرة أضحت الأمة الإسلامية متفرقة إلى دويلات يسري فيها الضعف تدريجيا، حتى وصلت إلى عصورها المتأخرة.

- ٢- التنافس الشديد بين الخلفاء في البناء العمراني وبناء المدن<sup>(٣)</sup>.
- ٣- كثرة إقبال الخلفاء على الترف والتوسع في الدنيا.
- ٤- تنبه الخلفاء لمكايد الأعداء الخارجين والداخلين فما يكاد يمر عصر خليفة منهم إلا وينازل الروم، كما حدث مع المعتصم وغيره<sup>(٤)</sup>.
- ٥- تنبه الخلفاء - أيضا - لمن يفرقون شمل الأمة من داخلها، وتتبعهم لمن خرج عن

١ (المصدر السابق، ٢٧/١، ٦٩، ط، دار الكتب العلمية، بيروت)

٢ (العبر، ٣١٩/١، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٥٥، ٣٦٣)

٣ (العبر، ٢٩٨/١، ٢٩٤)

٤ (البداية والنهاية، ٢٨٦/١٠)

الطاعة وما فتنة الزنج، والخرمية إلا أصدق مثال على ذلك، وكذلك فتن الخوارج المتعددة.<sup>(١)</sup>

٦- مر أهل السنة بابتلاءات متنوعة في هذا التاريخ السياسي، وما فتنة القول بخلق القرآن التي أثارها المأمون، وسار عليها الواثق والمعتصم إلا دليل واضح على ذلك، قتل فيها من قتل، وسجن من سجن، ولكن الله نصر دينه، وأعلى كلمته، وقبض من علماء السنة من يثبت أمام هذه البدعة الصلحاء الشنعاء، كما وصفها ابن كثير، وكذلك قبض الله للسنة من ينصرها من الخلفاء، كالمتوكل - رحمه الله -.

٧- ليس الخلفاء كلهم على صفة واحدة لكن، أجود خلفاء هذه الفترة المتوكل والمتوكل على الله إذا نظرنا إلى نصر السنة، ولغيرهم كالمعتصم صولات وجولات مع الروم وغيرهم من أعداء الأمة.

٨- لم يخل أحد من الخلفاء من المآخذ، لكن كان يجمعهم صفة يشتركون فيها وهي الحرص على مصلحة الأمة، وأنهم لا يقومون بعمل إلا تدبينا حتى أولئك الذين أعلنوا البدعة ونصروها كانوا ينصرونها من هذا الوجه.

ومن هنا ندرك الفرق بين أولئك وبين ما ابتلي به المسلمون في عصورهم المتأخرة والحاضرة، من قيادات تعرض الأمة للهلاك، وليس لها نهم في مقاومة العدو بل نهمها ينصب في تثبيت بقائها، بل أصبحت الغيرة على حرمة المسلمين مفقودة، إلا من رحم ربك، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قال الذهبي في نهاية الطبقة السادسة من «تذكرة الحفاظ»: «وكان في زمان هؤلاء خلائق من أصحاب الحديث، ومن أئمة المقرئين، كورش، واليزيدي، والكسائي، وإسماعيل بن عبيد الله المكي القسطنطيني، وخلق من الفقهاء، كفقيه العراق: محمد بن الحسن، وفقيه مصر عبد الرحمن بن القاسم، وخلق من مشايخ القوم، كشقيق البلخي، وصالح المري الواعظ،

والفضيل المذكور.

والدولة لهارون الرشيد والبرامكة، ثم بعدهم اضطربت الأمور، وضعف أمر الدولة بخلافة الأمين - رحمه الله - فلما قتل واستخلف المأمون على رأس المائتين نجم التشيع، وأبدى صفحته، وبزغ فجر الكلام، وعربت حكمة الأوائل، ومنطق اليونان، وعمل رصد الكواكب، ونشأ للناس علم جديد مردٍ مهلك، لا يلائم علم النبوة، ولا يوافق توحيد المؤمنين. قد كانت الأمة في عافية.

وقويت شوكة الرافضة والمعتزلة، وحمل المأمون المسلمين على القول بخلق القرآن، ودعاهم إليه، فامتحن العلماء. فلاحول ولا قوة إلا بالله.

إن من البلاء أن تعرف ما كنت تنكر، وتنكر ما كنت تعرف، وتقدم عقول الفلاسفة، ويعزل منقول أتباع الرسول، ويمارى في القرآن، ويتبرم بالسنن والآثار، وتقع في الحيرة. فالفرار قبل حلول الدمار؛ وإياك ومعضلات الأهواء، ومجاراة العقول، ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم»<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام يكشف لنا عن المرحلة التاريخية في جانبها السياسي، والعلمي من إمام مؤرخ ثبت.





### المطلب الثاني: عصره علميا (عصره من الناحية العلمية).

يعد العصر الذي عاش فيه الإمام البخاري - رحمه الله - (١٩٤-٢٥٦ هـ) من العصور الذهبية في حياة المسلمين العلمية، فقد حوى هذا العصر حركة علمية قوية تتمثل في جهود كان يقوم بها طلاب العلم، ويجوبون البلدان الإسلامية، والمراكز العلمية، فينهلون من مناهل العلم الصحيح.

فالمحدثون لهم جهودهم، ورحلاتهم، وتصنيفهم، ودأبهم على طلب العلم. والفقهاء لهم -أيضا- نصيبهم الوافر من الإقبال على التفقه، والاستنباط، وتفريع المسائل، وتقريرها. واللغويون كذلك، والأدباء، والشعراء، كل يبذل جهده فيما توجه له من علم، مع شمول -أيضا- بنصيب وافر من علوم كثيرة.

ويكشف أهمية هذا العصر من الناحية العلمية ما حوته كتب التراجم، والسير، والطبقات من أسماء العلماء، والفقهاء، والمحدثين البارزين، في هذا العصر، وحوت كثيرا من أخبارهم، كذلك ما نقل إلينا من مصنفات في هذا العصر يدهش الإنسان حينما يقرأ أخبارها.

كذلك أخرجت الحركة العلمية في هذا العصر الميمون، نخبة من العلماء الربانيين الذين يقودون الأمة إلى الطريق الصحيح، ويقاومون ما ينشأ من أخطاء وانحرافات وبدع، ويثبتون أمام الابتلاءات المتنوعة.

فالإمام أحمد - رحمه الله - والبخاري، ومسلم، وغيرهم من أصحاب الكتب الستة، وابن أبي شيبة، وغيرهم من الأعلام البارزين في تاريخ الأمة عموما، وفي هذه الحقبة خصوصا.

وقد ذكر الذهبي في «تذكرة الحفاظ» البخاري في الطبقة التاسعة،<sup>(١)</sup> وأورد معه من كبار الحفاظ ما يزيد على المائة بستة أنفس، وهذا يصور لنا جانبا من الحياة العلمية. وقال في نهاية الطبقة الثامنة من «التذكرة»: «فهؤلاء المسمون في هذه الطبقة، هم ثقات الحفاظ، ولعل قد أهملنا طائفة من نظرائهم، فإن المجلس الواحد في هذا الوقت كان يجتمع فيه أزيد من عشرة آلاف محبرة، يكتبون الآثار النبوية، ويعتنون بهذا الشأن، وبينهم نحو من مائتي إمام؛ قد برزوا وتأهلوا للفتيا»<sup>(٢)</sup>.

ثم يظهر الشكوى من طلاب العلم في زمنه في النصف الأخير من القرن السابع والأول من القرن الثامن فيقول: «فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا وتبدل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة، ويسخرون منهم، وصار علماء العصر في الغالب عاكفين على التقليد في الفروع، من غير تحرير لها ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل، وآراء المتكلمين، من غير أن يتعقلوا أكثرها، فعم البلاء، واستحكمت الأهواء، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس، فرحم الله إمرءا أقبل على شأنه، وقصر من لسانه، وأقبل على تلاوة قرآنه، وبكى على زمانه، وأدمن النظر في الصحيحين، وعبد الله قبل أن يبيغته الأجل، اللهم فوق وارحم»<sup>(٣)</sup>.

ويصور لنا هذا التألم من عصر الذهبي الذي عاش فيه، ما أدركه، وعرفه من القوة العلمية في العصور الماضية، ومنها العصر الذي يتم وصفه.

وقال في نهاية الطبقة التاسعة التي ترجم للبخاري فيها: «ولقد كان في هذا العصر، وما قاربه من أئمة الحديث النبوي، خلق كثير، وما ذكرنا عشرهم هنا وأكثرهم مذكورون في تاريخي».

<sup>(١)</sup> تذكرة الحفاظ، ٥٥٥/٢

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٥٣٠/٢.

وكذلك كان في هذا الوقت خلق من أئمة الرأي والفروع، وعدد من أساطين المعتزلة، والشيعة، وأصحاب الكلام الذين مشوا وراء المعقول، وأعرضوا عما عليه السلف من التمسك بالآثار النبوية. وظهر في الفقهاء التقليد وتناقض الاجتهاد، فسيحان من له الخلق والأمر.

فبالله عليك يا شيخ! ارفق بنفسك، والزم الإنصاف، ولا تنظر إلى هؤلاء الحفاظ، النظر الشزر، ولا ترمقنهم بعين النقص، ولا تعتقد فيهم أنهم من جنس محدثي زماننا حاشا وكلا، فما في من سميت أحد -ولله الحمد - إلا وهو بصير بالدين عالم بسبيل النجاة، وليس في كبار محدثي زماننا أحد يبلغ رتبة أولئك في المعرفة.

فإني أحسبك لفرط هواك، تقول بلسان الحال، إن أعوزك المقال: من أحمد؟ وما ابن المديني؟ وأي شيء أبوزرعة وأبوداود؟ هؤلاء محدثون ولا يدرون ما الفقه؟ وما أصوله؟ ولا يفقهون الرأي، ولا علم لهم بالبيان والمعاني والدقائق، ولا خبرة لهم بالبرهان والمنطق، ولا يعرفون الله بالدليل، ولا هم من فقهاء الملة.

فأسكت بحلم أو انطق بعلم، فالعلم النافع: هو النافع<sup>(١)</sup> ما جاء عن أمثال هؤلاء، ولكن نسبك إلى أئمة الفقه كنسبة محدثي عصرنا إلى أئمة الحديث، فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل، فمن اتقى الله راقب الله واعترف بنقصه، ومن تكلم بالجاه والجهل، أو بالشر والبأ<sup>(٢)</sup> فأعرض عنه وذره في غيه، فعقباه إلى وبال. نسأل الله العفو والسلامة<sup>(٣)</sup>.

وهذا الكلام من مؤرخ محدث عارف بأحوال العلماء وطبقاتهم حتى أزرى على نفسه ونقدها، فلم يكن متحاملا، وينظر في عصر عاش فيه وسبره على العصور التي قرأ

١) كذا في الأصل، وأظن أن النافع الثانية زائدة.

٢) البأ: العجب، انظر معجم مقاييس اللغة ٣٢٨/١.

٣) تذكرة الحفاظ، ٢/٦٢٨-٦٢٩.

تاريخها، وأخبار رجالها، وجهودهم، فزهد في عصره -رحمه الله - فكيف لو عاش حتى رأى العصور المتأخرة من حياة المسلمين؟! فلاحول ولا قوة إلا بالله.

ويكشف -أيضا- من قوة الحياة العلمية في هذا العصر ما نقل عن البخاري -رحمه الله - قال مهيب بن سليم يقول: سمعت جعفر بن محمد القطان إمام الجامع بكر مينيّه يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: كتبت عن ألف شيخ وأكثر، ما عندي حديث لأذكر إسناده»<sup>(١)</sup>.

وقال وراقه محمد بن أبي حاتم: سمعته يقول: دخلت بلخ، فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثا، فأملت عليهم ألف حديث لألف رجل، ممن كتبت عنهم قال: وسمعته يقول قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلا، ليس فيهم إلا صاحب حديث كانوا يقولون: الايمان قول وعمل يزيد وينقص<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو علي صالح بن محمد جزرة: كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنت أستملي له ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفا<sup>(٣)</sup>.

هذا مجلس واحد من مجالس واحد من العلماء الربانيين في ذلك العصر، فكيف بمجالس العلماء الآخرين، فكيف بالجوانب الأخرى من تصنيف ونحوه؟

والحركة العلمية في هذا العصر تبرز قوتها -أيضا- في قوة تحصيل التلاميذ وحرصهم الشديد على رواية الحديث، والانتفاع بوجوه العلم، وتحمل المشاق في ذلك.

فعن محمد بن يوسف الفربري أنه كان يقول: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألفا فما بقي أحد يرويه غيري<sup>(٤)</sup>.

١ تاريخ بغداد، ١٠/٢، سير أعلام النبلاء، ٤٠٧/١٢

٢ سير أعلام النبلاء، ٣٩٥/١٢

٣ سير أعلام النبلاء، ٤٣٣/١٢

٤ المصدر السابق، ٣٩٨/١٢

وهذا العدد الكبير لمؤلف واحد فكيف بغيره من المؤلفات التي حظيت بطلبة نجباء ذوي صبر وجلد على التحصيل والمذاكرة؟  
وهذه إيماءة إلى الحركة العلمية في هذا الزمن الذهبي من تاريخ المسلمين، ويمكن إبراز جوانب رئيسية تتمثل فيما يلي:

- ١- كثرة المتمكنين في كل علم. فالفقهاء، والمحدثون، واللغويون، والقراء، والشعراء، والأدباء، أينما توجه ذهن الإنسان إلى فن من فنون العلم فإنه لا يعدم أئمة يقتدى بهم ويرجع في هذا الشأن إليهم، برزوا في هذا العصر. وكتب التراجم حافلة بأخبارهم مفصلة.
- ٢- الرحلات الكثيرة والمتابعة في هذا العصر لطلاب العلم عامة، وطلاب الحديث خاصة، التي كانت تمثل منهجا وطريقا من طرق تلقي العلم في ذلك الزمن المبارك.
- ٣- كثرة مراكز التأثير في البلاد الإسلامية وانتشارها.
- ٤- كثرة المناظرات والنقد الموجه وطرق سبر قوة علم العلماء في ذلك الزمن، وقد حصل للبخاري من ذلك بعض المواقف.
- ٥- كثرة المؤلفات والكتب التي دونت في هذا الزمن وقبله، وهي تعبر عن قوة في الناحية العلمية

- ٦- حتى الخلفاء كانوا رغم ما يشغلهم من تدبير أمور الناس، لا يفوتهم الحرص على تلقي العلم أو الطلب من العلماء، أن يرووا لهم الكتب أو يحدثوا أولادهم وهذا ولا شك يعكس ما هو منتشر وموجود ليكسبوا به ثقة الناس، فالناس يقدرّون العلم والعلماء ويحترمون حملته، وقد حصل للبخاري - أيضا - موقف في هذا الأمر - سيأتي - ذكره إن شاء الله.
- ٧- القوة العلمية في هذا العصر مقترنة بنقاء العقيدة، ووضوح مسلكها، وكثرة المحاربين للبدعة، والرافضين للمناهج التي تخالف ما عرفوه من الحق، رغم وجود بدع ودعاة إليها، وقوة سياسية في بعض الأوقات تدعمها - أيضا - ولعل ما سبق من مقولة البخاري عن وصف شيوخه الذين تلقى عنهم يبين قوة هذه النتيجة، وكذلك ما ذكره الذهبي في

وصفه المتقدم لمرحلة تاريخية.

وبعد هذا الوصف المختصر للحياة العلمية في ذلك ننتقل إلى وصف حياة البخاري العلمية بتفصيل أكثر وهو يعتبر نموذجا من النماذج التي تدلنا بجلاء على الحياة العلمية في ذلك الزمن الذي عاش فيه إمامنا الفذ - رحمه الله - .

### المبحث الثالث: حياته العلمية.

نشأ البخاري يتيماً، وطلب العلم مبكراً، واجتهد في ذلك، وبذل كل ما في وسعه للتزود من العلم النافع، وقد ساعده على ذلك ما حباه الله به من حافظة قوية وذكاء مفرط، يحوطهما حرص دائم واستثمار للوقت فيما يفيد، وتحمل المشاق في تحصيل حديث رسول الله ﷺ ولما سئل عن دواء الحفظ قال: «لأعلم شيئاً أنفع للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر»<sup>(١)</sup> روى الفربري عن وراق البخاري محمد بن أبي حاتم قال:

قلت لأبي عبد الله: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟

قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب.

قال: وكم أتى عليك إذ ذاك؟

قال: عشر سنين أو أقل ثم خرجت من الكتاب بعد العشر فجعلت أختلف إلى

الداخلي وغيره.

وقال يوماً - فيما كان يقرأ للناس - : «سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت له: يا أبا فلان! إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني فقلت له: ارجع إلى الأصل إن كان عندك، فدخل ونظر فيه. ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه فقال: صدقت.

فقال له بعض أصحابه - البخاري - ابن كم كنت إذ رددت عليه؟

فقال: ابن إحدى عشرة. فلما طعنت في ست عشرة حفظت كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء. ثم خرجت مع أُمِّي وأخي أحمد إلى مكة، فلما حججت رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث، فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين، وأقاولهم؛ وذلك أيام عبيد الله بن موسى، وصنفت كتاب «التاريخ» إذ ذاك عند

(١) سير أعلام النبلاء، ٤٠٦/١٢.

قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة.

وقال: وقل اسم في «التاريخ» إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت تطويل الكتاب»<sup>(١)</sup>. وهذا النص يكشف لنا عن بدء حياة هذا الإمام الفذ، فهو اهتم بحفظ القرآن، ثم ألهم حفظ الحديث فاستثمر هذا الإلهام، وشحن هذه المهمة حتى وصل إلى الحال التي وصفها.

فكم يعجب الإنسان بموقف طالب لا يتجاوز سنه الحادية عشرة، ومع ذلك يرد على شيخه وأستاذه، رد واثق حافظ محب للفائدة، حريص على إزالة الخطأ واللبس ويمتد إعجابنا - أيضا - إلى الأستاذ الذي استعمل حقه في زجر هذا الطالب الناشئ عن مثل هذا التصرف لخطورته في هذه السن، لكنه ما فتىء أن تراجع عن موقفه ذلك إلى موقف آخر هو محل إعجاب وثناء، فشجع تلميذه وأصلح خطأه ولم يستنكف عن قبول الحق، بل أمر هذا الطالب أن يعلن تصحيحه مرة أخرى أمام الملاء حتى يقوي فيه هذه الميزة، ويربيه بهذا الموقف.

ثم يتقدم هذا الغلام في حفظه وعلمه، فهو يحفظ كتب ابن المبارك، وغيره ويعرف كلام هؤلاء وأظنه يقصد أهل الرأي.

ثم يشرع في التصنيف بعد بلوغ سن الثامنة عشرة، ولا يكتفي بمرة واحدة في التصنيف، بل يراجع، ويتأنى، فهو يقول عن «التاريخ»، بل عن جميع مصنفاته -: «صنفته ثلاث مرات»<sup>(٢)</sup> ومكث في تصنيف الصحيح ست عشرة سنة<sup>(٣)</sup>.

ومما يدعونا إلى الإعجاب بحياة الإمام البخاري العلمية تلك الرحلات الكثيرة والمتتابة التي حرص عليها، وكتب حصيلة ذلك الجهد المبارك فأخرج لنا علما نافعا

<sup>(١)</sup> تاريخ بغداد، ٧٠٦/٢.

<sup>(٢)</sup> تاريخ بغداد، ٧/٢، سير أعلام النبلاء، ٤٠٣/٢١.

<sup>(٣)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤٠٥/١٢.



منقى من كل دخيل أو معلومات ضعيفة.

قال وراقه: «سئل محمد بن إسماعيل عن خبر حديث، فقال: يا أبا فلان تراني أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيري فيه نظر.»<sup>(١)</sup>

قال الذهبي: «قال غنجار: وحدثنا محمد بن عمران الجرجاني سمعت عبدالرحمن بن محمد البخاري، سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: لقيت أكثر من ألف رجل من أهل الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، لقيتهم كرات، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين، وأهل البصرة أربع مرات، وبالحجاز ستة أعوام ولأحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي خراسان منهم المكي بن إبراهيم - وسمى طائفة -

ثم قال: فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء أن الدين قول وعمل، وأن القرآن كلام الله.»<sup>(٢)</sup>

وهذا يكشف لنا عن جانب الرحلات في حياة هذا الإمام الفذ وتأثيرها على حياته العلمية كما يكشف عن صفاء عقيدته، وعقيدة شيوخه، الذين تلقى العلم عنهم، وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: «سمعت حاشد بن إسماعيل وآخر يقولان: كان أبو عبد الله البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة - وهو غلام - فلا يكتب حتى إذا أتى على ذلك أيام فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما تصنع؟

فقال لنا يوما بعد ستة عشر يوما: إنكما قد أكثرتما علي وألححتما فأعرضا علي ما كتبتما، فأخرجنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر القلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه.

<sup>(١)</sup> تاريخ بغداد، ٢٥/٢

<sup>(٢)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤٠٨/١٢

ثم قال: أترون أنني أختلف هدرا، وأضيع أيامي فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد»<sup>(١)</sup>.  
وهذا النص يكشف لنا عن حرص البخاري على وقته واهتمامه بحفظ ما يسمع لكنه  
ما كان يحب أن يعرف ذلك عنه لولا إصرار زملائه مما يكشف لنا عن نجابتهم وحرصهم  
على أوقات زملائهم فضلا عن حرصهم على وقتهم، فرحم الله تلاميذا كانوا على هذه  
الحال من الاهتمام والاجتهاد في طلب العلم! وإلى الله المشتكى من ضعف نحس به  
ونراه في واقع المسلمين في العصر الحاضر فالله المستعان.

ومن يقرأ أخبار طالب هذه حاله يعرف أنه سيحصل له مستقبل مشرق ومكانة علمية  
مرموقة في عصره، وقد توقع له ذلك كثير ممن رأى هذه الخصائص فيه كما سبق من نقل  
كلام حاشد بن إسماعيل وصاحبه.

قالا: «فعرفنا أنه لا يتقدمه أحد».

قال أبو حفص من مشايخه - لما راجعه في بعض المواطن في جامع سفيان -: «هو  
كما قال واحفظوا فإن هذا يوما يصير رجلا»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك قال سليمان بن حرب: «هذا يكون له يوما صوت»<sup>(٣)</sup>.

ودعا له عبدالله بن منير قائلا: «يا أبا عبدالله جعلك الله زين هذه الأمة».

قال عيسى: «فاستجيب له فيه»<sup>(٤)</sup>.

فحصل للإمام البخاري المكانة العلمية العظيمة التي جعلت كتابه أصبح كتاب بعد  
كتاب الله عز وجل وجعلت ذكره مما يسر خاطر ويجلب على الفؤاد خيرا، تلك المكانة  
التي عبر عنها البخاري نفسه فقال - فيما رواه وراقه عنه -: «ما قدمت على أحد إلا كان

١ المصدر السابق، ٤٠٨/١٢

٢ تاريخ بغداد، ١١/٢

٣ سير أعلام النبلاء، ٤٢٠/١٢

٤ المصدر السابق، ٢٧٠، ٢٦/٢

انتفاعه بي أعظم من انتفاعي به»<sup>(١)</sup>.

ولكي نعرف هذه المكانة على حقيقتها نسمع إلى يوسف بن موسى المروزي إذ يقول: «كنت بالبصرة في جامعها إذ سمعت مناديا ينادي يا أهل العلم! قد قدم محمد بن إسماعيل البخاري. فقاموا في طلبه، وكنت معهم فرأينا رجلا شابا يصلي خلف الأسطوانة، فلما فرغ من الصلاة أهدقوا به وسألوه أن يعقد لهم مجلس للإملاء فأجابهم.

فلما كان الغد اجتمع قريب من كذا وكذا ألف فجلس للإملاء. وقال: «يا أهل البصرة أنا شاب وقد سألتُموني أن أحدثكم وسأحدثكم عن أهل بلدكم تستفيدون الكل.

ثم قال: حدثنا عبدالله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد بلديكم قال: حدثني أبي عن شعبة عن منصور وغيره عن سالم بن أبي الجعد عن أنس أن أعرابيا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! الرجل يحب القوم... وذكر الحديث».

ثم قال: ليس هذا عندكم إن ما عندكم عن غير منصور عن سالم، وأملني مجلسا على هذا النسق يقول في كل حديث: روى شعبة هذا الحديث عندكم كذا فأما من رواية فلان فليس عندكم أو كلاما هذا معناه»<sup>(٢)</sup>.

فهذا الإمام يتنادى له طلبة الحديث بل علماءه ويفرحون بقدومه، ويطمعون أن يعقد لهم مجالس ليحدثهم وهذا ولا شك له دلالة على علو مكانته العلمية.

ونلمس - أيضا - حسن اختيار البخاري لما يحدثهم بدءا بالحديث الأول في المحبة ثم يحدثهم عن بلديهم ثم يذكر لهم أحاديث ليست عندهم مما يدل على سعة حفظ، وإطلاع وحسن اختيار، ومراعاة وأدب جم، لمن يحدثهم.

ومما يدل - أيضا - على سعة حفظه ما قاله وراقه محمد بن أبي حاتم: قرأ علينا أبو عبدالله «كتاب الهبة» فقال: ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب

(١) سير أعلام النبلاء، ٤١١/١٢.

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤١٠/١٢.

عبدالله بن المبارك خمسة أو نحوه، وفي كتابي هذا خمس مائة حديث أو أكثر.<sup>(١)</sup> ويقول عن حفظ أسماء الأشخاص وهو ولا شك أصعب حفظاً من الحديث لكثرة التشابه في الأسماء.

سمعت أبا عبدالله يقول: تفكرت أصحاب أنس فحضرني في ساعة ثلاثمائة.<sup>(٢)</sup>

ولقد حاول العلماء وطلبة العلم سبر قوة هذا الإمام الفذ في موقفين حصلاً له.

أحدهما: بسمرقند، والآخر: ببغداد، فلم يستطيعوا أن يتعلقوا بسقطة على هذا الإمام في الإسناد أو المتن، واجتياز البخاري لهذا الامتحان له دلالة القوية على مكانته العلمية التي وصل إليها.

قال وراقه: «سمعت سليم بن مجاهد، سمعت أبا الأزهر يقول: كان بسمرقند أربعمائة ممن يطلبون الحديث فاجتمعوا سبعة أيام وأحبوا مغالطة محمد بن إسماعيل فأدخلوا إسناد الشام في إسناد العراق وإسناد اليمن في إسناد الحرمين فما تعلقوا بسقطة لافي الإسناد ولا في المتن.<sup>(٣)</sup>

والموقف الآخر ما ذكره الحافظ ابن عدي: سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا له وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد هذا وإسناد هذا المتن هذا، ودفنوا إلى كل واحد عشرة أحاديث ليلقوها على البخاري في المجلس فاجتمع الناس. وانتدب أحدهم فسأل البخاري عن حديث من عشرته فقال: لأعرفه وسأله عن آخر فقال: لأعرفه حتى فرغ من عشرته، فكان الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم.

<sup>(١)</sup> سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤١٠/١٢.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٤١١/١٢.

<sup>(٣)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤١١/١٢.

ومن كان لا يدري قضى على البخاري بالعجز، ثم انتدب له آخر ففعل كما فعل الأول وهكذا...

فلما علم أنهم فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فكذا والثاني كذا، والثالث كذا، إلى العشرة فرد كل متن إلى إسناده، وفعل بالآخرين مثل ذلك فأقر له الناس بالحفظ.

فكان ابن صاعد إذا ذكره يقول: «الكبش النطاح»<sup>(١)</sup>.

وهذا الموقف أعجب من سابقه! فسبحان من أعطاه هذا الحفظ والفهم ووفقه للزود عن سنة المصطفى ﷺ كما أن هذا الاختبار نفسه ليس سهلا مما يعطي دلالة واضحة على قوة الحركة العلمية في ذلك الزمن، في الوقت الذي تجد بعض المتأخرين لاسيما في أزماننا من يتعبه حفظ حديث أو حديثين فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولذلك يقول ابن حجر وهو يسجل إعجابه بهذا الموقف: «قلت: هنا يخضع للبخاري فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظا بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة»<sup>(٢)</sup>.

وقد بلغت مكانته العلمية وما حباه الله من علم وفهم، إلى الحد الذي يقول عن نفسه: «لأعلم شيئا يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنة، فقلت: - وراقه - يمكن معرفة ذلك كله ؟ قال: نعم»<sup>(٣)</sup> وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء.

وإيفاء البخاري حقه من الناحية العلمية، يطول فأقتصر على ذكر ثناء العلماء عليه، مع بعض الوقفات من حياته العلمية أراها مهمة ليستفيد منها طلاب العلم.

١) سير أعلام النبلاء، ٤٠٨/١٢، ٤٠٩.

٢) هدي الساري، ٥١١، ط السلفية الثانية.

٣) سير أعلام النبلاء، ٤١٢/١٢.

## ثناء العلماء عليه:

استفاضت كتب التراجم بنقل الثناء على هذا الإمام الفذ من أئمة كبار، وسأحرص على إيراد ما يتعلق بقوة فهمه، واستنباطه - رحمه الله - ، لعلاقة ذلك بموضوع فقه البخاري - رحمه الله - لصلته بالبحث.

قال محمد بن سلام البيهقي: «كلما دخل علي هذا الصبي تحيرت، وألبس علي أمر الحديث وغيره، ولأزال خائفا ما لم يخرج»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو إسحاق السرماري: «من أراد أن ينظر إلى فقيه بحقه وصدقه فلي نظر إلى محمد بن إسماعيل»<sup>(٢)</sup>.

وقال يحيى بن جعفر: «لو قدرت أن أزيد في عمر محمد بن إسماعيل من عمري لفعلت، فإن موتي يكون موت رجل واحد، وموته ذهاب العلم»<sup>(٣)</sup>.

وقال وراقه: «سمعت محمد بن يوسف يقول: كنا عند أبي رجاء هو: قتيبة. فسئل عن طلاق السكران؟ فقال: هذا أحمد بن حنبل، وابن المديني، وابن راهويه، قد ساقهم الله إليك، وأشار إلى محمد بن إسماعيل. وكان مذهب محمد أنه إذا كان مغلوب العقل حتى لا يذكر ما يحدث في سكره أنه لا يجوز عليه من أمره شيء»<sup>(٤)</sup>.

وقال نعيم بن حماد: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»<sup>(٥)</sup>.

قال محمد - وراقه -: «وسمعت عبدالله بن سعيد بن جعفر يقول: لما مات أحمد بن حرب النيسابوري ركب محمد، وإسحاق، يشيعان جنازته، فكنت أسمع أهل المعرفة

١ ( سير أعلام النبلاء، ٤١٧/١٢.

٢ ( المصدر السابق، ٤١٧/١٢.

٣ ( سير أعلام النبلاء، ٤١٨/١٢، تاريخ بغداد، ٢٤/٢.

٤ ( سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ٤١٨/١٢.

٥ ( سير أعلام النبلاء، ٤١٩/١٢، تاريخ بغداد، ٢٤/٢.

بنيسابور ينظرون ويقولون: محمد أفقه من إسحاق»<sup>(١)</sup>.

بل وجد من العلماء من فضل البخاري على الإمام أحمد، وساواه بالإمام مالك -  
رحمهم الله -.

قال محمد بن أبي حاتم: «سمعت حاشد بن عبدالله يقول: قال لي أبو مصعب  
الزهري: محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر بالحديث، من أحمد بن حنبل.  
فقليل له: جاوزت الحد.

فقال للرجل: لو أدركت مالكا ونظرت إلى وجهه ووجه محمد بن إسماعيل لقلت  
كلاهما واحد في الفقه والحديث»<sup>(٢)</sup>.

قال إسحاق بن راهويه: «اكتبوا عن الشاب - يعني -: البخاري، فلو كان في زمن  
الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفة بالحديث وفقهه».

وقال علي بن حجر: «أخرجت خراسان ثلاثة: أبوزرعة، ومحمد بن إسماعيل، وعبدالله  
بن عبدالرحمن الدارمي، ومحمد عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم».

وقال أحمد بن حنبل: «ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل»<sup>(٣)</sup>.

وقال بندار - لما قدم البخاري البصرة: «اليوم دخل سيد الفقهاء»<sup>(٤)</sup>.

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»<sup>(٥)</sup>.

بل نقل ثناء عن جمع من العلماء يشبه الإجماع.

قال محمد - وراقه -: «حدثني حاتم بن مالك الوراق قال: سمعت علماء مكة يقولون:

<sup>(١)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤١٨/١٢.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٤٢٠/١٢.

<sup>(٣)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤٢١/١٢.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٤٢٢/١٢.

<sup>(٥)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤٢٤/١٢.

محمد بن إسماعيل إمامنا وفقهنا وفقه خراسان»<sup>(١)</sup>.

والثناء على هذا الإمام الفذ مستفيض ومدون في كتب التراجم غير أنني ذكرت ما قاله العلماء من مدح لفقه هذا الإمام - رحمه الله - لأن مكانته في الحديث معلومة وظاهرة. والحق أن مكانته في الحديث حجبت أو خفت من مكانته في الفقه التي لا تقل عن مكانته في الحديث، وله جوانب أخرى تستحق الإشادة والإطراء.

قال النووي - رحمه الله - بعد أن ذكر شيئاً من أخبار هذا الإمام الفذ -: «فهذه أحرف من عيون مناقبه، وصفاته، ودرر شمائله، وحالاته أشرت إليها إشارات لكونها من المعروفات الواضحات، ومناقبه لاتستقصى لخروجها عن أن تحصى وهي منقسمة إلى حفظ ودراية، واجتهاد في التحصيل، ورواية ونسك، وإفادة وورع، وزهادة، وتحقيق وإتقان، وتمكين وعرفان، وأحوال وكرامات، وغيرها من أنواع المكرمات، يوضح ذلك ما أشرت إليه من أقوال أعلام المسلمين أولي الفضل والورع والدين، والحفاظ والنقاد، والمتقنين الذين لايجازفون في العبارات بل يتأملونها ويحررونها ويحافظون على صيانتها أشد المحافظات...»<sup>(٢)</sup>.

رحم الله البخاري وأجزل له المثوبة، على ما بذل وقدم، من الجهود لخدمة سنة المصطفى ﷺ، وجزاه الله خيراً على ما استنبطه من فوائد من القرآن، أو السنة ودونها لنا لتكون نبراساً يستضيء به طلاب العلم في كل مكان وزمان.

ومن خلال قراءة أخبار هذا الإمام الفذ تبرز بعض المواقف التي أرى التنبيه عليها مهما والاستفادة منها مقصودة. وسأضعها تحت عناوين مختصرة:

### الموقف الأول: علم وأدب.

كما عرفنا كان البخاري - رحمه الله - يتمتع بعلم غزير، وفهم عميق، وذكاء مفرط،

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٤٢٥/١٢.

<sup>(٢)</sup> تهذيب الأسماء واللغات، ٧٦/١.



ولكنه مع هذا كان يتمتع بأدب جم، فما أخرج كثيرا من طلاب العلم إلى التنبيه إلى مثل هذا الأمر، وهم لم يبلغوا عشر معشار ما بلغه الإمام البخاري - رحمه الله -، ولا قريبا منه، ومع ذلك ترى فيهم من صور الإخلال بهذا الخلق شيئا كثيرا.

قال الذهبي: «ذكر عمر بن حفص الأشقر قال: لما قدم رجاء بن مرجى بخارى يريد الخروج إلى الشاش، نزل الرباط، وسار إليه مشايخنا، وسرت فيمن سار إليه. فسألني عن أبي عبدالله محمد بن إسماعيل، فأخبرته بسلامته، وقلت لعله يجيئك الساعة، فأملئ علينا وانقضى المجلس، ولم يجيء».

فلما كان اليوم الثاني لم يجيئه، فلما كان اليوم الثالث قال رجاء: إن أبا عبدالله لم يرنا أهلا للزيارة، فمروا بنا إليه، نقض حقه فإني على الخروج - وكان كالمتروغم عليه - فجئنا بجماعتنا إليه. فقال رجاء: يا أبا عبدالله كنت بالأشواق إليك وأشتهي أن تذكر شيئا من الحديث، فإني على الخروج.

قال: ما شئت فألقى عليه رجاء شيئا من حديث أيوب. وأبو عبدالله يجيب إلى أن سكت رجاء عن الإلقاء.

فقال لأبي عبدالله: ترى بقي شيء لم نذكره؟ فأخذ محمد يلقي، ويقول رجاء من روى هذا؟ وأبو عبدالله يجيء بإسناده إلى أن ألقى قريبا من بضعة عشر حديثا، وتغير رجاء تغيرا شديدا وحانت من أبي عبدالله نظرة إلى وجهه فعرف التغير فيه فقطع الحديث فلما خرج رجاء، قال محمد: أردت أن أبلغ به ضعف ما ألقيته إلا أنني خشيت أن يدخله شيء فأمسكت»<sup>(١)</sup>.

فهذا الأدب الجرم ومراعاة حال هذا الشيخ وهو الموصوف بالحافظ، ثم - أيضا - ما برز من أدب لرجاء الحافظ في زيارة البخاري وهو أحق بها وأهلها كل تلك المواقف تدعونا إلى التبصر بأحوال أولئك السلف الذي كانوا أغزر علما وأكثر أدبا، وأبعد عن

(١) سير أعلام النبلاء، ٤٣٥/١٢، تاريخ بغداد، ٢٦/٢.

الرياء والإطراء، نسأل الله التوفيق.

### الموقف الثاني: علم وعزة.

قال ابن حجر: «قلت: وحكى وراقه أنه ورث من أبيه مالا جليلا فكان يعطيه مضاربة، فقطع له غريمه خمسة وعشرين ألفا. فقليل له: استعن بكتاب الوالي. فقال: إن أخذت منهم كتابا طمعوا، ولن أبيع ديني بدنياي، ثم صالح غريمه على أن يعطيه كل شهر عشرة دراهم، وذهب ذلك المال كله»<sup>(١)</sup>.

ولهذا الموقف للإمام البخاري مواقف أخرى مشابهة مع والي بخارى<sup>(٢)</sup>.

فانظر - رحمك الله - إلى هذه العزة التي يتمتع بها هذا الإمام الفذ الذي لم تعطه نفسه أن يطلب كتابا من الوالي ليستوف به حقه من ذلك المماطل خشية أن يتخذ ذلك الطلب ذريعة لتنازلات يطمع فيها الوالي، في الوقت الذي نجد أن بعض ممن ينتسب إلى العلم يحاولون أن يتقربوا إلى الولاة والسلطين بشتى الطرق حتى يحظوا بالمكانة المرموقة، وربما قدموا تنازلات وتنازلات كثيرة، مع فرق كبير بين ولاة وولاة. فما أحوج طلبة العلم إلى فقه هذه المواقف لتكون لهم نبراسا في حياتهم فيحيون حياة فيها عز للعلم وحامله حتى يستطيعوا أن يحققوا ما يصبون إليه من نصرة للإسلام وذود عن حياضه.

### الموقف الثالث: علم وأخذ بأسباب القوة.

وقال وراقه - أيضا-: «وكان يركب إلى الرمي كثيرا فما أعلمني رأيته في طول ما

<sup>(١)</sup> تغليق التعليق، ٣٩٤/٥، ٣٩٥. ط الأولى المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت عمان.

<sup>(٢)</sup> تاريخ بغداد، ٣٣/٢.

صحبه أخطأ سهمه الهدف إلا مرتين، بل كان يصيب في كل ذلك ولا يسبق»<sup>(١)</sup>. فالذي يقرأ سيرة البخاري العلمية واهتمامه بالحديث يظن أنه لا يجد وقتاً لمثل هذا الأمر، لكن البخاري مدرك للأخذ بأسباب القوة وهو الذي قرأ وحفظ الأحاديث التي تبين أن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، فهو آخذ بأسباب القوة حتى في الرمي في الوقت الذي نجد كثيراً من المسلمين لا يشغله عن هذا الطلب أمر ومع ذلك تجده مقصراً في هذا الجانب إلا إذا كانت مهنته وعمله يفرضان عليه ذلك، فما أحوج الأمة إلى فقه هذا الأمر لاسيما وهي تحاط بأعداء جاثمين على أرضها وآخرين متربصين يتحينون الفرصة لينقضوا عليها. نسأل الله أن يوفق المسلمين لإزالة أسباب ضعفهم وللأخذ بأسباب القوة على مستوى الأفراد والأمة إنه ولي ذلك والقادر عليه.

#### الموقف الرابع: تجارة وورع.

أورد الخطيب البغدادي بسنده عن بكر بن منير قال: «سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل يقول: منذ ولدت ما اشتريت من أحد بدرهم قط ولا بعت من أحد بدرهم شيئاً قط، فسأله عن شراء الحبر والكواغد؟ فقال: كنت آمر إنساناً يشتري لي»<sup>(٢)</sup>. وعلل ذلك بقوله: لما فيه من الزيادة والنقصان والتخليط<sup>(٣)</sup> فخشيت إن توليت أن أستوي بغيري»<sup>(٤)</sup>.

ولكن هذا الخبر فيه نظر عندي يدل عليه ما أورده الخطيب البغدادي وجاء به بعد إيراد الخبر مباشرة.

<sup>(١)</sup> تغليق التعليق، ٣٩٦/٥.

<sup>(٢)</sup> تاريخ بغداد، ١١/٢.

<sup>(٣)</sup> تغليق التعليق، ٣٩٥/٥.

<sup>(٤)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤٤٦/١٢.

وعن أبي سعيد بكر بن منير نفسه: «كان حمل إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه فلان<sup>(١)</sup> فاجتمع بعض التجار إليه بالعشي فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم فقال لهم: انصرفوا الليلة، فجاءه من الغد تجار آخرون فطلبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم فردهم وقال: إني نويت البارحة أن أدفع إلى الذين طلبوا أمس بما طلبوا أول مرة فدفعها إليهم بما طلبوا - يعني الذين طلبوا أول مرة - ودفع إليهم بربح خمسة آلاف درهم وقال: لأحب أن أنقض نيتي»<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا الموقف ما يبين أن البخاري باع بينما نفى في الخبر الأول بيعه وشراؤه ولا يقال إن البضاعة ليست له، لأنها لو كانت كذلك لباع بالأحظ لصاحبها كما يدل الخبر على الورع في التجارة والقناعة بربح غير فاحش، على خلاف ما نراه في تجار المسلمين اليوم.

كما أن التجارة التي لا تشغل طالب العلم عن واجباته في الحياة مقصد له أهميته حتى يستطيع طالب العلم أن يوذي رسالته على أكمل وجه فلا يحابي غنيا ولا واليا من أجل دنياه، لأن كسبه المستقل يشد من عضده، وما ضعف كثير من العلماء عن مواقف مشرفة إلا نتيجة خوف من فوات بعض ما يحصلون عليه من وجوه الكسب، فهو سبب من أسباب تشييط طالب العلم عن الصدع بالحق دون سكوت أو خنوع.

والواقع أكبر شاهد على ذلك، فلا حول ولا قوة إلا بالله فما أحوج طالب العلم إلى تدبر هذا الموقف والحرص على تحقيق الربح الحلال بتجارة حلال.

والمواقف في سيرة هذا الإمام الفذ وغيره من علماء الإسلام كثيرة، ولكني أكتفي بما ذكرت عسى أن تكون منبهة لنا لنعي مواقف علمائنا وسيرهم العظيمة التي تعتبر معالم في الطريق تضيء للسالكين طريقهم وتشد أزهم، وتخفف ما يجدون من معاناة وابتلاء.

١) في طبقات الشافعية: «أنفذها إليه ابنه أحمد» ٢٢٧/٢، وكذلك السير، ٤٤٧/١٢.

٢) تاريخ بغداد، ٤٤٦/١٢.

وقبل أن أمسك القلم عن الحديث عن مكانة البخاري العلمية أرى لزماً علي أن أنفي عن البخاري - رحمه الله - تهمة وجهت إليه وسطرها بعض العلماء في كتبهم، لاسيما الحنفية منهم، وهي تتعلق بالناحية العلمية عند هذا الإمام الفذ. وموعدى تلك التهمة أن البخاري ضعيف الفهم، قليل البضاعة من الفقه ليس أهلاً للفتوى، ولما استفتي جاءت فتواه دالة على حالته العلمية في الفهم وفيما يلي ذكر تفاصيل هذه التهمة، ثم بيان زيفها - إن شاء الله -.

فقد ذكر صاحب «الجواهر المضيئة» في طبقات الحنفية نقلاً عن السرخسي شمس الأئمة أنه قال: «قدم محمد بن إسماعيل البخاري بخارى زمن أبي حفص الكبير وجعل يفتي فنهاه أبو حفص، وقال: لست بأهل له، فلم ينته حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة فأفتى بثبوت الحرمة فاجتمع الناس وأخرجوه»<sup>(١)</sup>.

. قال القرشي معقبا: «والمذهب أنه لارضاع بينهما لأن الرضاع يعتبر بالنسب وكما لا يتحقق النسب بين بني آدم والبهائم فكذلك لا تثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم»<sup>(٢)</sup>.

قال اللكنوي: «وهي حكاية مشهورة في كتب أصحابنا، ذكرها - أيضاً - صاحب العناية وغيره من شراح الهداية، لكنني أستبعد وقوعها بالنسبة إلى جلاله قدر البخاري ودقة فهمه، وسعة نظره، وغور فكره، مما لا يخفى على من انتفع بصحيحه وعلى تقدير صحتها فالشكر يخطئون»<sup>(٣)</sup>.

وما قاله اللكنوي هو المتعين لولا ما ذكره أخيراً من الاحتمال الذي لاداعي له. والأمر المثير للإستغراب أن ابن الهمام ذكر هذا الأمر في شرح كتاب الرضاع

١) الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ١٦٦/١، ١٦٧.

٢) المصدر السابق ١٦٧/١.

٣) الفوائد البهية في تراجم الحنفية، محمد عبدالحى اللكنوي، الهندي، ص ١٨.

وعقبها بقوله: والله أعلم. ثم ساق كلاماً يفهم منه أنه لا يستبعد حصولها<sup>(١)</sup> وهو العالم المتمكن الذي لم يعرف عنه تعصب للمذهب الحنفي، وله اطلاع على الحديث، وذكرها السرخسي في «مبسوطه» في كتاب الرضاع، ورجح أن خروج البخاري من بخارى كان بسبب هذه الواقعة<sup>(٢)</sup>.

وهذه القصة أرى أنها مفتراة على الإمام البخاري - رحمه الله - الذي سبر كثير من فحول العلماء كلامه المختصر المستنبط من كلام رسول الله ﷺ فحيرهم في دقة فهمه، وعمقه، فكيف تفوته هذه المسألة الظاهرة؟ فضلاً عن أن المترجمين له الباحثين عن أحواله لم يذكروا خبراً عن هذه القصة بينما دونوا في سيرته أخباراً كثيرة مدحاً وذماً ولكنهم لم يذكروا ذلك فيما اطلعت عليه ممن ترجم له وذكر أخباره.

وقد ترجم الذهبي لأبي حفص الكبير ولم يذكر هذه القصة التي اشتهرت في كتب الحنفية مما يدل على ضعفها لاسيما إذا لاحظنا ما بين الحنفية، وأهل الأثر من مواقف قد تكون سبباً لاختلاق مثل هذه الأخبار على الطرفين.

ومما يزيد هذه القصة وهناً إلى وهن أنها جاءت بلا إسناد، فكيف تقبل؟

وأبو حفص الكبير متوفى سنة ٢١٧هـ والبخاري متوفى سنة ٢٥٦هـ ودخل بخارى قبل وفاته بست سنوات نقل ذلك ابن حجر عن الحاكم حيث قال: «قال الحاكم: قدم البخاري سنة خمسين ومائتين فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام»<sup>(٣)</sup> قال الذهبي: «وقال أبو عبد الله الحاكم: أول ما ورد البخاري نيسابور سنة تسع ومائتين ووردها في الأخير سنة خمسين ومائتين، فأقام بها خمس سنين يحدث على الدوام»<sup>(٤)</sup>.

١ (انظر فتح القدير، ٤٥٧/٣).

٢ (المبسوط، ١٣٧/٥، ١٣٨).

٣ (تغليق التعليق، ٤٣٠/٥).

٤ (سير أعلام النبلاء، ٤٤/١٢).

وقال ابن أبي حاتم: «قدم محمد بن إسماعيل الري سنة خمسين ومائتين...»<sup>(١)</sup>.  
وقد قال الذهبي عن أبي حفص الصغير رافق البخاري في الطلب مدة، ثم ذكر قصته  
مع البخاري ووالي بخارى، وأنها مرتبطة بمسألة اللفظ<sup>(٢)</sup> وهي مسألة مشهورة سيأتي  
الحديث عنها في محنة الإمام البخاري - رحمه الله - .

ولم يذكر شيئاً عن هذه المسألة الفقهية مما يدل على ضعفها.  
أما أبو حفص الكبير فقد ترجم له الذهبي ولم يذكر عنه شيئاً يفيد أنه وقع بينه وبين  
البخاري شيء<sup>(٣)</sup>.

وقال الذهبي عنه: «وصحب محمد بن الحسن مدة وبرع في الرأي وسمع من وكيع  
بن الجراح، وأبي أسامة وهذه الطبقة»<sup>(٤)</sup>.  
وهذا يدل على تقدم طبقته.

وقد ذكر ابن قدامة هذه المسألة فقال: «ولانتشر الحرمة بغير لبن الآدمية بحال، فلو  
ارتضع اثنان من بهيمة، لم يصيرا أخوين في قول عامة أهل العلم منهم الشافعي، وابن  
القاسم، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، وحكي عن بعض السلف أنهما إذا ارتضعا من لبن  
بهيمة صارا أخوين، وليس بصحيح، لأن هذا لا يتعلق به تحريم الأمومة فلا يشبت به تحريم  
الأخوة فرع الأمومة، ولأن هذا اللبن لم يخلق لغذاء المولود فلم يتعلق به التحريم كسائر  
الطعام»<sup>(٥)</sup>.

فقد نسبها ابن قدامة إلى قول بعض السلف ولم يخص البخاري منهم، وحكاها

<sup>(١)</sup> الجرح والتعديل، ١٩١/٧.

<sup>(٢)</sup> سير أعلام النبلاء، ٦١٨، ٦١٧/١٢.

<sup>(٣)</sup> سير أعلام النبلاء، ١٥٨، ١٥٧/١٠.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ١٥٧/١٠.

<sup>(٥)</sup> المغني، ٢٠٥/٩، ط مع الشرح الكبير.

بصيغة التمريض فما يدل على ضعفها رواية ودراية والله أعلم.  
والخلاصة أن البخاري إمام ذوفهم ثاقب، وفقه قوي يندر أن تفوته هذه المسألة  
ولا يستبعد أن يكذب عليه، كما كذب عليه في مسألة اللفظ، وغير فيها كلامه.  
ولولا أن هذه ذكرت في بعض المصادر لما ذكرتها، ولكنني أرى الذود عن الإمام  
البخاري متعين، وهذه التهمة متوحهة نحو الاستنباط والفقہ الذي هو مدار البحث والله  
أعلم.



### المبحث الرابع: عقيدة الإمام البخاري رحمه الله:

عقيدة الإمام البخاري هي عقيدة أهل الحديث والأثر، ويمكن معرفة ذلك من خلال ما كتبه البخاري - رحمه الله - أو ما رواه عنه تلاميذه من قوله فقد روى وراقه محمد بن أبي حاتم قال: «سمعت قبل موته بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص».

وقد أورد اللالكائي ذلك بشكل مطول نسوقه لأهميته؛

فأورد بسند صححه الحافظ في الفتح عن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن البخاري بالشاس يقول: سمعت أبا عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري يقول: لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم: أهل الحجاز، ومكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد، والشام، ومصر، لقيتهم كرات، قرناً بعد قرن. ثم قرناً بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرن، منذ أكثر من ست، أو أربعين سنة، أهل الشام، ومصر، والجزيرة، مرتين. والبصرة أربع مرات، في سنين ذوي عدد، بالحجاز ستة أعوام، ولأحصى كم دخلت الكوفة، وبغداد، مع محدثي أهل خراسان.

منهم: المكي بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وعلي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، وشهاب بن معمر.

وبالشام: محمد بن يوسف الفريابي، وأبا مسهر عبدالأعلى بن مسهر، وأبا المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، وأبا اليمان الحكم بن نافع، ومن بعدهم عدة كثيرة.

وبمصر: يحيى بن كثير، وأباصالح كاتب الليث بن سعد، وسعيد بن أبي مريم، وأصبغ بن الفرغ، ونعيم بن حماد.

وبمكة: عبدالله بن يزيد المقرئ، والحميدي، وسليمان بن حرب، قاضي مكة،

وأحمد بن محمد الأزرق.

وبالمدينة: إسماعيل بن أبي أويس، ومطرف بن عبدالله، وعبدالله بن نافع، وأحمد بن أبي بكر أبا مصعب الزهري، وإبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي. وبالبصرة: أبا عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، وأبا الوليد هشام بن عبد الملك، والحجاج بن منهال، وعلي بن عبدالله بن جعفر المدني. وبالكوفة: أبا نعيم الفضل بن دكين، وعبيدالله بن موسى، وأحمد بن يونس، وقبيصة بن عقبة، وابن نمير، وعبدالله، وعثمان ابنا أبي شيبة. وببغداد: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا معمر، وأبا خيثمة، وأبا عبيد القاسم بن سلام.

ومن أهل الجزيرة: عمرو بن خالد الحراني. وبواسط: عمرو بن عون، وعاصم بن علي بن عاصم. واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصرا، وأن لا يطول ذلك، فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء:

١- أن الدين قول وعمل، وذلك لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(١)</sup>.

٢- وأن القرآن كلام الله غير مخلوق. لقوله: ﴿إِنْ رَبُّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مَسْجُرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عبدالله محمد بن إسماعيل: قال ابن عيينة: «فبين الله الخلق من الأمر ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾»<sup>(٣)</sup>.

٣- وأن الخير والشر بقدر. لقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾. ولقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ولقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

٤- ولم يكونوا يكفرون أحداً من أهل القبلة بالذنب لقوله: ﴿إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرَ أَنْ يَشْرَكَ

(١) البينة، آية ٥

(٢) الاعراف، آية ٥٤

(٣)

(٤) الضلوع، آية ١-٢

(٥) الصافات، آية ٩٦

(٦) القمر آية ٢٩

به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء»<sup>(١)</sup>

٥- وما رأيت أحداً يتناول أصحاب محمد ﷺ. قالت عائشة: «أمرؤا أن يستغفروا لهم وذلك قوله: ﴿ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾»<sup>(٢)</sup>

٦- وكانوا ينهون عن البدع، ما لم يكن عليه النبي ﷺ: «ثلاث لا يغفل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله وطاعة ولاة الأمر ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم». ثم أكد في قوله: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾<sup>(٣)</sup> وأن لا يرى السيف على أمة محمد ﷺ.

وقال الفضيل: «لو كانت لي دعوة مستجابة لم أجعلها إلا في إمام لأنه إذا صلح الإمام أمن البلاد، والعباد.»

قال ابن المبارك: «يا معلم الخير من يجتريء على هذا غيرك»<sup>(٤)</sup> والمتأمل في الكلام الذي ساقه البخاري يجد فيه إثباتاً لعقيدة أهل السنة والجماعة، ورداً من وجه على كل الفرق الضالة كالمرجئة، والقدرية، والجهمية، والخوارج، والشيعة، مع التمسك بالأصول الصحيحة.

وهذا النص يوضح أن الإمام البخاري - رحمه الله - على معتقد أهل الحديث الذين يشبّون لله عزوجل ما أثبتته لنفسه من الصفات والأفعال التي وردت في الكتاب ويشبّون ما أثبتته له الرسول ﷺ مما ثبت في السنة.

وقال البخاري: «وسمى الله القرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله»<sup>(٥)</sup>

قال ابن حجر: «وقال الحاكم: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه سمعت

(١) النساء، آية ١١٦ (٢) الحشر، آية ١٠ (٣) النساء، آية ٥٩.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ١٧٢/١-١٧٣

(٥) الصحيح، ١٥١/٩

محمد بن نعيم يقول: سألت محمد بن إسماعيل لما وقع في شأنه عن الإيمان؟ فقال: قول وعمل، ويزيد وينقص، والقرآن كلام الله غير مخلوق. وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي. على هذا حييت، وعلى هذا أموت. وعليه أبعث إن شاء الله. (١).

والنصوص التي تدل على صحة معتقد هذا الإمام الفذ كثيرة لاداعي للإطالة بها ومن أراد مراجعتها فهي في مظانها. (٢).

والبخاري - رحمه الله - إمام من الأئمة الذين لهم قدم راسخة في العلم والعمل وحسن المعتقد، ولم أر فيما قرأت في سيرة هذا الإمام الفذ ما وجه إليه من لوم - رحمه الله - يتعلق بموضوع العقيدة إلا ما وقع في مسألة اللفظ التي سأذكر فيها بعض التفصيل.

وهذه المسألة هي: اللفظ بالقرآن هل هو مخلوق أم لا؟

وجه نحو البخاري سؤال فيها في وقت كان الناس يقفون موقفاً مضاداً للمبتدعة الذين قالوا بأن القرآن مخلوق، تلك الفتنة العظيمة التي ابتلي فيها كثير من العلماء فثبتوا على الحق، وأعظمهم نصيباً وثباتاً في هذه المحنة الإمام أحمد - رحمه الله -، ولما وجه له السؤال، أجاب عن أفعال العباد ففهم قوله خطأ وشنع عليه - رحمه الله.

وقد بين هذا الموضوع، وكشف عنه أحسن بيان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - حين وصف طريقة السلف فقال: «طريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني

(١) تغليق التعليق، ٤٣٤/٥، ٤٣٥.

(٢) انظر كتاب التوحيد والإيمان من الصحيح خاصة، ترى الأدلة الكثيرة والمستفيضة على عقيدة

السلف ولكن بعض الشراح أحياناً ربما يوجه كلام البخاري توجيهها فيه نظر.

وينظر -أيضاً- كتاب «خلق أفعال العباد» فقد أورد البخاري فيه من أقوال السلف عن بعض

مسائل العقيدة، وخاصة فيما يتعلق بالرد على الجهمية.

المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون -أيضا- الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة، ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة ورد باطلا بباطل ونظير هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب «السنة» هو وغيره في مسألة اللفظ، ومسألة الجبر ونحوهما من المسائل»<sup>(١)</sup>.

ثم قال أيضا: «وكذلك مسألة اللفظ، فإنه لما كان السلف والأئمة متفقين على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقد علم المسلمون أن القرآن بلغه جبريل عن الله إلى محمد ﷺ، وبلغه محمد إلى الخلق، وأن الكلام إذا بلغه المبلغ عن قائله لم يخرج عن كونه كلام المبلغ عنه، بل هو كلام لمن قاله مبتدئا، لا كلام من بلغه عنه موعديا.

فالنبي ﷺ إذا قال: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» وبلغ هذا الحديث عنه واحدا بعد واحد حتى وصل إلينا كان من المعلوم أنا إذا سمعناه من المحدث به إنما سمعنا كلام رسول الله ﷺ الذي تكلم به لفظه ومعناه، وإنما سمعناه من المبلغ عنه بفعله وصوته ونفس الصوت الذي تكلم به النبي ﷺ لم نسمعه، وإنما سمعنا صوت المحدث عنه والكلام كلام رسول الله ﷺ لا كلام المحدث.

فمن قال: إن هذا الكلام ليس كلام رسول الله ﷺ وإنما أحدثه في غيره أو أن النبي ﷺ لم يتكلم بلفظه ولا حروفه، بل كان ساكنا أو عاجزا عن التكلم بذلك فعلم غيره ما في نفسه، فنظم هذه الألفاظ ليعبر بها عما في نفس النبي ﷺ أو نحو هذا الكلام، فمن قال هذا كان مفتريا، ومن قال: أن هذا الصوت المسموع صوت النبي ﷺ كان مفتريا.

فإذا كان هذا معقولا في كلام المخلوق، فكلام الخالق أولى بإثبات ما يستحقه من

(١) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٣/١-٢٥٤، تحقيق د. رشاد سالم، ط الأولى جامعة الإمام.

صفات الكمال وتنزيه الله أن تكون صفاته وأفعاله هي صفات العباد أو مثل صفات العباد وأفعالهم»<sup>(١)</sup>.

فالسلف والأئمة كانوا يعلمون أن هذا القرآن المنزل المسموع من القارئ كلام الله كما قال تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾<sup>(٢)</sup> ليس هو كلاما لغيره لالفظه ولا معناه، ولكن بلغه عن الله جبريل وبلغه محمد رسول الله عن جبريل، ولهذا أضافه الله إلى كل من الرسل، لأنه بلغه وأداه، لا لأنه أحدث لالفظه ولا معناه...<sup>(٣)</sup>

ولما كانت الجهمية يقولون: إن الله لم يتكلم في الحقيقة بل خلق كلاما في غيره، ومن أطلق منهم أن الله تكلم حقيقة فهذا مراده فالنزاع بينهم لفظي - كان من المعلوم أن القائل إذا قال هذا القرآن مخلوق كان مفهوم كلامه أن الله لم يتكلم بهذا القرآن، وأنه ليس كلامه بل خلقه في غيره.

وإذا فسر مراده بأنني أردت أن حركات العبد وصوته والمداد كان هذا المعنى - وإن كان صحيحا - ليس هو مفهوم كلامه ولا معنى قوله، فإن المسلمين إذا قالوا: هذا القرآن كلام الله لم يريدوا بذلك أن أصوات القارئ وحركاتهم قائمة بذات الله، كما أنهم إذا قالوا هذا الحديث حديث رسول الله ﷺ لم يريدوا بذلك أن حركات المحدث وصوته قامت بذات رسول الله ﷺ...»<sup>(٤)</sup>

ثم يوضح ابن تيمية - رحمه الله - سبب تشديد الأئمة في مسألة اللفظ، فيقول: «ثم إن هؤلاء صاروا يقولون القرآن المنزل المسموع هو تلاوة القرآن وقراءته وتلاوة القرآن

(١) درء تعارض العقل والنقل، مصدر سابق، ٢٥٧/١.

(٢) التوبة، آية ٦.

(٣) المصدر السابق، ٢٥٨/١.

(٤) درء تعارض العقل والنقل، ٢٥٩/١.

مخلوقة، وقراءة القرآن مخلوقة، ويقولون تلاوتنا للقرآن مخلوقة، وقرأتنا له مخلوقة ويدخلون في ذلك نفس الكلام المسموع ويقولون لفظنا بالقرآن مخلوق ويدخلون في ذلك القرآن الملفوظ المتلو المسموع، فأنكر الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة هذا وقالوا: اللفظية جهمية.

وقالوا: افتרכת الجهمية ثلاث فرق:

فرقة قالت: القرآن مخلوق.

وفرقة قالت: نقف فلا نقول مخلوق ولا غير مخلوق.

وفرقة قالت: تلاوة القرآن واللفظ بالقرآن مخلوق.

فلما انتشر ذلك عن أهل السنة، غلطت طائفة فقالت: لفظنا بالقرآن غير مخلوق وتلاوتنا له غير مخلوقة، فبدع الإمام أحمد هؤلاء وأمر بهجرهم<sup>(١)</sup>.

ولهذا ذكر الأشعري في مقالاته هذا عن أهل السنة وأصحاب الحديث فقال: والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة، من قال: اللفظ بالقرآن مخلوق، فهو مبتدع عندهم ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع.

وكذلك محمد بن جرير الطبري في «صريح السنة» أنه سمع غير واحد من أصحابه يذكر عن الإمام أحمد أنه قال: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوق فهو مبتدع...»<sup>(٢)</sup>.

«وكان أهل الحديث قد افترقوا في ذلك، فصار طائفة منهم يقولون لفظنا بالقرآن غير مخلوق.

ومرادهم أن القرآن المسموع غير مخلوق، وليس مرادهم صوت العبد كما يذكر عن

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٦١/١.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٢٦١/١.

أبي حاتم الرازي، ومحمد بن داود المصيصي، وطوائف غير هؤلاء.  
وفي أتباع هؤلاء من قد يدخل صوت العبد أو فعله في ذلك، أو يقف فيه، ففهم ذلك  
بعض الأئمة فصار يقول: أفعال العباد أصواتهم مخلوقة رداً لهؤلاء، كما فعل البخاري  
ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما من أهل العلم والسنة.

وصار يحصل بسبب كثرة الخوض في ذلك ألفاظ مشتركة وأهواء للنفوس حصل  
بسبب ذلك نوع من الفرقة والفتنة، وحصل بين البخاري وبين محمد بن يحيى الذهلي  
في ذلك ما هو معروف<sup>(١)</sup> وصار قوم مع البخاري كمسلم بن الحجاج وغيره، وقوم عليه،  
كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين وغيرهما.

وكل هؤلاء من أهل العلم والسنة والحديث، وهم من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل،  
ولهذا قال ابن قتيبة: إن أهل السنة لم يختلفوا في شيء من أقوالهم إلا في مسألة  
اللفظ...»<sup>(٢)</sup>.

«فالذين قالوا: التلاوة هي المتلو، من أهل العلم والسنة قصدوا أن التلاوة هي القول  
أو الكلام المقترن بالحركة، وهي الكلام المتلو وآخرون قالوا: بل التلاوة غير المتلو،  
والقراءة غير المقروء، والذين قالوا ذلك من أهل السنة والحديث أرادوا بذلك أن أفعال  
العباد ليست هي كلام الله، ولأصوات العباد هي صوت الله وهذا الذي قصده البخاري  
وهو مقصود صحيح.

وسبب ذلك أن لفظ: «التلاوة، والقراءة، واللفظ» مجمل مشترك يراد به المصدر  
ويراد به المفعول.

فمن قال: اللفظ ليس هو الملفوظ، والقول ليس هو المقول، وأراد باللفظ والقول

١) سيأتي الحديث عن ذلك عند الكلام على محنة الإمام البخاري - رحمه الله - .

٢) المصدر السابق، ٢٦٣/١.



المصدر كان معنى كلامه أن الحركة ليست هي الكلام المسموع، وهذا صحيح.  
ومن قال اللفظ هو الملفوظ، والقول هو المقول وأراد بالقول مسمى المصدر  
صار حقيقة مراده أن اللفظ والقول المراد به الكلام المقول الملفوظ هو الكلام المقول  
الملفوظ وهذا صحيح.

فمن قال: «اللفظ بالقرآن أو القراءة أو التلاوة مخلوقة.» أو لفظي بالقرآن أو  
تلاوتي دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلو، وذلك هو كلام الله تعالى، وإن أراد  
بذلك مجرد فعله وصوته كان المعنى صحيحا، لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيره،  
ولهذا قال الإمام أحمد في بعض كلامه: «من قال لفظي بالقرآن مخلوق يريد القرآن فهو  
جهمي.» احترازا عما إذا أراد به فعله وصوته....

ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق أو تلاوتي دخل في ذلك المصدر الذي هو عمله  
وأفعال العباد مخلوقة، ولو قال: أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق لانفس حركاتي،  
قليل له: لفظك هذا بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحا كما يقال للأول  
إذا قال: أردت أن فعلي غير مخلوق: لفظك أيضا بدعة وفيه إجمال وإيهام وإن كان  
مقصودك صحيحا.

فلهذا منع أئمة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا وكان هذا وسطا بين الطرفين، وكان  
أحمد وغيره من الأئمة يقولون: القرآن حيث تصرف كلام الله غير مخلوق، فيجعلون  
القرآن نفسه حيث تصرف غير مخلوق من غير أن يقترن بذلك ما يشعر أن أفعال العباد  
وصفا تهم مخلوقه.

وصارت كل طائفة من النفاة والمثبتة في مسألة التلاوة تحكي قولها عن أحمد وهم  
- كما ذكر البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد»، وقال: «إن كل واحدة من هاتين

الطائفتين تذكر قولها عن أحمد وهم لا يفقهون قوله لدقة معناه»<sup>(١)</sup>.

ثم صار هذا التفرق موروثا في اتباع الطائفتين، فصارت طائفة تقول: إن اللفظ بالقرآن غير مخلوق موافقة لأبي حاتم الرازي ومحمد بن داود المصيصي وأمثالهما كأبي عبدالله بن منده، وأهل بيته، وأبي عبدالله بن حامد، وأبي نصر السجزي، وأبي إسماعيل الأنصاري، وأبي يعقوب الفرات الهروي وغيرهم.<sup>(٢)</sup>

وقوم يقولون نقيض هذا القول، من غير دخول في مذهب ابن كلاب،<sup>(٣)</sup> مع اتفاق الطائفتين على أن القرآن كلام الله، لم يحدث غيره شيئا منه، ولا خلق منه شيئا في غيره لأحرفه ولا معانيه، مثل حسين الكرابيسي وداود بن علي الأصفهاني وأمثالهما»<sup>(٤)</sup>.

ثم ذكر كلاما يمكن أن يكون قاعدة فقال: «والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة، لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي بينت معانيها، فإن ما كان مأثورا حصلت به الألفة، وما كان معروفا حصلت به المعرفة، كما يروى عن الإمام مالك - رحمه الله - أنه قال: «إذا قل العلم ظهر الجفاء وكثرت الأهواء». فإذا لم يكن اللفظ منقولاً ولا معناه معقولا، ظهر الجفاء والأهواء»<sup>(٥)</sup>.

١ خلق أفعال العباد، البخاري، ص ٧٠، الدار السلفية تحقيق بدر البدر

٢ درء تعارض العقل، ٢٦٦/١.

٣ قال ابن تيمية عن مذهب ابن كلاب «وحدث مع هذا من يقول بمذهب ابن كلاب: إن كلام الله معنى واحد قائم بنفس المتكلم، هو الأمر بكل ما أمر به، والنهي عن كل ما نهى عنه، والإخبار بكل ما أخبر به، وأنه إن عبر عنه بالعربية كان هو القرآن، وإن عبر عنه بالعبرية كان هو التوراة».

درء تعارض العقل والنقل، ٢٦٧/١.

٤ المصدر السابق، ٢٦٧/١.

٥ المصدر السابق، ٢٧١/١.

وإنما ذكرت هذا النقل، رغم طوله، لأنه يوضح الأمر ويفصل في هذه المسألة التي وقع في الاختلاف بسببها فتنة حتى بين أهل السنة، ولكن يبقى الكلام هل قال البخاري نصا بمسألة اللفظ التي ساق ابن تيمية كلامه فيها ووضح الفرق بين قصد المتكلمين فيها ووضح مأخذ الأئمة الكبار كالإمام أحمد وغيره.

الذي يظهر من المنقول عن الإمام البخاري - رحمه الله - أنه ما قال نصا باللفظ لكنه قال كلاما ما فهم مقصده فيه، فحصل ما حصل من فتنة وابتلاء وفيما يلي نسوق كلامه بنصه:

«قال بعد أن أورد كلام يحيى بن سعيد يقول: ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون إن أفعال العباد مخلوقة»<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبد الله: «حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتاباتهم مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين المثبت في المصاحف المسطور، المكتوب، الموعى في القلوب، فهو كلام الله ليس بمخلوق»<sup>(٢)</sup> قال الله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيْنَاتٍ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال -أيضا-: «قال أبو عبد الله: وقد بين النبي ﷺ قول الحامدين من العباد ودعائهم، وصلاتهم، وتضرعهم، إلى الله بين ما يجيبهم الحي القيوم، حيث يقول الرسول: «اقرأوا إن شئتم: يقول العبد الحمد لله رب العالمين، يقول: حمدني عبدي»<sup>(٤)</sup>. قال أبو عبد الله: «فأما المداد، والرق، ونحوه، فإنه خلق، كما أنك تكتب «الله» فالله في ذاته هو الخالق، وخطك، واكتسابك، من فعلك خلق، لأن كل شيء دون الله يصنعه، فهو خلق».

١) خلق أفعال العباد، ص ٤٢، وصحح إسناده المحقق.

٢) خلق أفعال العباد، ص ٤٢.

٣) العنكبوت آية ٢٩.

٤) خلق أفعال العباد، ص ٤٣.

وقال: ﴿وخلق كل شيء فقدره تقديراً﴾<sup>(١)</sup>

(٢)

وقد أدرك البخاري - رحمه الله - أن مقصوده ربما يساء فهمه فبين بعده عن مذهب الجهمية، فيما نقل عنه من كلام في مسألة اللفظ.

فقد قال محمد بن نصر المروزي: سمعته يقول: من زعم أنني قلت لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب. فإني لم أقله<sup>(٣)</sup>

وقال أبو عمرو الخفاف الراوي لهذه الحكاية عن المروزي: فأتيت محمد بن إسماعيل، فناظرته في شيء من الأحاديث حتى طابت نفسه، فقلت: يا أبا عبد الله - هاهنا - أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة.

فقال: يا أبا عمرو أحفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور، وقومس، والري، وهمدان، وحلوان، وبغداد، والكوفة، والمدينة، ومكة، والبصرة، أنني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كذاب فإني لم أقل هذه المقالة، إلا أنني قلت: أفعال العباد مخلوقة<sup>(٤)</sup>.

فبعد هذا النفي العام الذي وسع نطاقه الإمام البخاري فلا ينبغي أن ينسب إليه هذا الأمر وإنما ينقل ما قاله وما وجهه ولم أجد أحسن من توجيه ابن تيمية في هذا الموطن. والإمام البخاري ظل على هذا المعتقد هذا حتى مات - رحمه الله -.

فعن إبراهيم بن محمد يقول: «أنا توليت دفن محمد بن إسماعيل لما أن مات بخرتنك أردت حمله إلى مدينة سمرقند، أن أدفنه فيها، فلم يتركني صاحب لنا فدفناه بها، فلما أن فرغنا ورجعت المنزل الذي كنت فيه، قال لي صاحب القصر: سألته أمس فقلت: يا أبا عبد الله ما تقول في القرآن؟ فقال: القرآن كلام الله غير مخلوق.

(١) الفرقان ، آية ٢ (٢) خلق أفعال العباد ، ٤٤

(٣) تاريخ بغداد ، ٣٢/٢ (٤) تاريخ بغداد ، ٣٢/٢

قال: فقلت له إن الناس يزعمون أنك تقول ليس في المصاحف قرآن ولا في صدور  
الناس قرآن. فقال: أستغفر الله أن تشهد علي بشيء لم تسمعه مني.  
أقول كما قال الله تعالى: ﴿والطور وكتاب مسطور﴾<sup>(١)</sup> أقول: في المصاحف قرآن وفي  
صدور الناس قرآن فمن قال غير هذا يستتاب فإن تاب وإلا فسبيله سبيل الكفر<sup>(٢)</sup>.  
رحم الله الإمام البخاري وجعل الجنة مسكنه فما أحد من العظماء إلا وله حظ من  
الابتلاء فالله المستعان.

---

(١) الطور، آية ١-٢

(٢) تاريخ بغداد، ٣٢/٢، ٣٣.

### المبحث الخامس: شيوخه وتلاميذه.

بدأ البخاري - رحمه الله - العلم في بلده بخارى، فأخذ عن شيوخها، ومنهم: محمد بن سلام البيكندي الذي عاصر الإمام مالك - رحمه الله - وروى عن ابن المبارك، وابن عيينة.

وأخذ البخاري عن عبدالله بن محمد المسندي الذي سمي بذلك لعنايته بالأحاديث المسندة، وكان معروفاً بالضبط والإتقان بل اعتبر إمام الحديث في عصره بما وراء النهر. وكذلك أخذ عن إبراهيم بن الأشعث الذي يروي عن ابن عيينة، ومن تلاميذه ابن حميد صاحب مسند الحميدي.<sup>(١)</sup> وقد أخذ البخاري من هؤلاء العلماء إلى حد أنهم أعجبوا به وبطلبه للعلم، وسعة حفظه حيث يقول له شيخه محمد بن سلام البيكندي: «انظر في كتبي فما وجدت فيها من خطأ فاضرب عليه، فقال له بعض أصحابه: من هذا الفتى؟ قال البيكندي: هذا الذي ليس مثله.»<sup>(٢)</sup>

ولما بدأ الإمام البخاري في رحلاته لطلب الحديث أصبح يأخذ في كل بلد يحل فيه من كبار شيوخه، ويكفي أن نعرف في هذه اللوحة الموجزة عن شيوخ البخاري أن نسوق كلامه إذ قال: «كتبت عن ألف شيخ من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث إلا أذكر إسناده.»<sup>(٣)</sup>

وورد ذكر هذه الزيادة بثمانين فقد روى وراقه محمد بن أبي حاتم قال: وسمعت قبل أن يموت بشهر يقول: كتبت عن ألف وثمانين رجلاً ليس فيهم إلا صاحب حديث كانوا

<sup>(١)</sup> تاريخ بغداد، ١/٢.

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ١/٢.

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ١/٢.

يقولون الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»<sup>(١)</sup>.

وقد أحصيت بعض الأسانيد للبخاري - رحمه الله - ليس بينه وبين الصحابة إلا رجلين.

فقد جمع البخاري بين الغزارة في الشيوخ، ونقاء عقيدتهم.

قال الخطيب - بعد أن سمي شيوخ البخاري -: «ومنهم مكّي بن إبراهيم...، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وخلقا سواهم يتسع ذكرهم»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر: «وينحصر في خمس طبقات:

**الطبقة الأولى:** من حدثه عن التابعين مثل محمد بن عبدالله الأنصاري حدثه عن

حميد ومثل مكّي بن إبراهيم حدثه عن يزيد بن أبي عبيد...

**الطبقة الثانية:** من كان في عصر هؤلاء لكن لم يسمع من ثقات التابعين كآدم بن

أبي إياس، وأبي مسهر عبدالأعلى بن مسهر... وأمثالهم.

**الطبقة الثالثة:** هي الوسطى من مشايخه، وهم من لم يلق التابعين بل أخذ عن

كبار تبع الأتباع كسليمان بن حرب وقتيبة بن سعيد ونعيم بن حماد وعلي بن المديني ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه... وهذه الطبقة قد شاركه مسلم في

الأخذ عنهم.

**الطبقة الرابعة:** رفاقه في الطلب ومن سمع قبله قليلاً كمحمد بن يحيى الذهلي،

وأبي حاتم الرازي... وجماعة من نظرائهم وإنما يخرج عن هؤلاء ما فاته عن مشايخه أو ما لم يجده عند غيرهم.

**الطبقة الخامسة:** قوم في عداد طلبته في السن والإسناد سمع منهم للفائدة كعبدالله

١) سير أعلام النبلاء، ٣٩٥/١٢

٢) تاريخ بغداد، ٥/٢

بن حماد الآملي...»<sup>(١)</sup>.

**تلاميذه:**

قال الذهبي: «روى عنه خلق كثير منهم:

أبوعيسى الترمذي، وأبوحاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبوبكر بن أبي الدنيا...  
وأبوبكر محمد بن إسحاق بن خزيمة...، ومحمد بن يوسف الفربري راوي الصحيح...  
وروى عنه مسلم في غير الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

وكما أن شيوخ البخاري كثر فكذا تلاميذه ولاسيما رواة الصحيح عنه فعن محمد  
بن يوسف الفربري أنه كان يقول: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف  
رجل، فما بقي أحد يرويه غيري.<sup>(٣)</sup>

---

<sup>(١)</sup> هدي الساري، ٥٣.

<sup>(٢)</sup> سير أعلام النبلاء، ٣٩٧/١٢.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٣٩٨/١٢.



## المبحث السادس: مؤلفاته:

- ١- أعظم مصنفات البخاري هو الصحيح الذي فاق كتب الحديث وبذل مؤلفه فيه جهداً دام سنين متعددة، وسيأتي الحديث عن مكانة الصحيح بشيء من التفصيل.
- ٢- الأدب المفرد وهو مطبوع وعليه شرح فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، للجيلاني<sup>(١)</sup>.
- ٣- رفع اليدين في الصلاة أثبت فيه رفع اليدين في الصلاة، وناقش الروايات الدالة على عدم الرفع وهو مطبوع<sup>(٢)</sup>.
- ٤- بر الوالدين<sup>(٣)</sup>.
- ٥- القراءة خلف الإمام رد فيه على من لا يرى القراءة خلف الإمام بأسلوب يعبر عن منهج عظيم في الاستنباط، و عرض الأدلة وهو مطبوع<sup>(٤)</sup>.
- ٦- التاريخ الكبير وهو يعتبر كتاب جرح وتعديل وهو مطبوع صنفه البخاري مبكراً وعمره ثمان عشرة سنة قال البخاري: «صنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة وقال: قلّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أنني كرهت تطويل الكتاب»<sup>(٥)</sup>.
- وقال عنه إسحاق بن راهويه لما أدخله على ابن طاهر: «أيها الأمير ألا أريك سحراً.

---

<sup>(١)</sup> تاريخ التراث، سزكين، ٢٥٨/٢، سيرة البخاري، ١١٥

<sup>(٢)</sup> تاريخ التراث، ٢٥٨/٢، سيرة البخاري، ١١٦

<sup>(٣)</sup> هدي الساري، ٥١٦

<sup>(٤)</sup> سيرة البخاري، ١١٨

<sup>(٥)</sup> تاريخ بغداد، ٧/٢

قال: فنظر فيه عبدالله بن طاهر فتعجب منه، وقال: لست أفهم تصنيفه<sup>(١)</sup>.

قال السبكي - ناقلا عن الحاكم -: «كتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه ومن ألف بعده شيئا من التاريخ أو الأسماء أو الكنى لم يستغن عنه فمنهم من نسبته إلى نفسه مثل أبي زرعة، وأبي حاتم، ومسلم، ومنهم من حكاه عنه فالله يرحمه فإنه الذي أصل الأصول»<sup>(٢)</sup>.

٦- التاريخ الأوسط: وهو مرتب زمنياً وفي هامش سيرة البخاري للمباركفوري تعليق منسوب إلى عبيد الله الرحمانى أنه يوجد نسخة كاملة للتاريخ الأوسط في المكتبة الحكومية بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية<sup>(٣)</sup>.

٧- التاريخ الصغير: وهو مطبوع قال في مقدمته الراوي له: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: هذا كتاب مختصر من تاريخ النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم ووفاتهم وبعض نسبهم وكناهم ومن يرغب في حديثه»<sup>(٤)</sup>.

٨- الضعفاء الصغير: وقد طبع سنة ١٣٢٣هـ في الهند<sup>(٥)</sup>.

٩- خلق أفعال العباد: وهو مطبوع وهو يتضمن إثبات صفة الكلام لله عز وجل وإثبات

(١) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين ابن السبكي، ٢٢٥/٢، ٢٢٦، وانظر سيرة البخاري، عبدالسلام

المباركفوري، ١٩

(٢) سيرة البخاري، ١١٠، طبقات الشافعية، مريع، ٢٥٠/٢، ٢٢٦، ٢٢٧

(٣) تاريخ التراث، ٢٥٧/١

(٤) التاريخ الصغير، الطبعة الرابعة، ترجمان السنة، لاهور باكستان، تعليق: محمد شمس الحق العظيم

آبادي، محمد محي الدين الآبادي، ص ٣

(٥) تاريخ التراث، ٢٥٧/٢

القدر، وعلم الله عزوجل، وكذلك إثبات خلق أفعال العباد.<sup>(١)</sup>

قال ابن حجر - بعد ذكره المصنفات -: «وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسماع

والإجازة»

وللبخاري مصنفات أخرى ذكرها بعض الرواة أو العلماء في تصانيفهم أو نقلوا عنها

منها:

١- الجامع الكبير ذكره ابن طاهر.

٢- المسند الكبير.

٣- التفسير الكبير ذكرهما الفريبي.

٤- الهبة ذكره الفريبي.

٥- الأشربة ذكره الدارقطني في المؤتلف والمختلف.

٦- أسامي الصحابة ذكره ابن منده، ونقل منه البغوي الكبير في معجم الصحابة.

٧- كتاب الوجدان وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة، نقل منه ابن منده.

٨- العلل ذكره أبو القاسم بن منده.

٩- الكنى ذكره الحاكم.

١٠- الفوائد ذكره الترمذي<sup>(٢)</sup>.

١١- الجامع الصغير في الحديث<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> مقدمة خلق أفعال العباد، بدر البدر، ص ٦

<sup>(٢)</sup> هدي الساري، ٥١٧

<sup>(٣)</sup> سيرة البخاري، ١١٨ ونقل عن عبيد الله الرحماني أنه توجد منه نسخة بخط ابن حجر في مكتبة

دار العلوم بألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية، المرجع السابق، ١١٨

### المبحث السابع: محنته ووفاته:

الابتلاء سنة ويبتلى الناس على قدر إيمانهم، وما من إمام من الأئمة إلا وحصل له من الفتن والابتلاء ما الله به عليم.

والإمام البخاري امتحن وابتلي بأمر:

١- محنة مسألة اللفظ وقد سبق ذكرها في عقيدته فلا أرى داعياً إلى الإعادة.

٢- محنته مع أمير بخارى:

وكان سبب تلك المحنة أن خالد بن أحمد الذهلي والي بخارى بعث إلى محمد بن إسماعيل أن احمل إلي كتاب الجامع، والتاريخ، وغيرهما لأسمع منك، أو يسمع أولاده وحدهم فقال لرسوله: أنا لأذل العلم ولاأحمله إلى أبواب الناس، فإن كانت لك إلي شيء منه حاجة فاحضر في مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان فامنعي من المجلس ليكون لي عذرا عند الله يوم القيامة لأنني لأكتم العلم لقول النبي ﷺ: «من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار»<sup>(١)</sup>.

قال الذهبي: فكان سبب الوحشة بينهما<sup>(٢)</sup> ومن أسباب غضب الأمير ما رأى من كثرة أتباع الإمام محمد بن إسماعيل البخاري وتطبيقهم للسنة كرفع الأيدي في الصلاة وإفراد الإقامة فتكلم بعض أهل العلم كحريث بن أبي ورقاء واحتجوا بإخراج الذهلي إمام أهل الحديث في نيسابور، وساعد على ذلك غضب السلطان من امتناع البخاري أن يحدثه خاصة أو أولاده فكلها كانت سببا في إخراج البخاري - رحمه الله - من بخارى. فتوجه البخاري إلى بيكند، لكن هذا الإبتلاء تحول إلى نعمة، وحصلت بعض

<sup>(١)</sup> أخرجه أحمد، ٢٦٣/٢، وأبوداود، ٦٨، ٦٧/٤

<sup>(٢)</sup> سير أعلام النبلاء، ٤٦٤/١٢، تاريخ بغداد، ٣٣/٢

المنافع خاصة على الذين قدم عليهم واستفادوا منه ورووا كتبه.  
قال محمد بن واصل البيكندي: من الله علينا بخروج أبي عبدالله ومقامه عندنا حتى  
سمعنا منه هذه الكتب وإلا من كان يصل إليه؟ وبمقامه في هذه النواحي: فرب، وبيكند،  
بقيت هذه الآثار وتخرج الناس به.<sup>(١)</sup>

قال الذهبي: «قلت: خالد بن أحمد الأمير قال الحاكم: له ببخارى آثار محمودة  
كلها إلا موجدته على البخاري فإنها زلة وسبب لزوال ملكه»<sup>(٢)</sup>.

ثم بعد ذلك خرج البخاري إلى سمرقند، وقبل وصولها نزل في قرية تسمى  
«خَرْتَنَك»<sup>(٣)</sup> على مقربة منها لأن التهم كانت تسبقه حتى يفترق أهل البلدة الواحدة في  
شأن قبل قدروا<sup>٤٥</sup> لما اتضح لأهل سمرقند الأمر وبأن لهم ما يحصل للإمام البخاري من أذى  
أرسلوا في طلبه فتجهز وكان قد بلغ به الأمر شدته دعا الله عز وجل فقال: اللهم قد ضاقت  
عليّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك، فما تم شهر حتى قبضه الله<sup>(٤)</sup>.

فتوفي ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين (٢٥٦هـ)<sup>(٥)</sup>.

رحم الله البخاري وأسكنه فسيح جناته، وأرى من المفيد قبل أن أمسك القلم أن أنبه  
على بعض الأمور لها صلة بما تقدم:

١- إن المرء يتعجب حينما يقرأ أخبار هذه المحنة التي يرى فيها أن الأمير إنما  
حملة على إخراج البخاري - رحمه الله - رغبته في العلم لكنه يريد أن يخص به دون  
الناس، فهو لم يعاد هذا العالم كرهاً في علمه وحباً في نشر رذيلة يحبها أو شهوة ينشدها

١) سير أعلام النبلاء، ٤٦٥/١٢، ٤٦٦.

٢) المصدر السابق، ٤٦٦/١٢.

٣) قرية على فرسخين من سمرقند كان له بها أقرباء، سير أعلام النبلاء، ٤٦٦/١٢.

٤) المصدر السابق، ٤٦٦/١٢.

٥) المصدر السابق، ٤٦٨/١٢.

أو نحو ذلك من المقاصد التي نراها، ونسمع أخبارها في المتأخرين، ومع ذلك يعتبرها العلماء زلة زل بها ملكه، فما هم قائلون إذاً فيما نرى ونسمع من معاداة العلم، وأهله على حساب شهوة أوجاه، أو استجابة لكلام واش حاقد، أو كافر مارق.

٢- إن معرفة الأمة لقيمة العلماء يعتبر من العوائق القوية التي تحول بين أهل الشهوات ومن جرى خلفهم وبين تحقيق مآربهم في إيذاء العلماء والحيلولة بينهم وبين الأمة.

٣- من الأمور المحزنة استغلال بعض المنتسبين إلى العلم لإيقاع الأذى بالعلماء الآخرين، وهي أساليب قديمة جديدة نسأل الله أن يبصر الأمة وعلماءها بما ينفعهم في دينهم ودنياهم، وأن يهدي ضال المسلمين، ويثبت مطيعهم.

### الفصل الثاني: مكانة كتابه الصحيح.

كتاب البخاري الصحيح له المكانة العظيمة في نفوس المسلمين عموماً، والعلماء خصوصاً وتبرز هذه المكانة من وجوه:

#### أولاً:

تحري صاحبه للصحيح بل إنه ينتقي من الصحيح أصحّه.  
 روى الإسماعلي عنه قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلّا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر»<sup>(١)</sup>.  
 وعن النسفي سمعت البخاري يقول: «ما أدخلت في كتابي الجامع إلّا ما صحّ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول»<sup>(٢)</sup>.

وروى الفريبري عن البخاري قال: «ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلّا بعد أن استخرت الله تعالى، وتيقنت صحته»<sup>(٣)</sup> بل إن تحري الصحيح كان هو الهدف من تأليفه.  
 قال ابن حجر- بعد أن ذكر مصنفات الحديث قبله -: «فلما رأى البخاري هذه التصانيف، ورواها، وانتشق رباها، واستجلى محياها، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح، والتحسين، والكثير منها يشمله الضعيف فيقال لغثه سمين فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث، والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه، وذلك فيما أخبرنا... وساق سنداً إلى إبراهيم بن معقل النسفي يقول: قال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو

<sup>(١)</sup> هدي الساري، ابن حجر، ٩

<sup>(٢)</sup> سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٤٠٢/١٢

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ٣٦٥/٩؛ تاريخ بغداد، ٩/٢

جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ قال: فوق ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح»<sup>(١)</sup>.

### ثانياً:

إقرار الجهابذة النقاد بصحته، والثناء عليه.

قال ابن حجر: «قال أبو جعفر العقيلي: لما صنف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة»<sup>(٢)</sup>.

بل قد وصل الحد إلى حكاية الإجماع أن ما في الصحيحين مقطوع بصحته. لتلقي الأمة لما اتفقا عليه بالقبول، وكتاب البخاري، أصح كتاب بعد كتاب الله<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: «اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان؛ البخاري، ومسلم، وتلفتها الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد، ومعارف ظاهرة، وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتيقان والحقق، والغوص على أسرار الحديث»<sup>(٤)</sup>. ونقل عن بعض العلماء من أهل الأندلس، والمغرب، ترجيح مسلم.

قال ابن حجر - وهو يجيب على الأحاديث التي انتقدت في الصحيحين -: «ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن هذه الأحاديث، وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٩

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ١٤٥

<sup>(٣)</sup> التقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح، العراقي، تحقيق عبدالرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة، ٤١، ٤٢

<sup>(٤)</sup> مسلم بشرح النووي، ١/١٤؛ وانظر ما تمس إليه حاجة القاريء لصحيح الإمام البخاري، النووي،

تحقيق علي حسن عبدالحميد، دار الفكر، عمان، ص ١٨



فإن جميعها وارد من جهة أخرى وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح، وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول، والتسليم لصحة جميع ما فيه فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب، وقد تعرض في ذلك ابن الصلاح في قوله: «إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدراقطني، وغيره»<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً:

طول المدة التي كتب فيها كتابه بعد التعديل والتهديب.

قال النووي: «وينا من جهات عن البخاري - رحمه الله تعالى - قال: «صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني، وبين الله عز وجل»<sup>(٢)</sup>.

وهذه المدة الطويلة كانت تكثر فيها الرحلات التي تكشف عن فوائد مهمة يقيدها البخاري - رحمه الله - في كتابه، كما أن هذه المدة الطويلة مظنة للمراجعة والتدقيق، والتأكد من كل ما يودع في هذا الكتاب، ولذا جاءت مكانته في المرتبة العالية بعد كتاب الله عز وجل.

ولنتأمل فيما رواه عنه وراقه إذ قال: «كان البخاري إذا كنت معه في سفر جمعنا بيت إلا في القيظ أحياناً، فكنت أراه يقوم في ليلة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل مرة يأخذ القداحة فيوري ناراً بيده، ويسرج ثم يخرج أحاديث يعلم عليها ثم يضع رأسه، وكان يصلي في وقت السحر ثلاث عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، ورأيت استلقى على قفاه يوماً، ونحن يفرَّبَر في تصنيف كتاب التفسير، وكان أتعب نفسه في ذلك اليوم في كثرة إخراج

<sup>(١)</sup> هدي الساري، ٣٦٤

<sup>(٢)</sup> ما تمس إليه حاجة القاريء لصحيح الإمام البخاري، ٤١

الحديث، فقلت له: يا أبا عبد الله! سمعتك تقول: ما أتيت<sup>(١)</sup> شيئاً بغير علم قط منذ عقلت، فأني علم في هذا الإستلقاء؟

فقال: أتعننا أنفسنا في هذا اليوم، وهذا ثغر خشيت أن يحدث من أمر العدو، فأحببت أن أستريح، وأخذ أهبة ذلك فإن عافصنا العدو كان بنا حراك<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: دقته في العبارة التي يختارها - رحمه الله -

قال النووي - وهو يتكلم عن صيغة التمریض هل يجوز أن يعبر بها عن الحديث الصحيح، وبين أن ذلك لا ينبغي واستقبحه جداً - قال: «وقد اعتنى البخاري - رحمه الله تعالى، ورضي عنه - بهذا التفصيل في صحيحه فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمریض، وبعضه بجزم مراعيًا ما ذكرناه، وهذا مما يزيدك اعتقاداً في جلالته وتحريره، وورعه، وإطلاعه، وتحقيقه، وإتقانه<sup>(٣)</sup>».

ومن تأمل تراجمه مع قلة ما فيها من الكلام ورأى اختلاف الشراح والمعنيون ببيان رأي البخاري - رحمه الله - يتأكد عنده هذا الأمر بشكل لا يقبل الشك.

<sup>(١)</sup> في المطبوع (أثبت) لكن قال المحقق في الأصل (أتيت) وسياق الخبر يقويها.

<sup>(٢)</sup> تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ١٤/١٣/٢؛ ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح البخاري، مرجع

سابق، ص ٥٨٠، ٥٧.

<sup>(٣)</sup> ما تمس إليه حاجة القاري، مرجع سابق، ص ٩٠.

### الفصل الثالث: مكانة فقهه - رحمه الله -

البخاري - رحمه الله - إمام في الحديث بلا منازع، بل أمير المؤمنين في الحديث، وأستاذ الأستاذين كما وصفه مسلم - رحمه الله - وقد تقدم من ثناء العلماء عليه ما يدل على ذلك بوضوح كما أن ما كتبه في علم الحديث دال على إمامته - رحمه الله - وهو - أيضاً - إمام في الفقه له اجتهاداته الخاصة التي ربما خالف فيها غيره حتى تصل إلى مخالفة ما ادعي فيه الإجماع، وربما وافق، وهذه المنزلة الأخيرة ليست في وضوحها كالمنزلة الأولى، لأن البخاري لم يبرز فقهه ويظهر مما أدى إلى بعض الخفاء في هذه المنزلة، وربما ساعدت منزلته في علم الحديث، وإمامته فيه على حجب بعض جوانب من إمامته في الفقه - رحمه الله - وفيما يلي ذكر لما يدل على إمامته في الفقه. وهو منحصر في أمرين:

الأول: ثناء العلماء عليه ووصفهم إياه بهذا الوصف وهو الفقه.

الثاني: ما دونه في صحيحه من تراجم تدل على إمامته في الفقه، وفيما يلي توضيح ذلك.

#### أولاً: ثناء العلماء عليه بوصف الفقه: بل وصف بسيد الفقهاء.

روى وراقة قال: سمعت حاشد بن إسماعيل يقول: كنت بالبصرة فسمعت قدوم محمد

بن إسماعيل فلما قدم قال محمد بن يسار: «دخل اليوم سيد الفقهاء»<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد بن سيار: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله

طلب العلم، وجالس الناس، ورحل في الحديث، ومهر فيه، وأبصر، وكان حسن المعرفة

(١) تاريخ بغداد، مرجع سابق، ٦/٢

حسن الحفظ، وكان يتفقه»<sup>(١)</sup> بل وجد من يفضله في الفقه على الإمام أحمد - رحمه الله - فأبومصعب أحمد بن أبي بكر المديني يقول: «محمد بن إسماعيل أفقه عندنا وأبصر من ابن حنبل». فلما اعترض عليه بعض جلسائه قائلاً: جاوزت الحد. قال أبومصعب: لو أدركت مالكا ونظرت إلى وجهه، ووجه محمد بن إسماعيل لقلت: كلاهما واحد في الفقه والحديث.<sup>(٢)</sup>

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»<sup>(٣)</sup>.

وهكذا قال نعيم بن حماد واصفا البخاري - رحمه الله -<sup>(٤)</sup>.

وقال إسحاق بن راهويه: «يا معشر أصحاب الحديث! انظروا إلى هذا الشاب، واكتبوا عنه فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفة بالحديث، وفقهه»<sup>(٥)</sup>.

هذه بعض أقوال العلماء التي ذكروا فيها منزلة الإمام البخاري في الفقه نصوا على هذا الوصف، وهناك أقوال كثيرة فيها من الثناء والإطراء لأبي عبد الله - رحمه الله - ما يشبه الإجماع على إمامته لكنني اخترت ما تقدم لذكر وصف الفقه فيها صراحة أو معنى، بل قد ورد فيها وصفه بسيد الفقهاء كما ورد تفضيله على الإمام أحمد، ومساواته بالإمام مالك - رحمهم الله - وكل ذلك دال ولاشك على إمامته في الفقه - رحمه الله -.

ولذلك قال ابن تيمية - لما سئل عن البخاري -: «أما البخاري، وأبوداود فأمامان في

الفقه من أهل الاجتهاد»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٦/٢

<sup>(٢)</sup> تاريخ بغداد، ١٩/٢

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٢٢/٢

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٢٤/٢

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ٢٧/٢

<sup>(٦)</sup> مجموع الفتاوي، ٤٠/٢٠

وقال النووي - وهو يعتذر عن تطويل شرح البخاري -: «ولولا ضعف الهمم وقلة الراغبين في المبسوط لبلغت به ما يزيد على مئة من المجلدات مع اجتناب التكرير، والزيادات العاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظيم عوائده الخفيات والبارزات»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر: «ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانترع منها الدلالات، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة»<sup>(٢)</sup>.

بل حكى الإجماع على أن مقصود البخاري بعد تحري صحة الأحاديث هو استخراج المعاني الكثيرة من المتون<sup>(٣)</sup> وهذا هو الفقه.

ومما يدل على إمامة البخاري - رحمه الله - في الفقه ما جرى لشرح الصحيح من الاختلاف في بيان مقصود البخاري - رحمه الله - مع أن مكانتهم في العلم لا تخفى وإمامتهم معلومة.

ومن قرأ في كلام شراح الصحيح في توجيه مقصد البخاري من الترجمة، ودلالة ما يسوق تحتها من أدلة عليها، ونحو ذلك من الجوانب التي أوضحها الشراح يرى ذلك واضحا وجليا.

وأرى من المفيد أن أنبه على بعض أمور في فقه البخاري - رحمه الله - وطريقته في الاستنباط مع أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة موسعة، واستقراء شامل فعسى أن يكون ما يكتب مفتاحا لما يرجى، والله الموفق، وتلك الأمور المشار إليها تمثل - أيضا - فقه المحدثين عموما ولكن فقه البخاري يأتي في المقدمة.  
أ - الاهتمام بصحة وقوة مصادره في الاستنباط.

<sup>(١)</sup> ما تمسه به حاجة القاري لصحيح البخاري، ص ١٩، ١٨

<sup>(٢)</sup> هدي الساري، ص ١٠

<sup>(٣)</sup> الأبواب والتراجم، الكاندهلوي، المكتبة الخليلية، الهند، ٣/١، ٥٣

والأدلة التي اعتمد عليها البخاري في الاستنباط هي كالتالي:

### ١- القرآن الكريم:

فقد استدل في تراجم كثيرة بآيات من كتاب الله، بل إنه ينزع من الآيات استدلالاً عجيباً، فقد استدل على جواز ركوب البحر للتجارة بما أورده عن مطر بأن البحر لم يذكر في القرآن ألا بخير أو بحق.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ومستفيضة في الصحيح يترجم بآية أحياناً <sup>(١)</sup>. أو يذكر سبب نزولها أو نحوه، بل إن البخاري يضع الترجمة أحياناً آية ويكتفي بها ولا يسوق دليلاً غيرها.

### ٢- السنة:

وله فيها القدم الراسخة - رحمه الله - فغزارة ما عنده من الحديث الصحيح معلومة وقد استنبط مسائل كثيرة يترجم بحديث ليس على شرطه ويورد ما يدل على ذلك مما هو على شرطه.

### ٣- الإجماع:

الإجماع حجة عند البخاري - رحمه الله - وقد صرح بنقض قضاء القاضي إذا خالف الإجماع. فقد ترجم في كتاب الأحكام باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد <sup>(٢)</sup>.

وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ترجم بقوله: باب ما ذكر النبي ﷺ، وحض على اتفاق أهل العلم وما اجتمع عليه الحرمان مكة، والمدينة بل يمكن القول أن

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ...﴾ الآية.

(٢) الصحيح، كتاب الأحكام ترجمة رقم ٣٥

البخاري - رحمه الله - احتج بالإجماع السكوتي على منع الجد للأخوة من الميراث فقال لما أورد قول أبي بكر المصريح بأبوة الجد قال: «ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون»<sup>(١)</sup>.

#### ٤- القياس:

البخاري - رحمه الله - ممن يرى حجية القياس لكنه لا يتوسع فيه كما يفعل بعض أهل العلم، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ترجم بقوله: - باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس<sup>(٢)</sup> ثم ذكر ترجمة أخرى ولفظها تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأي ولا تمثيل<sup>(٣)</sup>.

وترجم بثلاثة تبين الأوليين فقال: باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين قد بين الله حكمهما ليفهم السائل<sup>(٤)</sup>.

ثم ذكر ترجمة رابعة وهي: باب الأحكام التي تعرف بالدلائل، وكيف معنى الدلالة وتفسيرها؟<sup>(٥)</sup>.

وإذا جمعت هذه التراجم مع بعضها مع ما ذكره البخاري في مواطن قليلة من استخدام القياس ففهم منها أن القياس الصحيح حجة عنده، ولكنه لا يتوسع فيه أو كما عبر عن ذلك في الترجمة لا يتكلفه، كما هو موافق لما يروى عن الإمام أحمد - رحمه الله - وغيره<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> صحيح البخاري، كتاب الفرائض، ترجمة رقم ٩

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ترجمة رقم ٧.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ترجمة رقم ٩

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ترجمة رقم ١٢

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ترجمة رقم ٢٤

<sup>(٦)</sup> انظر أعلام الموقعين، ابن القيم، ٣٢/١

قال الإمام الشافعي: «ونحكم بالإجماع والقياس، وهو أضعف من هذا لأنها منزلة ضرورة لأنه لا يحل الحكم بالقياس والخبر موجود كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء»<sup>(١)</sup>.

#### ٥- أقوال الصحابة والتابعين:

يورد البخاري كثيراً من أقوال الصحابة في الترجمة بصيغ متنوعة، ولكنه لا يستقصي<sup>(٢)</sup> فقد يترك قولاً لصحابي في المسألة المترجم لها، وقد اعتنى ابن حجر بحصر ما احتج به البخاري بعد نهاية كل كتاب.

ففي كتاب البيوع: والسلم احتج البخاري بثمانية وخمسين أثراً عن الصحابة، والتابعين<sup>(٣)</sup>.

وكذلك يذكر أقوال التابعين معضدة لما يذهب إليه، أو منبئة عن اختياره كما بين ذلك الشراح.

لكن يفهم من كلام البخاري أن أقوال الصحابي إذا اختلفت ضعف الاحتجاج بها عنده فقد قال في كتاب الفرائض في موضوع الجد، والأخوة بعد أن ذكر ما ورد عن أبي بكر: «ويذكر عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد أقاويل مختلفة»<sup>(٤)</sup>.

وأقوال الصحابة، والتابعين يذكرها البخاري بعد الترجمة مستدلاً بها ومبينة لاختياره وقد يذكرها لأدنى مناسبة كما بين ذلك من تكلم على أصول التراجم<sup>(٥)</sup>.

ومن الأدلة التي يفهم من تصرفات البخاري اعتمادها:

١- شرع من قبلنا ما لم يثبت نسخة خاصة إذا سيق مساق المدح والتقرير والأمثلة

<sup>(١)</sup> الرسالة، الشافعي، ٥٩٩، ٦٠٠

<sup>(٢)</sup> الصحيح، كتاب الشهادات، ترجمة رقم ٢٣.

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٤٩٩/٤

<sup>(٤)</sup> الصحيح كتاب الفرائض، باب رقم ٩

<sup>(٥)</sup> الأبواب والتراجم، الكاندهلوي، ٢٤/١



مبثوثة في الصحيح منها استدلاله بقصة جريج الراهب، وبأحد الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة، وبقصة الرجل من بني إسرائيل الذي أسلف آخر مائة دينار وغيرها<sup>(١)</sup>.  
 ٢- العرف وقد ترجم له في البيوع ترجمة واضحة وشاملة وسيأتي الكلام عليه في ذلك الموطن - إن شاء الله -.

والبخاري - رحمه الله - من العلماء الذين يتوسع في الأخذ بالعموم حتى يظهر المخصص<sup>(٢)</sup> سواء في الآيات أو الأحاديث، بل نص الشراح أنه يعمل النص في كل احتمالاته، وكذلك المطلق.

قال ابن حجر: «فالبخاري فيما عرف بالإستقراء يتمسك بالمطلقات تمسك غيره بالعمومات»<sup>(٣)</sup>.

وهذا ينبهنا على أمر له علاقة بأصول الفقه فيمكن أن نعتبر الإمام البخاري مع من يرى سعة العمل بالنصوص العامة في الشريعة كما هي طريقة السلف في أصول الفقه، ويتفق البخاري مع ما قرره الشاطبي، وابن تيمية، وغيرهم من أهل العلم من تقوية هذا المسلك في الإستنباط»<sup>(٤)</sup>.

وفيما يلي إيراد نماذج من كلام البخاري - رحمه الله - لعلها تكشف عن شيء من معالم منهجه في الاستنباط.

١) انظر كتاب النكاح، ترجمة رقم ١٣؛ كتاب اللقطة، ترجمة رقم ٥؛ كتاب المظالم، ترجمة رقم ٣٥؛ كتاب الإستئذان، ترجمة باب رقم ٢٥، وقد نص ابن حجر في شرح هذا الباب على أن البخاري يحتج بشرع من قبلنا بالضوابط السابقة

٢) الأبواب والتراجم، الكاندهلوي، ١٩/١

٣) فتح الباري، ٣/٣٦٧؛ كتاب الصيام، ترجمة رقم ٢٧

٤) انظر في تفصيل ذلك، الثبات والشمول في الشريعة، د عابد السفيني، ط الأولى، مكتبة المنارة، مكة، ص ٣١٨، ٣٥٥، وانظر تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، محمد أديب صالح، ط الثالثة

المكتب الإسلامي، بيروت، ٧٥/٢

والبخاري - رحمه الله - لايؤثر البسط، وكثرة الكلام وإنما يحب الاختصار، وهذا يضع الباحث في حيرة حينما يريد أن يتحدث عن منهج هذا الفقيه - رحمه الله - لكن له بعض الكلمات القليلة التي يمكن أن توضح بعض الأسس.

قال البخاري في باب قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(٢)</sup>. وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأمناء من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها، فإذا وضع الكتاب والسنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. وقال في كتاب الزكاة: «باب العشر مما يسقى من ماء السماء.

قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول يعني حديث ابن عمر، وفيما سقت السماء العشر، ويبيّن في هذا وقت والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي على المبهم إذا رواه أهل الثبت، كما روى الفضل بن عباس أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة، وقال بلال: قد صلى، فأخذ بقول بلال، وترك قول الفضل.<sup>(٤)</sup>

وقال - أيضا- في كتاب الزكاة: «ويؤخذ أبدا بما زاد أهل الثبت وبينوا»<sup>(٥)</sup>

وقد ذكر البيهقي أن شروط حسن التصنيف ثلاثة:

١- حسن النظم والترتيب.

٢- ذكر الحجج في المسائل مع مراعاة الأصول.

٣- تحري الإيجاز والاختصار فيما يؤلفه،<sup>(٦)</sup> وهذه منطبقة على فقه البخاري - رحمه

الله - .

(١) الشورى، آية ٣٨ (٢) آل عمران، آية ١٥٩

(٣) الصحيح، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ترجمة رقم ٢٨

(٤) الصحيح، ١٥٥/٢، ١٥٦؛ انظر فتح الباري، ٤٩/٣

(٥) الصحيح، ١٥٦/٢ باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

(٦) مناقب الشافعي، البيهقي، ٢٦١/١.

ثانياً: الإيجاز مع الوفاء بالمقصود في نظر المجتهد.

قال ابن المنير: «من أمعن النظر في تراجم الكتاب، وما أودعه فيه من أسرار المقاصد استبعد أن يغفل، أو يهمل أو يضع لفظاً بغير معنى، أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقعد وأولى»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا تكمن الصعوبة في تحديد مراد الإمام البخاري - رحمه الله -، وقد بذل العلماء جهوداً في ذلك حتى أوصلوا أصول التراجم إلى سبعين أصلاً كما أوضحه الكاندهلوي<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: من خصائص فقه البخاري أنه مجتهد غير مقلد.

قال ابن حجر: «ولم نجد عن أحد ممن عرف حال البخاري وسعة علمه وجودة تصرفه حكى أنه كان يقلد في التراجم، ولو كان كذلك لما كان له مزية على غيره، وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري، دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه»<sup>(٣)</sup>.

وقال - أيضاً - منتقداً الكرمانى الذي ادعى أن البخاري مقلد لبعض مشايخه -: «وقد أعاد الكرمانى هذا الكلام في شرحه مراراً ولم أجد له سلفاً في ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وقال - أيضاً - راداً اعتراضاً مؤداه أن البخاري مقلد في تراجمه -: «ولأنه لزم منه أن البخاري يقلد في التراجم، والمعروف الشائع عنه أنه هو الذي يستنبط الأحكام من الأحاديث، ويترجم لها، ويتفنن في ذلك بما لا يدركه غيره»<sup>(٥)</sup> وأما المباحث

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣/٣٧١

<sup>(٢)</sup> الأبواب والتراجم، ١/١٧٨

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ١/١٧٨

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ١/١٧٨

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ١/١٠٣

الفقهية فغالبا مستمدة له من الشافعي، وأبي عبيد، وأمثالهما»<sup>(١)</sup>.  
فهذا يظهر أنه يقصد ترتيب الأبواب، لأنه ذكره في الرد على دعوى أن البخاري لايراعي حسن الترتيب.

لكن حتى الأبواب فالبخاري فيها مجتهد له ترتيب خاص به - رحمه الله - وسيأتي وصف موجز عنه.

رابعاً: من خصائص فقه البخاري - رحمه الله - أنه وصل إلينا فقهه بالسند الثابت في الوقت الذي وصل إلينا فقه الأئمة الآخرين بالنقل، ولكن لا يتمتع بالقوة التي حظي بها فقه البخاري خاصة، والمحدثين عموماً لالتصاق فقههم بكتب الحديث التي تروى، وتنقل، ويتحرى فيها.

خامساً: الورع والحرص على جعل العبارات قريبة من صيغ الأدلة الشرعية وهذا الأمر واضح فالبخاري - رحمه الله - يحب الإختصار والإيجاز، فيندر أن تجد ترجمة مطولة من كلام البخاري نفسه، بل تجد الترجمة إما حديثاً أو آية، أو صيغت بألفاظ قريبة منهما، وهذه منقبة من وجه ولكنها تعتبر عائقاً لمن يريد أن يتكلم عن منهج البخاري في الفقه بالتفصيل، ويحب أن يدعم كلامه بشواهد قوية ومفصلة من كلام البخاري - رحمه الله ..

سادساً: الاختصار، والتنويع، وورود الاحتمال على الصيغة مما يجعل القارئ يعجز عن تحديد مراد المصنف من تلك الترجمة التي اختار ألفاظها بعناية مما يقوي ملكة الاستنباط، ولايبعد أن يقال: إن البخاري - رحمه الله - سلك هذا الطريق حتى يجعل القارئ لعبارته يعمل غاية جهده الذهني لفهم المقصود، فيتربى على قوة الفهم وعميق الاستنباط.

سابعاً: الجزم، والوضوح أحياناً مع أن تراجم البخاري يتجاوزها الاحتمال لوجود

التردد في الصيغة كالاستفهام أو حذف جواب إذا، ونحوه، فكذلك نجد الجزم والوضوح أحياناً مما يدل على وضوح المسألة عند البخاري - رحمه الله -<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر: «طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء، بل يوردها على الاحتمال»<sup>(٢)</sup> وكما يفسح البخاري المجال للاحتمال ليرد على تراجمه نجد أن الاحتمال ترجح في اجتهاده فأخذه في كل نص يقبل الاحتمال كالعام والمطلق، ونحوها.

وهذه - أيضاً - منقبة للإمام البخاري - رحمه الله - فهو ممن يرى التوسع في إعمال النصوص العامة والأخذ بها في كل احتمالاتها المقبولة.

وقد عدوا في أصول التراجم أن من دأب البخاري الاستدلال بكل محتمل<sup>(٣)</sup>.

ثامناً: الاستطراد ولو بعدت المناسبة<sup>(٤)</sup>.

يستطرد البخاري - رحمه الله - بأدنى مناسبة، فقد ترجم في كتاب البيوع بقوله: -

باب ما يستحب من الكيل وجاء بعدها بقوله: - باب بركة صاع النبي ﷺ<sup>(٥)</sup>.

حتى عدوا له من الاستطراد أن بعض ما يذكره من أقوال الصحابة أو التابعين في

الترجمة يذكره لأدنى مناسبة<sup>(٦)</sup>.

تاسعاً: الميل إلى الغموض، والخفاء، وقد عده الشراح من عادته<sup>(٧)</sup>.

(١) كتاب العمل في الصلاة، باب من صفق جاهلاً من الرجال في صلاته لم تبطل صلاته؛ انظر

مختصر صحيح البخاري، الألباني، ٢٨٦/١-٢٨٧، وانظر كتاب الزكاة رقم الترجمة ٦٥، ٢٠

(٢) فتح الباري، ٢٤٦/١

(٣) الأبواب والتراجم، الكاندهلوي، ١٩/١

(٤) الصحيح، كتاب الجنائز، ترجمة رقم ٨٢؛ وانظر فتح الباري، ٢٦٦/٣

(٥) فتح الباري، ٤٠٥/٤

(٦) الأبواب والتراجم، مرجع سابق، ٢٤/١

(٧) الصحيح، كتاب الجنائز، ترجمة رقم ٨٧؛ وانظر ما قاله ابن حجر، ٢٨٥/٣

وهذا من صورته أنه يذكر الزيادة في موطن آخر شحداً للذهن، ومن صورته أنه يذكر الترجمة في مكان أخفى مما يتبادر إلى الذهن أنها فيه<sup>(١)</sup>. كما ادعى بعض الشراح من صورته ذكره للترجمة بلا أدلة أو ذكره للأدلة بلا ترجمة.

**عاشراً:** العناية بشرح الغريب في الدليل الذي يسوقه أحياناً كثيرة كالألفاظ الغريبة في القرآن أو الحديث<sup>(٢)</sup> ويمتد أحياناً إلى الشك الوارد في الرواية<sup>(٣)</sup> أو حتى اسم المكان<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حجر: «وقد أكثر البخاري من هذه الطريقة إذا وقع في الحديث لفظة توافق لفظة في القرآن أن يستغني بتفسير تلك اللفظة من القرآن، وقد استقرئ للبخاري أنه إذا مر له لفظ من القرآن يتكلم على غريبه»<sup>(٥)</sup>.

**الحادي عشر:** اشتغال التراجع على ما يعتبر قاعدة شرعية كما فعل في كتاب البيوع في العرف، وأحياناً يضع عبارة يمكن أن توصف بأنها فقهاً موضوعياً لما تضمنته. كما فعل في ذكر أحكام الأعمى<sup>(٦)</sup>.

**الثاني عشر:** تتضمن تراجمه نقلاً لأقوال العلماء، وذكرًا للاختلاف، وكذلك الأدلة للجمع بينها أوردتها مع وجازة تلك الترجمة، وقلة عباراتها، وقد عد ذلك كله أصولاً من أصول تراجمه - رحمه الله -<sup>(٧)</sup>.

**الثالث عشر:** حسن الترتيب سواء في تراجم الكتب أو الأبواب أو حتى الأدلة التي

(١) الأبواب والتراجم، ٥٤/١

(٢) انظر مثلاً، كتاب المغازي، ترجمة رقم ٦٠، كتاب البيوع، ترجمة رقم ٥٠

(٣) مختصر صحيح البخاري، الألباني، ترجمة رقم ٤٥، ٤٧.

(٤) انظر مختصر صحيح البخاري، للألباني، كتاب الحج ترجمة رقم، ٤١

(٥) فتح الباري، ٨٧/٢

(٦) الصحيح، ٢٢٥/٣

(٧) الأبواب والتراجم، ١٥، ١٤، ١٢/١

يسوقها .

ولذلك يستشكل الشراح أحياناً بعض التراجم التي لا يرون الترتيب مقصوداً فيها .  
كما استشكلوا تقديمه للرواتب البعدية على الرواتب القبلية في الصلاة ما عدا سنة  
الفجر ، وحاولوا الإجابة على ذلك .<sup>(١)</sup>

**الرابع عشر:** من خلال فقه البخاري - رحمه الله - في البيوع ظهرت بعض  
المسائل التي حكى فيها الإجماع ، وليس فيها إجماع على الحقيقة كما في مسألة بيع  
الثمار قبل بدو الصلاح ، وسيأتي ذكر ذلك - إن شاء الله - مفصلاً .

ووضح ابن حجر بعض تراجم البيوع أن الأليق بها أن تؤخر إلى أخوات لها تناسبها .  
فقال عن ترجمة - باب ما قيل في اللحم والجزار- : «كذا وقعت هذه الترجمة هنا ،  
وفي رواية ابن السكن بعد خمسة أبواب وهو أليق لتتوالى تراجم الصناعات»<sup>(٢)</sup>  
لكن العيني نازع في ذلك بما لا يتجه . -

#### فقه الترتيب عند الإمام البخاري:

للبخاري اهتمام بترتيب الأبواب والمناسبات بينها ، وله اجتهاد فيها - أيضاً - يظهر  
ذلك من خلال مقارنة بين ترتيب الفقهاء للأبواب ، وترتيب البخاري لأبوابه مع ملاحظة  
الفارق بين ما يشتمل عليه الصحيح من الموضوعات المتنوعة .

فالبخاري بدأ بالإيمان ، ثم بالعلم ، ثم بالوضوء ، وما يلحق به من الطهارة ثم  
الصلاة ثم لما وصل إلى كتاب البيوع ثنى بالسلم ثم ثلث بالإجارة ثم كتاب الحوالات ،  
ثم الوكالة ثم المزارعة ، ثم المساقاة ، ثم كتاب الإستقراض ، وأداء الديون والتفليس ، ثم  
كتاب الخصومات ، ثم اللقطة ، ثم المظالم ، ثم الشركة ، ثم الرهن ، ثم العتق ، ثم  
المكاتب ، ثم الهبة ، ثم الشهادات ، ثم الصلح ، ثم الشروط ، ثم كتاب الوصايا .

<sup>(١)</sup> المصدر السابق ، ٥٠٤٩/١

<sup>(٢)</sup> فتح الباري ، ٣٦٥/٤

ومن خلال نظرة سريعة في ترتيب المعاملات نجد أن البخاري أدخل كتاب الشهادات ضمن المعاملات مع أن الأليق به كتاب الأحكام الذي يسميه الفقهاء كتاب القضاء. ثم أدخل الأحياء في المزارعة بينما يفرد الفقهاء بكتاب مستقل ولم يترجم للعارية، وكذلك القسمة، ولالكتاب الإقرار، بينما جمع الاستقراض، وأداء الديون، والحجر، والتفليس في كتاب واحد، وكأنه نظر إليها من حيث تعلقها بالدين، كما أنه أفرد كتاباً للشروط، وكذلك كتاباً للحيل بينما نجد الفقهاء يذكرون الشروط في البيوع غالباً ولا يفردونها بكتاب مستقل في مصنفات الفقه. كل ما تقدم يدل على أن البخاري مجتهد في الترتيب كما هو مجتهد في التراجع. رحم الله علماء المسلمين، وأجزل مثوبتهم.



### الفصل الرابع: أصول التراجم وضوابطها.

قبل البدء في ذلك لابد من بيان معنى الترجمة في اللغة، والاصطلاح.

#### معنى الترجمة:

تطلق ترجم في اللغة على تفسير اللسان، وهو نقله من لغة إلى لغة أخرى<sup>(١)</sup>.

قال الكاندهلوي: «قال الشيخ ابن الصلاح: وليست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة بلغة أخرى فقد أطلقوا على قولهم باب كذا اسم ترجمة لكونه يعبر عما يذكر بعده... وفي هامش اللامع: أن التراجم بكسر الجيم - أي -: ما ترجم به من الكتب، والأبواب جمع ترجمة، وسمي ما ذكر تراجماً لأنه مترجم عما بعده لأن ما يذكر في الباب مثلاً تنبيء عنه الترجمة وتبينه»<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال تتبع كلام الشراح الذين بينوا كلام البخاري ومراده يظهر أن الترجمة عنده هي ما قاله من كلامه عنواناً للباب، لكن هذا هو الغالب في إطلاق الترجمة، لأن بعض الشراح أدخل بعض الآثار في الترجمة.

فابن حجر يقول في ترجمة في كتاب الصلاة لفظها: «باب يهوى بالتكبير حين يسجد وقال نافع: «كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبته»<sup>(٣)</sup>.

قال: «وقد استشكل إيراد هذا الأثر في الترجمة وذكر توجيه الشراح ثم قال: «والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة فهو مترجم به لامترجم له، والترجمة قد تكون مفسرة لمجمل الحديث وهذا منها»<sup>(٤)</sup>.

<sup>١</sup> لسان العرب، ٦٦/١٢.

<sup>٢</sup> الأبواب والتراجم، ٣/٨.

<sup>٣</sup> فتح الباري، ٣٣٨/٢.

<sup>٤</sup> المصدر السابق، ٣٤٠، ٣٣٩/٢.

ومقصوده بالإجمال قوله في الحديث: «حين يهوي ساجداً» فبين أثر ابن عمر أن الهوي على اليدين لكن العيني ردّ ذلك في هذا الموطن<sup>(١)</sup>.

واعتبر الأثر يفصل الترجمة حتى لو جاء بعده كلام له تعلق بالترجمة<sup>(٢)</sup>.

### أقسام التراجم وضوابطها.

قسم العلماء تراجم البخاري إلى نوعين:

النوع الأول: ظاهرة.

النوع الثاني: خفية.

أما الظاهرة: فهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد تحتها من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة<sup>(٣)</sup>.

وهذا النوع من التراجم واضح قال ابن حجر: «أما الظاهرة فليس من غرضنا ذكرها هنا»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن المنير: «ومنها - تراجم البخاري - ما يتناوله الحديث بنصه أو ظاهره وهذه هي الجلية»<sup>(٥)</sup>.

وقد قسمت تراجم الصحيح قسمة أخرى.

قال السندي - مبينا ذلك - : «اعلم أن تراجم الصحيح على قسمين:

قسم يذكره لأجل الاستدلال بحديث الباب عليه، وقسم يذكره ليجعله كالشرح لحديث الباب، ويبين به مجمل حديث الباب مثلاً لكون حديث الباب مطلقاً قد علم

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٧٨/٦

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ١٩٣/١٠

<sup>(٣)</sup> هدي الساري، ص ١٥

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق

<sup>(٥)</sup> المتواري على تراجم أبواب البخاري، ٣٧

تقييده بأحاديث آخر، فيأتي بالترجمة مقيدة لالاستدل عليها بالحديث المطلق بل ليبين أن محمل الحديث هذا المقيد فصارت الترجمة كالشرح، والشرح جعلوا الأحاديث كلها دلائل لما في الترجمة فأشكل عليهم الأمر في مواضع، ولو جعلوا بعض التراجم كالشرح خلصوا من الإشكال في مواضع»<sup>(١)</sup>.

وقد تكلم العلماء عن ضوابط التراجم وأصولها بكلام موسع وهو يصلح موضوعاً مستقلاً، لكن أذكر بعض نبذ من كلامهم تدل على المقصود مع أنني ذكرت خلال التراجم التي تدخل ضمن البحث كثيراً مما يتعلق بذلك بصورة تفصيلية.

قال ابن المنير - مبيناً سبب خفاء بعض التراجم بعد أن ذكر نماذج منها -: «وكأنه - رحمه الله - تخرج أن يصنف في الفقه على نعت التصانيف المشحونة بالوقائع التي عسى كثير منها لم يقع فيدخل في حيز المتكلف الذي هدد بأنه لايعان على الصواب، ولايفتح له باب الحق في الجواب كما نقل عن الإمام مالك - رحمه الله - أنه كان يكره أن يجيب عن مسألة لم تقع، ويعتقد أن الضرورة إلى الجواب خليقة أن يرحم صاحبها بالعثور على الصواب، وأن تكلف الجواب عما لم يقع تصنع، أو في معناه يتخرج الخائف من الله من أدناه... فهذا - والله أعلم - سرّ كون البخاري ساق الفقه في التراجم سياقة المخلص للسنن المحضة عن المزاحم المستشير لفوائد الأحاديث من مكانها، المستبين من إشارات ظواهرها مغازي بواطنها فجمع كتابه العلمين والخيرين الجمين فحاز كتابه من السنة جلالته ومن المسائل الفقهية سلالته، وهذا عوض ساعده عليه التوفيق ومذهب في التحقيق دقيق»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر: «وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فيعين

<sup>(١)</sup> صحيح البخاري بحاشية السندي، ٥/١

<sup>(٢)</sup> المتواري، مرجع سابق، ٣٨، ٣٩

أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه ما يكون بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً المراد بهذا الحديث العام المخصوص أو بهذا الحديث الخاص العموم إشعاراً بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في الخاص، والعام، وكذا شرح المشكل وتفسير الغامض، وتأويل الظاهر، وتفصيل المجمل، وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب.

... وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمرة واستخراج خبيثه، وكثيراً ما يفعل ذلك - أي هذا الأخير - حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدماً أو متأخراً فكأنه يحيل عليه، ويوحي بالرمز والإشارة إليه»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر الكاندهلوي ضوابط التراجم، وأصولها من كلام الشراح وبعضها مما بداله فأوصلها إلى السبعين وفيما يلي تلخيص لأهمها:

- ١ - يترجم بلفظ حديث ليس على شرطه أو رواية له، ويذكر له شاهداً على شرطه، وربما اكتفى بها مع أثر أو آية، أو يترجم بمعناه<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - يترجم بمسألة استنبطها من الحديث بوجه من وجوه الاستنباط<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - يترجم بمذهب ويذكر في الباب ما يدل عليه من غير قطع بالترجيح.

(١) الأبواب والتراجم، ١٢/١، ٣٣، ٣٥، ٤٥.

(٢) هدي الساري، ١٦، ١٥.

(٣) الأبواب والتراجم، ١٣/١.

- ٤ - يترجم بمسألة ويسوق الأحاديث المختلفة فيها. (١).
- ٥ - الجمع بين الأدلة المتعارضة بوجه من الجمع.
- ٦ - ذكر فائدة أخرى سوى المترجم عليها لينبه عليها. (٢).
- ٧ - قد يكتب لفظ الباب مكان قول المحدثين بهذا الإسناد.
- ٨ - يترجم بمذهب أو بحديث ثم يأتي بما يدل على خلافه. (٣).
- ٩ - استنباط خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارة طرق الحديث كما يفعل أهل السير.

- ١٠ - قصد التمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة.
- ١١ - الاستدلال بطريق من طرق الحديث الذي ذكره على الترجمة. (٤).
- ١٢ - قد يترجم بأمر قليل الجدوى لكن مع التأمل تظهر له فائدة.
- ١٣ - قد يترجم متعقبا على ابن أبي شيبه، وعبدالرزاق. (٥).
- ١٤ - استخراج الآداب والعادات من الأدلة الشرعية.
- ١٥ - الإتيان بشواهد للآية أو للحديث.
- ١٦ - الاستدلال بكل محتمل. (٦).
- ١٧ - الإكثار من طرق الحديث بتراجم متعددة.

---

١ ( المصدر السابق، ١٣/١ )

٢ ( المصدر السابق، ١٤/١ )

٣ ( المصدر السابق، ١٥/١ )

٤ ( المصدر السابق، ١٦/١ )

٥ ( المصدر السابق، ١٨/١ )

٦ ( المصدر السابق، ١٩/١ )

- ١٨ - تعيين صورة من بين صور العام المحتملة<sup>(١)</sup>.
- ١٩ - إثبات جزء من الترجمة بالنص والآخر بالأولية.
- ٢٠ - الترجمة بباب للفصل عن الباب السابق أو لغرض قدح الذهن لوضع ترجمة تناسب الأدلة المسوقة<sup>(٢)</sup> أو لغرض بيان الاختلاف في الرواية<sup>(٣)</sup>.
- ٢١ - المراد بالترجمة ليس لفظها الصريح بل ما يوميء إليه.
- ٢٢ - البخاري لا يكرر قاعدة مطردة وإذا وجد التكرار فله محمل<sup>(٤)</sup>.
- ٢٣ - الأصل أن التراجم دعاوي والأحاديث أدلة وقد تكون الترجمة شرحاً للحديث أو تقييداً ونحوه<sup>(٥)</sup>.
- ٢٤ - آثار الصحابة في الترجمة أدلة وبعضها يذكر لأدنى مناسبة<sup>(٦)</sup>.
- ٢٥ - الترجمة بلا حديث من مقاصدها التمرين على الاستدلال أو سهو من النساخ أو المصنف، أو يكون الدليل قد ذكر قبلها فلا حاجة إلى إعادته، وقد يجتمع هذا مع قصد التمرين.
- ٢٦ - البخاري يعالج مسألة واحدة بعدة تراجم<sup>(٧)</sup>.
- ٢٧ - ذكر حديث يخالف الترجمة لمصلحة حديث يوافقها<sup>(٨)</sup>.
- ٢٨ - لا يلزم من كل حديث أو دليل تحت الترجمة انطباقه عليها بل يكفي انطباقه

---

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٠/١

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٢١/١، ٢٥/١.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٣٢/١

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٢٢/١

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ٢٦/١

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ٢٤/١

<sup>(٧)</sup> المصدر السابق، ٢٦/١

<sup>(٨)</sup> المصدر السابق، ٢٧/١

على جزئها. (١).

٢٩ - الترجمة بالاستفهام وغرضه التنبيه على الاحتمال الوارد في المسألة أو في

الدليل. (٢) والخلاف .

٣٠ - إذا كان الحديث يشمل لفظه توهم التخصيص فإن البخاري يضع في الترجمة

لفظه غيرها لتنفي ذلك. (٣).

٣١ - عدم الجزم في الترجمة للاختلاف أو للتردد عنده في المسألة أو شحداً للذهن

للتأمل في المسألة. (٤).

٣٢ - التعليل بالعلة البعيدة وترك القرينة مما يدل على أنها غير مؤثرة. (٥).

٣٣ - الآثار التي يوردها البخاري عقب الترجمة يفهم منها اختياره. (٦).

٣٤ - الجزم حتى في المسائل الخلافية (٧) إذا ترجح لديه قوة ما ذهب إليه وضعف

دليل المخالف.

٣٥ - ترك الجزم إشارة إلى أن الأمر واسع في ذلك. (٨).

٣٦ - الإشارة بذكر حديث صحابي في الترجمة لا يناسبها إلى حديث آخر له يناسبها

وهو من أشد الوسائل لشحن ذهن. (٩).

---

(١) المصدر السابق، ٢٨/١، ٣٥، ٣٢/١

(٢) المصدر السابق، ٢٩/١

(٣) المصدر السابق، ٣٠/١

(٤) المصدر السابق، ٥٥/١

(٥) المصدر السابق، ٣١/١

(٦) المصدر السابق، ٣٣/١

(٧) المصدر السابق، ٣٧/١

(٨) المصدر السابق، ٣٧/١

(٩) المصدر السابق، ٣٨، ٣٧/١

- ٣٧ - الاستدلال بحديث يشير إلى عادته ﷺ<sup>(١)</sup>.
- ٣٨ - الاستدلال بالعموم وهو مطرد عند البخاري - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.
- ٣٩ - بيان الاختلاف بصيغة باب كيف كان كذا؟ إذا لم يكن في الباب ما يثبت الكيفية<sup>(٣)</sup>.
- ٤٠ - الاستدلال بحديث واحد في عدة أبواب دون ذكر له فيها كلها بل يذكر في بعضها<sup>(٤)</sup>.
- ٤١ - الإشارة بالآية إلى حديث يفسرها<sup>(٥)</sup>.
- ٤٢ - ذكر الترجمة لإثبات ترجمة سابقة عليها<sup>(٦)</sup> أو تكون تفصيلاً لما تقدم من تراجم مجملة<sup>(٧)</sup>.
- ٤٣ - البخاري يغير في التراجم الواردة في الأحاديث على نسق واحد لأن أحكامها تختلف وإن كانت وردت في سياق واحد.
- كما أنه يترجم لكل واحدة ترجمة مستقلة إذا كانت كلها عنده راجحة<sup>(٨)</sup>.
- ٤٤ - تغيير الترتيب الوجودي لمصلحة شحذ الأذهان ليتدبر في ذلك الناظر<sup>(٩)</sup>.
- ٤٥ - البخاري يورد روايات متضمنة لأحكام كثيرة يترجم لبعضها ولا يترجم للأخرى

---

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٣٨/١

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٣٩/١

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٤٠، ٣٩/١

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٤١/١

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ٤٦/١

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ٤٧/١

<sup>(٧)</sup> المصدر السابق، ٥٣/١

<sup>(٨)</sup> المصدر السابق، ٥٦/١

<sup>(٩)</sup> المصدر السابق، ٤٩/١



بحسب ما يترجح لديه من ذلك.

٤٦ - البخاري يذكر بعض التراجم في غير محلها المتبادر إلى الذهن.<sup>(١)</sup>

٤٧ - البخاري يذكر الأضداد كالإيمان والكفر، وكالبيع والربا.<sup>(٢)</sup>

هذه الأصول التي لخصتها وأدخلت بعضها في بعض بالإضافة إلى ما تقدم في خصائص فقه البخاري حتى لا يكثر التكرار، والله الموفق.

نسأل الله أن يرحم الإمام البخاري، وأن يجزل مثوبته، ونسأله أن يرحم جميع علماء الأمة على ما بذلوا من جهد، وعلم، ووقت، وأن يوفق المسلمين للعلم النافع، والعمل الصالح.

---

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٥٤/١.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٥٦/١.

القسم الأول  
كتاب البيوع

وفيه ١١٣ ترجمة

# القسم الأول

كتاب البيوع.

- وقول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(١)</sup>.  
 وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

## ألفاظ الترجمة:

- ١- الكتاب في اللغة مصدر كتب، وسمي به المكتوب، ويطلق على جمع شيء إلى شيء<sup>(٣)</sup>.
- قال في اللسان: «قال الأزهري: الكتاب اسم لما كتب مجموعاً»<sup>(٤)</sup>.  
 ويطلق الكتاب على الفرض، والحكم، والقدر<sup>(٥)</sup>.
- أما الكتاب في الاصطلاح: فهو يطلق على مسائل اعتبرت مستقلة شملت أنواعاً<sup>(٦)</sup>.  
 قال صاحب المطلع: «وهو في الاصطلاح اسم لجنس من الأحكام ونحوها تشتمل على أنواع مختلفة كالطهارة مشتملة على المياه والوضوء، والغسل والتيمم، وإزالة النجاسة وغيرها»<sup>(٧)</sup>.
- ٢- أما البيوع فهو جمع بيع، وهو في اللغة مصدر باع يبيع ضد الشراء، وقد يطلق على الشراء لأنه من الأضداد.
- قال ابن فارس: «الباء، والياء، والعين: أصل واحد وهو بيع الشيء، وربما سمي

١ (البقرة آية ٢٧٥)

٢ (البقرة آية، ٢٨٢)

٣ (معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ١٥٨/٥، المطلع، ابن مفلح، ص ٥)

٤ (لسان العرب، ابن منظور، ٦٩٨/١)

٥ (الصحيح، الجوهري، ٢٠٨/١)

٦ (أنيس الفقهاء، القونوي، تحقيق د. أحمد الكبيسي، ط دار الوفاء، جدة، ص ٤٥)

٧ (المطلع على أبواب المقنع، البعلبي، ص ٥)

الشرى بيعاً، والمعنى واحد»<sup>(١)</sup>.  
وعبر بعضهم عن معناه اللغوي بقوله مبادلة مال بمال<sup>(٢)</sup>.  
وزاد ابن الهمام الرضا قيداً في المعنى اللغوي<sup>(٣)</sup>.  
بينما استبعد بعضهم قيد المال في المبادلة<sup>(٤)</sup>.  
فالبيع عنده مقابلة شيء بشيء سواء كان مالاً أم لا<sup>(٥)</sup>.  
وعبر بعضهم بالأخذ<sup>(٦)</sup>.  
أو الدفع للعوض والأخذ للمعوض<sup>(٧)</sup>.  
واعتبر بعض المتأخرين قيد المعاوضة كما ذكره الشربيني قيداً مهماً ليخرج كنحو  
رد السلام<sup>(٨)</sup>.

ولخص لنا بعض فقهاء الشافعية إطلاقات البيع اللغوية على النحو التالي:

- ١- يطلق على مقابلة شيء بشيء، وهو إطلاق لغوي فقط.
- ٢- يطلق البيع على التملك وهو إطلاق لغوي، وشرعي.
- ٣- يطلق البيع على التملك وهو إطلاق لغوي، وشرعي<sup>(٩)</sup>.

١) معجم مقاييس اللغة، ٣٢٧/١؛ لسان العرب، ابن منظور، ٢٣/٨؛ الصحاح، الجوهري، ١١٨٩/٣

٢) المصباح المنير، ٩٦/١؛ المجموع، ١٤٩/٩

٣) فتح القدير، ٢٤٧/٦

٤) التعريفات للجرجاني، ٤٨

٥) حاشية ابن عابدين، ٥١/٤

٦) أنيس الفقهاء، القانوني، ١٩٩

٧) كشف القناع، ١٤٦/٣

٨) مغني المحتاج، ٢/٢

٩) حاشية الجمل على شرح المنهج، ٣/٣

لكن نص بعض العلماء على أن الإطلاق الثالث هو المشهور<sup>(١)</sup> وهو لغة قريش<sup>(٢)</sup>.  
أما البيع في الاصطلاح: فقد عرفه الفقهاء بتعريفات متقاربة تختلف فيها بعض  
القيود من عالم لآخر.

ذكر نماذج لهذه التعريفات:

#### الحنفية:

عرفه الحنفية بقولهم: «مبادلة شيء مرغوب فيه بمثله على وجه مخصوص»<sup>(٣)</sup>.

وعرفه بعضهم بقوله: «مبادلة المال بالمال بالتراضي»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عابدين - شارحا التعريف الأول -: «... والأصل أن يتبادل المتبايعان شيئا  
مرغوبا فيه بمثله... قوله (مرغوب فيه) - أي -: من شأنه أن ترغب إليه النفس، وهو المال،  
ولذا احترز به الشارح عن التراب والميتة والدم فإنها ليست بمال فرجع إلى قول الكنز،  
والملتقي مبادلة المال بالمال... فقد تساوى التعريفان نعم زاد في الكنز بالتراضي، وأورد  
عليه أنه يخرج بيع المكروه مع أنه منعقد»<sup>(٥)</sup>.

ثم قال: «والحاصل أن الموقوف مطلقا بيع حقيقة والفاقد بيع - أيضا - وإن توقف  
حكمه، وهو الملك على القبض فلا يناسب ذكر التراضي في التعريف، ولذا قال في  
الفتح: إن التراضي ليس جزء مفهوم البيع الشرعي بل شرط ثبوت حكمه شرعا - أي -:  
لأنه لو كان جزء مفهومه شرعا لزم أن يكون بيع المكروه باطلا وليس كذلك بل هو فاسد  
كما علمت، وأنت خير بأن التعريف شامل للفاقد بسائر أنواعه كما ذكره في النهر لأنه

<sup>(١)</sup> تبين الحقائق، ٢/٤.

<sup>(٢)</sup> الشرح الصغير، ٩/٤؛ البهجة شرح التحفة، القسولي، ٢/٢؛ المجموع شرح المذهب، ١٤٨/٩.

<sup>(٣)</sup> تنوير الأبصار، التمرتاشي، مطبوع مع حاشية ابن عابدين، ٥٠٢/٤؛ بدائع الصنائع، الكاساني،

<sup>(٤)</sup> تبين الحقائق، ٢/٤.

<sup>(٥)</sup> حاشية ابن عابدين، ٥٠٣، ٥٠٢/٤.

بيع حقيقة، وإن توقف حكمه على القبض فالتقييد بالتراضي لإخراج بعض الفاسد، وهو بيع المكروه غير مرضي، لأنه إذا كان المراد تعريف مطلق البيع يكون غير جامع لخروج هذا منه، وإن أريد تعريف البيع الصحيح فليس بمانع لدخول أكثر البياعات الفاسدة فيه»<sup>(١)</sup>.

### تعريف المالكية:

عند المالكية للبيع تعريفان:

تعريف بالمعنى الأعم، وتعريف بالمعنى الأخص.

أما المعنى الأول: فيعرفونه بقولهم: «عقد معاوضة على غير منافع»<sup>(٢)</sup>.

وزاد بعضهم «ولامتعة لذة»<sup>(٣)</sup>.

خرج بقيد المعاوضة الهبة والوصية، وبقوله على غير منافع الإجارة والنكاح.

قال في الشرح الصغير: «وهذا تعريف بالمعنى الأعم - أي - : الشامل للسلم

والصرف والمراطلة<sup>(٤)</sup> وهبة الثواب»<sup>(٥)</sup>.

واعتبر بعض المالكية أن الإجارة والنكاح هي فقط التي تخرج من المعنى الأعم<sup>(٦)</sup>.

وتعريفه بالمعنى الأخص يزداد على التعريف السابق بعض القيود فيصبح «عقد معاوضة

على غير منافع ذو مكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولافضة معين غير العين فيه»<sup>(٧)</sup>.

١) حاشية ابن عابدين، ٥٠٣/٤؛ وانظر فتح القدير، ٢٤٨، ٢٤٧/٦.

٢) الشرح الصغير، ١١٠/٤.

٣) الخرشي، ٤/٥.

٤) المراد بالمراطلة بيع ذهب أو فضة بمثله بالميزان، وهبة الثواب أن يعطيك شيئاً في نظير أن تعوضه

حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ١١/٤.

٥) المصدر السابق، ١١/٤.

٦) انظر مواهب الجليل، ٢٢٥/٤.

٧) الخرشي، ٤/٥؛ حاشية الصاوي على الشرح الصغير، مطبوع مع الشرح الصغير، ١٢، ١١/٤.

«المكايسة المغالبة وهذه الزيادة تخرج هبة الثواب بقوله ذو مكايسة لأنها لامكايسة فيها.

ويخرج الصرف والمراطلة بقوله أحد عوضيه غير ذهب ولافضة، ويخرج السلم بقوله معين غير العين فيه لأن غير العين في السلم هو المسلم فيه ومن شروطه أن يكون ديناً في الذمة»<sup>(١)</sup>.

وبعض المالكية نازع في الحاجة إلى تعريف البيع بحجة أنه حقيقة معروفة لكل أحد حتى للصبيان فلا داعي إذاً لتعريفه.

قال في مواهب الجليل: «ومال المصنف في التوضيح إلى ما قاله ابن عبدالسلام والباجي فقال: إن الأقرب ما قاله ابن عبدالسلام أن حقيقة البيع معروفة لكل أحد فلا تحتاج إلى حد»<sup>(٢)</sup>.

لكن هذا رده ابن عرفة بقوله : «المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرة تكرره ولا يلزم منه علم حقيقته»<sup>(٣)</sup>.

ويعضد ذلك أن الفقهاء اختلفت عباراتهم في تعريفه فلو كان معلوماً لكل أحد لما وقع هذا الاختلاف، والله أعلم.

#### تعريف الشافعية:

قال في مغني المحتاج: «وشرعاً مقابلة مال بمال على وجه مخصوص»<sup>(٤)</sup>.  
يطلق البيع على تملك بضمن على وجه مخصوص، والشراء تملك بذلك وعلى العقد المركب منهما»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> حاشية العدوي على الخرشني، ٤/٥ بتصرف يسير

<sup>(٢)</sup> مواهب الجليل، ٢٢٢/٤

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٢٢٢/٤

<sup>(٤)</sup> الشرييني، ٢/٢

<sup>(٥)</sup> شرح المنهج، ٣/٣

قال الجمل في حاشيته عند شرحه لقوله: «يطلق البيع» استفيد من صنيعه أن له إطلاقاً ثلاثة:

١- يطلق على التملك.

٢- وعلى العقد.

٣- وعلى مقابلة شيء بشيء.

والإطلاق الأول: لغوي وشرعي. والثاني شرعي فقط... وبقي إطلاق.

٤- رابع شرعي ولغوي وهو الشراء الذي هو التملك... وبقي إطلاقان شرعيان فقط

وهما:

٥- الانعقاد الناشئ عن العقد.

٦- والملك الناشئ عنه... فتخلص أن لفظ البيع له إطلاقان ستة<sup>(١)</sup>.

قال في مغني المحتاج: «وحده بعضهم بأنه عقد معاوضة مالية يفيد ملك عين أو

منفعة على التأبيد»<sup>(٢)</sup>.

قال فدخل بيع حق الممر، ونحوه وخرجت الإجارة بقيد التأقيت فإنها ليست بيعاً، والقرض بقيد المعاوضة فإنه لا يسمى معاوضه عرفاً وعقد النكاح والخلع، والصلح عن الدم بقيد الملك... على أن النكاح خرج بقيد المعاوضة - أيضاً - فإنه لا يسمى معاوضه عرفاً، وهذا الحد أولى من الأول لما لا يخفى<sup>(٣)</sup>.

ولعل المتأمل يلحظ أن أغلب الإطلاقات التي ذكرها الجمل في حاشيته توفرت في هذا التعريف فلعل اعتبار صاحب مغني المحتاج راجع إلى ذلك أو بعضه.

<sup>(١)</sup> حاشية الجمل على شرح المنهج، ٣/٣

<sup>(٢)</sup> مغني المحتاج، ٣، ٢/٢

<sup>(٣)</sup> مغني المحتاج، ٣/٢



قال النووي: «وفي الشرع مقابلة المال بمال أو نحوه تملكاً»<sup>(١)</sup>.

### تعريف الحنابلة:

قال في الإنصاف - مورداً بعض التعاريف وما يرد عليها، ومنها -: «مبادلة المال بالمال تملكاً وتملكاً».

وقال في الوجيز: «هو عبارة عن تملك عين مالية أو منفعة مباحة على التأبيد بعوض مالي».

ويزد عليه الربا والقرض.

وبالجملة قل أن يسلم حدّ»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «قلت: لو قيل: هو مبادلة عين أو منفعة مباحة مطلقاً بأحدهما كذلك على التأبيد فيهما بغير ربا وقرض»<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: «لسلم - أي -: من الاعتراض».

ولذلك عرفه في الإقناع بقوله: «مبادلة مال ولو في الذمة أو منفعة مباحة على الإطلاق كمبر الدار بمثل أحدهما على التأبيد بغير ربا وقرض»<sup>(٤)</sup>.

وشرحه البهوتي فقال: «مبادلة مال: من نقد أو غيره معين أو موصوف...، ومعنى المبادلة جعل شيء في مقابلة آخر... وعدل عن التعبير بعين مالية لأن ما ذكره أخصر، ولأن المبيع يجوز أن يكون معيناً وأن يكون في الذمة وقوله على التأبيد خرج به الإجارة والإعارة وإن لم تقيد بزمان لأن العواري مردودة فلذلك لم يقل للملك... وقوله بغير ربا وقرض إخراج لهما فإن الربا محرم والقرض وإن قصد فيه المبادلة لكن المقصود الأعظم

<sup>(١)</sup> المجموع، ١٤٩/٩

<sup>(٢)</sup> الإنصاف، ٢٦٠/٤؛ المغني، ٥/٦

<sup>(٣)</sup> الإنصاف، ٢٦٠/٤

<sup>(٤)</sup> كشف القناع، ١٤٦/٣

فيه الإرفاق»<sup>(١)</sup>.

والإجماع قائم على مشروعية البيع في الجملة.

قال ابن قدامة: «وأجمع المسلمون على مشروعية البيع في الجملة»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: «وأما الحكم الذي ذكره المصنف<sup>(٣)</sup> وهو جواز البيع فهو مما تظاهرت عليه

الدلائل الكتاب، والسنة، وأجمعت الأمة على أن المبيع يباع صحيحا يصير بعد انقضاء

الخيار ملكا للمشتري»<sup>(٤)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> كشف القناع، ١٤٦/٣

<sup>(٢)</sup> المغني، عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة، تحقيق، د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلو،

نشر جامعة الإمام محمد بن سعود، ط الأولى ١٤٠٨، ٧/٦

<sup>(٣)</sup> مراده بالمصنف إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي - رحمه الله -

<sup>(٤)</sup> المجموع، شرح المذهب، يحيى بن شرف النووي، المكتبة السلفية، المدينة، ١٤٨/٩، وانظر

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بالخطاب، دار

الفكر، ط الثانية ٢٢٧/٤؛ شرح فتح القدير، محمد بن عبدالواحد بن الهمام، ط مصطفى

الحلي، ٢٤٧/٦

١- باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾<sup>(٢)</sup>.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة ثلاثة أحاديث:

الأول: حديث أبي هريرة قال: «إنكم تقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ وتقولون ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي هريرة، وإن إختوتي من المهاجرين كان يشغلهم صفق<sup>(٣)</sup> بالأسواق، وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا، وكان يشغل إختوتي من الأنصار عمل أموالهم، وكنت امرأة مسكينا من مساكين الصفقة أعني حين ينسون، وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يحدثه: إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضي مقالتي هذه ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول فبسطت نمرة على حتى إذا قضى رسول الله ﷺ مقالته جمعتها إلى صدري فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء»<sup>(٤)</sup>.

الثاني: حديث عبدالرحمن بن عوف - رضي الله عنه - قال: «لما قدمنا المدينة آخى رسول الله ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعد بن الربيع: إني أكثر الأنصار مالا فأقسم لك نصف مالي، وانظر: أي زوجتي هويت نزلت لك عنها فإذا حلت تزوجتها،

١) الجمعة الآية، ١١، ١٠

٢) النساء، آية ٢٩

٣) صفق بالسين والصاد، صفق الكف عند البيع، وكانوا إذا تبايعوا تصافقوا بالأكف أمارة لانتزاع البيع، انظر البخاري بشرح الكرمانى، ١٧٩/٩.

٤) الصحيح، ٦٨/٣

قال: فقال عبدالرحمن: لاجابة لي في ذلك هل من سوق فيه تجارة؟ قال: سوق قينقاع، قال: فغدا إليه عبدالرحمن فأتي بأقط وسمن ثم تابع الغدو فما لبث أن جاء عبدالرحمن عليه أثر صفرة.

فقال رسول الله ﷺ: تزوجت؟

قال: نعم.

قال: ومن؟

قال: امرأة من الأنصار.

قال: كم سقت؟

قال: زنة نواة من ذهب أو نواة من ذهب.

فقال له النبي ﷺ: أولم ولو بشاة.

وأورده البخاري - أيضا - من طريق أنس عن عبدالرحمن بن عوف وفيه بعض الزيادة كدعاء عبد الرحمن لسعد بالبركة في ماله وأهله.

الثالث: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كانت عكاظ، ومجنة، وذو المجاز أسواقا في الجاهلية فلما كان الإسلام فكأنهم تأثموا فيه فنزلت: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾<sup>(١)</sup> في مواسم الحج قرأها ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

فقه الترجمة:

هذه الترجمة يتضح منها ومن أدلتها أنها ذكرت لبيان مشروعية البيع.

قال ابن حجر: «الآية الأولى يؤخذ مشروعية البيع من طريق عموم ابتغاء الفضل لأنه

(١) المبقرة آية ١٩٨

(٢) الصحيح، ٦٩/٣

يشمل التجارة وأنواع التكسب»<sup>(١)</sup>.

وقال - أيضا-: «وقد أغرب بعض الشراح فقال: إن الآيات المذكورة ظاهرة في إباحة التجارة إلاّ الأخيرة فهي إلى النهي عنها أقرب - يعني -: قوله ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا...﴾ الخ، ثم أجاب بأن التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة، فمن ثم أشير إلى ذمها فلو خلت عن المعارض لم تندم والذي يظهر أن مراد البخاري بهذه الترجمة قوله: ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾.

وأما ذكر التجارة فيها فقد أفرد بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب، والآية الثانية فيها تقييد التجارة بالمباحة بالتراضي»<sup>(٢)</sup>.

وقال القسطلاني مثله<sup>(٣)</sup> ويؤيد ما تقدم ما ذكره القسطلاني من رواية أبي ذر وأبي الوقت وابن عساكر «ولفظ رواية أبي ذر وأبي الوقت، وابن عساكر فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله إلى آخر السورة، وفي أخرى لهم ذكر الآية إلى قوله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ثم قال: إلى آخر السورة»<sup>(٤)</sup>.

وابن حجر يظهر أنه يقصد العيني فإنه قال: «إن الآيات التي ذكرها البخاري ظاهرة في إباحة التجارة إلاّ قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ فإنها عتب عليها، وهي أدخل في النهي منها في الإباحة لها لكن مفهوم النهي عن تركه قائما اهتماما بها<sup>(٥)</sup> يشعر بأنها لو خلت من العارض الراجع لم تدخل<sup>(٦)</sup> في العتب بل كانت حينئذ مباحة، وقد أباح الله.

١ فتح الباري، ٣٣٨/٤

٢ فتح الباري، ٣٣٨/٤

٣ إرشاد الساري، أحمد بن محمد القسطلاني، دار الكتاب العربي بيروت، ٣/٤

٤ إرشاد الساري، مرجع سابق، ٣/٤

٥ يعني: التجارة.

٦ في الأصل (يدخل) وأظن أنه خطأ بدليل سياق الكلام.

التجارة في كتابه وأمر بالابتغاء من فضله»<sup>(١)</sup>.

وقال الكاندهلوي - بعد إيراد كلام ابن حجر السابق -: «قلت: ويحتمل عندي أن غرض الترجمة إثبات جواز البيع»<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره الشراح في مقصود البخاري - رحمه الله - بهذه الآية محتمل وورود ما يشعر بالذم لايؤثر على أصل المشروعية لاسيما إذا لاحظنا حديث ابن عباس وما ذكره من تأثمهم في مباشرة البيع في مكان كان الجاهليون يفعلون فيه بعض المحاذير.

أما الأحاديث التي ذكرها فدلالته على حل البيع واضحة ففي الحديث الأول وصف جمع من الصحابة بأنهم يشغلهم الصفق بالأسواق وهو البيع.

ولعل البخاري - أيضا - يلمح إلى مشروعية البيع حتى لو أشغل عن بعض الأمور الفاضلة ففي حديث أبي هريرة أشغل البيع بعض الصحابة عن رواية بعض أحاديث النبي ﷺ، وفي قصة عبدالرحمن بن عوف ترك ما بذل له أخوه لأنصاري، وذهب إلى السوق ليتجر فورود ما يشعر بشيء من فوات خير لايدل على القدح في المشروعية، وربما أراد البخاري التدرج من الأمور التي يتوهم منها المنع إلى أمور تمنع فعلا ولذلك جاء بعد هذه الترجمة ببيان الشبهات وأحكامها والبيع وإن كان مشروعاً من حيث الجملة لكن تعثره بعض الأحكام الأخرى لأمر تعرض.

قال ابن حجر: «وهو على الإباحة لمن له كفاف، ولمن لايطيق التكسب، وعلى الوجوب للقادر الذي لاشيء عنده لئلا يحتاج إلى السؤال وهو محرم عليه - يعني السؤال - مع القدرة على التكسب»<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ١١/١٦١

<sup>(٢)</sup> الأبواب والتراجم لصحيح البخاري، محمد بن زكريا الكاندهلوي، ط المكتبة الخليلية، الهند،

٢٣١/٣

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، مرجع سابق، ٣٣٨/٤

قال الحطاب: «وقد يعرض له الوجوب كمن اضطر إلى شراء طعام أو شراب أو غير ذلك، والندب كمن أقسم على إنسان أن يبيع سلعة لضرورة عليه في بيعها...، وتعرض له الكراهة كبيع الهر والسباع للأخذ جلودها، والتحريم كالبيع المنهي عنها»<sup>(١)</sup>.

قال في الدر المختار - وهو يتكلم عن البيع -: «وصفته مباح مكروه حرام واجب».

قال في الشرح: «(مباح) ما خلا عن أوصاف ما بعده (قوله مكروه) كالبيع بعد النداء في الجمعة (قوله حرام) كبيع خمر لمن يشربها، (قوله واجب) كبيع شيء لمن يضطر إليه»<sup>(٢)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> مواهب الجليل، مرجع سابق، ٢٢٧/٤

<sup>(٢)</sup> حاشية ابن عابدين، ٥٠٦/٤، مع ملاحظة أن الأمثلة التي ذكرت قد تكون محل نظر عند علماء

آخريين لكن المهم هو الحكم وليس المثال

## ٢- باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشبهة، فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان أترك، ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان، والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع». (١).

### ألفاظ الترجمة:

الحلال في اللغة فتح الشيء والتوسعة فيه.

قال ابن فارس: «الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل أصلها كلها عندي فتح الشيء لا يشذ عنه شيء... والحلال: ضد الحرام وهو من الأصل الذي ذكرناه كأنه من حلت الشيء إذا أبعثه وأوسعته لأمر فيه». (٢).

وبين: بمعنى متضح ومنكشف (٣).

وسأتي معنى الحلال في الاصطلاح وقد أشار إليه ابن فارس في كلامه السابق بقوله ضد الحرام.

والحرام: ضد الحلال، ومعناه في اللغة المنع والتشديد. (٤).

وفي الاصطلاح هو كل شيء نهى عنه.

قال في شرح الكوكب المنير (٥): «والحرام ضد الواجب وإنما كان ضده باعتبار

(١) الصحيح، ٧٠/٣.

(٢) معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، إيران. ٢٠/٢.

(٣) المصدر السابق، ٣٢٨/١.

(٤) المصدر السابق، ٤٥/٢.

(٥) ابن النجار، الفتوحى الحنبلي، ٣٨٦/١، تحقيق د. نزيه كمال حماد، د. محمد الزحيلي، نشر

جامعة أم القرى، ١٤٠٠ هـ.



تقسيم أحكام التكليف وإلا فالحرام في الحقيقة ضد الحلال وإذ يقال هذا حلال وهذا حرام كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذْبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾<sup>(١)</sup> وقال الجرجاني: «الحلال ما أطلق الشرع فعله مأخوذ من الحل وهو الفتح»<sup>(٢)</sup>.

وقال في أنيس الفقهاء: «الحلال ما رخص»<sup>(٣)</sup> الشرع في تحصيله بنص قطعي»<sup>(٤)</sup>. قال في المصباح المنير: «حلّ الشيء يحل حلا خلاف حرم فهو حلال وحلّ - أيضا... ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال أحللتها، وحللتها، ومنه أحلّ الله البيع - أي -: أباحه وخير في الفعل والترك»<sup>(٥)</sup>.

المشتبهات: جمع مشتبه، والشبهة في اللغة: التشاكل في اللون والوصف يقال شبه وشبه وشبيه، والمشتبهات من الأمور: المشكلات<sup>(٦)</sup>. قال في الصحاح: الشبهة الالتباس، والمشتبهات من الأمور المشكلات المتشابهات المتماثلات»<sup>(٧)</sup>.

قال القونوي: «والشبهة ما لم يتيقن كونه حراماً أو حلالاً»<sup>(٨)</sup>. قال في المصباح المنير: «واشتبهت الأمور وتشابهت التبت فلم تتميز ولم تظهر ومنه اشتبهت القبله ونحوها والشبهة في العقيدة المأخذ الملبس سميت شبهة لأنها تشبه الحق....

<sup>(١)</sup> النحل ، آية ، ١١٦

<sup>(٢)</sup> التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ٩٢

<sup>(٣)</sup> في الأصل (ما رخصه) وأظنه خطأ.

<sup>(٤)</sup> القونوي، تحقيق د. أحمد الكبيسي، دار الوفاء جدة، ط الأولى ص ٢٨١

<sup>(٥)</sup> أحمد بن محمد الفيومي، دار القلم، ٢٠٢/١

<sup>(٦)</sup> معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ٢٤٣/٣

<sup>(٧)</sup> إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط الثانية، ١٤٠٢هـ ، القاهرة، ٢٢٣٦/٦

<sup>(٨)</sup> أنيس الفقهاء، مرجع سابق، ٢٨١

فالمشابهة المشاركة في معنى من المعاني والاشتباه الالتباس»<sup>(١)</sup>.

وواضح من تعريف الشبهة في اللغة أنه يقصد بها أمران:

الأول: المشاركة في معنى من المعاني.

الثاني: الالتباس.

والعلاقة بينهما قوية فالإلتباس سببه المشاركة فتجد أمراً يشبه الحلال من وجه، ويشبه

الحرام من وجه فيأتي الإشكال والإلتباس فعند ذلك يسمى شبهة.

قال العيني: «المشبهات جمع مشبهه وهي التي يأتي فيها من شبه طرفين متخالفين

فيشبه مرة هذا ومرة هذا»<sup>(٢)</sup>.

أما تعريف الشبهة في الاصطلاح فيمكن معرفته من خلال تفسير العلماء للمتشابه

قال الخطابي: «وتأويل قوله الحلال بين والحرام بين على معنيين:

أحدهما: أن يكون ذلك في شيء من المأكول والمشروب وغيرها مما يملكه الآدميون

إذا تيقن أن ذلك ملكا له فإنه على يقين ملكه في ذلك لا يزول عن أصله إلا بيقين زوال.

والحرام بين هو مال غيره، وامرأة غيره، وخادم غيره لا يستحل شيئا من ذلك إلا بشرطه

من نكاح أو ملك يمين أو هبة أو صدقة، أو غير ذلك.

وما بين ذلك فهو ما لم يتقدم من هذين الوجهين تحليل ولا تحريم بتيقنه كالشيء

يجده في بيته وفي حيزه فلا يدري هو ملكه أو مال غيره فالورع أن يتجنبه ولا يحرم عليه

تناوله...

والمعنى الآخر: أن يكون الشيء الأصل فيه الإباحة أو الحظر فما كان الأصل منه

الإباحة كالماء الذي يتوضأ به، والأرض التي يصلي عليها، ونحو ذلك من الأمور التي

وجدت في أصل الفطرة على حكم الإباحة حتى يطرأ عليها ما يغيرها عن حكمها الأول...

<sup>(١)</sup> الفيومي، مرجع سابق، ٤١٢/١

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ١٦٦/١١

وما كان من الأصل ممنوعا لا يستباح إلا بشرائط وأسباب قد أخذ علينا مراعاتها فيه، وفي الاستمتاع به كالبهيمة لا يحل أكلها إلا بالذكاة وشرائطها المعلومة... فإنه لا يجوز استعمال هذا النوع منه ولا الاستباحة له ما لم يوجد تلك الأسباب مستوفاة بكمالها والورع في مثل هذا فرض واجب»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر الشاطبي كلاما يمكن أن يعرف منه تعريف المتشابه والحلال البين والحرام البين فقال: «لاتخلو أفعال المكلف أو تروكه إما أن يأتي فيها خطاب من الشارع أو لا...؛ وإن أتى فيها خطاب فإما أن يظهر فيه للشارع قصد في النفي أو في الإثبات أولا، فإن لم يظهر له قصد البتة فهو قسم المتشابهات، وإن ظهر فتارة يكون قطعيًا وتارة يكون غير قطعي فأما القطعي فلا مجال للنظر فيه بعد وضوح الحق في النفي أو الإثبات وليس محلا للإجتihad لأنه واضح الحكم حقيقة والخارج عنه مخطيء قطعا»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يمكن أن يكون تعريفا للشبهات وللحلال البين والحرام البين، على أن الشاطبي - رحمه الله - وضع نوعا آخر غير القطعي وهو ما يرده الاحتمال - وهو احتمال ظهور قصد الشارع - كما سماه فهذا يختلف فإن لم يقو ظهور احتمال قصد الشارع فهو من المتشابهات وإن قوي فهو الواضح الإضافي بالنسبة إليه في نفسه وبالنسبة لأنظار المجتهدين<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: «وقد تقرر من هذا الأصل أن قسم المتشابهات مركب من تعارض النفي والإثبات إذ لو لم يتعارض لكان من قسم الواضحات وأن الواضح بإطلاق لم يتعارض فيه نفي مع إثبات بل هو إما منفي قطعا وإما مثبت قطعا، وأن الإضافي إنما صار إضافيا لأنه

<sup>(١)</sup> أعلام المحدثين في شرح صحيح البخاري، الخطابي، تحقيق د/ محمد بن سعد بن عبد الرحمن

آل سعود، ط، جامعة أم القرى، ٩٩٧/٢، ٩٩٩

<sup>(٢)</sup> الموافقات في أصول الشريعة، تعليق، عبد الله دراز مصور عن ط المكتبة التجارية الكبرى، دار

المعرفة، بيروت، ١٥٦/٤

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ١٥٦/٤، ١٥٧

مذبذب بين الطرفين الواضحين<sup>(١)</sup> فيقرب عند بعض من أحد الطرفين، وعند بعض من الطرف الآخر، وربما جعله بعض الناس من قسم المتشابهات فهو غير مستقر في نفسه، فلذلك صار إضافيا لتفاوت مراتب الظنون في القوة والضعف، ويجري مجرى النفي في أحد الطرفين إثبات ضد الآخر فيه فثبوت العلم مع نفيه نقيضان كوقوع التكليف وعدمه، والوجوب وعدمه، وما أشبه ذلك، وثبوت العلم مع ثبوت الظن أو الشك ضدان، كالوجوب مع الندب أو الإباحة والتحريم وما أشبه ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وقد مثل الشاطبي بمثال بعد كلامه المتقدم لأبأس من ذكره لعلاقته بفقه البيوع فقال: «فمن ذلك أنه نهى عن بيع الغرر.

ورأينا العلماء أجمعوا على منع بيع الأجنة والطير في الهواء والسماك في الماء، وعلى بيع الجبة التي حشوها مغيب عن الأبصار، ولو بيع حشوها بانفراده لامتنع وعلى جواز كراء الدار مشاهرة مع احتمال أن يكون الشهر ثلاثين أو تسعة وعشرين، وعلى دخول الحمام مع اختلاف عادة الناس في استعمال الماء، وطول اللبث، وعلى شرب الماء من السقاء مع اختلاف العادات في مقدار الري، فهذان طرفان في اعتبار الغرر.

وعدم اعتباره على كثرته في الأول وقلته مع عدم الإنفكاك في الثاني فكل مسألة وقع الخلاف فيها في باب الغرر فهي متوسطة بين الطرفين آخذة بشبه من كل واحد منهما فمن أجاز مال إلى جانب اليسارة، ومن منع مال إلى الجانب الآخر»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة - وهو يعلل معاملة من في ماله حلال وحرام كالمرابي -: «فإن علم أن المبيع من حلال ماله فهو حلال، وإن علم أنه حرام فهو حرام، ولا يقبل قول المشتري عليه في الحكم لأن الظاهر أن ما في يد الإنسان ملكه، فإن لم يعلم من أيهما هو كرهناه،

<sup>(١)</sup> مراده فيما يظهر الحلال البين والحرام البين.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ١٥٧/٤، ١٥٨.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ١٥٨/٤.

لاحتمال التحريم ولم يبطل البيع لامكان الحلال قلّ الحرام أو كثر وهذا هو الشبهة،  
وبقدر قلة الحرام وكثرته تكون كثرة الشبهة وقتلتها»<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: «لأن الشيء إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه أو  
ينص على تركه مع الوعيد على فعله، أو لا ينص على واحد منهما.

فالأول: الحلال البين، والثاني الحرام البين، والثالث: المشتبه لخفائه»<sup>(٢)</sup>.

وقال - أيضا - : «ولاريب أن المباح إن وقع النص من الشارع على كونه مباحا أو  
حلالا فهو من الحلال البين، وهكذا إن سكت عنه ولم يخالف دليل العقل ولا شرع من  
قبلنا لأنه ﷺ قد أخبرنا أن ما سكت عنه فهو عفو»<sup>(٣)</sup>.

وقال - أيضا - موضحا معنى البين: «إنه ما لا يحتاج إلى بيان أو مما يشترك في  
معرفته كل أحد»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن العربي: «والحلال ما أذن في تعاطيه والحرام ما منع منه»<sup>(٥)</sup>.

والخلاصة أن الحلال ما ثبت أن الشارع أذن فيه وأباحه أو سكت عنه فهو عفو، وقد  
ورد عن النبي ﷺ ما يدل على ذلك من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: «ما  
أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو فأقبلوا من الله  
عافيته فإن الله لم يكن لينسى شيئا»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> المغني، ٣٧٢/٦

<sup>(٢)</sup> كشف الشبهات عن المشتبهات، تحقيق، عادل السعيدان، ط مكتبة الحرمين، الدمام، ص ٨

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ص ١٦، ١٧

<sup>(٤)</sup> نيل الأوطار، ٢٣٦/٥

<sup>(٥)</sup> عارضة الأحوذى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩/٥

<sup>(٦)</sup> الحديث أخرجه الحاكم وصححه، المستدرک، ٣٧٥/٢، ووافقه الذهبي، قال الهيثمي: رواه البزار

ورجاله ثقات، مجمع الزوائد، دار الكتاب العربي، ط الثالثة، ٥٥/٧، وعزاه السيوطي إلى ابن

المنذر وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن مردويه والبيهقي، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت، =

وتلا ﴿وما كان ربك نسيا﴾<sup>(١)</sup>.

وقد عرف بعض الفقهاء الحلال بتعريف أخص مما سبق.

قال الرهوني: «قال الشيخ زروق والحلال ما جهل أصله، وقيل: ما علم أصله، وقيل: أصل أصله، وهذا صعب جدا، والأرجح الأول لأنه الأشبه ببسر الدين، وقال القلشاني اختلف في تعريف الحلال فقيل هو مالم يعرف أنه حرام، وقيل ما عرف أصله، والأول أرفق بالناس لاسيما في هذا الزمان...»

ونقل عن الفاكهاني قوله: «وعندي في هذا الزمان أن من أخذ قدر الضرورة لنفسه وعياله من غير سرف ولازيادة على ما يحتاج إليه لم يأكل حراما ولاشبهة.»<sup>(٢)</sup>.  
وهذه التعريفات يتضح أنها تعني المال المقبوض والطعام ولذلك قال الرهوني بعد ذكر التعريفات السابقة: «إذا عدم الحلال فأصوله عشرة:

تجارة بصدق، وأجرة بنصح، وأعشاب الأرض غير المملوكة، وصيد البحر، وصيد البر في غير الحرم والإحرام، وأقسام الغنائم وأخماسها إذا قسمت بالعدل وأصدقها النساء، والمواريث مالم تعلم حرمتها والسؤال عند الحاجة من وجه طيب.»<sup>(٣)</sup>.

لكن التعريف الذي ذكره الشوكاني ومن قبله الشاطبي أصح وأشمل والله أعلم. وقد بين العلماء عظم شأن هذا الحديث وأشادوا بما يشتمل عليه من معان كبيرة فعده أبو داود من الأحاديث التي تدور عليها الأحكام.

قال ابن العربي: «تكلم الناس على هذا الحديث فمنهم من جعله ثلث الإسلام ومنهم من جعله ربه وأكثروا في التقسيمات، وأكثرها محكيات تحتل الزيادة والنقص، فإن

٥٣١/٥ =

١) مريم، آية ٦٤

٢) حاشية الرهوني على شرح الزرقاني على مختصر خليل، مصور عن ط الأميرية، دار الفكر، بيروت،

٥/٥

٣) المصدر السابق، ٥/٥

المعاني مشتركة فلو قال قائل: إنه نصف الإسلام لوجد لذلك وجهها من الكلام حتى لو غالى مغال فقال: إنه جملة الدين لما عدم وجهها وأن يعد في التبيين، ولكن هذه المعاني داخله مدخله لتعاطيها في المتكلفين وينبغي أن يوتى كل شيء في بابه ويقدر في نصابه»<sup>(١)</sup> ونقل الشوكاني عن القرطبي أن السبب لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال والحرام وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب»<sup>(٢)</sup>.

#### فقه الترجمة:

هذه الترجمة لها ارتباط قوي بما بعدها فلا يعرف رأي البخاري في الحلال والحرام البين إلا بعد معرفة رأيه في المشتبهات وسيأتي تفصيل ذلك لكن أشير هنا إلى أنه يفهم من تراجمه أنه يدخل عنده في الحلال ما أذن الشارع فيه حتى المباح إلا إذا أفضى إلى محرم أو شك في حل.

وكذلك الحرام ما نهى الشارع عنه سواء كان حراماً أو مكروهاً، مع الإبتعاد عن الوسوس.

قال العيني: «مطابقته للترجمة: من حيث إنها جزء من الحديث»<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> عارضة الأخوذي، ١٩٨/٥، ١٩٩.

<sup>(٢)</sup> كشف الشبهات، مصدر سابق، ٢٤.

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، مرجع سابق، ١٦٥/١١.

### ٣- باب تفسير المشبهات<sup>(١)</sup>.

وقال حسان بن أبي سنان: ما رأيت شيئا أهون من الورع، دع ما يريبك إلى ما لا يريبك<sup>(٢)</sup>.

أورد البخاري رحمه الله تحت هذه الترجمة أحاديث:

أولها: حديث عقبة بن الحارث - رضي الله عنه - أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعتهم فذكر ذلك للنبي ﷺ فأعرض عنه وتبسم النبي ﷺ قال: كيف وقد قيل؟ وقد كانت تحته ابنة أبي إهاب التميمي.

ثانيها: حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة مني فاقبضه قالت: فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال: ابن أخي قد عهد إليّ فيه، فقام عبد بن زمعة فقال: أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساوقا إلى النبي ﷺ فقال سعد: يا رسول الله! ابن أخي كان قد عهد إليّ فيه. فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه. فقال رسول الله ﷺ: هو لك يا عبد بن زمعة، ثم قال النبي ﷺ: «الولد للفراش<sup>(٣)</sup> وللعاشر الحجر، ثم قال لسودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ احتجبي منه لما رأى من شبهه بعتبة فما رآها حتى لقي الله.

ثالثها: حديث عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال: «سألت النبي ﷺ عن المعراض فقال: إذا أصاب بحدّه فكل، وإذا أصاب بعرضه فلا تأكل فإنه وقيد. قلت: يا

<sup>(١)</sup> في رواية النسفي «الشبهات» وفي رواية ابن عساكر «المتشبهات» فتح الباري، ٣٤٢/٤؛ الصحيح،

٧٠/٣

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٧٠/٣ وما أورده عن حسان رواه أحمد، وأبونعيم، نيل الأوطار، الشوكاني، ٢٣٨/٥

<sup>(٣)</sup> الصحيح، ٧٠/٣.



رسول الله! أرسل كلبي وأسمي فأجد معه على الصيد كلبا آخر لم أسم عليه ولا أدري أيهما أخذ؟ قال: لا تأكل، إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر»<sup>(١)</sup>.

### فقه الترجمة:

هذه الترجمة معقودة لبيان معنى الشبهات وتفسيرها عند البخاري وهي صريحة في هذا المقصد.

قال العيني: «أي هذا باب في بيان تفسير المشبهات»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حجر - في كلام يجمع مقاصد البخاري في أبواب الشبهات كلها - : «لما تقدم في حديث النعمان بن بشير، إن الشبهات لا يعلمها كثير من الناس، واقتضى ذلك أن بعض الناس يعلمها.

أراد المصنف أن يعرف الطريق إلى معرفتها لتجنب فأورد أولا ما يضبطها ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها، ثم ثلث بباب فيه: بيان ما يكره<sup>(٣)</sup> وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه، فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته فإذا شك فيها لم يزل عن التحريم بيقين، وإليه الإشارة بحديث عدي بن حاتم.

والثاني: كالطهارة إذا حصلت لارتفاع إلا بيقين الحدث وإليه الإشارة بحديث عبدالله ابن زيد في الباب الثالث ومن أمثله من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه.

والثالث: ما لا يتحقق من أصله ويتردد بين الخطر والإباحة فالأولى تركه وإليه الإشارة

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٧١/٣

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ١٦٦/١١

<sup>(٣)</sup> يقصد ما يكره من الترك، وهي الترجمة التي لفظها باب من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات، الصحيح، ٧١/٣.

بحديث التمرة الساقطة في الباب الثاني»<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يشار إليه في هذه الترجمة بما علقه البخاري عن حسان بن أبي سنان لأن ذلك من أسباب الريب الذي يجتنب إذا وقع، ولذلك يمكن القول من خلال النظر في أدلة البخاري وتراجمه في الشبهات، أن الشبهة عنده كل شيء وقع في الجزم بحكمه شك، فإن قوي فهي الشبهة المحرمة، وإلا فالمكروهة، وإن كان سبب الشك وسوسة فلا اعتبار به وهذه الترجمة معقودة لبيان الشبهة المحرمة.

فهل الأدلة التي ذكرها البخاري تدل على الشبهة المحرمة؟

والجواب نعم كل الأدلة التي أوردها تدل على ذلك ما سوى ما علقه عن سنان وبيان ذلك فيما يلي.:

الحديث الأول: قال العيني - عن حديث عقبة بن الحارث - : «مطابقته للترجمة في قوله كيف وقد قيل، لأنه مشعر بإشارته إلى تركها ورعا ولهذا فارقها ففيه توضيح السبهة وحكمها وهو الاجتناب»<sup>(٢)</sup>.

وعند البخاري في الشهادات في هذا الحديث فنهاء عنها<sup>(٣)</sup> وترجم على الحديث هناك بقوله: باب شهادة المرضعة وكذلك باب شهادة الإماء والعبيد<sup>(٤)</sup>.

الحديث الثاني: حديث عائشة في قصة وليدة ابن زمعة ففيه توضيح للشبهة حيث قال ﷺ لسودة احتجبي منه، مع أنه حكم به لأخيها عبد بن زمعة.

وهذا من الأدلة التي تدل على أن البخاري يرى أن الشبهة يمكن أعمالها في أحد جوانبها.

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٤٢/٤، ٣٤٣.

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ١١/١٦٦.

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣١٦/٥.

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق، ٣١٦/٥، ٣١٧.

قال ابن حجر: «وجه الدلالة منه قوله ﷺ: «احتجبي منه يا سودة.» مع حكمه بأنه أخوها لأبيها لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً في قول الأكثر.

واعترض الداودي فقال: «ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء.

وأجاب ابن التين بأنه وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجهه والحرام من وجهه، وبيانه في هذه القصة أن إلحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة، والشبه بعتبة يقتضي أن تحتجب.

وقال ابن القصار: إنما حجب سودة منه، لأن الزوج أن يمنع زوجته من أخيها وغيره من أقاربها.

وقال غيره: بل وجب ذلك لغلط أمر الحجاب في حق أزواج النبي ﷺ، ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال: لعله نزع عرق»<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر أن تعلق الحديث بالشبهة أقوى ودعوى الخصوصية لا تثبت إلا بدليل، وما نقله ابن حجر عن ابن القصار يردّه أن رسول الله ﷺ أذن لعائشة أن يدخل عليها أبو القعيس مع ترددّها كما يردّه ذكره لهذا الأمر في سياق القصة لكن ما علقه البخاري عن سنان يصلح حتى للباب الذي يأتي بعد هذه الترجمة فترك ما فيه ريب أحياناً يكون من باب الاستحباب فإما أن يحمل على الريب القوي أو الريب المتوجه إلى الحل أو أن البخاري يعتبر الشبهات موضوعاً متداخلاً فذكره هنا، ويمكن يصلح لما بعده.

#### معنى الشبهات في الاصطلاح:

قال الإمام أحمد - لما سئل عن الشبهات - : «في مسائل الفضل بن زياد: كتبت إلى أبي عبدالله عن حديث النعمان بن بشير «من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه.» ما

(١) فتح الباري، ٣٤٣/٤.

## الشبهات؟

فأتاني الجواب: هي منزلة بين الحلال والحرام إذا استبرأ لدينه لم يقع فيها»<sup>(١)</sup>.  
 قال الخطابي: «كل شيء أشبه الحلال من وجه والحرام من وجه فهو شبهة»<sup>(٢)</sup>.  
 قال البغوي: «قال الإمام: وجملة الشبه العارضة في الأمور قسمان:  
 أحدهما: ما لا يعرف له أصل في تحليل ولا تحريم فالورع تركه.  
 الثاني: أن يكون له أصل في التحليل أو التحريم فعليه التمسك بالأصل ولا ينزل عنه  
 إلاّ بيقين علم»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: «وحاصل ما فسر به العلماء الشبهات أربعة أشياء:  
 أحدها: تعارض الأدلة.

ثانيها: اختلاف العلماء وهي منتزعة من الأولى.

ثالثها: أن المراد بها مسمى المكروه لأنه يجتذبه جانباً الفعل والترك.

رابعها: المراد بها المباح ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل  
 وجه، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى بأن يكون متساوي الطرفين  
 باعتبار ذاته، راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج»<sup>(٤)</sup>.

ونقل ابن المنير عن شيخه القباري أنه كان يقول: «المكروه عقبة بين العبد والحرام  
 فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر  
 منه تطرق إلى المكروه»<sup>(٥)</sup>.

قال ابن حجر - بعد إيراده -: «وهو منزع حسن، ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر

<sup>(١)</sup> بدائع الفوائد، ابن القيم، ٧٣/٤

<sup>(٢)</sup> أعلام الحديث، مرجع سابق، ٩٩٧، ٩٩٦/٢

<sup>(٣)</sup> شرح السنة، تحقيق، زهير الشاويش، شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ١٥/٨

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ١٥٥/١

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ١٥٥/١

مسلم إسنادهما ولم يسم لفظها وفيها من الزيادة «اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال فمن فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه، ومن ارتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه.» والمعنى أن الحلال حيث يخشى أن يؤول فعله مطلقاً إلى مكروه أو محرم ينبغي اجتنابه كالإكثار مثلاً من الطيبات فإنه يحوج إلى كثرة الاكتساب الموقع في أخذ ما لا يستحق أو يفضي إلى بطلان النفس، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية، وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان، والذي يظهر لي رجحان الأول»<sup>(١)</sup>.

وعضد هذا الترجيح بلفظ رواية البخاري في البيوع فقال: «وقع عند المصنف في البيوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث «فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم أو شك أن يواقع ما استبان.» وهذا يرجح الوجه الأول كما أشرت إليه»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال - أيضاً -: «ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ويختلف ذلك باختلاف الناس، فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه، ودونه تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال، ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة، أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم إذا كان من جنسه، أو يكون ذلك لشبهه فيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الورع فيقع في الحرام ولو لم يختل الوقوع فيه»<sup>(٣)</sup>.

وقال الشوكاني - بعد أن ذكر كلام ابن حجر السابق -: «ولا يخفى عليك أن تفسير المشتبهات بكل واحد من التفسيرين الأولين صحيح لأنه يصدق على كل واحد منهما أنه

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ١/١٥٥

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ١/١٥٥

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ١/١٥٥

مشتبه.

وبيانه: أن ما تعارضت فيه الأدلة ولم يتميز للناظر فيها الراجح من المرجوح لا يصح أن يقال: هو من الحلال البين ولا من الحرام البين، لأن الأمر الذي تعارضت أدلته وخفي راجحه من مرجوحه لم يتبين أمره بلا ريب إذ المتبين ما لم يبق فيه إشكال، وما تعارضت أدلته ففيه أعظم الإشكال، وهكذا ما اختلف فيه العلماء ولكن بالنسبة للمقلد لأنه لا يعرف الحق من الباطل ولا يميز بينهما إلا بواسطة أقوال أهل العلم الذين يأخذ عنهم ويقلدهم. وليس له من الملكة العلمية ما يقدر به على الوصول إلى دلائل المسائل ومعرفة العالي منها والسافل، فإذا اختلف عالمان في شيء فقال أحدهما: إنه حلال، وقال الآخر إنه حرام، وكان كل واحد منهما من العلم يساوي الآخر في نظر المقلد فلا شك ولا ريب أن هذا الشيء الذي اختلف فيه العالمان فقال أحدهما: حلال، وقال الآخر: حرام، لا يصح أن يقال هو من الحلال البين ولا من الحرام البين وذلك بالنسبة للمقلد، وكل شيء لا يصح أن يكون هذين الأمرين لاريب أنه من المشتبهات»<sup>(١)</sup>.

ثم قال - مبينا المخرج للمجتهد عند تعارض الأدلة عنده في المسألة -: «والضابط لذلك - بالنسبة للمجتهد - أن الدليلين المتعارضين إذا كان أحدهما يدل على الوجوب أو الندب، والآخر يدل على الإباحة فالورع الفعل.

١) كشف الشبهات، مصدر سابق، ص ٩ ثم بين المخرج للمقلد أنه لا يترك القولين ولكن يأخذ بما لا يعد حرجا عند القائلين كليهما، وضرب مثلا على ذلك باختلاف الواقع في لحم الخيل أو الضبع فالوقوف المحمود هو أن لا يأكل لحمهما وهذا مسلك يقره الفريقان المرجع السابق، ص ٩، ١٠.

وقد ورد في حديث أبي ثعلبة الخشني التعويل على اطمئنان النفس والقلب مع عدم مراعاة التقيد بالفتوى ولفظه عند أحمد: قلت يا رسول الله أخبرني بما يحل لي ويحرم عليّ فصعد النبي ﷺ وصوب في النظر. فقال: البر ما سكنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما لم تسكن إليه النفس ولم يطمئن إليه القلب وإن أفتاك المفتون وأفتوك» المسند، ١٩٤/٤

وأما إذا كان أحدهما يدل على التحريم أو الكراهة والآخر يدل على الوجوب أو الندب فهذا هو المقام الضنك والموطن الصعب»<sup>(١)</sup>.

ومثل الشوكاني لذلك بما ورد من الأمر بصلاة تحية المسجد عند دخوله، والنهي عن الصلاة في أوقات الكراهة، وبين أن مثل هذه المسألة فلا بد فيها من مرجح خارجي وإذا لم يوجد فالوقوف عن الشبهات يقتضي أن لا يدخل الإنسان المسجد في أوقات الكراهة وإذا دخل فلا يجلس<sup>(٢)</sup>.

المباح وعلاقته بالشبهات:

قال الشوكاني: «ولارب أن المباح إن وقع النص من الشارع على كونه مباحاً أو حلالاً فهو من الحلال البين، وهكذا إن سكت عنه ولم يخالف دليل العقل، ولا شرع من قبلنا فهو - أيضاً - من الحلال البين لأنه ﷺ قد أخبرنا أن ما سكت عنه فهو عفو.

فمثل ما ذكرناه من المباح إذا لم يكن ذريعة للوقوع في الحرام لاشك أنه لا يصح إدراجه في المشتبهات ولا تفسيرها به بل من المباح فبم يصح أن يكون من جملة ما يفسر به المشتبهات المذكورة في الحديث.

وأما إذا كانت العادة تقتضي بأن الاستكثار منه يكون ذريعة إلى الحرام ولو نادراً، وذلك كالاستمتاع من الزوجة الحائض ماعدا القبل والدبر فإن الشارع قد أباحه، ولكنه ربما تدرج به بعض من لا يملك نفسه إلى الحرام»<sup>(٣)</sup>.

واستدل لذلك بقوله ﷺ في حديث النعمان بن بشير: «والمعاصي حمى الله من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقع».

وقوله ﷺ: «اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال من فعل استبرأ لعرضه

١) كشف الشبهات، ص ١٣، ١٤.

٢) المصدر السابق، ص ١٣، ١٤.

٣) كشف الشبهات، مصدر سابق، ص ١٧.

ودينه»<sup>(١)</sup>.

المكروه وعلاقته بالشبهات:

قال الشوكاني: «وأما المكروه فجميعه شبهة لأنه لم يأت عن الشارع أنه الحلال البين ولأنه الحرام البين بل هو واسطة بينهما وهو أحق شيء بإجراء الشبهات عليه، والمجتهد يعرفه بالأدلة كالنهي الذي ورد ما يصرفه عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي، وكذلك ما تركه ﷺ وأظهر تركه ولم يبين أنه حلال ولا حرام، ويدخل تحت هذا كثير من الأقسام»<sup>(٢)</sup>.

وعند الشوكاني يدخل في الشبهات ما حصل الشك في إباحته لالتعارض الأدلة ولا اختلاف العلماء ولكن لمجرد التردد هل سكت عنه ﷺ أو بينه؟<sup>(٣)</sup>. وكذلك ما ورد النهي عنه في حديث ضعيف لم يبلغ إلى درجة الاعتبار ولا ظهر فيه الوضع.

ومثل له بمن رد حديثه لضعف حفظه أو الإرسال أو نحوه وكذلك أحاديث أهل البدع.

ثم قال: «فهذا القسم والذي قبله وإن لم أقف على من يقول: إنهما من جملة الشبهات فهما عندي أعظمها لأن أقل أحوال الحديث الضعيف لعله من تلك العلل أن يكون مشكوكا فيه ومثله الشك في الإباحة»<sup>(٤)</sup>.

ثم لخص الشوكاني أقسام المشتبهات فقال: «فالحاصل أن المشتبهات أقسام:

<sup>(١)</sup> الحديث أخرجه الطبراني، وابن حبان، موارد الطمان، تحقيق عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، ٦٣٣، رقم الحديث ٢٥٥١، وصححه الألباني في صحيح الجامع، ٩٣/١، رقم

الحديث، ١٥٢

<sup>(٢)</sup> كشف الشبهات، مصدر سابق، ص ٢٥

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ص ٢٥

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ص ٢٧



الأول: ما تعارضت فيه الأدلة ولم يظهر الجمع ولا الترجيح، وهذا بالنسبة إلى المجتهد.

القسم الثاني: ما اختلف فيه العلماء على وجه يوقع الشك في قلب المقلد لاما كان قد اتفق عليه جمهور أهل العلم وشذ فيه المخالف»<sup>(١)</sup>.

قال النووي - مبينا ضوابط الاختلاف الذي يورث شبهة -: «وأما المختلف فيه الذي يكون في إباحته حديث صحيح بلا معارض، وتأويله ممتنع أو بعيد فلا أثر لخلاف من منعه فلا يكون تركه ورعا محبوبا، فإن الخلاف في هذه الحالة لا يورث شبهة، وكذلك إذا كان الشيء متفقا عليه، ولكن دليله خبر آحاد فتركه إنسان لكون بعض الناس منع الاحتجاج بخبر الواحد فهذا الترك ليس بورع بل وسواس لأن المانع للعمل بخبر الواحد لا يعتد به، وما زالت الصحابة ومن بعدهم على العمل بخبر الواحد»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن القيم: «وأما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ لم تنكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً»<sup>(٣)</sup>.

وقال السيوطي: «لمراعاة الخلاف شروط:

أحدها: أن لا يوقع مراعاته في خلاف آخر، ومن ثم كان فصل الوتر أفضل من وصله، ولم يراع خلاف أبي حنيفة لأن من العلماء من لا يجيز الوصل.  
الثاني: أن لا يخالف سنة ثابتة، ومثل له برفع اليدين في الصلاة لثبوتها من رواية نحو خمسين صحابيا.

الثالث: أن يقوى مدركه بحيث لا يعد هفوة»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٧

<sup>(٢)</sup> المجموع شرح المذهب، ٣٤٤/٩

<sup>(٣)</sup> إعلام الموقعين، ٣٠٠/٣

<sup>(٤)</sup> الأشباه والنظائر، ط الحلبي، الأخيرة، ص ١٣٧

ومن هنا قال بعض العلماء: إن خلاف أهل الظاهر لا يعتد به.<sup>(١)</sup>

قال الشوكاني - موضحاً بقية الأقسام -:

«القسم الثالث: بعض المباح وهو ما يكون في بعض الأحوال ذريعة إلى الحرام أو وسيلة إلى ترك واجب أو مجازاً إلى أحد منهما على وجه يكون الإكثار منه مفضياً إلى فعل الحرام أو ترك الواجب ولو نادراً، وهذا يكون من الشبهات للمجتهد والمقلد. لكن المجتهد يعرف كونه مباحاً ووسيلة إلى فعل محرم أو ترك واجب بالدليل والمقلد يعرف ذلك بأقوال العلماء.

القسم الرابع: المكروهات بأسرها فإنها شبهة بالنسبة إلى المجتهد وبالنسبة إلى المقلد بالاعتبارين المذكورين في القسم الثالث.

القسم الخامس: ما حصل الشك في كونه مباحاً أم لا؟

القسم السادس: ما ورد في النهي عنه حديث ضعيف، وهذان القسمان كما يكونان شبهة شبهة للمجتهد يكونان - أيضاً - شبهة للمقلد بتنزيل شك إمامه بمنزلة شكه،... ومن جملة ما يكون بمنزلة الحديث الضعيف اعتبار القياس إذا كان بمسلك من المسالك التي لم يقل بها إلا بعض أهل العلم وكثر النزاع فيها تصحيحاً وإبطالاً واستدلالاً ورداً...

وبالجملة فالعالم المحقق العارف بعلم الاجتهاد لا يخفى عليه الفرق بين الأحكام المأخوذة من المدارك القوية والأحكام المأخوذة من المدارك الضعيفة فهذا الذي ذكرنا يلحق بالقسم السادس، وكانت الأمور المشتبهة منحصرة في هذه الأقسام التي ذكرناها. ومن أمعن النظر وجد ما عده لا يخرج عن كونه إما من الحلال البين أو من الحرام

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧

البيّن»<sup>(١)</sup>.

قواعد الاحتياط وعلاقتها بالشبهات:

قرر ابن القيم - رحمه الله - ثلاث قواعد في هذا الأمر أرى من المناسب ذكرها بإيجاز فإنها مما توضح - أيضاً- الشبهات والمخرج الشرعي منها.

قال - رحمه الله -: «قاعدة في المسائل التي يتعلق بها الاحتياط الواجب وترك مالا بأس به حذراً مما به بأس ومدارها على ثلاث قواعد:

قاعدة: في اختلاط المباح بالمحظور حساً.

وقاعدة: في اشتباه أحدهما بالآخر والتباسه به على المكلف.

وقاعدة: في الشك في العين الواحدة هل هي من قسم المباح أم من قسم المحظور؟  
فهذه القواعد الثلاث هي معاهد هذا الباب»<sup>(٢)</sup> ثم فصلها فقال: «فأما القاعدة الأولى: وهي اختلاط المباح بالمحظور فهي قسمان:

أحدهما: أن يكون المحظور محرماً لعينه كالدم والبول والخمر والميتة...

الثاني: أن يكون محرماً لكسبه لأنه حرام في عينه كالدرهم المغصوب مثلاً.

فهذا القسم الثاني: لا يوجب اجتناب الحلال ولا تحريمه البتة بل إذا خالط ماله درهم حرام أو أكثر أخرج مقدار الحرام وحل له الباقي بلا كراهة سواء كان المخرج عين الحرام أو نظيره لأن التحريم لم يتعلق بذات الدرهم وجوهره وإنما تعلق بجهة الكسب فيه فإذا خرج نظيره من كل وجه لم يبق لتحريم ماعداه معنى، هذا هو الصحيح في هذا النوع ولا تقوم مصالح الخلق إلاّ به.

وأما القسم الأول: وهو الحرام لعينه كالدم والخمر، ونحوهما فهذا إذا خالط حلالاً وظهر أثره فيه حرم تناول الحلال ولانقول: إنه صيرّ الحلال حراماً فإن الحلال لا ينقلب

<sup>(١)</sup> كشف الشبهات، ٢٨، ٢٧.

<sup>(٢)</sup> بدائع الفوائد، مرجع سابق، ٢٥٧/٣.

حراما البتة مادام وصفه باقيا وإنما حرم تناوله لأنه تعذر الوصول إليه إلا بتناول الحرام فلم يجوز تناوله»<sup>(١)</sup>.

وأما القاعدة الثانية: وهي اشتباه المباح بالمحظور فهذا إن كان له بدل لا اشتباه فيه انتقل إليه وتركه، وإن لم يكن له بدل ودعت الضرورة إليه اجتهد في المباح واتقى الله ما استطاع»<sup>(٢)</sup>.

ومثل له اشتباه الماء الطاهر بالنجس والميتة بالمذكاة وأخته بالأجنبية. وأما القاعدة الثالثة: وهي قاعدة الشك فينبغي أن يعلم أنه ليس في الشريعة شيء مشكوك فيه البتة، وإنما يعرض الشك للمكلف بتعارض أمارتين فصاعدا عنده... فالشك الواقع في المسائل نوعان:

أحدهما: شك سببه تعارض الأدلة والأمارات...

القسم الثاني: الشك العارض للمكلف بسبب اشتباه أسباب الحكم عليه وخفائها لنسيانه أو ذهوله أو لعدم معرفته بالسبب القاطع للشك فهذا الحكم واقع كثيرا في الأعيان والأفعال وهو المقصود لذكر القاعدة التي تضبط أنواعه، والضابط فيه أنه إن كان للمشكوك فيه حال قبل الشك استصحابها المكلف وبنى عليها حتى يتيقن الانتقال عنها هذا ضابط مسأله»<sup>(٣)</sup>.

وضرب عليه أمثلة تتعلق بالشك في الصلاة والطهارة وحل الذبيحة.

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ٢٥٧/٣

<sup>(٢)</sup> بدائع الفوائد، مرجع سابق، ٢٥٨/٣

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ٢٧٢/٣

#### ٤- ما يتنزه<sup>(١)</sup> من الشبهات.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث أنس - رضي الله عنه - قال: «مرّ النبي ﷺ بتمرّة مسقوطة<sup>(٢)</sup> فقال: «لولا أن تكون (صدقة)<sup>(٣)</sup> لأكلتها». وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أجد تمرّة ساقطة على فراشي<sup>(٤)</sup>. وتماه في اللفظة ولفظه: إني لأنقلب إلى أهلي فأجد التمرّة ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها<sup>(٥)</sup>».

#### ألفاظ الترجمة:

يتنزه في اللغة: تدل على البعد في المكان وغيره<sup>(٦)</sup>. وفي رواية الكشميهني بدل: «يتزه» «يكره»، وهي: تحدد معناها في الاصطلاح عند البخاري - رحمه الله - وإن كانت العلاقة قوية بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وقد تقدم في كلام ابن حجر أن مقصود هذه الترجمة بيان الشبهة المكروهة. وقال ابن حجر: «ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها<sup>(٧)</sup>».

<sup>(١)</sup> في رواية الكشميهني (يكره)

<sup>(٢)</sup> في إحدى النسخ (مسقطة) قال الخطابي: «قوله: مسقوطة يريد ساقطة والسقوط لازم لا يتعدى إلا أنه أخرجها مخرج مفعول وقد يجيء مفعول - بمعنى -: فاعل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّه كَانَ وَعْدَهُ مَأْتِيًا﴾ يعني: آتيا، أعلام الحديث، مرجع سابق ١٣٧/٢.

<sup>(٣)</sup> في إحدى النسخ (من صدقة).

<sup>(٤)</sup> الصحيح، ٧١/٣

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٣٤٤/٤

<sup>(٦)</sup> معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤١٧/٥؛ المصباح المنير، الفيومي، ٨٢٥/٢

<sup>(٧)</sup> فتح الباري، ٣٤٢/٤

والمقصود استحباب الترك، والكراهة محمولة على الفعل فلا تنافي بين ترجمة البخاري وتوجيه ابن حجر لها.

والدليل الذي ساقه واضح الدلالة على هذا المعنى.

قال العيني: «مطابقته للترجمة من حيث إنه التنزه عن الشبهة وذلك أنه ﷺ كان يتنزه من أكل مثل هذه التمرة الساقطة لأجل الشبهة وهو احتمال كونها من الصدقة»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر: «قال المهلب: إنما تركها ﷺ تورعا وليس بواجب لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل التحريم»<sup>(٢)</sup>.

وقال الكرمانى: «فإن قلت: ما تعلقه بهذا الباب؟ قلت: تمام الحديث غير مذكور، وهو «لولا أن تكون صدقة لأكلتها» ارتاب رسول الله ﷺ في تلك التمرة أهى من الصدقة التي تحرم عليه أم هي من ماله، فترك أكلها تنزهًا من الشبهة»<sup>(٣)</sup>.

ولم يرتض ذلك ابن حجر فقال - مبينا مقصد البخاري -: «والنكتة في ذكره هنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه ﷺ ومع ذلك لم يأكلها وذلك أبلغ في الورع»<sup>(٤)</sup>.

وعند أحمد في المسند من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ وجد تحت جنبه ثمرة من الليل فأكلها فلم ينم تلك الليلة فقال بعض نساءه: يا رسول الله! أرقت البارحة. قال: إني وجدت تحت جنبي ثمرة فأكلتها وكان عندنا تمر من تمر الصدقة، فخشيت أن تكون منه»<sup>(٥)</sup>.

وهذا الحديث فيه بيان لذكر سبب الاحتمال الذي نشأت منه الشبهة، ولم ير بعض

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ١١/١٧١

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٤/٣٤٥

<sup>(٣)</sup> صحيح البخاري بشرح الكرمانى، ٩/١٨٨

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٤/٣٤٤

<sup>(٥)</sup> المسند، ٢/١٩٣، ١٨٣

أهل العلم من الصحابة، ومن بعدهم العمل بمثل هذا الاحتمال فقد حكى ابن عبد البر الإجماع على جواب ابن مسعود لرجل سألَه فقال: إن لي جاراً يعمل بالربا ولا يجتنب في مكسبه الحرام يدعوني إلى طعامه أفأجيبه؟

قال: نعم لك المهنأ وعليه المأثم ما لم تعلم الشيء بعينه حراماً<sup>(١)</sup> مع أن الاحتمال قائم.

قال ابن عبد البر - بعد ذلك -: «ومعنى قول ابن مسعود هذا، قد أجمع العلماء عليه فمن علم بشيء بعينه حراماً مأخوذاً من غير حله كالجرمة، وغيرها وشبهها من الطعام أو الدابة وما كان مثل ذلك كله من الأشياء المتعينة، غصباً أو سرقة، أو مأخوذة بظلم، لاشبهة فيه، فهذا الذي لم يختلف أحد في تحريمه، وسقوط عدالة آكله، وأخذه وتملكه»<sup>(٢)</sup>.

وقد حدّد العلماء ضوابط الورع، والابتعاد عن الشبهات، ولكن يحسن أن نعرف الورع في اللغة، والاصطلاح قبل ذلك.

الورع في اللغة: الكف والانقباض<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح: الكف عن الشبهات تحرجاً وتخوفاً من الله تعالى.

قال في المطلع: «وقال صاحب المطالع: الورع الكف عن الشبهات تحرجاً وتخوفاً من الله تعالى ثم استعير للكف عن الحلال - أيضاً»<sup>(٤)</sup>.

والكف عن الحلال المحض لا يسمى ورعاً لكن إن كان الحلال يوصل إلى الحرام فهو من الشبهات فالجزء الأول من التعريف واف بالمقصود.

<sup>(١)</sup> الكافي، تحقيق محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني، ط الأولى، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٦/١.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ١٣٦/١.

<sup>(٣)</sup> معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ١٣/٦.

<sup>(٤)</sup> محمد بن أبي الفتح البعلبي، ص ٣٨٩.

ويعتبر ابن تيمية الورع الإمساك عما قد يضر فيدخل فيه ترك المحرمات والشبهات عند عدم

المعارض الراجح (١)

قال: «وبهذا يتبين أن الواجبات والمستحبات لا يصلح فيها زهد ولا ورع وأما

المحرمات والمكروهات فيصلح فيها الزهد والورع، وأما المباحات فيصلح فيها الزهد دون الورع وهذا القدر ظاهر تعرفه بأدنى تأمل» (٢) ولكنه اعتبر فعل الواجبات والمستحبات من الورع من حيث الكف (٣) قال النووي نقلاً عن الغزالي «إذا قدم لك الإنسان طعاماً ضيافة أو أهداً لك أو أردت شراءه منه، ونحو ذلك ... فإنك تسأل عن حله ولا تترك السؤال، وقد يجب وقد يحرم، وقد يندب، وقد يكره، وضابطه أن مظنة السؤال هي موضع الريبة ولها حالان:

أحدهما: يتعلق بالمالك.

الثاني: بالملك.

أما الأول: فالمالك ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يكون مجهولاً، وهو من ليس فيه علامة على طيب ماله، ولا فساد، فإذا دخلت قرية فرأيت رجلاً لا تعرف من حاله شيئاً ولا عليه علامة فساد ماله وشبهه كهيئة الأجناد ولا علامة طيبة كهيئة المتعبدین والتجار فهو مجهول، ولا يقال مشكوك فيه لأن الشك عبارة عن اعتقادين متقابلين لهما سببان مختلفان، ...

فالورع ترك ما لا يدري ويجوز الشراء من هذا المجهول وقبول هديته وضيافته ولا يجب السؤال بل لا يجوز والحالة هذه لأنه إيذاء لصاحب الطعام فإذا أراد الورع فليتركه وإن كان لابد من أكله فليأكل ولا يسأل فإن الإقدام على ترك السؤال لهو من كسر قلب مسلم وإيذاؤه.

الضرب الثاني: أن يكون مشكوكاً فيه بأن يكون عليه علامة تدل على عدم تقواه

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، وابنه محمد، ط، مكتبة المعارف

الرباط ١٣٧/٢ - ١٣٨

(٢) المصدر السابق، ٦١٩/١٠ (٣) المصدر السابق، ١٣٨/٢٠



كلباس أهل الظلم، وهيئاتهم، أو ترى منه فعلاً محرماً تستدل به على تساهله في المال، فيحتمل أن يقال: يجوز الأخذ منهم من غير سؤال، ولا يحرم الهجوم بل السؤال ورع، ويحتمل أن يقال: لا يجوز الهجوم ويجب السؤال قال: وهو الذي نختاره ونفتي به إذا كانت تلك العلامة تدل على أن أكثر ماله حرام فإن دلت على فيه أن حراماً يسيراً كان السؤال ورعاً.

الضرب الثالث: أن يعلم بممارسة ونحوها بحيث يحصل له ظن في حل ماله أو تحريمه بأن يعرف صلاح الرجل وديانته فهنا لا يجب السؤال. ولا يجوز أو يعرف أنه مراب أو مغن، ونحوه فيجب السؤال.

الحال الثاني: أن يتعلق الشك بالمال، بأن يختلط حلال بحرام كما إذا حصل في السوق أحمال طعام مغصوب واشتراها أهل السوق فلا يجب السؤال على من يشتري من تلك السوق إلا أن يظهر أن أكثر ما في أيديهم حرام فيجب السؤال ومالم يكن الأكثر حراماً يكون التفتيش ورعاً لأن الصحابة - رضي الله عنهم - لم يمتنعوا من الشراء من الأسواق وكانوا لا يسألون في كل عقد، وإنما نقل السؤال عن بعضهم في بعض الأحوال لريبة كانت. (١)

قال النووي: «ويتأكد الورع أو يخف بحسب كثرة الحرام». (٢)

ومما تقدم يفهم أن من العلماء من عول على الكثرة للحرام، أو وجود علامة تدل على أن هذا الشيء المعين من الحرام. فعندئذ يحرم الأخذ وماعداً ذلك فهو مكروه لورود الشبهة بشرط أن لا يكون وسواساً، لكن من العلماء من اعتبر الكثرة من الحرام مظنة الكراهة فقط.

قال النووي - وهو يحكي قول الغزالي في الأخذ من جوائز السلطان -: «وإذا كان

(١) المجموع، ٣٤٥/٩

(٢) المصدر السابق، ٣٤٤/٩

محتملا كونه من الحلال أو كونه من الحرام فقد قال قوم يجوز أخذه مالم يتيقن أنه حرام، وقال آخرون: لايجوز حتى يتحقق أنه حلال، قال: وكلاهما إسراف، والأعدل أنه إن كان الأكثر حراما حرم، وإن كان حلالا ففيه توقف، هذا كلام الغزالي وهو جار على اختياره أنه إذا كان المختلط أكثره حراما حرم الأخذ، وقد قدمنا أن المشهور أنه مكروه وليس بحرام»<sup>(١)</sup>.

وهو يشير بذلك إلى ما قاله الشيرازي: «ولايجوز مبايعة من يعلم أن جميع ماله حرام... فإن كان معه حلال وحرام كره مبايعته والأخذ منه... وإن بايعه وأخذ منه جاز لأن الظاهر مما في يده أنه له فلا يحرم الأخذ منه»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: «الخلط في البلد حرام لاينحصر بحلال لم يحرم الشراء منه بل يجوز الأخذ منه إلا أن يقترن بتلك العين علامة تدل على أنها من الحرام فإن لم يقترن فليس بحرام ولكن تركه ورع محبوب وكلما كثر الحرام تأكد الورع»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة: «وإذا اشترى ممن في ماله حرام وحلال كالسلطان الظالم، والمرابي فإن علم أن المبيع من حلال ماله فهو حلال، وإن علم أنه حرام فهو حرام، ولايقبل قول المشتري عليه في الحكم لأن الظاهر أن ما في يد الإنسان ملكه فإن لم يعلم من أيهما هو كرهناه لاحتمال التحريم فيه ولم يبطل البيع لإمكان الحلال قل الحرام أو كثر، وهذا هو الشبهه ويقدر قلة الحرام وكثرته تكون كثرة الشبهة وقتلتها.

قال أحمد: لايعجبني أن يأكل منه...»<sup>(٤)</sup>.

وقال - أيضا - وهو يقسم المشكوك فيه: «مالايعرف له أصل كرجل في ماله حلال

<sup>(١)</sup> المجموع، ٣٤٩/٩

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٣٤٣/٩

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٣٤٣/٩

<sup>(٤)</sup> المغني، ٣٧٢/٦

وحرام فهذا هو الشبهة التي الأولى تركها على ما ذكرنا وعملاً<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر الحديث الذي استدل به البخاري، ثم قال: «وهو من باب الورع»<sup>(٢)</sup>.

وذكر كلام الإمام أحمد وتشديده في جوائز السلطان، وقال: «وكان هذا منهم على سبيل الورع والتوقي لأعلى أنها حرام فإن أحمد قال: جوائز السلطان أحب إليّ من الصدقة، وقال: ليس لأحد من المسلمين إلّا وله في هذه الدارهم نصيب فكيف أقول: إنها سحت»<sup>(٣)</sup>.

وقد تكلم المالكية عن اختلاط الحلال بالحرام في مسألة مستغرق<sup>(٤)</sup> الذمة بالحرام. قال في التاج والإكلیل: «سئل الإمام المازري عن مستغرق الذمة بالحرام هل تجوز معاملته؟ فقال في ذلك خلاف، ووجه القول بالجواز أن الفقراء لم يستحقوا عين ما بيده إنما استحقوا قدره خاصة لأعينه فإذا بذل له مثله فلا مضرة على الفقراء بل ربما كان خيراً إذا كان الذي أخذ منه مما يخفيه وكان الذي بذل له مما يظهره إذ قد يقام عليه فيوجد له ما يؤخذ له»<sup>(٥)</sup> أ: هـ .

وانظر هذا هل هو على الاحتياط فإن الحرام إذا تعلق بالذمة صار ما بيد صاحبه مالاً من ماله يقطع من سرقه له وقد بالغ في الإحياء في هذا»<sup>(٥)</sup>.

ثم قال - متعباً من استحلال الأخذ من الظالم بحجة أن ماله الذي في يده غير مستحق له - : «مذهبنا نحن أنه يملك ما اشترى مطلقاً إذا لم يكره البائع على البيع قال في المدونة فإن كان قد اشترى ذلك الشقص بدنائير أو دارهم مغصوبة فلك أنت أن تشفع في

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ٣٧٤/٦

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ٣٧٤/٦

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ٣٧٤/٦

<sup>(٤)</sup> الفرق في اللغة: هو من غلبه الدين، انظر لسان العرب، مرجع سابق، ٢٨٤/١٠، والاستغراق

الإستيعاب، المصباح المنير، مصدر سابق، ٦١٠/٢.

<sup>(٥)</sup> التاج والإكلیل، المواق، بهامش مواهب الجليل، ٣٤/٥

ذلك لأن الدنانير والدارهم لاتتعين وإذا قام عليه صاحبها اتبعه بها ولاينقض البيع، بخلاف ما إذا اشترى الشقص بعبد مغصوب فلاشفعة لك حتى يفوت العبد ويتعلق بذمته، وعلى هذا المأخذ إذا توفي هذا المستغرق الذمة فلا يحرم على ورثته من ماله إلا ما كان حراما بعينه لم يفت، أو كان له طالب معين وهكذا هو المروي عن اللخمي، وغيره.

وقد سئل أبو محمد بن أبي زيد عمن هلك وترك مالا حراما، فقال ما نصه: «أجاز وراثته ابن شهاب، والحسن البصري، وأباه القاسم، وغيره، وفرّق مالك بين أن يكون يعرف أهله فيرد إليه وإن لم يعرف أهله فلايقضي على الورثة بأن يتصدقوا به لكن ينبغي لهم ذلك اهـ .

وعلى هذا المأخذ هي فتيا المشايخ في أشخاص المسائل دون كلامهم العام، في طرر ابن عات: فيمن عمل للسلطين فظلم الناس أو كان قاهرا غاصبا أو تاجرا عمل بالربا ثم مرض وأراد التنحي مما نال من ذلك، وقال في مرضه: إني نلت من أموال الناس أكثر جميع مالي فأنا أوصي بجميع مالي، قال: فأفتى بعض فقهاء الشورى إن أبي الورثة ذلك فليس للفقراء إلا الثلث خاصة، وكان ينبغي أن يفعل ذلك في صحته إلا أن يسمى طالبا معينا وقام ذلك الرجل يطلب فذلك كالدين اهـ .»<sup>(١)</sup>.

وقد اعتبر المالكية الشبهة في تعيين الدارهم والدنانير فيمن غصبت منه وأحب أن يسترجع دنانيه ودراهمه بعينها يمكن من ذلك ، واعتبره بعضهم في الغصب دون البيوع.<sup>(٢)</sup>

أما الحنفية: فقد قال صاحب الدر المختار: «اكتسب حراما واشترى به أو بالدرهم المغصوبة شيئا .

قال الكرخي: إن نقد قبل البيع تصدق بالربح وإلا لا، وهذا قياس، وقال

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ٣٤/٥

<sup>(٢)</sup> مواهب الجليل، ٢٧٩/٥

أبوبكر: كلاهما سواء ولا يطيب له»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عابدين توضيح المسألة ما في التتار خانية حيث قال: رجل اكتسب مالا من حرام ثم اشترى فهذا على خمسة أوجه:

- إما دفع تلك الدراهم للبائع أولاً ثم اشترى منه بها.

- أو اشترى قبل الدفع بها ودفعها.

- أو اشترى قبل الدفع بها ودفع غيرها.

- أو اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم.

- أو اشترى بدراهم آخر، ودفع تلك الدراهم.

قال أبونصر: «يطيب له ولا يجب عليه أن يتصدق إلا في الوجه الأول، وإليه ذهب الفقيه أبو الليث، لكن هذا خلاف ظاهر الرواية فإنه نص في الجامع الصغير: إذا غصب ألفا فاشترى بها جارية وباعها بألفين تصدق بالربح.

وقال الكرخي: في الوجه الأول والثاني لا يطيب، وفي الثلاث الأخيرة يطيب...، وفي الولوالجية: وقال بعضهم: لا يطيب في الوجوه كلها وهو المختار، لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعا للخرج لكثرة الحرام»<sup>(٢)</sup>.

قال صاحب الدر المختار: «دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز أخذ ربحه مالم يعلم أنه اكتسب الحرام»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن عابدين - موضحا -: «لأن الظاهر أنه اكتسب من الحلال... وظاهره أنه لا كراهة فيه، وتقدم في شركة المفاوضة أن أبا يوسف أجازها مع اختلاف الملة مع الكراهة، وعلمه الزيلعي هناك بأن الكافر لا يهتدي إلى الجائز من العقود»<sup>(٤)</sup>.

١) الدر المختار، محمد علاء الدين الحصكفي، مطبوع مع حاشية ابن عابدين، ٢٣٥/٥

٢) حاشية ابن عابدين، ٢٣٥/٥

٣) المرجع السابق، ٢٣٦، ٢٣٥/٥

٤) المرجع السابق، ٢٣٦، ٣٥/٥

### هـ- باب من لم ير الوسواس ونحوها من المشبهات.(١)

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثين أولهما: حديث عبد الله بن زيد المازني - رضي الله عنه - قال: شكى إلى النبي ﷺ الرجل يجد في الصلاة شيئا أيقطع الصلاة؟ قال: لا، حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا.

وقال ابن أبي حفصة عن الزهري: لا وضوء إلا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت.(٢) الثاني: حديث عائشة - رضي الله عنها - أن أقواما قالوا: يا رسول الله! إن قوما يأتوننا باللحم لاندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال رسول الله ﷺ: سمو الله عليه وكلوه.(٣).

#### ألفاظ الترجمة:

تقدم تعريف المشبهات بقي أن نعرف ما معنى الوسواس ويطلق في اللغة على عدة معاني منها صوت الريح والحلي وحديث النفس وهو المعنى المقصود هنا.

قال في اللسان - في شرح حديث الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة، قال: هي حديث النفس والأفكار.(٤).

وقال - أيضا- قال أبو تراب: سمعت خليفة يقول: الوسوسة الكلام الخفي في

١) وفي رواية الكشميهني(المشبهات) وفي رواية ابن عساكر(المتشبهات)، انظر فتح الباري، ٣٤٥/٤ هامش اليونينية، ٧١/٣

٢) قال ابن حجر: وصله أحمد أثر ابن أبي حفصة من طرق ووقع لنا بعلو في مسند أبي العباس السراج ولفظه عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه مرفوعا باللفظ المعلق، فتح الباري، ٣٤٦/٤؛ وانظر مسند الإمام أحمد ٣٩/٤

٣) الصحيح، ٧١/٣

٤) لسان العرب، مرجع سابق، ٢٥٤/٦، ٢٥٥

اختلاط»<sup>(١)</sup>.

قال في المصباح المنير: «الوسواس مرض يحدث من غلبة السوداء يختلط معه الذهن ويقال لما يخطر بالقلب من شر ولما لاخير فيه وسواس»<sup>(٢)</sup>.

أما تعريفه في الاصطلاح فيمكن أن يؤخذ مما قاله بعض أهل العلم.

قال ابن تيمية - وهو يبين الجهات التي يأتي فيها الخطأ في الورع -: «إنه إذا فعل الواجب والمشتبه، فينبغي أن يكون اعتقاد الوجوب أو التحريم بأدلة الكتاب والسنة، وبالعلم لا بالهوى، وإلا فكثير من الناس تنفر نفسه عن أشياء لعادة، ونحوها، فيكون ذلك مما يقوى تحريمها واشتباها عنده، ويكون بعضهم في أوهام وظنون كاذبة، فتكون تلك الظنون مبناها على الورع الفاسد فيكون صاحبه ممن قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾»<sup>(٣)</sup>.

وهذه حال أهل الوسوسة في النجاسات فإنهم من أهل الورع الفاسد المركب من نوع دين وضعف عقل وعلم، وكذلك ورع قوم يعدون غالب أموال الناس محرمة أو مشتبهة أو كلها»<sup>(٤)</sup>.

قال النووي: «اعلم أن مراد الفقهاء بالشك في الماء، والحدث، والنجاسة، والصلاة والصوم، والطلاق، والعق، وغيرها: التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء. كان الطرفان في التردد سواء، أو أحدهما راجحاً، فهذا معناه في استعمال الفقهاء في كتب الفقه، وأما أصحاب الأصول ففرقوا بينهما فقالوا: التردد بين الطرفين إن كان على السواء فهو الشك، وإلا فالراجح ظن والمرجوح وهم»<sup>(٥)</sup>.

١) المرجع السابق، ٢٥٥/٦.

٢) المصباح المنير، الفيومي، ٩٠٧/٢.

٣) النجم آية ٩٣.

٤) مجموع الفتاوى، ١٤٠/٢٠.

٥) المجموع، ١٦٨/١، ١٦٩.

فالظاهر أن الوسوسة نوع من الوهم يقع للإنسان بلا بناء على مستند شرعي فلا ينبغي التعويل عليها، وليس تركها من الورع، وقد ضرب العلماء أمثلة لذلك.

قال النووي: «فلو امتنع من أكل طعام حلال لكونه حملة كافر، أو فاسق بالزنا، أو بالقتل، ونحوه، لم يكن هذا ورعاً، بل هو وسواس وتنطع مذموم»<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر أن ما كان في إباحته حديث صحيح، بلا معارض، وتأويله ممتنع، أو بعيد، فلا أثر لخلاف من منعه، فلا يكون تركه ورعاً محبوباً، فإن الخلاف في هذه الحالة لا يورث شبهة<sup>(٢)</sup>. وكذلك ترك الإنسان الشيء لأن دليله خبر آحاد بناء على أن بعض الناس منع الاحتجاج بخبر الآحاد ليس من الورع، بل وسواس<sup>(٣)</sup>.

وجعل ابن تيمية معاملة المسلم المستور، لاشبهة في معاملته أصلاً، ومن ترك معاملته ورعاً كان قد ابتدع في الدين<sup>(٤)</sup>.

قال ابن تيمية -أيضاً- : «وكذلك الورع المشروع هو الورع عما قد تخاف عاقبته وهو ما يعلم تحريمه، وما يشك في تحريمه، وليس في تركه مفسدة أعظم من فعله - مثل محرم معين - مثل من يترك أخذ الشبهة ورعاً مع حاجته إليها ويأخذ بدل ذلك محرماً بينا تحريمه أو يترك واجبا تركه أعظم فساداً من فعله مع الشبهة كمن يكون على أبيه دين أو عليه ديون هو مطالب بها، وليس له وفاء إلا من مال فيه شبهة فيتورع عنها ويدع ذمته أو ذمة أبيه مرتبهة، وكذلك من الورع الاحتياط بفعل ما يشك في وجوبه لكن على هذا الوجه، وتمام الورع أن يعلم الإنسان خير الخيرين وشر الشرين»<sup>(٥)</sup>.

ويعلم أن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفسد

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٣٤٣/٩

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٣٤٤/٩

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٣٤٤/٩

<sup>(٤)</sup> مجموع الفتاوي، ٣٢٤/٢٩

<sup>(٥)</sup> مقصوده فيما يظهر يعمل خير الخيرين ويجتنب شر الشرين.



وتقليلها، وإلا فمن لم يوازن ما في الفعل والترك من المصلحة الشرعية، والمفسدة الشرعية، فقد يدع واجبات ويفعل محرمات ويرى ذلك من الورع كمن يدع الجهاد مع الأمراء الظلمة ويرى ذلك ورعا ويدع الجمعة و الجماعة خلف الأئمة الذين فيهم بدعة أو فجور ويرى ذلك من الورع...»<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> مجموع فتاوى ابن تيمية، ١٠/٥١١، ٥١٢هـ

## ٦- باب قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup>.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث جابر - رضي الله عنه - قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ إذ أقبلت من الشام غير تحمل طعاماً فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلاّ اثنا عشر رجلاً فنزلت: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

### فقه الترجمة:

قال ابن حجر: «كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن التجارة، وإن كانت ممدوحة باعتبار كونها من المكاسب الحلال فإنها قد تنم إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها»<sup>(٣)</sup>.  
قال العيني: «- أي -: هذا باب في بيان سبب نزول قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ وقد ذكر هذه الآية في أول كتاب البيوع...، وكان قصده من إعادتها هنا إشارة بأن التجارة وإن كانت في نفسها ممدوحة.... الخ»<sup>(٤)</sup>.  
ثم ذكر كلاماً كما تقدم عن ابن حجر.

وقال ابن المنير: «قلت: رضي الله عنك! إنما ذكر الآية في هذه الترجمة بمنطوقها وهو الذم وتقدم ذكرها في باب الإباحة بمفهومها وهو تخصيص ذمها بحالة اشتغل بها عن الصلاة والخطبة»<sup>(٥)</sup>.

ويعزز ما أبداه الشراح من قصد للبخاري في ذكر ذم التجارة إذا أشغلت عن ما هو أهم منها أمران:

<sup>(١)</sup> الجمعة، آية ١١

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٧١/٣

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٤٧/٤؛ وانظر إرشاد الساري، القسطلاني، ١٢/٤

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ١٧٣/١١

<sup>(٥)</sup> المتواري على تراجم أبواب البخاري، ٢٣٧

أحدهما : أنه ذكر الآية في الترجمة الثانية مختصرة وذكرها في الأولى مطولة والثاني :  
 عود الضمير إليها في الآية مع أنها قرنت بما يقتضي الذم وهو اللهو .  
 وتكلم العلماء عن ذلك ، قال ابن حجر : « والنكتة في قوله ﴿ انفضوا إليها ﴾ دون قوله  
 إليهما أو إليه أن اللهو لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما كان تبعا للتجارة ، أو حذف لدلالة  
 أحدهما على الآخر .

وقال الزجاج : أعيد الضمير إلى المعنى - أي - : انفضوا إلى الرؤية - أي - : ليروا ما  
 سمعوه .<sup>(١)</sup>

وقال في موطن آخر - متعقبا بعض الأقوال السابقة - : « العطف بأو لايشني معه  
 الضمير ، لكن يمكن أن يدعى أن أو هنا بمعنى الواو . »<sup>(٢)</sup>  
 قال الكاندهلوي - بعد إيراده لكلام الشراح المتقدم - : « ويحتمل عندي أن يقال : إن  
 المصنف بعد بيان أنواع الشبهة المتقدمة أراد بيان الشبهة العارضة يعني : قد يكون  
 الشيء حلالاً في نفسه لكن يشتبه لعارض . »<sup>(٣)</sup>

ويرد احتمال ثالث ، وهو أن البخاري يريد أن يبين أن البيع يوم الجمعة مع ورود  
 النهي عنه لا يفسخ لأنه لم ينقل أن النبي ﷺ أمرهم بذلك .  
 قال ابن حجر - وهو يذكر الفوائد المستنبطة من هذا الحديث في كتاب الجمعة - :  
 « وأن البيع وقت الجمعة ينعقد ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذه من كونه ﷺ لم  
 يأمرهم بفسخ ما تباعوا فيه من العير المذكورة ، ولا يخفى ما فيه . »<sup>(٤)</sup>

وهذا الاحتمال وإن كان أضعف من سابقه لكن يشده أن البخاري لا يكرر التراجم إلاّ

<sup>(١)</sup> فتح الباري ، ٤٩٢/٣

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق ، ٥١١/٨ ، ٥١٢

<sup>(٣)</sup> الأبواب والتراجم لصحيح البخاري ، ٢٣٢/٣

<sup>(٤)</sup> فتح الباري ، ٤٩٢/٣

لغائده، وهذه الآية قد ترجم عليها في بداية كتاب السور لكن هذا الاحتمال أحسب بعيد  
 لأن النبي عند البخاري ليس مظهراً في الجلال فقد أجمع في بعض المصنفات كالشيخ  
 ومعه أنه باطل بهذا لم يغل في بعض المصنفات الأخرى، وسأني يزيد بذلك فيما يتعلق

بما يتعلق به

## ٧- باب من لم يبال من حيث كسب المال.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «يأتي على الناس زمان لا يبال المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام؟»

### ألفاظ الترجمة:

لم يبال: - أي -: لم يقع بخاطره وقلبه.  
قال ابن فارس: «الباء، والواو، واللام، أصلان:  
أحدهما: ماء يتحلب.  
والثاني: الروع... والأصل الثاني: فالبال بال النفس ويقال ما خطر ببالي - أي -: ما ألقى في روعي»<sup>(١)</sup>.

ونقل عن الخليل أن بال النفس الإكتراث وهو راجع إلى المعنى السابق.  
قال في القاموس: «البال الحال والخاطر والقلب»<sup>(٢)</sup>.

### فقه الترجمة:

قال ابن حجر: «في هذه الترجمة إشارة إلى ذم ترك التحري في المكاسب»<sup>(٣)</sup>.  
ونقل عن ابن التين: «أخبر النبي ﷺ بهذا تحذيرا من فتنة المال، وهو من بعض دلائل نبوته لإخباره بالأمر التي لم تكن في زمنه، ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين وإلا فأخذ المال من الحلال ليس مذموما من حيث هو»<sup>(٤)</sup>.

١) معجم مقاييس اللغة، ٣٢١/١

٢) الفيروزآبادي، ٣٣٩/٣

٣) فتح الباري، ٣٤٧/٤؛ عمدة القاري، ١٧٣/١١

٤) فتح الباري، ٣٤٧/٤؛ إرشاد الساري، ١٢/٤

ونقل العيني عن ابن بطال: «هذا يكون لضعف الدين وعموم الفتن»<sup>(١)</sup>.  
 وقد تحقق ما أخبر به ﷺ في هذا الحديث فكم من المسلمين اليوم يقعون في الربا  
 وغيره من المكاسب المحرمة ولا يزالون بذلك بل قد وجد من يدافع عن المكاسب  
 المحرمة ويفرضها على الناس ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

<sup>١</sup> عمدة القاري، ١١/١٧٤

## ٨- باب التجارة في البز.<sup>(١)</sup>

وقوله: ﴿رجال لاتلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال قتادة: كان القوم يتجرون ولكنهم إذا نابهم حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولابيع عن ذكر الله حتى يؤدوه.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة بالإضافة إلى ما ذكر من الآية وما علقه عن قتادة حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب فساق بسنده عن أبي المنهال قال: كنت أتجر في الصرف فسألت زيد بن أرقم - رضي الله عنه - فقال: قال النبي ﷺ ثم ساق البخاري طريقا آخر عن عمرو بن دينار وعمرو بن مصعب أنهما سمعا أبا المنهال يقول: سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا: كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف فقال: إن كان يدا بيد فلا بأس وإن كان نساء فلا يصلح»<sup>(٣)</sup>.

### ألفاظ الترجمة:

اختلفت الروايات في آخر لفظة في الترجمة فرويت بالزاء المعجمة ورويت بالراء. وتعريفها على الرواية الأولى فالمقصود به الثياب. قال في اللسان: «البزُّ الثياب، وقيل: ضرب من الثياب، وقيل: البز من الثياب أمتعة البزاز وقيل: البز متاع البيت من الثياب خاصة... والبزاز بائع البز وحرفته البزاة»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> (وغیره) زیادة فی رواية ذکر ابن حجر أنها رواية کریمة وثبتت عند الإسماعيلي، فتح الباري،

٣٤٨/٤، والبز رواية الأكثر، ورواية ابن عساكر البر؛ المصدر السابق، ٣٤٨/٤

<sup>(٢)</sup> النور، آية ٣٧

<sup>(٣)</sup> الصحيح، ٧٢/٣

<sup>(٤)</sup> ابن منظور، ٣١٢، ٣١١/٥

ويطلق البز - أيضا - على السلاح<sup>(١)</sup> أما على الرواية الثانية فالبرّ خلاف البحر<sup>(٢)</sup>.  
وذكر ابن حجر عن القطب الحلبي أنها مضبوطة عند ابن بطال بضم الموحدة  
وبالراء، «البرّ»<sup>(٣)</sup>.

ونسبها القسطلاني لابن عساكر<sup>(٤)</sup> لكن كلام ابن حجر يفهم منه أن رواية ابن عساكر  
مقابلة للبحر.

**فقه الترجمة:** هذه الترجمة تدل على مشروعية التجارة في الثياب على رواية الأكثر  
أو على التجارة في البر ضد البحر لكن ليس في الأدلة ما يدل على تخصيص نوع من  
التجارة لكن يستدل بعموم الأدلة التي ساقها البخاري - رحمه الله -  
قال ابن حجر لما ذكر رواية البز: «وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل  
بطريق عموم المكاسب المباحة، وصوب ابن عساكر أنه بالراء وهو أليق بمؤخاة الترجمة  
التي تأتي بعد هذه بباب وهو التجارة في البحر»<sup>(٥)</sup>.

وذكر القسطلاني اختلافا في معنى الآية التي ذكرها البخاري فقال: «واختلف في  
المعنى فقيل: لاتجارة لهم فلا يشتغلون عن الذكر، وقيل لهم تجارة ولكنها لاتشغلهم.  
وعلى هذا تنزل ترجمة البخاري فإنما أراد إباحة التجارة وإثباتها لانفيها، وأراد  
بقوله في البز وغيره أنه لايتقيد في تخصيص نوع من البضائع دون غيره وإنما التقيد في  
أن لايشغل بالتجارة عن الذكر»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٣١٢/٥

<sup>(٢)</sup> معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ١٧٧/١

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٤٨/٤

<sup>(٤)</sup> إرشاد الساري، ١٢/٤

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٣٤٨/٤؛ وانظر عمدة القاري، ١٧٤/١١

<sup>(٦)</sup> إرشاد الساري، ١٣/٤



ولم يذكر المفسرون هذا الخلاف في معنى الآية الذي نقله القسطلاني وإنما الخلاف المذكور في معنى قوله تعالى: ﴿ذَكَرَ اللَّهُ﴾ هل هي الصلوات المكتوبة؟ أم القيام بحق الله وهو المروي عن قتادة، وهو ما ذكره البخاري بعد إيراد الآية أو المراد ذكر الله باللسان.<sup>(١)</sup> قال ابن حجر - بعد أن ذكر الآية التي استدلل بها البخاري -: «وتمسك به قوم في مدح ترك التجارات وليس بواضح».<sup>(٢)</sup>

وقال الكاندهلوي: «قلت: وعلى هذا يمكن أن يكون الغرض الرد على هذا المتمسك».<sup>(٣)</sup>

وقال أيضاً: «وأما على نسخة البز فيمكن أن يكون الغرض التنبيه على إثبات الجواز ردًا لما ورد في بعض الروايات أين هم خونة الله فيؤتى بالنحاسين والصيارفة والحاكة».<sup>(٤)</sup>

ويظهر - والله أعلم - أن البخاري يريد أن يبين أن التجارة المباحة هي التي لا تشغل عن ذكر الله وذكر عن قتادة ما هو وصف لأولئك القوم الذين مدحوا.

أما حديث زيد بن أرقم، والبراء فإن فيه كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ.<sup>(٥)</sup> فأخبرنا به مما يدل على مدح التجارة إذا لم تشغل عن ذكر الله ولم يقع التاجر في حرام أو شبهة، لاسيما أن البخاري جاء بهذه الترجمة بعد تراجم الشبهات وإلا فإن مشروعية البيع قد ترجم لها قبل ذلك.

أو لعل البخاري أراد أن يبين ضد الزمان الذي ورد ذمه على لسان رسول الله ﷺ

<sup>(١)</sup> انظر زاد المسير، ابن الجوزي، ٤٨/٦؛ تفسير ابن جرير، ١٤٦/١٨

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٤٨/٤

<sup>(٣)</sup> الأبواب والتراجم، ٢٣٣/٣

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٢٣٣/٣

<sup>(٥)</sup> انظر فتح الباري، ٣٤٩/٤؛ عمدة القاري، ١٧٥/١١

وترجم له باب من لم يبال من حيث كسب المال، وعقب بترجمة توضح الضوابط الشرعية في كسب المال.

فأحدها : أن لاتشغل عن ذكر الله.

والثاني: السؤال لما أشكل على التاجر كما فعل زيد بن أرقم والبراء بن عازب - رضي الله عنهما . وأورد صفة القوم الذين كانوا يبالون بالمال فيؤدون الحقوق.

## ٩- باب الخروج في التجارة.

وقول الله تعالى: ﴿فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾<sup>(١)</sup>.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة بالإضافة إلى الآية الكريمة حديث عمر وقصته مع أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - في حديث الاستئذان، وفي آخره فقال عمر: «أخفي عليّ من أمر رسول الله ﷺ ألهاني الصفق بالأسواق يعني: الخروج إلى التجارة»<sup>(٢)</sup>.

### فقه الترجمة:

قال ابن حجر: «قال ابن المنير في الحاشية: غرض البخاري إجازة الحركات في التجارة ولو كانت بعيدة خلافا لمن يتنطع ولا يحضر السوق كما سيأتي في مكانه - إن شاء الله»<sup>(٣)</sup>.

وقال العيني: «- أي -: هذا باب في بيان إباحة الخروج في التجارة وكلمة: في، هنا للتعليل - أي -: لأجل التجارة»<sup>(٤)</sup>.

ثم - قال عند حديث عمر وقصته مع أبي موسى الأشعري -: «مطابقته للترجمة في قوله: «ألهاني الصفق»»<sup>(٥)</sup>.

وقال القسطلاني: «وقد كان احتياج عمر - رضي الله عنه - إلى السوق لأجل الكسب لعياله، والتعفف عن الناس، وهذا موضع الترجمة، وفي ذلك رد على من يتنطع في التجارة فلا يحضر الأسواق ويتحرج منها، لكن يحتمل أن تحرج من يتحرج لغلبة

<sup>(١)</sup> الجمعة، آية ١

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٧٢/٣

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٤٩/٤

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ١٧٥/١١

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ١٧٦/١١

المنكرات في الأسواق في هذه الأزمنة بخلاف الصدر الأول»<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يزداد إلى ما تقدم من مناسبة أبقاها الشراح أمر آخر يظهر من الربط بين الترجمتين هذه والتي قبلها، ففي الترجمة السابقة بين البخاري إباحة التجارة إذا لم تشغل عن ذكر الله وإذا كان متعاطيها بعيداً عن الحرام ويسأل عما أشكل عليه، وفي هذه الترجمة بين إباحة التجارة حتى لو شغلت عن بعض الأمور العلمية، والسنن غير الواجبة، وهذا يدل على الإباحة القوية فيها وإلا ما ذكر ذلك عمر في معرض الاعتذار عن خفاء سنة الاستئذان عنه - رضي الله عنه - والله أعلم.

---

<sup>(١)</sup> إرشاد الساري، ١٤/٤

## ١٠- باب التجارة في البحر..

وقال مطر: لا بأس به، وما ذكره الله في القرآن إلا بحق، ثم تلا ﴿وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله﴾<sup>(١)</sup> والفلك : السفن، الواحد والجمع سواء.

وقال مجاهد: تمخر السفن الريح، ولا تمخر الريح من السفن إلا الفلك العظام.  
ثم أورد البخاري -رحمه الله - تحت هذه الترجمة بالإضافة إلى ما سبق حديث أبي هريرة -رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل خرج في البحر فقضى حاجته وساق الحديث<sup>(٢)</sup>.

### فقه الترجمة:

هذه الترجمة وما ذكر تحتها من أدلة تدل على أن البخاري - رحمه الله - يرى جواز ركوب البحر للتجارة أو غيرها كالجهاد والحج ونحوه.

قال ابن حجر: «باب التجارة في البحر - أي -: إباحة ركوب البحر للتجارة»<sup>(٣)</sup>.  
وقد ترجم البخاري في كتاب الجهاد بقول: - باب ركوب البحر وأورد حديثاً يدل على ذلك من حديث أم حرام - رضي الله عنها-<sup>(٤)</sup> وهناك قال ابن حجر: «كذا أطلق الترجمة وخصوص إirاده في أبواب الجهاد يشير إلى تخصيصه بالغزو»<sup>(٥)</sup>.

وهذه الترجمة تدل على إباحة ركوب البحر بوضوح، ولا يمنع أن تدل على مقصد آخر كالرد على من كره ركوب البحر، ولذلك قال الكاندهلوي: «وعندي غرض المصنف بظاهره الرد على ما روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص عند أبي داود لا يركب البحر إلاّ

<sup>(١)</sup> النحل، آية، ١٤

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٧٣/٣

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٥٠/٤؛ وانظر عمدة القاري، ١٧٧/١١

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ١٠٣/٦

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ١٠٣/٦

حاج أو غاز، فإن الحديث ضعيف»<sup>(١)</sup>.

### دلالة الأدلة التي ساقها البخاري على مراده:

قال ابن حجر: «وجه حمل مطر ذلك على الإباحة أنها سيقت في مقام الامتنان»<sup>(٢)</sup>.  
وقال عن الحديث: «وجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا  
إذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه، ولا سيما إذا ذكره ﷺ مقررًا له أو في سياق الثناء على  
فاعله، أو ما أشبه ذلك ويحتمل: أن يكون مراد المصنف بإيراد هذا أن ركوب البحر لم  
يزل متعارفاً مألوفاً من قديم الزمان فيحمل على أصل الإباحة حتى يرد دليل المنع»<sup>(٣)</sup>.

### أقوال العلماء في حكم ركوب البحر:

حكى العيني الإجماع على أن البحر إذا ارتج وهاج فلا يجوز ركوبه.  
فقال: «وأما إذا كان إبان هيجانه وارتجاجه فالأمة مجمعة على أنه لا يجوز ركوبه لأنه  
تعرض للهلاك، وقد نهى الله عباده عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى  
التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>.  
وقال مثله ابن عبد البر لكن عبارته لم يصرح فيها بالإجماع بل نفى الخلاف<sup>(٧)</sup>.  
وأما فيما عدا ذلك فقد اختلف العلماء في ذلك:  
فالجمهور ذهب إلى جواز ركوب البحر مع اختلافهم في بعض الضوابط سيأتي  
ذكرها من خلال كلامهم.

قال القرطبي - بعد ذكره لبعض الآيات التي فيها ذكر للبحر -: «هذه الآية وما كان

<sup>(١)</sup> الأبواب والتراجم، ٢٣٣/٣

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٥١/٤

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٥١/٤؛ وانظر إرشاد الساري، ١٦/٤؛ عمدة القاري، ١٧٨/١١

<sup>(٤)</sup> البقرة، آية ١٩٥.

<sup>(٥)</sup> النساء، آية ٢٩.

<sup>(٦)</sup> عمدة القاري، ١٧٨/١١

<sup>(٧)</sup> التمهيد، ٢٣٤/١؛ وانظر الفروع، ابن مفلح، ٢٣٢/٣

مثلها دليل على جواز ركوب البحر مطلقاً لتجارة أو عبادة كالحج والجهاد»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن العربي - عند قوله تعالى -: ﴿هو الذي يسيركم في البر والبحر﴾<sup>(٢)</sup> وبعد أن ذكر الأدلة من السنة التي ورد فيها ذكر البحر قال: «ويدل عليه من طريق المعنى أن الضرورة تدعو إليه فإن الله ضرب به وسط الأرض فانفلقت وجعل الخلق في العدوتين وقسم المنافع بين الجهتين ولا يوصل إلى جلبها إلا بشق البحر لها فسهل الله سبيله بالفلك وعملها نوحاً»<sup>(٣)</sup>.

وروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - وابنه عبدالله، وعمر بن عبدالعزيز<sup>(٤)</sup>.

النهي عن ركوب البحر وهو مروي عن عطاء وعن سعيد بن المسيب<sup>(٥)</sup>.

قال عمر: لا يسألني الله عن ركوب المسلمين البحر أبداً وعن زيد بن أسلم قال: كتب عمر بن الخطاب إلى عمرو بن العاص يسأله عن ركوب البحر قال: فكتب إليه يقول: دود على عود فإن انكسر العود هلك الدود، قال فكره عمر أن يحملهم البحر، وقال بعض الرواة فأمسك عمر عن ركوب البحر<sup>(٦)</sup>.

وروي عبدالرزاق بسنده عن ابن المسيب قال: كان عمر يكره أن يحمل المسلمين

غزاة.

وعن ابن جريج قال: سألت عطاء عن غزوة البحر فكرهه وقال: أخشى<sup>(٧)</sup>.

وقد ورد عن عمر ما يفسر سبب كراهته لركوب البحر فعن سعيد بن المسيب قال:

<sup>(١)</sup> الجامع لأحكام القرآن، ١٩٥/٢؛ وانظر، الإنصاف، المرداوي، ٤٠٦/٣

<sup>(٢)</sup> يونس، أية ٢٢

<sup>(٣)</sup> أحكام القرآن، ١٤٨/٣

<sup>(٤)</sup> المصنف عبدالرزاق، ٢٨٤/٥

<sup>(٥)</sup> الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ٨٢٢/٢؛ التمهيد، ابن عبدالبر، ٢٣٣/١

<sup>(٦)</sup> طبقات ابن سعد، ٢٨٥، ٢٨٤/٣

<sup>(٧)</sup> المصنف، ٢٨٣/٥

بعث عمر بن الخطاب علقمة بن مجزّز في أناس إلى الحبشة فأصيبوا في البحر فحلف عمر بالله لا يحمل فيه أبداً<sup>(١)</sup>.

كما ورد ما يدل عن تراجع عمر بن عبدالعزيز عن قوله في كراهة ركوب البحر فعند سعيد بن منصور في سننه عن عبدالله بن دينار البهراني قال: كتب عمر بن عبدالعزيز إلى الناس: وأما البحر فإننا نرى أن سبيله كسبيل البرّ إن الله سخر لكم البحر لتجري الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله فنأذن في البحر أن يتجر فيه من يشاء ولايحال بين أحد من الناس وبينه<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل إن ثبت على أن عمر بن عبدالعزيز - رضي الله عنه - تراجع عن قوله بمنع ركوب البحر، لأن الظاهر أن الإذن لا يكون إلا بعد منع. وقد أشار ابن مفلح إلى ضعف ما روي عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبدالعزيز فقال: «وضعه بعضهم»<sup>(٣)</sup>.

ونقل عن الإمام مالك أنه يكره للمرأة ركوب البحر.

قال ابن عبدالبر - بعد أن أورد حديثاً يدل على جواز ركوب البحر -: «وفيه إباحة ركوب البحر للنساء، وقد كان مالك - رحمه الله - يكره للمرأة الحج في البحر فهو في الجهاد لذلك أكره والله أعلم، وقال بعض أصحابنا من أهل البصرة: إنما كره ذلك مالك لأن السفن بالحجاز صغار وأن النساء لا يقدرن على الاستتار عند الخلاء فيها، لضيقها وتزاحم الناس فيها وكان الطريق من المدينة إلى مكة على البر ممكناً فلذلك كره ذلك

<sup>(١)</sup> المصنف، ٢٨٤/٥

<sup>(٢)</sup> سنن سعيد بن منصور، ١٥٣/٢ لكن البهراني قال عنه ابن حجر ضعيف. تقريب التهذيب، ٣٠٢ رقم

الترجمة ٣٣١؛ تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب

<sup>(٣)</sup> الفروع، ٢٣١/٣



مالك، قال: وأما السفن الكبار نحو سفن أهل البصرة فليس بذلك بأس»<sup>(١)</sup>.

قال القرطبي - ردأً على ما روي عن مالك - : «والقرآن والسنة يرد قوله...»<sup>(٢)</sup>.

واشترط المالكية لجواز ركوب البحر شروطاً:

أولها: غلبة السلامة فلا يركبه وقت هيجانه، أو يكون هذا البحر مخوفاً تنذر السلامة

به.

ثانيها: أن يعلم الراكب للبحر أنه يوفي بصلاته في أوقاتها من غير أن يضيع من

فروضها، ومن أصابه الميـد<sup>(٣)</sup> لا يصح له ركوب البحر<sup>(٤)</sup>.

قال الحطاب - موضحاً حكم ركوب البحر عند المالكية -: «ركوب البحر ثلاثة

أقسام كما صرح اللخمي، وابن بشير جائز في حق من يعلم من نفسه أنه لا يميـد، ولا يضيع

الصلاة، وممنوع في حق من يعلم من نفسه تضييع الصلاة، ومكروه في حق من يشك في

ذلك»<sup>(٥)</sup>.

ونقل عن ابن بشير قوله: «ركوب البحر للأسفار مباح على الجملة ما لم يعرض

عارض يمنع ركوبه»<sup>(٦)</sup>.

ويفهم من خلال كلام العلماء في حكم ركوب البحر أنهم عوّلوا على حفظ الدين

<sup>(١)</sup> التمهيد، ٢٣٣/١.

فكيف لو رأى مالك - رحمه الله - نساء المسلمين وهن يتزاحمن في السيارات مع الرجال أو

يردن قيادتها، بل قد قدنها في بلاد كثيرة من بلاد المسلمين - فرحم الله فقهاء الإسلام ما أبعد

نظرتهم، وما أعظم احتياطهم الذي فهموه من شرع الله لصيانة العرض!

<sup>(٢)</sup> الجامع لأحكام القرآن، ١٩٥/٢.

<sup>(٣)</sup> هو من تغشى نفسه من نتن البحر حتى يدار به، ويكاد يغشى، لسان العرب، مادة ميـد، ٤١٢/٣.

<sup>(٤)</sup> مواهب الجليل، ١٥٣/٢.

<sup>(٥)</sup> مواهب الجليل، ١٥٥/٢.

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ١٥٥/٢.

كما تقدم عن المالكية في اعتبار تضييع الصلاة مانعاً من ركوب البحر، كما عوّلوا على حفظ النفس، وكذلك حفظ المال فقد نص بعض الفقهاء على المنع من السفر بمال اليتيم في البحر إن كان محوفاً<sup>(١)</sup>.

قال النووي - وهو يذكر أحكام الاستطاعة في الحج -: «ولو كان في الطريق بحر فإن كان في البر طريق - أيضاً - لزمه الحج قطعاً، وإلا فالمنهـب: أنه إن كان الغالب منه الهلاك إما لخصوص ذلك البحر وإما لهيجان الأمواج لم يجب وإن غلبت السلامة وجب وإن استويا فوجهان أصحهما: لا يجب وقيل: يجب مطلقاً، وقيل: لا يجب.

وقيل: قولان، وقيل: إن كانت عادته ركوبه وجب وإلا فلا، وإذا قلنا لا يجب استحـب على الأصح إن غلبت السلامة، وإن غلب الهلاك حرم وإن استويا ففي التحريم وجهان: قلت: أصحهما التحريم»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال بعد ذلك: «هذا كله في الرجل أما المرأة فإن لم نوجب ركوب البحر على الرجل فهي أولى وإلا ففيها خلاف، والأصح الوجوب، والثاني المنع لضعفها عن احتمال الأهوال ولكونها عورة معرضة للانكشاف، وغيره ولضيق المكان.

قال أصحابنا: فإن لم نوجهه عليها لم يستحب على المنهـب، وقيل في استحبابه لها حينئذ الوجهان السابقان في الرجل»<sup>(٣)</sup>.

واستثنى الشافعية الأنهار الكبار فليس حكمها كالبحر إلا في وجه شاذ<sup>(٤)</sup> عندهم.

أما حكم ركوب البحر للتجارة فقال فيه: «إذا حكمنا بتحريم ركوب البحر للحج عند غلبة الهلاك كما سبق فيحرم ركوبه للتجارة ونحوها من الأسفار المباحة وكذا

<sup>١</sup> روضة الطالبين، ١٩١/٤

<sup>٢</sup> المصدر السابق، ٩٠٨/٣

<sup>٣</sup> المجموع، ٨٤/٧

<sup>٤</sup> المصدر السابق، ٨٤/٧

المندوبة أولى»<sup>(١)</sup> واشترط الحنابلة غلبة السلامة.

قال في كشف القناع: «وإن أمكنه السعي إليه - أي إلى الحج والعمرة - لزمه... ووجد طريقاً آمناً ولو كان غير الطريق المعتاد بحيث يمكن سلوكه بحسب ما جرت به العادة برّاً كان الطريق أو بحرّاً الغالب فيه - أي البحر - السلامة لحديث عبدالله بن عمرو «لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز في سبيل الله» رواه أبوداود وفيه مقال، ولأنه يجوز سلوكه بأموال اليتامى أسبه البر»<sup>(٢)</sup>.

أما إذا تساوت فيه السلامة وعدمها فذكر ابن عقيل عن القاضي يلزمه سلوكه ولم يخالفه، وجزم ابن قدامة وغيره لا يلزمه وخرجه بعضهم على الوجهين في استواء التحرير والكتان<sup>(٣)</sup>.

ونقل ابن مفلح عن ابن الجوزي قوله: «العاقل إذا أراد سلوك طريق يستوي فيها احتمال السلامة والهلاك وجب الكف عن سلوكها على الصحيح من المذهب ويلزمه على اختيار بعض الحنابلة»<sup>(٤)</sup>.

وإن غلب الهلاك لم يلزمه سلوكه كذا ذكره وذكره صاحب المحرر إجماعاً وأن عليه يحمل ما رواه أحمد مرفوعاً «من ركب البحر عند ارتجائه فمات برئت منه الذمة»<sup>(٥)</sup>. واعتبر الحنفية - أيضاً - غالب السلامة مع العرف فعلقوا الوجوب عليها واعتبر بعضهم البحر عنراً مسقطاً للحج مطلقاً.

قال الزيلعي: «وقال أبو الليث: إن كان الغالب في الطريق السلامة يجب، وإن كان خلاف ذلك لا يجب وعليه الاعتماد...»

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٨٤/٧

<sup>(٢)</sup> البهوتي، ٣٩١/٢

<sup>(٣)</sup> الفروع، ابن مفلح، ٢٣٢/٣

<sup>(٤)</sup> انظر الإنصاف، ٤٠٧/٣ حيث نقله عن القاضي أبي يعلى، وابن عقيل

<sup>(٥)</sup> الفروع، ٢٣١/٣، ٢٣٢؛ الإنصاف، المرداوي، ٤٠٦/٣

وإن كان بينه وبين مكة بحر لا يجب وسيحون وجيحون والفرات أنهار وليست ببحار فلا تمنع الوجوب».

وقال الكرمانى: «إن كان الغالب في البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب وإلا فلا»<sup>(١)</sup>.

وهو ما رجحه في فتح القدير<sup>(٢)</sup>.

قال الشلبي - معلقاً على قول الزيلعي : (إن كان بينه وبين مكة بحر لا يجب) - قال الزاهدي: وهو الصحيح لأن ركوب البحر لا يقدر عليه كل أحد، قال الكاكي: والصحيح أنه لا يجب عليه في كل حال»<sup>(٣)</sup>.

قال القاري - بعد إيراد حديث «لا تركب البحر... الحديث»: «وفيه رد على من قال: إن البحر عذر لترك الحج، والصواب ما قاله الفقيه أبو الليث السمرقندي»<sup>(٤)</sup> وساق ما تقدم مما نقله الزيلعي.

الأدلة التي وردت في ركوب البحر:

والسبب الذي جعل العلماء يختلفون فمنهم من يكره ركوب البحر وينهى عنه ومنهم من يجيزه بل يوجبه أحياناً كما تقدم ورود بعض الأدلة التي تنهى عن ركوب البحر، وكذلك ورود أدلة أخرى تجيز ركوبه ولذلك وقع الاختلاف في هذه المسألة، وفيما يلي إيراد للأدلة التي تجيز والتي تمنع ومناقشتها:

الأدلة الواردة في النهي:

١- ما رواه الإمام أحمد عن أبي عمران الجوني قال: حدثني بعض أصحاب النبي

<sup>(١)</sup> تبين الحقائق، ٤/٢، ٥.

<sup>(٢)</sup> ابن الهمام، ٤١٨/٧.

<sup>(٣)</sup> حاشية الشلبي، مطبوع بهامش تبين الحقائق، ٤/٢.

<sup>(٤)</sup> مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ٢٩٨/٧.

ﷺ و غزونا نحو فارس فقال: قال رسول الله ﷺ وساق حديثا وفيه: «ومن ركب البحر عند ارتجاعه فمات برئت منه الذمة»<sup>(١)</sup>.

وهذا الحديث لا يدل على المنع مطلقا، وإنما يدل على المنع في حالة معينة نبه على ذلك ابن حجر<sup>(٢)</sup> وهي حالة الارتجاع، وقد تقدم نقل الإجماع فيها فهل البخاري - رحمه الله - يرى المنع في هذه الحالة هذا محل نظر، وتردد، فالبخاري - رحمه الله - ترجم في كتاب الجهاد للبحر مرتين أولاها خصها بالمرأة أورد فيها حديث أم حرام - رضي الله عنها - ونص ترجمته - باب غزو المرأة في البحر، والأخرى أطلقها فقال: - باب ركوب البحر.

قال ابن حجر عن الترجمة الثانية: «كذا أطلق الترجمة وخصوص إيراده في أبواب الجهاد يشير إلى تخصيصه بالغزو» ثم ذكر اختلاف السلف في ركوب البحر<sup>(٣)</sup> ونحا العيني نحوه في الجهاد على الترجمة المذكورة<sup>(٤)</sup>.

لكن مال القسطلاني إلى العموم فقال: «أي للجهاد، وغيره للرجال والنساء»<sup>(٥)</sup>. ويظهر لي أن البخاري يرى أن ركوب البحر جائز للتجارة أو للجهاد للرجال والنساء، وهذا واضح من تراجمه في الجهاد والبيوع لكن يمكن أن يستثنى حالة واحدة وهي ركوب البحر حالة ارتجاعه لورود الحديث فيها وقد حسنه ابن حجر، وساقه

<sup>(١)</sup> المسند، ٢٧١، ٧٩/٥ قال الشوكاني - بعد إيراد هذا الحديث -: «في إسناده زهير بن عبد الله» قال الذهبي: هو مجهول لا يعرف، نيل الأوطار، ٣٢٣/٤؛ وانظر التاريخ الكبير، ٤٢٦/٣ رقم الترجمة ١٤١٥. وهذا الحديث عزاه ابن حجر إلى أبي عبيد، والبخاري في التاريخ، وقد حسن إسناده ابن

حجر. فتح الباري، ١٣/٦

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ١٣/٦.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ١٣/٦.

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ١٧٨/١٤

<sup>(٥)</sup> إرشاد الساري، ٩١/٥

البخاري في التاريخ الكبير، وإن كان لم يتكلم عليه، لكن يقوي من استثناء هذه الحالة أن الإجماع نقل على المنع في هذه الحالة ولا يليق بإمامنا مخالفة الإجماع، ويرجح ذلك أن البخاري ترجم لحديث المائد في الأدب المفرد بترجمة تخص المبيت على سطح ليس له سترة - لأنه ذكر معه في لفظ الحديث النهي عن ذلك، ولم يعقب عليه مع أنه عقب على حديث قبله بقوله إسناده فيه نظر<sup>(١)</sup>.

٢- من الأدلة الواردة في النهي ما روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتركب البحر إلّا حاجاً أو معتمراً أو غازياً في سبيل الله عزوجل فإن تحت البحر ناراً وتحت النار بحراً»<sup>(٢)</sup>.

٣- ومن الأدلة الناهية ما روى الإمام أحمد بسنده عن صفوان بن يعلى عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «البحر هو جهنم» قالوا ليعلى، فقال: ألا ترون أن الله عزوجل يقول: ﴿نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سَرَاقِهَا﴾<sup>(٣)</sup> قال: والذي نفسي بيده لا أدخلها أبداً حتى أعرض على الله، ولا يصيبني منها قطرة حتى ألقى الله<sup>(٤)</sup>.

وهذا أقصى ما فيه الإخبار عن البحر بأنه جهنم، وما ذكره الصحابي بعد ذلك فهو اجتهد يرده أن النبي ﷺ أخبر الذين يركبون البحر بأن يتوضئوا منه فقال: «هو الطهور

<sup>(١)</sup> فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، ٦٠٢/٢.

<sup>(٢)</sup> سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب ركوب البحر، ٦/٣؛ نيل الأوطار، ٣٢٢/٤ وهذا الحديث ضعيف نقل الشوكاني عن البخاري قوله ليس هذا الحديث بصحيح، ونقل عن أبي داود: رواه مجهولون، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٤٧٨؛ الفروع، ابن مفلح، ٢٣١/٣، وانظر توجيه معنى الحديث عند ابن منظور في لسان العرب، ٢٤٣/٥ ناقلاً عن ابن الأثير

<sup>(٣)</sup> الكهف، آية ٢٩.

<sup>(٤)</sup> المسند، ٢٢٣/٤؛ ورواه ابن جرير في التفسير، ٢٣٩/٥.

ماؤه الحل ميتته»<sup>(١)</sup>. ولو كان ركوب البحر منها عنه أو فيه كراهة لنبههم على ذلك لاسيما أنه زادهم عليه السلام فائدة أكثر من سوءالهم.

أما من ذهب إلى الجواز فأدلته كما أورد البخاري في الترجمة وكذلك في كتاب الجهاد، وكلها تدل على المقصود بوضوح، ولذلك فالراجح فيما يظهر قول من ذهب إلى القول بالجواز ومنهم البخاري - رحمه الله.

---

<sup>(١)</sup> الحديث أخرجه أصحاب السنن، وصححه ابن خزيمة والترمذي، وحكى الترمذي تصحيحه عن البخاري، انظر نيل الأوطار، الشوكاني، ٢٥، ٢٤/١؛ سنن الترمذي، ١٠٠/١؛ تهذيب التهذيب، ابن

## ١١- باب وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها.

وقوله جل ذكره: ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعًا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وقال قتادة كان القوم يتجرون ولكنهم كانوا إذا نابهم حق من حقوق الله لم تلههم تجارة، ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة بالإضافة إلى ما سبق حديث جابر - رضي الله عنه - قال: أقبلت غير ونحن نصلي مع النبي ﷺ الجمعة فانفض الناس إلا اثني عشر رجلاً فنزلت هذه الآية: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً﴾<sup>(٢)</sup>.

### فقه الترجمة:

هذه الترجمة تقدمت قبل تراجم يسيرة وأورد البخاري هناك الآية وحديث جابر، كما أنه أورد - أيضاً - ما علقه عن قتادة في باب التجارة في البز أو البر على الخلاف السابق في الترجمة، فما هو الهدف هنا من إعادتها؟ هل هو سهو من النساخ؟ أم أن البخاري - رحمه الله - له هدف في ذلك؟

قال ابن حجر - وكأنه يرجح أنها زيادة من النساخ: «كذا وقع جميع ذلك معاداً في رواية المستملي، وسقط لغيره إلا النسفي فإنه ذكرها ههنا وحذفها مما مضى، وكذا وقع مكرراً في نسخة الصغاني، وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الفربري، وكانت فيه الحاقات في الهوامش وغيرها، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقاً به، فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار، وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بأن قال: ذكر الآية هنا لمنطوقها وهو الهم وذكرها هناك

<sup>(١)</sup> النور، آية، ٣٧

<sup>(٢)</sup> الجمعة، آية، ١١



لمفهومها وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة»<sup>(١)</sup>.  
 وقال الكاندهلوي - بعد أن ذكر كلام ابن حجر السابق -: «والظاهر عندي كما يظهر  
 من تمام ما ذكر هاهنا أن المذكور أولاً كان التنبيه على الاجتناب للعوارض مطلقاً وههنا  
 التنبيه على تقديم حق الله تعالى»<sup>(٢)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٥٢/٤

<sup>(٢)</sup> الأبواب والتراجم، ٢٣٣/٣

## ١٢- باب قول الله تعالى ﴿ أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد ورد عن مجاهد أنه قال - في هذه الآية-: ﴿طيبات ما كسبتم﴾، قال: من التجارة.<sup>(٢)</sup>

وأورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثين:  
أحدهما: حديث عائشة - رضي الله عنها- قالت: «قال النبي ﷺ: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة، كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها بما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا».  
الثاني: حديث أبي هريرة- رضي الله عنه -عن النبي ﷺ قال: «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره، فله (فلها) نصف أجره».<sup>(٣)</sup>

### فقه الترجمة:

أراد البخاري -رحمه الله- أن التجارة من طيبات ما كسب، ولأجل ذلك أمرنا بالإنفاق منها، وهذا الإنفاق له حالان:

الأول: أن يكون من طعام البيت الذي تُعطاهُ المرأة نفقة لها ولأولادها، فإنها إذا أنفقت منه يكتب لها أجربسبب الإنفاق، شريطة أن لا يترتب على هذا الإنفاق مفسدة. وللزوج أجر بما كسب، وللخادم -أيضاً- وكل واحد لا ينقص من أجر الآخر شيئا فله أجره كاملاً، وهذا يدل على إباحة هذا الكسب إلى درجة أن من أنفق منه أجر.

الثاني: أن يكون من كسب الزوج، ومن غير أمره فلها نصف الأجر، وله أيضاً نصف. وقد سبق أن روى البخاري هذا الحديث - في كتاب الزكاة-، ويمكن الاستعانة

<sup>(١)</sup> البقرة، آية، ٢٦٧.

<sup>(٢)</sup> الدر المنثور، السيوطي، ٥٠/٢.

<sup>(٣)</sup> صحيح البخاري، ٧٣/٣، ط. اليونانية.

بتراجمه هناك، لتوضيح رأيه.

فقد ترجم على حديث عائشة في الزكاة بالنسبة للخادم بقوله: «باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه وقال أبو موسى عن النبي ﷺ هو أحد المتصدقين»<sup>(١)</sup>.

بينما ترجم -أيضا- على الحديث نفسه بقوله: «باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد»، فقيد الخادم بقيدتين:

الأول: الأمر. وهذا يفهم من الترجمتين.

الثاني: عدم الإفساد. ويفهم من الترجمة الثانية.

وهذا الأمر استنبطه من حديث أبي موسى مضافا إلى حديث عائشة، ولفظ حديث أبي موسى: «الخازن المسلم الأمين الذي ينفذ - وربما قال: يعطي - ما أمر به كاملا موفراً طيبا به نفسه، فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين»<sup>(٢)</sup>.

وأما المرأة: فقد ترجم البخاري على حديث عائشة وأورده من ثلاث طرق بقوله: «باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة»<sup>(٣)</sup>.

ويظهر لي أن البخاري يرى أن المرأة إن تصدقت من بيت زوجها بإذنه، أو أطعمت لها أجر كامل، وكذلك لزوجها.

أما إذا تصدقت بغير أمره، فإنها يكتب لها نصف الأجر، كما هو نص الحديث الوارد عن أبي هريرة - رضي الله عنه -.

وقد وردت أحاديث في هذا الموضوع فيها بعض القيود:

١- فمنها ما يدل على منع المرأة من التصرف حتى في الطعام، إلا بإذن زوجها وهو

متأخر ورود.

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٢٩٣/٣

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٣٠٢/٣؛ ٥٤/٤

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٠٣/٣.

فعن أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه-: قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول - في حجة الوداع-: لا تنفق امرأة شيئا من بيت زوجها، إلا بإذن زوجها، قيل: يا رسول الله، ولا الطعام؟ قال: ذاك من أفضل أموالنا. (١).

ويظهر أن هذا الحديث أشار البخاري إلى مخالفة حكمه في التراجم السابقة فيمكن أن يقال أنه إشارة إلى أنه ليس على شرطه.

٢- ومنها ما قيد بقيود وهي أنواع:

أ- طيب النفس.

وهو حديث عائشة - رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا أعطت المرأة من بيت زوجها بطيب نفس غير مفسدة، كان لها مثل أجره، لها ما نوت حسنا وللخازن مثل ذلك. قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» (٢).

ب - عدم الإفساد ولو من غير أمره.

وهو حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ لا تصم المرأة وبعلمها شاهد، إلا بإذنه، وما أنفقت من كسبه من غير أمره، فإن نصف أجره له. (٣).

ج - كونه رطباً.

وهو حديث سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه- قال: لما بايع رسول الله ﷺ

١) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة، باب في نفقة المرأة من بيت زوجها، ٥٧/٣، وفي الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، ٤٣٣/٤، وأخرجه الدارقطني، ٧١٠٧٠/٣، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب ما للمرأة من مال زوجها، ٣١٠٣٠/٢. وحسنه الترمذي، ٥٨/٣، وحسنه الألباني في تعليقه على ابن ماجه، ٣١/٢.

٢) الترمذي، في الزكاة، باب نفقة المرأة من بيت زوجها، ٥٩/٣.

٣) رواه مسلم، في الزكاة، باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بإذنه الصريح والعرفي، ١١٥/٧، مسلح بشرح النووي.

النساء قامت امرأة جليلة<sup>(١)</sup> كأنها من نساء مضر فقالت: يا نبي الله، يارسول الله، إنا كلّ<sup>(٢)</sup> على آبائنا، وأبنائنا. قال أبوداود: وأرى فيه وأزواجنا - فما يحل لنا من أموالهم؟ قال - فقال - الرطب<sup>(٣)</sup> تأكله، وتهدينه<sup>(٤)</sup>.

وأمام هذه الأحاديث اختلفت وجهات نظر العلماء، وقد بينت فيما سبق رأي البخاري، فيما يظهر لي، ولكن يشكل على ذلك، ما نقله الحافظ في «الفتح»، وعزاه إلى ابن العربي حيث قال: «قال ابن العربي: اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها:

١ - فمنهم من أجاز له لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له، ولا يظهر به النقصان.

٢ - ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال، وهو اختيار البخاري، ولذلك قيد الترجمة به<sup>(٥)</sup> ومراده قول البخاري: «باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد».

ويمكن أن يقال: إن البخاري قيد الترجمة المذكورة، في الخادم، وليس في الزوجة، فقد ذكر حكمها بعده بقوله: «باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة»، ولم يذكر الأمر، ولو كان حكمها عنده واحدا، لاكتفى بترجمة واحدة، وجمعهما، لكنه ميز بينهما. واختلفت قيوده في الترجمتين.

ولا يقال: إن قوله في الترجمة: «غير مفسدة»، يفهم منه الأمر، أو الإذن، لأنه أورده

١ (أي كبيرة مسنة، انظر لسان العرب مادة جلل، ١١٦/١)

٢ الكل: هو الذي عيال، وثقل على صاحبه. اللسان، مادة كلل، ٥٩٤/١١

٣ قال أبوداود: الرطب: نحو الخبز، والبقل، والرطب.

٤ أخرجه أبوداود، كتاب الزكاة، باب المرأة تتصدق من بيت زوجها، ٣١٦/٢، قال محقق شرح السنة:

إسناده جيد، شرح السنة، ٢٠٦/٦. وقال محقق جامع الأصول: إسناده لا بأس به، ٥٧١/١٠

٥ فتح الباري، ٣٠٣/٣

كذلك في الخادم، ولم يكتف به؛ بل زاد الأمر، بل جعله قيدا سابقا على الأمر.  
 وجوابه أنه استدل عليها بحديث: «إذا تصدقت المرأة... والخازن مثل ذلك» وليس  
 في هذا الحديث قيد للخازن، لكنه لما أعقبه بحديث أبي موسى، وفيه قيد الخازن  
 بالمسلم الأمين المنفذ ما أمر به، قيد البخاري به الإطلاق فيما قبله سواء في الخازن أو  
 في المرأة.

وقد وجدت ابن العربي تكلم عن ذلك في شرحه على الترمذي فقال: اختلف الناس  
 في تأويل هذا الحديث على قولين:

فمنهم من قال: في اليسير الذي لا يؤثر نقصانه ولا يظهر.  
 وقيل: في الثاني ذلك إذا أذن الزوج في ذلك، وهو اختيار البخاري. ويحتمل عندي  
 أن يكون محمولا على العادة، وأنها إذا علمت منه أنه لا يكره العطاء والصدقة فعلت من  
 ذلك ما لم يجحف على ذلك عادة الناس في غير بلادنا. وهذا معنى قوله: «بطيب نفس»،  
 ومعنى: «غير مفسدة»، وطيب النفس يقتضي إذنا صريحا أو عادة.<sup>(١)</sup>

وكثير من العلماء يميلون إلى أن المرأة لا يجوز لها أن تتصدق من مال زوجها، إلا  
 بإذن زوجها، ويحملون حديث أبي هريرة الذي ورد فيه النفقة من غير أمره، بأن ذلك  
 محمول على فقد الإذن الخاص، بينما عندها إذن عام.

قال في «طرح الثريب»<sup>(٢)</sup> - تعليقا على حديث هند - «قال أبو العباس القرطبي:  
 فيه أن المرأة لا يجوز لها أن تأخذ من مال زوجها شيئا بغير إذنه، قل ذلك أو كثر، وهذا  
 لا يختلف فيه.

قلت: لكن لا يتعين في الإذن الصريح، فيجوز التصرف فيما تقوم القرائن على  
 المسامحة به» إهـ.

١) عارضة الأحوذى، ١٧٨، ١٧٧/٣ ط- دار الكتاب العربي.

٢) ١٧٥/٧

لكن حديث هند في النفقة الواجبة بينما الكلام في الصدقة المستحبة فيما يظهر.  
قال ابن حجر- بصدد الكلام على حديث أبي هريرة-: «فيه رد على من عينه فيما  
أذن لها، والأولى أن يحمل على ما إذا أنفقت من الذي يخصها به، إذا تصدقت به بغير  
استئذانه، فإنه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه، وكونه بغير أمره، يحتمل أن يكون أذن  
لها بطريق الإجمال، لكن المنفي ما كان بطريق التفصيل، ولابد من الحمل على أحد  
هذين المعنيين، وإلا فحيث كان ماله بغير إذنه، لإجمالا ولا تفصيلا، فهي مأزورة  
لامأجورة، وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره»<sup>(١)</sup>.

وقد قال النووي إلى أنه لابد من الإذن الصريح أو المفهوم من معرفة حال الزوج.  
فقال: «واعلم أنه لابد للعامل وهو: الخازن، وللزوجة، والمملوك من إذن المالك، في  
ذلك، فإن لم يكن أذن أصلا، فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة، بل عليهم وزر بتصرفهم في  
مال غيرهم بغير إذنه.

والإذن: ضربان:

أحدهما: الإذن الصريح في النفقة والصدقة.

والثاني: الإذن المفهوم من إطراد العرف، والعادة، كأعطاء السائل كسرة، ونحوه مما  
جرت العادة به، وإطراد العرف فيه، وعلم بالعرف رضا الزوج والمالك به، فإذا نه في  
ذلك حاصل، وإن لم يتكلم... فإن اضطرب العرف، وشك في رضاه، أو كان شخصا يشح  
بذلك، وعلم من حاله ذلك، أو شك فيه، لم يجز للمرأة وغيره، التصديق من ماله، إلا  
بصريح إذنه».

ثم ذكر أن الحديث الذي ذكر فيه أجر الصدقة بلا إذن، محمول على فقد الإذن

(١) فتح الباري، ٣٥٢/٤ ط. السلفية الجديدة. والحديث المشار إليه أخرجه أبوداود الطيالسي،  
والبزار، في مسنديهما، ولا يخلو كل سند من ضعف، انظر مجمع الزوائد، ٣٠٧/٤، المطالب

الصريح، وليس ما يفهم من العرف، ولا بد من هذا التأويل، لأنه ﷺ جعل الأجر مناصفة. وفي رواية أبي داود: «فلها نصف أجره»، ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف، فلا أجر لها؛ بل عليها وزر. فتعين تأويله».

ثم قيده بقيد آخر فقال: «واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير بعلم رضا المالك به في العادة، فإن زاد على المتعارف لم يجز»<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر - بعد ذكره لكلام النووي -: «ويحتمل أن يكون المراد بالتنصيف في حديث الباب، الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة، فإذا أنفقت منه بغير علمه، كان الأجر بينهما. للرجل لكونه الأصل في اكتسابه، ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله، كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره، وللمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها.

ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه أبو داود في رواية الحسن بن أبي العبد عقبه: «هذا يضعف حديث همام»، ومراده: أنه يضعف حمله على التعميم.

أما الجمع بينهما بما دل عليه الثاني فلا»<sup>(٢)</sup> ومن هنا تأتي علاقة الحديث بالبيع. ومن العلماء من نحا إلى أن هذا الاختلاف في الأحاديث مرده إلى اختلاف العادات. قال العيني: «كيفية الجمع بينهما، أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد، وباختلاف حال الزوج، من مسامحته ورضاه بذلك، أو كراهته لذلك، وباختلاف الحال في الشيء المنفق، بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به، وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج، ييخل بمثله، وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فسادَه إن تأخر، وبين أن يكون يدخر

(١) مسلم بشرح النووي، ١١٢/٧، ١١٣.

(٢) الفتح، ٢٩٧/٩ ط السلفية المصورة.



ولا يخشى عليه الفساد»<sup>(١)</sup>.

وقد سبق الخطابي وابن العربي إلى هذا الوجه من الجمع، وخصاه بعادة أهل الحجاز، ويتنزل الأمر في غيرها على عادة أهل البلد<sup>(٢)</sup>.

ومن العلماء من أكد اشتراط عدم الفساد والتأثير في المال، ولا اعتبار لإذن الزوج وسخطه<sup>(٣)</sup>.

ويشكل على ما تقدم من اشتراط الإذن في الزوج، والخدام، ما ورد مما يفهم منه عدم اشتراط ذلك، لتمام الأجر.

فعن يزيد بن أبي عبيد قال: سمعت عميرا مولى أبي اللحم قال: أمرني مولاي أن أقدم لحما، فجاءني مسكين فأطعمته منه، فعلم بذلك مولاي، فضربني. فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فدعاه فقال له: لم ضربته؟ فقال: يعطي طعامي بغير أن أمره. فقال: الأجر بينكما<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية لهذا الحديث تزيد الأمر وضوحا، عن عمير مولى أبي اللحم قال: كان مولاي يعطيني الشيء فأطعم منه، فمنعني أو قال: فضربني، فسألت النبي ﷺ، أو سأله، فقلت: لا أنتهي، أو لا أدعه. فقال: الأجر بينكما<sup>(٥)</sup>.

فهذا يؤكد ما ذكرته من أن الإذن وعدمه إنما تأثيره على إنقاص الأجر وكماله، فمتى وجد الإذن وعدم الفساد، فللمتصدق سواء امرأة، أو خادما، الأجر كاملا ولسيده كذلك، ومتى لم يوجد الإذن فينقص الأجر إلى النصف.

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٢٩٢/٨

<sup>(٢)</sup> معالم السنن، ٧٨/٢، ٧٩، عارضة الأحوذى، ١٧٧/٣، ١٧٨، شرح السنة، ٢٠٥/٦

<sup>(٣)</sup> المحلى، ٧٣/١٠، ٣١٨/٨

<sup>(٤)</sup> رواه مسلم، كتاب الزكاة، مسلم بشرح النووي، ١١٤/٧

<sup>(٥)</sup> سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب ما للعبد أن يعطي ويتصدق، ٣١/٢ وصححه الشيخ ناصر

الدين الألباني في تعليقه على ابن ماجه؛ نيل الأوطار، ٢٣/٦

وهذا الحديث السابق في الخادم، وعلم أن سيده كاره، ولم يخبر النبي ﷺ بأنه آثم، فكيف بالمرأة التي هي أكثر تصرفا في مال الزوج من الخادم. وقد روى عبدالرزاق بسنده عن عائشة - رضي الله عنها - أن امرأة سألتها أتصدق المرأة من بيت زوجها؟ قالت: نعم ما لم تنفق مالها بماله. <sup>(١)</sup> وأورد عن ابن عباس ضرورة الإذن. <sup>(٢)</sup>

ويؤيد ما ذكرت من الحمل على أن الإذن له دخل في نقص الأجر فقط أن لفظ حديث أبي موسى عند البخاري وغيره، أن النبي ﷺ قال: «إن الخازن المسلم الأمين الذي يعطي ما أمر به فيعطيه كاملا طيبة به نفسه، فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين». <sup>(٣)</sup>

وفي رواية النسائي: «الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به طيبا به نفسه أحد المتصدقين».

قد ترجم عليه النسائي باشتراط الإذن فقال: «باب أجر الخازن إذا تصدق بإذن مولاه». <sup>(٤)</sup> قال الشوكاني - بصدد الكلام عن حديث أبي هريرة -: «قوله عن غير أمره، ظاهر هذه الرواية أنه يجوز للمرأة أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه، ويكون لها أوله نصف أجره، وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكورة، في حديث أسماء أنها سألت النبي ﷺ أن الزبير رجل شديد، ويأتينني المسكين، فأصدق عليه من بيته بغير إذنه. فقال رسول الله ﷺ: ارضخي ولا توعي، فيوعي الله عليك». رواه أحمد - <sup>(٥)</sup>.

ولكن ليس فيها تعرض لمقدار الأجر، ويمكن أن يقال: يحمل المطلق على المقيد.

<sup>(١)</sup> المصنف، ١٤٨/٤، ١٤٩

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ١٤٩/٤

<sup>(٣)</sup> جامع الأصول، ٣٢٤/١

<sup>(٤)</sup> في الزكاة، ٧٩/٥، ٨٠

<sup>(٥)</sup> المسند، ٣٥٣/٦، صحيح الجامع، ٢١٧/١

-مقصوده أن رواية أبي هريرة في الصحيح حددت الأجر النصف عند عدم الإذن ورواية أحمد أجازت التصديق بلا إذن-.

ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة - إذ روي عنه موقوفا- في المرأة تصدق من بيت زوجها قال: لا، إلا من قوتها، والأجر بينهما، ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها، إلا بإذنه»<sup>(١)</sup>. لأن أقوال الصحابة ليست بحجة ولا سيما إذا عارضت المرفوع، وإنما يعارضه حديث أبي أمامة... فإن ظاهره نهى المرأة عن الإنفاق من مال الزوج إلا بإذن، والنهي حقيقة في التحريم. والمحرم لا يستحق فاعله عليه ثوابا.

ويمكن أن يقال إن النهي للكرهية فقط، والقرينة الصارفة إلى ذلك حديث أبي هريرة وحديث أسماء، وكرهية التنزيه لاتنافي الجواز، ولا تستلزم عدم استحقاق الثواب»<sup>(٢)</sup>. وقال الحافظ: «وكرهية التنزيه لاتنافي الإباحة»<sup>(٣)</sup>.

وابن حزم يرى أن المرأة يجوز لها أن تتصدق من مال زوجها بدون إذنه، غير مفسدة ولها نصف الأجر<sup>(٤)</sup>.

وقد نقل عن الإمام أحمد في هذه المسألة روايتان:

نقل أبو طالب وحنبلي: لا يجوز أن تتصدق من بيت زوجها باليسير من الطعام الرطب. ووجه ما ورد عن أبي هريرة مرفوعا: «لا تتصدق المرأة إلا بإذن زوجها». ونقل أبو طالب ومنصور جوازه. ووجه ما ورد من حديث عائشة<sup>(٥)</sup>.

ورجح ابن قدامة<sup>(٦)</sup> الرواية الأخيرة فقال - وقد ساقها أولا-: «والأول أصح، لأن

١) أثر أبي هريرة سكت عنه أبوداود، والمنذري. وقال الشوكاني: لا بأس بإسناده. نيل الأوطار، ١٩/٦.

٢) نيل الأوطار، ١٩/٦، ٢٠.

٣) فتح الباري، ١٥٠/٤.

٤) انظر المحلى، ٣١٨/٨ - ٣١٩.

٥) انظر المسائل الفقهية في كتاب الروايتين والوجهين، لأبي يعلى، ٤٤١/١، ٤٤٢، تحقيق د. اللاحم.

٦) المغني مع الشرح الكبير، ٥٢٠/٤ - ٥٢١.

الأحاديث فيها خاصة صحيحة، والخاص يقدم على العام، ويبينه، ويعرف أن المراد بالعام غير هذه الصورة المخصوصة، والحديث الخاص لهذه الرواية ضعيف، ولا يصح قياس المرأة على غيرها، لأنها بحكم العادة تتصرف في مال زوجها، وتتسلط فيه، وتتصدق منه، لحضوره وغيبته، والإذن العرفي يقوم مقام الإذن الحقيقي، فصار كأنه قال لها: افعلي هذا، فإن منعها... لم يجز لها ذلك، لأن المنع الصريح منع للإذن العرفي...».

وكذلك أجري في معنى الزوجة، الخادم، والأخت، ونحوها..».

وقد ترجم ابن حبان في صحيحه على حديث أسماء بقوله: «ذكر الإباحة للمرأة أن تتصدق من مال زوجها ما لم يجحف ذلك به..».

ثم ذكر بسنده حديث أسماء - رضي الله عنها - : «ارضخي ما استطعت...».

ثم ترجم على حديث عائشة بقوله: «ذكر تفضل الله جل وعلا على المرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة، فلها أجر، كما لزوجها أجر ما اكتسب، ولها أجر ما نوت، وللخازن كذلك»<sup>(١)</sup>.

ثم ترجم على حديث أبي موسى بقوله: «ذكر صفة الخازن الذي يشارك المتصدق في الأجر».

ثم أعقبه بترجمة أخرى، ولفظها: «ذكر الأمر للعبد أن يتصدق من مال السيد على أن الأجر بينهما نصفان». ثم ذكر حديث عمير مولى أبي اللحم. ثم قال: «أضمر في هذا الخبر تصدق بإذنه فذكر الإذن فيه مضمراً»<sup>(٢)</sup>.

ويرد عليه أن سيد عمير قد علم ونهاه، ورتب النبي ﷺ الأجر بعد العلم بالنهاي، فدل على أن الأجر سيحصل، حتى ولو لم يرضى السيد بشرط أن لا يضر ذلك بالمال. وقد ذكر ابن أبي شيبة في المصنف بابين الأول ذكر فيه من رخص للعبد في الإنفاق

<sup>(١)</sup> الإحسان في تقريب ابن حبان، ١٤٨/٥

<sup>(٢)</sup> الإحسان في تقريب ابن حبان، ١٤٩/٥

من مال سيده والثاني في من كره ذلك.

فروى عن إبراهيم، والحسن، وسعيد بن جبير، وابن المسيب. وذكر آثاراً، وبعضهم خصه باليسير.<sup>(١)</sup>

وروى عن عطاء، والشعبي، وأبي هريرة، كراهة ذلك.<sup>(٢)</sup>. وكذلك عقد ترجمة لتصدق المرأة من بيت زوجها في كتاب البيوع وذكر تحتها آثاراً وأحاديث.

وممن ورد عنهم الكراهة في تصديقها من بيت زوجها بدون إذنه : ابن عباس، وعائشة، وجعلتها كالتى تنقبت بيت جارتها، وسرقته، وأبوهريرة، واعتبر أبوهريرة أن الأجر بينهما حتى مع عدم الإذن.<sup>(٣)</sup>. وكل ما تقدم يدل على أن الأجر للزوج، والسيد، ونحوه، بسبب كسبه، وتجارته، ولأجل ذلك ذكر البخاري هذه المسألة في كتاب البيوع، مما يدل على أن هذا كسب طيب، يأخذه صاحبه أجراً حتى مع عدم الإذن، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> المصنف، ١٦٣/٣، ١٦٤

<sup>(٢)</sup> المصنف، ١٦٤/٣، ١٦٥

<sup>(٣)</sup> انظر المصنف، ٥٨٢/٦

### ١٣- باب من أحب البسط في الرزق.

أورد البخاري - رحمه الله - في هذا الباب حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من سره أن يبسط<sup>(١)</sup> له في رزقه، أو ينسأ<sup>(٢)</sup> له في أثره فليصل رحمه<sup>(٣)</sup>.

#### فقه الترجمة.

المراد بالبسط في الترجمة: التوسع، وكذلك المراد به في الحديث. قال العيني: «أي-: هذا باب في بيان من أحب البسط، - أي - : التوسع في الرزق»<sup>(٤)</sup> وكذلك نقل الحافظ عن العلماء أن المراد بالبسط: البركة<sup>(٥)</sup> وهناك معان أخرى منها: أن الزيادة حقيقية، ومنها أن المقصود أن تبقى له ذرية صالحة تدعو له<sup>(٦)</sup>.

وقد ترجم البخاري - رحمه الله - في الأدب بقوله: «باب من بسط له في الرزق بصلة الرحم»، و أورد تحت هذه الترجمة حديث أنس الذي رواه في البيوع.

وأورد حديثاً آخر عن أبي هريرة<sup>(٧)</sup> ومناسبة البيوع والتجارة واضحة، من حيث إن الرزق من أسبابه التجارة، فحث رسول الله ﷺ على صلة الرحم، وبين آثارها على

<sup>(١)</sup> البسط: المراد به: التوسط. قال ابن فارس: «الباء، والسين، والطاء» أصل واحد، وهو امتداد

الشيء في عرض أو غير عرض، والبسطة - في كل شيء - : السعة. معجم مقاييس اللغة، ٢٤٧/١؛

لسان العرب، ابن منظور، ٢٦٠/٧.

<sup>(٢)</sup> النسأ: المراد به التأخير، معجم مقاييس اللغة، ٤٢٢/٥.

<sup>(٣)</sup> صحيح البخاري، ٧٣/٣.

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ١٨٠/١١.

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٣٥٣/٤.

<sup>(٦)</sup> فتح الباري، ٤٣٠/١٠.

<sup>(٧)</sup> انظر فتح الباري، ٤٢٩/١٠.

التجارة، والبسط في الرزق، فدل على أن البسط في الرزق والتجارة ممدوحة.

وقد قال ابن حجر: « ويستفاد منه جواز هذه المهنة خلافا لمن كرهها مطلقا. »<sup>(١)</sup> وقد ورد عن بعض السلف ما يمكن أن يفهم منه الكراهة التي أشار إليها ابن حجر. فقد روى وكيع بسنده عن طاوس أنه كان يقول في دعائه: « اللهم ارزقني الإيمان، والعمل، وامنعني المال، والولد. »<sup>(٢)</sup> لكن عند أبي نعيم في «الحلية»: « اللهم احرمني كثرة المال. والولد. »<sup>(٣)</sup> وفرق بين الأمرين.

ويمكن أن يقال: إن الزهد الذي حدا ببعض محبيه إلى كراهة المال خشية أن يشغلهم عن العبادة التي يظنون أنهم فرغوا أنفسهم لها، ذلك الزهد أوصلهم إلى كراهة المال، وطرق اكتسابه.

وقد شنع ابن الجوزي<sup>(٤)</sup> على بعض أولئك الزهاد من المتأخرين، لأن زهدهم حدا بهم إلى عدم فعل بعض الأشياء التي كان يفعلها الرسول ﷺ وصحابته، فضلا عن أنهم لا يقرون على تضيق المفهوم الشامل للزهد الذي ينتج عنه تعطيل الحياة الدنيا، أو عدم القيام بالمفهوم الصحيح لعمارة الأرض الذي طلبه الله من عباده، ولذلك ورد عن كثير من السلف الإخبار عن محبة المال، لأنه يكون وسيلة إلى عبادة الله، وهو شيء مغرور في نفس الإنسان، ويتوجه إليه النهم إذا زاد عن حده، كأن صار حبا جما، كما قال الله: ﴿وتحبون الما حبا جما﴾<sup>(٥)</sup>.

وقال تعالى: ﴿قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٥٣/٤.

<sup>(٢)</sup> الزهد، لو كيع ٤١٦١٥/٢. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة. قال المحقق: سنده

حسن لغيره.

<sup>(٣)</sup> الحلية، ٩/٤.

<sup>(٤)</sup> تلبيس إبليس، ٢٧٧، ٢٧٢.

<sup>(٥)</sup> الفجر آية (٢٠).

اقترفتوها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين. (١)

وقد ترجم ابن حبان على حديث «إعقلها وتوكل» بقوله: «ذكر الأخبار بأن المرء يجب عليه مع توكل القلب الاحتراز بالأعضاء ضد قول من كرهه». (٢)

وقد نقل الحافظ عن ابن رشيد قوله: «إن الله قد أثنى على فاعل الزكاة، ومن أثنى عليه في واجب حق المال، لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى عليه». (٣)

وقال ابن عبد البر - بصدد حديث أبي طلحة - : «وإن أحب مالي إليّ بيرحاء فهي لله ولرسوله أرجو بره وذخره».

قال: «وفي هذا الحديث من الفقه، والعلم، وجوه:

أن الرجل الفاضل العالم قد يضاف إليه حب المال، وقد يضيفه إلى نفسه، وليس ذلك نقيصة عليه، ولا على من أضاف ذلك إليه، إذا كان من وجه حله، وما أباح الله منه». (٤)

وقد روي عن سعيد بن المسيب قوله: «لا خير في من لا يحب المال يعبد به ربه، ويؤدي به أمانته، ويصون به نفسه، ويستغني به عن الخلق». (٥)

وقد نص علماء الحنابلة على إباحة الكسب لأغراض منها:

١- زيادة المال.

٢- زيادة الجاه.

٣- والترفيه.

(١) التوبة آية ٢٤.

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، ٥٦/٢.

(٣) فتح الباري، ٢٧٢/٣.

(٤) التمهيد، ٢٠٠/١.

(٥) الفروع، ٢٩٢/٤؛ حلية الأولياء، ١٧٣/٢.



٤- والتنعّم.

٥- والتوسعة على العيال. مع سلامة الدين وبراءة الذمة.<sup>(١)</sup>

وعن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم قلت لأبي حازم: إني لأجد شيئا يحزنني.

قال: وما هو يا ابن أخي؟

قلت: حبي للدنيا.

قال: أعلم أن هذا لشيء ما أعاتب نفسي على بعض شيء حبه الله إليّ، لأن الله قد حب هذه الدنيا إلينا، لتكن معاتبتنا أنفسنا في غير هذا، ألا يدعونا حبها إلى أن نأخذ شيئا من شيء يكرهه الله، ولا أن نمنع شيئا من شيء أحبه الله، فإذا نحن فعلنا ذلك لم يضرنا حبنا إياها.<sup>(٢)</sup>

قال ابن عبدالبر: المال المذموم عند أهل العلم، هو المطلوب من غير وجهه، و المأخوذ من غير حله، والآثار الواردة بدم المال نحو قول رسول الله ﷺ «الدنيا والدرهم أهلكا من كان قبلكم، وإنهما مهلكاكم...» وذكر أحاديث أخرى، ونحو هذا مما روي عنه، وعن غيره من أهل السلف في هذا المعنى، فوجه ذلك كله عند أهل العلم والفهم في المال المكتسب من الوجوه التي حرمها الله ولم يبيحها، وفي كل مال ما لم يطع الله جامعه في كسبه وعصى ربه من أجله وبسببه واستعان به على معصية الله، وغضبه ولم يؤد حق الله وفرائضه فيه ومنه، فذلك هو المذموم، والمكسب المشئوم.

وأما إذا كان المال مكتسبا من وجه ما أباح الله، وتأتدت منه حقوقه، وتقرب فيه إليه بالإنفاق في سبيله، ومرضاته، فذلك المال محمود، ومدوح كاسبه، ومنفقه، لاخلاف بين العلماء في ذلك، ولا يخالف فيه إلا من جهل أمر الله، وقد أثنى الله على إنفاق المال في

(١) الإقناع، ٣٢١/٤

(٢) سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٩٩/٦، الحلية، ٢٤٤/٣، وانظر ما قاله القرطبي، ٤١٧/٣؛ وكذلك

الذهبي في سير أعلام النبلاء، ٢٧٥/١، ٢٧٦، الآداب، لابن منلح ٤٩٨/٣؛ صيد الخاطر، ٢١-٢٢

غير آية، ومحال أن ينفق ما لا يكتسب»<sup>(١)</sup>.

و عن أم سلمة قالت: لقد خرج أبو بكر على عهد رسول الله ﷺ تاجرا إلى بصرى، لم يمنع أبا بكر الضن برسول الله ﷺ شحه على نصيبه من الشخوص للتجارة، وذلك إعجابهم كسب التجارة، وحبهم للتجارة ولم يمنع رسول الله ﷺ أبا بكر من الشخوص في تجارته بحب صحبته وضنه بأبي بكر، فقد كان بصحبته معجبا لاستحسان رسول الله ﷺ للتجارة وإعجابه بها<sup>(٢)</sup>.

ولذلك نجد من الصحابة من رأى أن كثرة المال تشغله عن الطاعة، فوضح ذلك كما قال أبو الدرداء: كنت تاجرا قبل المبعث، فلما جاء الإسلام جمعت التجارة والعبادة، فلم يجتمعا، فتركت التجارة، ولزمت العبادة<sup>(٣)</sup>. لكن ذلك محمول على رأي خاص، ومحبة قوية لدرجة مرتفعة من العبادة قد تشغل التجارة أحيانا عن نيلها في حق بعض الناس.

قال الحافظ شارحا ترجمة البخاري - باب إنفاق المال في حقه وحديث «لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله مالا، فسلطه على هلكته في الحق»<sup>(٤)</sup>:

وهو أول دليل على أن أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة، وأما حديث «ما أحب أن لي أحدا ذهباً» فمحمول على الأولوية، لأن جمع المال، وإن كان مباحا لكن الجامع مسئول عنه، وفي المحاسبة خطر، وإن كان الترك أسلم، وما ورد من الترغيب في تحصيله، وإنفاقه، في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه، فإذا أنفق، حصل له ثواب النفع المتعدي، ولا يتأتى ذلك لمن لم

<sup>(١)</sup> جامع بيان فضل العلم، ص ٢٩٢

<sup>(٢)</sup> مجمع الزوائد، ٦٣/٤ قال عنه رجاله ثقات، عزاه إلى الطبراني في الكبير

<sup>(٣)</sup> ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، ٦٣/٤ وقال: «رواه الطبراني ورجال رجال الصحيح»؛ وانظر

تاريخ الإسلام، عهد الراشدين، الذهبي، ص ٣٩٩

يحصل شيئاً، كما تقدم شاهده في حديث «ذهب أهل الدثور بالأجور...»<sup>(١)</sup>.  
ويؤيد ذلك بوضوح ما قاله عمر لعبدالله السعدي، أخرجه النسائي،<sup>(٢)</sup> ولله در أبي  
عبدالله البخاري رحمه الله ما أحسن استنباطه وأجمله فإن النبي ﷺ حث على صلة  
الرحم وغيرها من الطاعات في هذا الحديث بمحبة بسط الرزق، فدل على أن تلك  
المحبة ليست حراماً ولا مكروهة، لأنه لا يمكن أن يحض على طاعة بمعصية والله أعلم.  
وما أحسن ما قال ابن حبان إذ ترجم في الزكاة فقال: «ذكر البيان بأن حب المرء  
المال والعمر مركب في البشر عصمنا الله من حبهما إلا لما يقربنا إليه منهما»<sup>(٣)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣/٣٢٥

<sup>(٢)</sup> جامع الأصول، ١٠/٥٧٥ وإسناده صحيح، ومحل الشاهد منه: «وما جاءك من هذا المال من غير  
مسألة ولا إشراف فخذ، وما لا فلا تتبعه نفسك».

<sup>(٣)</sup> الإحسان لتقريب صحيح ابن حبان، ابن بلبان، ٥/٩٠

## ١٤ - باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة.

ذكر البخاري - رحمه الله - في هذا الباب حديث عائشة - رضي الله عنها - «أن النبي ﷺ اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد». وحديث أنس - رضي الله عنه - وفيه: «ولقد رهن النبي ﷺ درعاً له بالمدينة عند يهودي، وأخذ منه شعيراً لأهله». (١).

## فقه الترجمة:

هذه الترجمة، وأدلتها يفهم منها أن الشراء بالدين جائز، ولا محذور فيه. نقل الحافظ عن ابن بطال، الإجماع على ذلك. (٢). وكذلك ذكر ابن المنذر الإجماع على استقراض الأطعمة وغيرها. ثم قال - موضحاً فقه الترجمة -: «لعل المصنف تخيل أن أحداً يتخيل أنه ﷺ لا يشتري بالنسيئة، فأراد دفع ذلك التخيل». (٣). وقد روى البخاري حديث عائشة في الاستقراض، مع حديث جابر في قصة بيعه لجمله على الرسول ﷺ، وترجم عليه بقوله: «باب من اشترى بالدين، وليس عنده ثمنه، أو ليس في حضرته». (٤). ثم قال - وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً -: «لاأشتري ما ليس

١) صحيح البخاري، ٧٤/٣

٢) فتح الباري، ٣٥٤/٤؛ الإجماع لابن المنذر، ص ١٢٠ وهذا الإجماع متعقب فقد روي عن الإمام أحمد كراهية الشراء بالدين، ولإفناء للدين عنده قال: البهوتي: «وكره الإمام أحمد الشراء بدين وإفناء للدين عنده إلا اليسير» كشف القناع، ٣١٣/٣، ط. مكتبة النصر الحديثة، الرياض، تعليق هلال مصيلحي.

٣) فتح الباري، ٣٥٤/٤

٤) صحيح البخاري، ١٥٢، ١٥١/٣

عندي ثمنه»، وهو حديث أخرجه أبوداود، والحاكم، من طريق سماك عن عكرمة عنه في أثناء حديث، تفرد به شريك عن سماك، واختلف في وصله وإرساله<sup>(١)</sup>.

ولذلك تعقب الكاندهلوي كلام الحافظ الأول، فقال: «ليس هذا بتخيل محض، بل هو نص رواية أبي داود عن ابن عباس قال: «اشترى النبي ﷺ من غير بيعا»، وفي رواية: «تبيعا»، وليس عنده ثمنه، فأربح فيه، فباعه، فتصدق بالربح على أرامل بني عبدالمطلب. وقال: «لأشتري بعدها شيئا، إلا وعندي ثمنه»<sup>(٢)</sup>.

فالأوجه عندي أن الإمام البخاري لمح إلى هذا الحديث، وذكر كلام الحافظ المتقدم - ثم قال: «الأوجه عندي أن هذه الترجمة المذكورة - هاهنا - أجدر بالتلميح إلى حديث أبي داود بتقييد هذه الترجمة بشرائه ﷺ.

وأما الترجمة الآتية في - كتاب الاستقراض - فهو لبيان جواز الشراء بالدين. وأورد الإمام البخاري في هذه الترجمة، حديث عائشة، لأن حديثها كان في آخر حياته ﷺ، فلا يمكن أن يقال: إن حديث أبي داود مؤخر عن قصة الرهن.

قال الحافظ: في آخر المغازي توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي<sup>(٣)</sup>.

وقد ترجم الإمام الترمذي - رحمه الله - على ثلاثة أحاديث أوردها.

أحدها: حديث عائشة في طلبه ثوبين من اليهودي،

وحديث الرهن من طريق ابن عباس، وأنس، بقوله: «باب ما جاء في الرخصة في

١) فتح الباري، ٦٥/٥

٢) حديث ابن عباس، رواه أبوداود في البيوع والإجازات - باب التشديد في الدين-، سنن أبوداود،

٦٣٩/٣. وهو من رواية شريك عن سماك عن عكرمة، وشريك سيء الحفظ. وسماك روايته عن

عكرمة مضطربة. فالحديث ضعيف. انظر زاد المعاد، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، ١/١٦٦، وعزاه في

عون المعبود، ١٩٤/٩، لأحمد ولم يتكلم عنه المنذري بشيء، والحديث أخرجه الطبراني في

الكبير، وقال عنه الهيثمي: «رجاله ثقات»، مجمع الزوائد، ١١/٤

٣) الأبواب والتراجم، ٢٣٤/٣

الشراء إلى أجل»<sup>(١)</sup>.

أورد ابن أبي شيبة تحت ترجمة نصها: «الرجل يشتري بالدين». كلاما لبعض فقهاء السلف فعن ابن عون قال: «سألت الحسن: الرجل يشتري بالدين؟ قال: اتق الله، وكل بقدر مالك.

وساق -أيضا- عن ابن عون قال: «ذكر لنا أن ابن عمر كان يشتري إلى الميسرة، فغضب وقال: إنما كان يشتري من قوم قد عرفهم وعرفوه فيمهلهم السنة والسنتين، وله من الرباع ما لو شاء لباع فقضاهم، وكان ابن عمر إذا أيسر قضى»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم - بصدد حديث ابن عباس السابق -: «واشترى مرة شيئا، وليس عنده ثمنه، فأربح فيه، فباعه وتصدق بالربح على أرامل عبدالمطلب، وقال: لأشتري بعد هذا شيئا إلا وعندي ثمنه، ذكره أبوداود. وهذا لا يناقض الشراء في الذمة إلى أجل. فهذا شيء وهذا شيء»<sup>(٣)</sup>.

والخلاصة أن الشراء بالنسيئة جائز، فقد فعله الرسول ﷺ، ولو كان خلاف الأولى، لما فعله، بل مات ودرعه مرهونة بطعام اشتراه لأهله من يهودي إلى أجل. والله أعلم.

<sup>(١)</sup> تحفة الأحوذى، ٤/٤٠٤

<sup>(٢)</sup> المصنف، ٧/٣٥٥

<sup>(٣)</sup> انظر، زاد المعاد، ١/١٦٦

## ١٥- باب كسب الرجل وعمله بيده.

أورد البخاري رحمه الله تحت هذه الترجمة عدة أحاديث:

الأول:- حديث عائشة رضي الله عنها قالت: لما استخلف أبوبكر الصديق قال: لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي، وشغلت بأمر المسلمين فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال وأحترف للمسلمين فيه.

الثاني:- حديث عنها أيضا - في وصف أصحاب الرسول ﷺ بقولها: «كان أصحاب رسول الله ﷺ عمال أنفسهم فكان يكون لهم أزواج...» الحديث.

الثالث:- حديث المقدم - رضي الله عنه -: «ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده.»

الرابع:- حديث أبي هريرة حصر فيه أكل داود عليه السلام في عمل يده: «أن داود عليه السلام كان لا يأكل: إلا من عمل يده.»

الخامس:- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في إرشاد النبي ﷺ للرجل إلى نوع من العمل باليد بقوله: «لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه.»

يظهر من الأحاديث المتقدمة أن الإمام البخاري يرى أن أفضل الكسب كسب الرجل والعمل باليد، لكنه لا ينحصر في نوع معين فتارة يكون تجارة، ومن هنا تأتي مناسبة الترجمة لليبوع كما في الحديث الأول، لاسيما وهي حرفة أبي بكر - رضي الله عنه - وهو أفضل الناس بعد الأنبياء، كما ثبت في الحديث الصحيح.

وتارة يكون زراعة، أو غيرها، كما في الحديث الثاني، وتارة صناعة مثلا مع مراعاة اعتبارات، وقیود سیأتي التنبيه عليها.

وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب على ثلاثة مذاهب ذكرها النووي إجمالا

فقال - ناقلا عن الماوردي قوله-: «أصول المكاسب: الزراعة، التجارة، الصنعة، وأيها أطيب؟ فيه ثلاثة مذاهب للناس:

أشبهها مذهب الشافعي أن التجارة أطيب.<sup>(١)</sup> قال: والأشبه عندي أن الزراعة أطيب لأنها أقرب إلى التوكل.»<sup>(٢)</sup> ثم تعقبه بقول: «قلت: في صحيح البخاري عن النبي ﷺ قال: «ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده.» لكن الزراعة أفضلها لعموم النفع بها للآدمي، وغيره، وعموم الحاجة إليها.»<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر كلام الماوردي، وما أورده عليه النووي، ثم قال: «وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد، وهو كسب النبي ﷺ، وأصحابه، وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله، وخذلان كلمة أعدائه، والنفع الأخروي.»<sup>(٤)</sup> بل حكى الإجماع على ذلك كما سيأتي.<sup>(٥)</sup>

ثم نقل عن النووي - أيضا-: «أن من لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا.»، ثم تعقبه فقال: «هو مبني على ما بحث فيه من النفع المتعدي، ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة، بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعد لما فيه من تهيئة أسباب ما يحتاج الناس إليه.»<sup>(٦)</sup>.

ورجح الحافظ فقال: «والحق أن ذلك مختلف المراتب، وقد يختلف باختلاف

<sup>(١)</sup> الفتاوي الحديثية، ابن حجر، ٤٤.

<sup>(٢)</sup> روضة الطالبين، ٢٨١/٣، ورجح بعض الشافعية الزراعة، وبعدها الصناعة، ثم التجارة، انظر، مغني المحتاج، ٣٠٦/٤.

<sup>(٣)</sup> روضة الطالبين، ٢٨١/٣.

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٣٠٤/٤.

<sup>(٥)</sup> عزاه ابن مفلح في الآداب الشرعية، لابن عبد البر، ٣٠٣/٣.

<sup>(٦)</sup> فتح الباري، ٤٠٣/٤.



الأحوال، والأشخاص، والعلم عند الله»<sup>(١)</sup>.

ويفهم من كلام النووي - وكأن الحافظ يقره على ذلك - أن مناط التفضيل النفع المتعدي، فكل ما كان نفعه متعديا كان أفضل، وهذا استنباط من الحديث لكن المنصوص عليه عمل اليد والكسب.

لكن قال الحافظ في شرح حديث: «ذهب أهل الدثور بالأجور...»، وفيه أن العمل القاصر قد يساوي المتعدي خلافا لمن قال إن التعدي أفضل مطلقا<sup>(٢)</sup>.

ونقل الحافظ - أيضا - عن ابن المنذر أن عمل اليد يفضل المكاسب إذا كان العامل فيه مخلصا كما جاء مصرحا به في حديث أبي هريرة<sup>(٣)</sup>. وأضاف شرطا آخر: وهو أن لا يعتقد أن الرزق من الكسب بل من الله بهذه الوسطة<sup>(٤)</sup>.

قال ابن مفلح: «أفضل المعاش التجارة، وأفضلها في البزّ، والعطر، والزرع، والغرس، والماشية، وأنقصها في الصرف. ذكر ذلك في الرعاية الكبرى، وقال في موضع آخر: أفضل الصنائع الخياطة»<sup>(٥)</sup>.

قال ابن مفلح: قال الشيخ يحيى بن يحيى الأزجي الحنبلي - رحمه الله - في كتاب «النهاية» له: «اختلف الناس في أطيب الاكتساب:

فقال قوم: الزراعة، وقال صاحب «النهاية» -: وهو الأشبه عندي لما فيه من الاستسلام لقضاء الله، والتوكل عليه، وهو خارج من بركة الأرض فهو أبعد من الشبهة.

وقال قوم: التجارة أطيب لأن الله تعالى صرح بإحلال ذلك في كتابه، ولأن الصحابة

١ فتح الباري، ٤/٤٠٣.

٢ فتح الباري، ٢/٨٤٣.

٣ لم أرى في حديث أبي هريرة في الصحيح هذه الزيادة، لكنها فيه عند الإمام أحمد، ولفظه: «خير الكسب كسب العامل إذا نصح». قال عنه الهيثمي: رجاله ثقات، المجموع، ٦١/٤.

٤ فتح الباري، ٤/٣٠٤.

٥ الآداب الشرعية، ٣/٢٠٣، وانظر الفروع، ٦/٧٧٥؛ كشف القناع، ٤، ٦/٢١٣.

- رضي الله عنهم - كانوا يتعاطون التكسب بهذه الطريق غالبا .  
وقال قوم: الكسب بالصناعة أطيب لقول عليه السلام: «أحل ما أكل الرجل من كسبه.»، ولأن الإنسان يباشر فيها العمل بكده»<sup>(١)</sup>.

والبخاري في هذه الترجمة يظهر أنه يشير إلى الحديث الذي أخرجه الحاكم، وصححه من حديث أبي بردة قال: «سئل رسول الله ﷺ عن أي الكسب أطيب أو أفضل؟ قال: عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور»<sup>(٢)</sup>.

وروي - أيضا - من حديث سعد بن عمير عن عمه قال: «سئل رسول الله ﷺ أي الكسب أفضل؟ قال: كسب مبرور.»، ثم قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه... وقد ذكر يحيى بن معين أن عم سعد بن عمير البراء بن عازب»<sup>(٣)</sup>.

وروي - أيضا - من طريق رافع بن خديج قال: «قيل يا رسول الله! أي الكسب أطيب؟ قال: كسب الرجل بيده، وكل بيع مبرور»<sup>(٤)</sup>.

وقد أوسع النبي ﷺ نطاق كسب الرجل بيده فاعتبر الولد من طيب كسب الإنسان في الحديث الذي أخرجه أبوداود، وغيره، وعند ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: «إن لي مالا ووالدا وأن والدي يجتاح مالي، قال: أنت ومالك لوالدك، إن أولادكم من أطيب كسبكم فكلوا من كسب أولادكم»<sup>(٥)</sup>.

قال الكاندهلوي: «وظاهر الترجمة الإشارة إلى ترجيح الحرفة، وبه صرح العيني، والقسطلاني، والأوجه عندي أن غرض المصنف الإشارة إلى المكاسب كلها فالأنواع

<sup>(١)</sup> الآداب، ٣٠٧/٣.

<sup>(٢)</sup> المستدرک، ١٠/٢، وسكت عنه الذهبي.

<sup>(٣)</sup> المستدرک، ١٠/٢، ووافقه الذهبي.

<sup>(٤)</sup> المستدرک، ١٠/٢.

<sup>(٥)</sup> رواه أبوداود، كتاب البيوع والإجازات، باب في الرجل يأكل من مال ولده، السنن، ٨١/٣ رقم

الحديث ٣٥٣٠، وانظر المشكاة، رقم ٣٣٥٤، ١٠٢/٢.

الثلاثة المذكورة ثابتة في روايات الباب.

فالتجارة في الحديث الأول لأنها كانت حرفة الصديق رضي الله عنه، وأما الزراعة فيستفاد من ثاني أحاديث الباب بلفظ: كانوا عمال أنفسهم، وكانت حرفة الأنصار الزراعة، وأما الصنعة فيستفاد من الحديث الثالث من عمل داود عليه السلام، والنوع الرابع الإجارة، وهو ثابت من حديث أبي هريرة: «لأن يحتطب أحدكم»<sup>(١)</sup>.

ولكن هل يقصد البخاري بعقد هذه الترجمة بيان الحرفة الفاضلة؟ أم أنه يقصد مدح عمل اليد، كسب الرجل وذلك يدل على مدح التجارة والبيع لكنه لا يلزم منه أنها أفضل المكاسب، وفيما يظهر من كلام الشراح أنهم فهموا ذلك من كلامه، ولذلك قال القسطلاني: «مطابقة الحديث للترجمة من حيث أن منه ما يدل على أن كسب الرجل بيده أفضل، وذلك أن أبا بكر- رضي الله عنه -، كان يحترف -أي-: يكتسب ما يكفي عياله، ثم لما شغل بأمر المسلمين، حين استخلف، لم يكن يفرغ للاحتراف بيده، فصار يحترف للمسلمين، وأنه يعتذر عن تركه الاحتراف لأهله، فلولا أن الكسب بيده أفضل لم يكن ليعتذر»<sup>(٢)</sup>.

قال السرخسي: «اختلف مشايخنا -رحمهم الله- في التجارة، والزراعة، فقال بعضهم: التجارة أفضل، لقوله تعالى ﴿وآخرون يضربون في الأرض﴾ الآية»<sup>(٣)</sup>.  
والمراد بالضرب في الأرض: التجارة، فقدّمه في الذكر على الجهاد الذي هو سنام الدين، وسنة المرسلين، ولهذا قال عمر- رضي الله عنه -: لأن أموت بين شعبتي رحلي، أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله، أحب إلي من أن أقتل مجاهدا في سبيل الله.  
وقال عليه السلام: «التاجر الأمين مع الكرام البررة يوم القيامة»

<sup>(١)</sup> في هذا الأخير نظر، لأنه ورد في رواية الزبير: «فبييعها»، وقال ابن حجر عن هذه الزيادة: «وذلك

مراد في حديث أبي هريرة، وحذف للدلالة السياق عليه» فتح الباري، ٣/٣٩٣.

<sup>(٢)</sup> إرشاد الساري، ١٩/١٨/٤.

<sup>(٣)</sup> سورة المزمل، آية ٢٠.

وأكثر مشايخنا على أن الزراعة أفضل من التجارة لأنها أعم نفعا فبعمل الزراعة،  
تحصيل ما يقيم به المرء صلبه، ويتقوى به على الطاعة، وبالتجارة لا يحصل ذلك ولكن  
ينمو المال، وقال عليه السلام: «خير الناس من هو أنفع للناس». فالاشتغال بما يكون  
نفعه أعم يكون أفضل، ولأن الصدقة في الزراعة أظهر «في الأصل أظهر».

فلا بد أن يتناول مما يكتسبه الزارع الناس، والدواب، والطيور، وكل ذلك صدقة له.  
قال عليه السلام: «ما غرس مسلم شجرة فتناول منها إنسان أو دابة، أو طائر إلا كانت له  
صدقة»، وفي رواية: «وما أكلت العافية منها فهي له صدقة»، والعافية هي: الطيور الطالبة  
للأرزاق الراجعة إلى أوكارها.

وإذا كان في عادة الناس ذم الكسب الذي ينعدم فيه التصدق كعمل الحياكة مع أنه  
من التعاون على إقامة الصلاة عرفنا أن ما يكون التصدق فيه أكثر من الكسب فهو  
أفضل»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن نجيم - بعد أن ذكر بعض تجارات الصحابة -: «... ومن هنا قال  
أصحابنا: أفضل الكسب بعد الجهاد التجارة ثم الحراثة ثم الصناعة»<sup>(٢)</sup>.

وكسب الجهاد كسب ورد مدحه في الشرع بل من العلماء من حكى الإجماع على  
تفضيله على غيره. فكيف يفضل عمل اليد؟.

قال ابن مفلح: «قال ابن عبد البر في كتاب «بهجة المجالس»: وقد أجمع العلماء  
على أن أشرف الكسب الغنائم، وما أوجف عليه بالخيل والركاب إذا سلم من الغلول،  
وقد سمى الله الجهاد تجارة منجية»<sup>(٣)</sup>.

والجواب عن ذلك من وجهين:

<sup>(١)</sup> المبسوط، ٢٥٩/٣٠، ٢٦٠.

<sup>(٢)</sup> البحر الرائق، ٢٨٣/٥.

<sup>(٣)</sup> الآداب الشرعية، ٣٠٣/٣.

الأول: أن الجهاد يدخل في عمل اليد، وقد ورد مدحه، وورد ذكره في الترجمة بل ذكره في الترجمة يشعر بأنه كالقاعدة.

الثاني: الاحتمال وارد على أن البخاري أراد أن يبين مدح عمل اليد، والكسب، دون أن يتعرض لمسألة الأفضلية.

ولذلك اختلف العلماء في ترتيب الحرف في الأفضلية فمنهم من يقدم التجارة، ومنهم من يقدم الزراعة، ونحو ذلك. وكما اختلف العلماء في أفضل الكسب فبناء على اختلاف الآثار، فقد وردت فيه آثار مختلفة فمنها ماوردت في تفضيل الكسب على غيره من ذلك:

١-أفضل الأعمال الكسب من الحلال.(١).

٢-أزكى الأعمال كسب المرء بيده.(٢).

٣-أوصيكم بالتجار خيرا فإنهم برد الآفاق، وأمناء الله في الأرض.(٣).

٤-أورد ابن أبي شيبة بسنده عن أبي وائل قال: لدرهم من تجارة أحب إلي من عشرة من عشرة من عطائي.(٤).

٥-أورد ابن أبي شيبة بسنده عن عمر بن الخطاب يقول: «كتب عليكم ثلاثة أسفار: الحج والعمرة، والجهاد في سبيل الله، والرجل يسعى بماله في وجه من هذه الوجوه، أبتغي<sup>(٥)</sup> بمالي من فضل الله أحب إلي من أن أموت على فراشي، ولو قلت: أنها شهادة

(١) ابن لال عن أبي سعيد، الكنز، ٢٠٨/٢، بهامش المسند.

(٢) البيهقي عن علي، ٢٠٩/٢.

(٣) الديلمي عن ابن عباس، ٢٠٩/٢ - ٢١٠.

(٤) المصنف ١٦/٧.

(٥) كذا في الأصل، ولعله (ولأن).

لرأيت أنها شهادة.<sup>(١)</sup>

وقد روي عن عمر<sup>(٢)</sup> أنه قال: ما جاءني أجلي في مكان ما عدا الجهاد في سبيل الله أحب إليه من أن يأتيني، وأنا بين (شفيق) (كذا في الأصل) وحلي أطلب من فضل الله، وتلا: ﴿وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله﴾<sup>(٣)</sup>.

وروي في كنز العمال، وعزاه للبيهقي عن معاذ: إن أطيّب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا، وإذا ائتمنوا لم يخونوا، وإذا وعدوا لم يخلفوا، وإذا اشتروا لم يذموا، وإذا باعوا لم يطرؤا، وإن كان عليهم لم يمتلوا، وإذا كانت لهم لم يعسروا.<sup>(٤)</sup> وروى الطبراني عن ابن عمر: «لو أذن الله تعالى في التجارة لأهل الجنة لاتجروا في البز، والعطر».<sup>(٥)</sup>

ومن السلف من فرق بين كسب اليد، والتجارة، فقد روى ابن أبي شيبة بسنده عن إبراهيم قال: كانوا يستحبون كسب اليد على التجارة.<sup>(٦)</sup>

ووسع بعض السلف نطاق الطيب في المال فقال محمد بن واسع: لا يطيب هذا المال إلا من أربع خلال: سهم في المسلمين، أو تجارة من حلال، أو عطاء من أخ مسلم عن ظهر يد، أو ميراث في كتاب الله.<sup>(٧)</sup>

١ (١٧/٧: كنز العمال بهامش المسند، ٢١٠/٢: تخريجات أحاديث الفقر والحرام للشيخ ناصر، ص ٢٥، وسكت عليه، وعزاه لكتب الأدب كالعقد الفريد.

٢ كما ذكره صاحب كنز العمال، بهامش المسند ٢١١، ٢١٠/٢، وعزاه في الكنز لسعيد بن منصور في السنن، وعبد الرحمن بن حميد وابن المنذر، كنز العمال، ٢١١، ٢١٠/٢.

٣ (٤٦٤/١١: انظر المصنف،

٤ (٢١٥/٢: بهامش المسند،

٥ المصدر السابق، ٢١٥/٢-٢١٦

٦ (٢٧٠/٧: المصنف،

٧ (١٨/٧، الحلية، لأبي نعيم، ٣٥٣/٢

ويظهر لي أنه لا يمكن الجزم بأن نوعاً من أنواع المكاسب التي تقدم ذكرها أفضل بإطلاق بل الأمر فيه يحتاج إلى قيود وردت وأشارت الأحاديث إليها .

فمثلاً في التجارة: «التاجر الأمين الصدوق مع النبيين...» فهذا لا يدل على فضل التجارة مطلقاً من حيث الجملة بل فضل من اتصف بهذه الصفات، وكذلك الزراعة ورد ذمها وورد مدحها، وكل باعتبار، ولذلك ترجم البخاري رحمه الله في كتاب الحرث، والزراعة بقوله - باب فضل الغرس إذا أكل منه، وأورد فيه حديث أنس: «ما من مسلم يغرس غرساً...» الحديث، ثم ذكر عقبه باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به، وذكر حديث أبي أمامة: «لا يدخل هذا بين قوم إلا أدخله الذل...»<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول إن دائرة الأفضلية تتسع بحيث يدخل فيها أشياء منها ما أشار إليه البخاري في الترجمة، وهو كسب الرجل، وعمله بيده، وكذلك الأموال المكتسبة من الجهاد، كالغنائم، والفبي، ونحوها، ومن يفهم من كلامه مثل هذه التوسعة ما قاله بعض المالكية: «وإذا عدم الحلال فأصوله عشرة:

- تجارة بصدق - وأجرة بنصح - وأعشاب الأرض غير المملوكة، وصيد البحر، وصيد البر في غير الحرم، والإحرام - وأقسام الغنائم، وأخماسها إذا قسمت بعدل، وأصدقه النساء، والمواريث ما لم تعلم حرمتها - والسؤال عند الحاجة من وجه طيب»<sup>(٢)</sup>.

وإن الجهاد الذي يكاد يتفق بأنه أفضل الكسب ليس الكسب فيه مقصوداً، وإنما جاء تبعاً، وهو لما ينتج عنه من خير، ودعوة للناس، وإعزاز لدين الله صار المال المكتسب فيه بالتبع أفضل من المكتسب من وجه حلال غيره بالقصد الأصلي. ولذلك قال الحافظ في المقدمة عن الجهاد ووصفها بأنها معاملة جامعة بين معاملة.

(١) الفتح، ٧٠٤/٥؛ المحلى، ٢١/٨.

(٢) حاشية البهوتي، ٥/٥.

الخالق، وفيها نوع اكتساب. (١).

ومما يدل على ذلك أن القصد إذا توجه إلى الغنيمة حصل خلل في الأجر كما جاء في حديث أبي موسى في الصحيح، وفيه: الرجل يقاتل للمغنم؟ قال الرسول ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله». (٢).

وقد روى أبوداود، والنسائي وجود إسناده في الفتح: عن أبي أمامة قال: جاء رجل فقال يا رسول الله أرأيت رجلا غزا يلتمس الأجر، والذكر؟ قال: لا شيء له، وكررها ثلاثا ثم قال رسول الله ﷺ إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا وابتغى به وجهه. (٣).

لكن ذكر الحافظ في الفتح أن القصد للغنيمة لا يضر إذا جاء تبعا، واستدل على ذلك بما رواه أبوداود بسند حسن عن عبدالله بن حوالة قال: بعثنا رسول الله ﷺ على أقدامنا لنغنم فرجعنا، ولم نغنم شيئا فقال: اللهم لا تكلهم إلي. (٤).

وكذلك حديث عمرو بن العاص في الصحيح حينما قال: خذ عليك سلاحك. ولذلك ترجم البخاري في فرض الخمس على حديث أبي موسى - باب من قاتل للمغنم هل ينقص أجره؟ (٥).

ويدل على ذلك - أيضا - حديث إن الغزاة إذا غنموا فقد تعجلوا ثلثي الأجر، وأوضح من ذلك ما أخرجه في الصحيح في فرض الخمس - باب قول النبي ﷺ: «أحلت لكم الغنائم» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج له إلا الجهاد في سبيله، وتصديق كلماته بأن يدخله الجنة أو يرجعه.

(١) ص ٤٩٥.

(٢) أخرجه في الجهاد - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ٢٨-٢٧/٦.

(٣) الفتح، ٢٨/٦، ط دار الفكر، مصور عن الطبعة السلفية

(٤) الفتح، ٢٩/٦، ط دار الفكر، مصور عن الطبعة السلفية

(٥) الفتح، ٢٢٦/٦.



إلى مسكنه الذي خرج منه مع من نال من أجر أو غنيمة»<sup>(١)</sup>.  
 و مما ينبغي ذكره في فضل الكسب، وترجم عليه -أيضا- في كتاب بدء الخلق باب  
 خير مال الرجل غنم يتبع بها شغف الجبال<sup>(٢)</sup> ما ورد عن النبي ﷺ من تقييد للخيرية  
 بمكان البعد عن الفتن:، وترجم عليه البخاري في الفتن: -باب التعرب في الفتنة<sup>(٣)</sup>.  
 فقد روى البخاري، والإمام أحمد، وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري -رضي  
 الله عنهما- مرفوعا، يوشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شغف الجبال ومواقع  
 القطر، يفر بدينه من الفتن<sup>(٤)</sup>.

ومن ألفاظه في الصحيح: «يأتي على الناس زمان خير حال الرجل المسلم الغنم يتبع  
 بها... وذكره<sup>(٥)</sup> قال الباجي في توجيه هذا الحديث:

أ- «وخص الغنم بذلك لأنه أعلم أن هذا إنما يكون في صاحب الغنم، وأما صاحب  
 الإبل أو الخيل أو غيرها من أنواع الأموال فلا يتأتى ذلك فيها.

ب - ويحتمل أن يكون خصهم بذلك لأن الكاف عن الفتنة، والمعتزل لأهلها مقتصر  
 على هذا النوع من المال لأنه لا مدخل له في الفتنة، ولا عون منه عليها، وما يكاد يقتصر  
 عليها إلا متقلل من الدنيا فار عن الفتنة مقتصر على ما يبعده عنها أو يضعفه عن التشوف  
 إليها»<sup>(٦)</sup> لاسيما أنه ورد الحديث أن أهل الغنم هم أهل السكينة، وقد ورد -أيضا- أن  
 الأنبياء كلهم رعوا الغنم حتى نبينا محمد ﷺ، وهذا يمكن أن يكون مورد اعتراض على

<sup>(١)</sup> الفتح، ٢٢٠/٦.

<sup>(٢)</sup> الفتح، ٣٥٠/٦.

<sup>(٣)</sup> الفتح، ٤٤/١٣.

<sup>(٤)</sup> صحيح الجامع رقم ٨١٨٧/٢، ١٣٦٠، ط. جديدة

<sup>(٥)</sup> رواه البخاري في الصحيح، كتاب الرقاق، باب العزلة راحة من خلاط السوء، الصحيح، ١٢٩/٨.

<sup>(٦)</sup> المنتقى، ٢٩٠/٧.

أفضلية كسب الجهاد<sup>(١)</sup>.

وقد حكى ابن القيم<sup>(٢)</sup>.

الخلاف في أطيّب الكسب فقال: «فإن قيل فما أطيّب المكاسب، وأحلّها؟ قيل: هذا فيه ثلاثة أقوال للفقهاء:

أحدها: أنه كسب التجارة.

الثاني: أنه عمل اليد في غير الصنائع الدنيئة، ونحوها.

الثالث: أنه الزراعة.

ولكل قول من هذه وجه من الترجيح أثراً، ونظراً، والراجح أن أحلّها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله ﷺ، وهو كسب الغانمين، وما أبيح لهم على لسان الشارع، وهذا الكسب قد جاء في القرآن مدحه أكثر من غيره، وأثنى على أهله ما لم يثن على غيرهم، ولهذا اختاره الله لخير خلقه، وخاتم أنبيائه، ورسله حيث يقول: «بعثت بالسيف...» الحديث، وهو الرزق المأخوذ بعزة، وشرف، وقهر لأعداء الله، وجعل أحب شيء إلى الله فلا يقاومه كسب غيره».

وقد ورد ما يدل على استمرار حرفة الجهاد إلى قيام الساعة مما يدل على أن الحديث السابق في الغنم مؤقت بأوقات معينة أو لغير المجاهدين.

جاء عند النسائي عن سلمة بن نفيل الكندي قال: كنت جالسا عند رسول الله ﷺ فقال رجل يا رسول الله أذال<sup>(٣)</sup> الناس الخيل، ووضعوا السلاح، وقالوا لاجهاد قد وضعت الحرب أوزارها فأقبل رسول الله ﷺ بوجهه، وقال: كذبوا الآن الآن جاء القتال،

١) ويمكن الجواب بأنه كان ذلك أولاً ومدح الجهاد جاء متأخراً فلا اعتراض

٢) زاد المعاد، ٧٩٢/٥-٧٩٣، فتح العلام، صديق حسن خان، ٣/٢

٣) الأذالة بالمعجمة الإهانة والاستخفاف بقلّة الرغبة أو وضع أداة الحرب عنها وإرسالها، حاشية

السندي على النسائي، ٢١٤/٦.

ولا يزال من أمتي أمة يقاتلون على الحق، ويزيغ الله لهم قلوب أقوام يرزقهم منهم حتى تقوم الساعة»<sup>(١)</sup>.

وحتى حرفة الجهاد وآلة لا تخلو من بعض الأدلة التي يفهم منها الذم أحيانا لأموور تقترب بها فقد روى النسائي، وغيره مرفوعا: «الخيال معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة، الخيل ثلاثة: فهي لرجل أجر، وهي لرجل ستر، وهي على رجل وزر، فأما الذي هي له أجر فالذي يحتسبها في سبيل الله فيتخذها له ولا تغيب في بطونها شيئا إلا كتب له بكل شيء يغيب في بطونها أجر...، ورجلا ربطها تغنيا، وتعففا، ولم ينس حق الله في رقابها، ولا ظهورها، فهي لذلك ستر، ورجل ربطها فخرا، ورياء، ونواء لأهل الإسلام فهي على ذلك وزر»<sup>(٢)</sup>.

كما أن هناك نصوصا أخرى تفيد أن التاجر الأمين مع الشهداء، واعتبار الساعي على الأرملة، والمسكين كالمجاهد في سبيل الله<sup>(٣)</sup>.

وكل ما تقدم يعزز من النتيجة التي سبق ذكرها، وهي أنه لا يمكن الجزم بتفضيل حرفة على حرفه مطلقا بل لابد من قيود، وضوابط، وللشيخ عبدالرحمن السعدي نوع من الترجيح يتسع نطاقه حتى يلائم كل عمل يرغب فيه أحد من الناس، ويحس بنفعه فيه مستدلا بحديث أحرص على ما ينفعك واستعن بالله... في كلام جيد<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> أخرجه النسائي في كتاب الخيل سنن النسائي، ٢١٤/٦

<sup>(٢)</sup> سنن النسائي، ٢١٥/٦ - ٢١٦

<sup>(٣)</sup> انظر صحيح الجامع، رقم ٣٦٨٠

<sup>(٤)</sup> بهجة قلوب الأبرار، ٢٧

## ١٦- باب السهولة والسماحة، في الشراء والبيع، ومن طلب حقا فليطلبه

في عفاف.

أورد الإمام البخاري رحمه الله في هذا الباب حديث جابر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «رحم الله رجلا سمحا إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»<sup>(١)</sup>.  
**فقده الترجمة:**

الترجمة لها شطران: الأول يتعلق بالسهولة، والسماحة، في البيع، والشراء. قال الحافظ ابن حجر: «قوله: باب السهولة والسماحة في الشراء، والبيع... يحتمل أن يكون من باب اللف والنشر مرتبا أو غير مرتب، ويحتمل كل منهما لكل منهما إذ السهولة، والسماحة متقاربان في المعنى فعطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو ظاهر حديث الباب»<sup>(٢)</sup>.

قال العيني: «أي هذا باب في استحباب السهولة وهو ضد الصعب، والحزن، قاله ابن الأثير، وغيره. ثم قال: مطابقته للترجمة ظاهرة»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الظهور من حيث العلاقة الواضحة بين الترجمة والحديث، والرحمة في الحديث قيل: إن المراد بها الدعاء، وقيل: هو خبر عن رجل - رحمه الله - بسبب هذا السلوك في معاملاته، لاسيما إذا كان ذلك له سجية، لأن «إذا» تدل على الدوام، والاستمرار، ومن هنا نفهم كيف اختار البخاري المصدر، ووضعه في الترجمة مع أن الوارد في الحديث الصفة المشبهة.

وأما الشطر الآخر، فهو إشارة إلى جزء حديث، رواه الترمذي، وابن ماجه، وابن حبان، عن

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٧٥/٣.

<sup>(٢)</sup> الفتح، ٣٥٩/٤.

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ١٨٨/١١.

ابن عمر، وعائشة، مرفوعا: «من طلب حقا فليطلبه في عفاف واف أو غير واف».

وفي رواية أخرى: «خذ حقك في عفاف واف أو غير واف»<sup>(١)</sup>.

قال العيني: فأخذ البخاري هذا وجعله جزءا من ترجمة الباب<sup>(٢)</sup>.

ما المراد بالسماحة والسهولة؟

قال الحافظ: «والمراد بالسماحة: ترك المضاجرة، ونحوها لا المكايسة.

وقال: وقوله: «سمحا» - أي سهلا، وهي صفة مشبهة تدل على الثبوت، فلذلك كرر أحوال

البيع، والشراء، والتقاضي، والسمح الجواد، يقال: سمح بكذا: إذا جاد، والمراد هنا:

المساهلة»<sup>(٣)</sup>.

قال العيني: «والسماحة: من سمح وأسمح: إذا جاد، وأعطى عن كرم و سخاء، قال ابن

الأثير: وفي المغرب السمع الجود»<sup>(٤)</sup>.

وفي اللسان ما يؤيد ذلك، قال في اللسان: السماح، والسماحة: الجود»<sup>(٥)</sup> ويطلق على

المسامحة: المساهلة وكذلك التساهل: التسامح»<sup>(٦)</sup>.

١) والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه في «كتاب الصدقات - باب حسن المطالبة، وأخذ الحق في عفاف» ثم أورد تحته حديثين:

الأول عن ابن عمر، وعائشة: «أن رسول الله ﷺ قال: من طلب حقا فليطلبه في عفاف واف أو غير واف.

والثاني عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال لصاحب الحق: خذ حقك في عفاف واف، أو غير واف». وصحح الحديثين الشيخ ناصر، صحيح سنن ابن ماجه، ٥٤/٢.

٢) عمدة القاري، ١٨٨/١١؛ الفتح، ٣٥٩/٤.

٣) فتح الباري، ٣٥٩/٤.

٤) عمدة القاري، ١٨٨/١١.

٥) لسان العرب، ٤٨٩/٢.

٦) المصدر السابق، ٣٤٩/١١.

وقد تعقب العيني الحافظ فقال: «وقال بعضهم السهولة، والسماحة متقاربان في المعنى، فعطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي».

قلت: قد عرفت أنهما متغايران في أصل الوضع، فلا يصح أن يقال من التأكيد اللفظي، لأن التأكيد اللفظي أن يكون المؤكد، والمؤكد لفظا واحدا من مادة واحدة كما عرف في موضعه<sup>(١)</sup>.

ويرد على هذا التعقب أن النبي ﷺ استعمل السماحة مكان السهولة والعكس، فقد روى الترمذي من حديث جابر مرفوعا: «غفر الله لرجل كان قبلكم، كان سهلا إذا باع سهلا إذا اشترى سهلا إذا اقتضى»، ومن حديث أبي هريرة: «إن الله يحب سمح البيع، سمح الشراء، سمح القضاء». وكلها أوردها العيني<sup>(٢)</sup>.

قال القسطلاني: «السهولة ضد الصعوبة، والسماحة -أي- الجود والسخاء<sup>(٣)</sup>». وعدل البخاري إلى تفسير السماحة في الاقتضاء، حتى لا يتعدى معنى السماحة الموجودة في البيع والشراء.

أما العفاف: فهو الكف عما لا يحل ويجمل<sup>(٤)</sup>. وقد ترجم البخاري لحسن القضاء، ولحسن التقاضي في كتاب الاستقراض بتراجم تدل على أنه يدخل في ذلك الزيادة في القدر، وكذلك التجاوز، والتيسير على المعسر، وحسن القول في طلب الحق<sup>(٥)</sup>.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «التصرفات جنسان: عقود وقبوض، كما جمعها النبي ﷺ في قوله: «رحم الله عبدا سمحا إذا باع، سمحا إذا اشترى، سمحا إذا قضى، سمحا إذا

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ١٨٨/١١.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ١٨٨/١١، ١٨٩، وانظر صحيح الجامع، ١/٨٤، ٣، ٧٦٤/٢.

<sup>(٣)</sup> إرشاد الساري، ٢١/٤.

<sup>(٤)</sup> لسا العرب، ٢٥٣/٩.

<sup>(٥)</sup> الصحيح، ١٥٣/٣.

اقتضى»<sup>(١)</sup>.

وقد ورد من كلام النبي ﷺ، ما يفسر السماحة و ما يضادها من حديث أبي سعيد الخدري في حديث طويل وفيه: «قال: وذكر الدين فقال: منكم من يكون حسن القضاء، وإذا كان له أفحش في الطلب، فأحدهما بالأخرى.

ومنهم من يكون سيء القضاء، وإن كان له أجمل في الطلب، فأحدهما بالأخرى. وخياركم من إذا كان عليه الدين أحسن القضاء، وإذا كان له أجمل في الطلب، وشراركم من إذا كان عليه الدين أساء القضاء، وإن كان له أفحش في الطلب.» حسنه البغوي<sup>(٢)</sup>. وأخرجه الترمذي وحسنه<sup>(٣)</sup> - أيضا.

وقد نص بعض العلماء على أن القضاء يجوز بأقل صفة وقدرًا جميعًا، أو أقل صفة أو قدرًا إذا حل الأجل.

وعلى ذلك بأنه حسن اقتضاء، وكذلك حسن القضاء بالزيادة فيما تقدم<sup>(٤)</sup>. وعند المالكية بعض الفروق بين البيع، والقرض في القضاء. قال الخرشي - شارحا قول خليل -: «وثن المبيع، من العين، كذلك، وجاز بأكثر.» - أي - يجري في قضاء ثمن المبيع، حيث كان عينا ما جرى في قضاء القرض، من التفصيل فيجوز قضاؤه منها بالمساوي، وأفضل قبل الأجل، وبعده، وبأقل صفة وقدرًا، إن حل الأجل لاقبله إلا أنه - هنا - يجوز القضاء عن ثمن المبيع من العين بأكثر عدداً أو وزنا كقضاء عشرة ثمن سلعة عن تسعة، بخلافه في القرض، لأن علة المنع في القرض وهو السلف بمنفعة معدومة في ثمن المبيع، سواء حل الأجل أم لا، على المعتمد. لأن العين لا يدخلها حط الضمان

<sup>(١)</sup> مجمع الفتاوى، ٢٠/٢٩.

<sup>(٢)</sup> شرح السنة، ٢٤١/١٤؛ وانظر المسند، ١٩٠٦/٣.

<sup>(٣)</sup> الجامع، كتاب الفتن، باب ماجاء ما اخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم

القيامة، ٤٨٣/٤، حديث رقم: ٢١٩١.

<sup>(٤)</sup> انظر شرح الخرشي على خليل، ٥٣/٥.

وأزيدك، لأن الأجل فيها لمن هي عليه، واحترز بقوله: «من العين»، مما لو كان ثمن المبيع غير عين، فإن فيه تفصيلا انظره في تلخيصه في شرحنا الكبير»<sup>(١)</sup>.

قال العدوي في حاشيته - مبينا التفصيل -: «حاصله أنه تارة يكون حالا، وتارة يكون مؤجلا. فإن كان مؤجلا، فلا يجوز أن يقضيه قبل الأجل، إلا مثل صفته وقدره، لأن فيه إن كان أكثر حط الضمان وأزيدك، وإن كان أقل ضع من حقتك وتعجل.

وإن كان بعدما حل الأجل جاز أن يقضيه أكثر عددا، وأجود صفة في الطعام، والعرض، فإن قضاؤه بعد الأجل أقل قدرا فإن كان ما عليه عرضا جاز من غير شرط، فإن كان طعاما جاز بشرط أن يكون الأقل في مقابلة قدره ويبريه مما زاد فإن جعل الأقل في مقابلة الجميع لم يجز لما فيه من بيع الطعام بالطعام متفاضلا، وإن قضاؤه قدره، وأردأ جاز.

والحال، أنه يجري في قضاؤه ما جرى في قضاء المؤجل بعد حلوله... ، وكل ذا في قضاؤه من جنسه، فإن قضاؤه بغير جنسه جاز، إن كان الثمن المأخوذ عنه خلاف جنسه غير طعام، وأن يباع المأخوذ بالمأخوذ عنه مناجزة، وأن يسلم فيه رأس المال»<sup>(٢)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> الخرشى، ٥٤/٥.

<sup>(٢)</sup> حاشية العدوي بهامش شرح الخرشى، ٥٤/٥.



## ١٧- باب من أنظر موسرا

أورد الإمام البخاري في هذا الباب حديث حذيفة -رضي الله عنه- قال: «قال النبي ﷺ: تلقت الملائكة روح رجل، ممن كان قبلكم، فقالوا: أعملت من الخير شيئا؟ قال: كنت أمر فتياي أن ينظروا ويتجاوزوا عن الموسر. قال: فتجاوز الله عنه.»

قال أبو عبد الله - يعني البخاري - موضحا اختلاف الرواة عن ربيعي الراوي عن حذيفة، وجاء بها على صيغة التعليق:

١- فأبو مالك، وتابعه شعبة عن عبد الملك عن ربيعي، رووا عن ربيعي بلفظ: كنت أيسر على الموسر، وأنظر المعسر.

٢- عبد الملك عن ربيعي بلفظ: أنظر الموسر، وأتجاوز عن المعسر.

٣- نعيم بن أبي هند عن ربيعي: فأقبل من الموسر، وأتجاوز عن المعسر.<sup>(١)</sup>

## فقه الترجمة:

هذا الحديث الذي أورده البخاري يدل على أن إنظار الموسر من صفات التاجر المسلم، ومن آداب البيع، ومن هنا تتضح علاقة هذه الترجمة بكتاب البيوع، ولكن ما معنى إنظار الموسر؟

يمكن القول بأن الروايات التي أوردها توضح طرفا من المقصود. فإنظار الموسر ليس المراد به إمهاله فقط، بل التيسير عليه والقبول منه، وإنظاره، والتجاوز عنه، وقبول ما جاء به.

قال الكاندهلوي: قال صاحب «لامع الدراري»: والظاهر أن المراد بالموسر ههنا القادر على أداء ما عليه من الدين وإنظاره أن يدانيه حتى يأتي بالثمن من بيته، والتجاوز عنه أن يقبل منه رديئه، وزيفه...

قلت: وهذا الذي أفاده الشيخ أوجه عندي مما قاله الحافظ، وغيره، ولا يبعد عند هذا العبد الضعيف أن الإمام البخاري نبه بالترجمة على أن في إنظار الموسر - أيضا - أجرا دفعا، لما يتوهم أن تأخير الموسر في الأداء داخل في مطل الغني، وهو ظلم. فإنظاره إعانة على ظلمه فكيف الأجر عليه؟<sup>(١)</sup>.

وما ذكره الكاندهلوي فيه قوة لما ذكره البخاري - رحمه الله - في المتابعات. فمتابعة شعبة لأبي مالك هي عند ابن ماجه بلفظ: «أن رجلا مات فقيل له: ما عملت؟ (فإما ذكر أو ذكر). قال: إني كنت أتجوز في السكة، والنقد، وأنظر المعسر. فغفر الله له.» وهو حديث صحيح.<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان إنظار الموسر مرغبا فيه فكيف بما دونه من أخذ الزيف، والتجاوز في السكة، ونحوها. وإذا عرفنا أن إنظار الموسر من آداب البيع ومن صفات التاجر المسلم بقي أن نعرف من هو الموسر؟

لخص ابن حجر الكلام في ذلك، فيما يلي:

- ١- قيل: من عنده مؤنته، ومؤنة من يلزمه.
- ٢- وقال أحمد، والثوري، وإسحاق: من عنده خمسون درهما أو قيمتها من الذهب فهو موسر.

- ٣- واعتبر الشافعي قرينة الحال فرب الأسرة الكثيرة قد يكون فقيرا مع ملكه ألف درهم مثلاً، وقد يكون غيره بالدرهم غنيا لعدم الحاجة إلى النفقة.
- ٤- وقيل: يرجعان إلى العرف، وهذا ما رجحه ابن حجر.<sup>(٣)</sup>.

١) الأبواب، والتراجم، ٢٣٥/٣.

٢) السنن، كتاب الصدقات، باب إنظار المعسر، ٥٤/٢، صححه الشيخ ناصر الألباني في تعليقه على ابن ماجه.

٣) فتح الباري، ٣٦٠/٤.

وقال الكاندهلوي - نقلا عن صاحب اللامع -: «الظاهر أن المراد بالموسر -ههنا- :  
 القادر على أداء ما عليه من الدين»<sup>(١)</sup> وهذه القدرة إنما يحددها العرف غالبا .  
 ومن خلال هذه الترجمة يتضح - أيضا- شئ من معنى السهولة، والسماحة التي ترجم  
 لها البخاري فيما سبق.

---

(١) الأبواب والتراجم، ٢٣٥/٣.

## ١٨- باب من أنظر معسرا:

أورد فيه الحديث السابق لكن من طريق أبي هريرة -رضي الله عنه - ولفظه عن أبي هريرة -رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «كان تاجر يداين الناس فإذا رأى معسرا قال لفتيانته: تجاوزوا عنه لعل الله يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه.»<sup>(١)</sup>.

هذا الحديث يدل على فضل إنظار المعسر في كل الديون، وليس في دين معين، وهو ما يفهم من تعبيرات البخاري -رحمه الله - وقد وردت أحاديث أخرى تفيد ذلك منها: ما رواه مسلم عن أبي اليسر: «من أنظر معسرا أو وضع له أظله الله في ظل عرشه.» وعليه يدل قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر: اختلف السلف في تفسير الآية. فروى الطبري، وغيره من طريق إبراهيم النخعي، ومجاهد أنها في دين الربا خاصة.

وعن عطاء أنها في دين الربا، وغيره.

واختار الطبري أنها نزلت في الربا، وغيره يقاس عليه.<sup>(٣)</sup> وكذلك الجصاص من الحنفية<sup>(٤)</sup> ويفهم من كلام ابن القيم.<sup>(٥)</sup>

وحكى القرطبي عن ابن عباس،<sup>(٦)</sup> وشريح، وإبراهيم أنهم يرون أن الإنظار في سائر الديون لا يكون لأن الأمر خاص بالربا.<sup>(٧)</sup> واستدلوا على عدم الإمهال بقوله تعالى: ﴿إِنْ

(١) الصحيح، ٧٥/٣، البقرة، آية ٢٨٠.  
(٢) الفتح، ٣٦٣/٤.

(٣) أحكام القرآن، ٤٧٣/١.

(٤) إعلام الموقعين، ٢٠٦/١.

(٥) تفسير الطبري، ١١١/٣.

(٦) المصنف، ابن أبي شيبة، ٢٤٨/٦؛ مصنف عبدالرزاق، ٣٠٦-٣٠٥/٨.

الله يأمركم أن توعدوا الأمانات إلى أهلها<sup>(١)</sup>.  
 لكن الوارد عن الصحابة في هذه المسألة يدل على الإمهال. إذ روى ابن أبي شيبة  
 عن أبي المهزم أن رجلا أتى أبا هريرة في غريم له فقال: أحبسه.  
 قال أبو هريرة: هل تعلم له عينا فأخذه به؟  
 قال: لا.  
 قال: فهل تعلم له عقارا أكسره؟  
 قال: لا.  
 قال: فما تريد؟  
 قال: أحبسه. قال: لا، ولكنني أدعه يطلب لك، ولنفسه، وعياله<sup>(٢)</sup>.  
 وأورد ذلك ابن حزم من طريق أخرى، وفيها: «عن أبي هريرة: أن رجلا أتاه بآخر،  
 فقال: إن لي عند هذا ديناً.  
 فقال للآخر: ماتقول. قال: صدق.  
 قال بفاقضه.  
 قال: إني معسر.  
 فقال للآخر: ما تريد؟.... وذكره<sup>(٣)</sup>.  
 قال في آخره: «قال القطان (الراوي عن أبي المهزم)، وشهدت الحسن، وهو على  
 القضاء، قضى بمثل ذلك<sup>(٤)</sup>.  
 وهناك بعض الديون وقع فيها خلاف، كدين النفقة، فقد ذكر ابن شيبة خلافاً في

---

<sup>١</sup> سورة النساء، آية ٥٨

<sup>٢</sup> ابن أبي شيبة، ٢٤٩/٦.

<sup>٣</sup> المحلى، ١٧١/٨.

<sup>٤</sup> انظر ما قاله إلكيا الهراسي في أحكام القرآن، ٣٦٣/١.

ذلك. فعن سعيد روايتان: أنه ينفق أو يطلق. وبعض السلف قال يؤجل سنة، فإن أنفق وإلا طلق، وبعضهم قال: لا يطلق، يصبر حتى يفتح الله عليه<sup>(١)</sup>.

وقد ورد حديث يدل على حد الإنظار الذي ينتهي إليه، وهو الموجدة فقد روى الطبراني في «الكبير»، وحسنه الهيثمي. عن أبي اليسر قال: «أشهد على رسول الله ﷺ لسمعته يقول: «إن أول الناس يستظل في ظل الله يوم القيامة لرجل أنظر معسرا، حتى يجد شيئا، أو تصدق عليه بما يطلبه يقول: مالي عليك صدقة ابتغاء وجه الله، ويخرق صحيفته»<sup>(٢)</sup>.

كما ورد ما يدل على عظيم أجر المنظر، فعن بريدة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أنظر معسرا، فله بكل يوم مثله صدقة. قال: ثم سمعته يقول: «من أنظر معسرا فله كل يوم مثله صدقة.

فقلت: يا رسول الله! سمعتك تقول: من أنظر معسرا فله بكل يوم مثله صدقة؟ قال: بكل يوم صدقة قبل أن يحل الدين، فإذا حل فأنظره فله بكل يوم مثليه صدقة». قال الهيثمي: رواه ابن ماجه طرفا منه، ورواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح<sup>(٣)</sup>. قال ابن مفلح في الفروع: إسناده جيد<sup>(٤)</sup>.

قال القسطلاني: «فمتى علم صاحب الحق عسر المديان حرمت عليه مطالبته، وإن لم يثبت عسره عند الحاكم.

وقد حكى القرافي أن إبراءه أفضل من إنظاره، وجعلوا ذلك مما استثنى من قاعدة

<sup>(١)</sup> انظر المصنف ٢١٣/٥، و مصنف عبد الرزاق، ٩٥/٧- ٩٧، المغني، ٢٤٣/٩، ٢٤٤، مواهب الجليل ١٩٥/٤.

<sup>(٢)</sup> مجمع الزوائد، ١٣٤/٤.

<sup>(٣)</sup> المجمع، ١٣٥/٤، المسند، ٣٦٠/٥.

<sup>(٤)</sup> ٢٩٧/٤.

كون الفرض أفضل من النافلة، وذلك أن إنظاره واجب، وإبراءه مستحب»<sup>(١)</sup>.

### ألفاظ الترجمة:

الإنظار في اللغة: التأخير<sup>(٢)</sup>.

وعرفه بعض الفقهاء بقوله: تأخير الطلب مع بقاء العلقه.

وقال بعضهم: إراحة للغريم من مؤونة الدين ما بينه وبين الميسرة<sup>(٣)</sup>. وأعسر - أي -:

افتقر.

قال القرطبي: «العسرة ضيق الحال من جهة عدم المال، ومن جيش العسرة،

والميسرة: - مصدر بمعنى - : اليسر»<sup>(٤)</sup>.

قال القسطلاني: «عن المعسر: هو الذي لم يجد وفاء»<sup>(٥)</sup>.

والحديث الذي ساقه البخاري فيه التجاوز، وهو أعم من الترجمة فإما أن البخاري

نبه على بعض الروايات الأخرى، والتي فيها الجمع بين الإنظار، والتجاوز.

ففي رواية النسائي: «فيقول لرسوله: خذ ما يسر، واترك ما عسر، وتجاوز».

وفي رواية الحاكم: «خذ ما تيسر، واترك ما تعسر، وتجاوز لعل الله أن يتجاوز عنا».

أوربما أشار إلى الرواية التي أخرجها في الأنبياء، وليس منها ما يوضح أن إنظار

المعسر ورد لفظاً، وفيها: «إذا أتيت معسراً فتجاوز عنه» الحديث<sup>(٦)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «ويدخل في لفظ التجاوز الإنظار، والوضيعة، وحسن

١) إرشاد الساري، ٢٣/٤، وكذلك أورد بعض النقول التي فيها بعض التعقب على ما سبق من كون

الإبراء أفضل من الإنظار فليراجعها من أراد التوسع في ذلك، وانظر كشاف القناع، ٤١٨/٣.

٢) المصباح المنير، ٨٤٠/٢.

٣) إرشاد الساري، ٢٣/٤؛ إدرار الشروق على أنواء الفروق، ابن الشاط، مطبوع مع الفروق، ١١/٢.

٤) أحكام القرآن، ٣٧٣/٣.

٥) إرشاد الساري، ٢٢/٤.

٦) فتح الباري، ٥١٤/٦.

التقاضي»<sup>(١)</sup>.

وهذا الفضل الوارد في إنظار المعسر، والتجاوز عنه هل يثبت بمجرد دعوى الإعسار، أم لابد من ثبوت بينة على ذلك؟  
الظاهر من حال الرجل الذي ورد في الحديث مدحه أنه لا يفعل ذلك، لأنه يأمر فتيانه بالمطالبة وإذا قبلوا بدعوى الإعسار أمرهم بالإنظار بل كان يوصيهم خشية أن يحصل منهم شدة على الدائنين.  
ولكن التحري، وطلب البينة على الإعسار لامانع منه، لأنه قد يوجد من يدعيه، وليس كذلك.

قال الجصاص - موضحا موقف الحنفية من هذا الأمر -: «واختلف الفقهاء في الحال التي توجب الحبس فقال أصحابنا: إذا ثبت عليه شيء من الديون من أي وجه ثبت فإنه يحبس شهرين أو ثلاثة، ثم يسأل عنه، فإن كان موسرا تركه في الحبس أبدا حتى يقضيه، وإن كان معسرا خلى سبيله.

وذكر ابن رستم عن محمد عن أبي حنيفة أن المطلوب إذا قال: إني معسر، وأقام البينة على ذلك، وقال: فاسأل عني. فلا يسأل عنه أحدا، وحبسه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه إلا أن يكون معروفا بالعسر فلا يحبسه.

وذكر الطحاوي عن محمد بن أبي عمران قال: «كان متأخرو أصحابنا منهم: محمد بن شجاع يقولون: إن كل دين من مال وقع في يد المدين كأثمان البياعات، والعروض، ونحوها فإنه يحبسه به، وما لم يكن أصله من مال وقع في يده مثل المهر، والجعل،

(١) المصدر السابق، ٣٦٢/٤.



والخلع، والصلح من دم العمد، والكفالة لم يحبس به حتى يثبت وجوده وملاؤه»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن أبي ليلى: يحبس في الديون إذا أخبر أن عنده مالا»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحسن بن حي: إذا كان موسرا حبس، وإن كان معسرا لم يحبس»<sup>(٣)</sup>.

ووجه الجصاص قول أصحابه فقال: «إنما قال أصحابنا إنه يحبس في أول ما ثبت عند القاضي دينه لما دللنا على ظاهر معنى الآية، والأثر، على كونه ظالما في الامتناع من قضاء ما ثبت عليه، وأنه مستحق للعقوبة متى امتنع من أداء ما وجب عليه. فالواجب بقاء العقوبة عليه حتى يثبت زوالها عنه بالإعسار»<sup>(٤)</sup>.

وأجاب عن اعتراض أورده على نفسه مؤداه: «فإن قيل: إنما يكون ظالما إذا امتنع من أدائه مع الإمكان، لأن الله تعالى لا يذمه على ما لم يقدره، ولم يمكنه منه، ولذلك شرط النبي ﷺ الوجود في استحقاق العقوبة بقوله: لي الواحد يحل عرضه، وعقوبته، وإذا كان شرط استحقاق العقوبة وجود المال الذي يمكنه أدائه منه فغير جائز حبسه، وعقوبته، إلا بعد أن يثبت أنه واجد ممتنع من أداء ما وجب عليه، وليس بثبوت الدين علما لامكان أدائه على الدوام.

إذ جائز أن يحدث الإعسار بعد ثبوت الدين.

قيل له: أما الديون التي حصلت بأبدالها في يده فقد علمنا يساره (بأدائها)<sup>(٥)</sup> يقينا

ولم نعلم إعساره بها فوجب كونه باقيا على حكم اليسار، والوجود حتى يثبت الإعسار.

وأما ما كان لزمه منها من غير بدل حصل في يده يمكنه أدائه منه فإن دخوله في

العقد الذي ألزمه ذلك اعتراف منه بلزوم أدائه وتوجه المطالبة عليه بقضائه، ودعواه

<sup>(١)</sup> الجصاص، ٤٧٤/١، ٤٧٥.

<sup>(٢)</sup> الجصاص، ٤٧٥/١.

<sup>(٣)</sup> الجصاص، ٤٧٥/١.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق.

<sup>(٥)</sup> كذا ولعلها بأبدالها

الإعسار بمنزلة دعوى التأجيل للموسر فهو غير مصدق عليه.

ولذلك سوى أصحابنا بين الديون التي قد علم حصول أبدالها في يده، وبين ما لم تحصل في يده. إذ كان دخوله في العقد الموجب عليه ذلك الدين اعترافاً منه بلزوم الأداء وثبوت حق المطالبة للمطالب، وذلك لأن كل متعاقدين دخلا في عقد فدخلتهما فيه اعتراف منهما بلزوم موجب العقد من الحقوق وغير مصدق بعد العقد واحد منهما على نفي موجه.

ومن أجل ذلك قلنا: إن ذلك يقتضي اعترافاً منهما بصحته إذ كان ذلك مضمناً للزوم حقوقه، وفي تصديقه على فساد نفي ما لزمه بظاهر العقد، ولانعلم خلافاً بين أهل العلم في أن مدعي الفساد منهما بعد وقوع العقد بينهما، وصحته في الظاهر غير مصدق عليه، وأن القول قول مدعي الصحة منهما.

وفي ذلك دليل على صحة ما ذكرنا من أن من ألزم نفسه ديناً بعقد عقده على نفسه أنه يلزمه أدائه، ومحكوم عليه بأنه موسر به وغير مصدق على الإعسار المسقط عنه المطالبة كما لا يصدق على التأجيل بعد ثبوته عليه حالاً<sup>(١)</sup>.

ثم علل ما قاله الحنفية بمبادرة المدين بالحبس إذا لم يوف الدين: «أنه توجهت عليه المطالبة بأدائه، ومحكوم له باليسار في قضائه، فالواجب أن يستبريء أمره بدياً إذ جائز أن يكون له مال قد خبأه لايقف عليه غيره فلا يوقف بذلك على إعساره فينبغي له أن يحبسه استظهاراً لما عسى أن يكون عنده إذ كان في الأغلب أنه إن كان عنده شيء آخر أضجره الحبس، وألجأه إلى إخراجه فإذا حبسه هذه المدة فقد استظهر في الغالب فحينئذ يسئل عنه لأنه جائز أن يكون هناك من يعلم يساره سرا، فإذا ثبت إعساره خلاه من

(١) أحكام القرآن، ٤٧٦/١.

الحبس. (١).

ومن الفقهاء من فرق بين تصديق الدائن لغريمه، وبين تكذيبه قال البهوتي: «وإن ادعى من عليه الدين الإعسار، وأنه لاشيء معه يوديه في الدين فقال المدعي للحاكم: المال معه، وسأل المدعي تفتيشه وجب على الحاكم إجابته إلى ذلك - أي - إلى تفتيشه لاحتمال صدق المدعي، وعدم المفسدة فيه.

وإن صدقه - أي المدين - غريمه في دعوى الإعسار لم يحبس، ووجب إنظاره إلى ميسرة، ولم تجز ملازمته، ولا الحجر عليه». (٢).

قال ابن قدامة: «وجملته أن من وجب عليه دين حال فطول به، ولم يؤده نظر الحاكم فإن كان في يده مال ظاهر أمره بالقضاء... وإن لم يجد له مالا ظاهرا فادعى الإعسار فصدقه غريمه لم يحبس، ووجب إنظاره، ولم تجز ملازمته.

١- لقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾<sup>(٣)</sup>، ولقول النبي ﷺ:

٢- لغرماء الذين كثر دينه: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك».

٣- ولأن الحبس إما أن يكون لإثبات عسرتة أو لقضاء دينه، وعسرتة ثابتة، والقضاء

متعذر فلا فائدة في الحبس. (٤).

ب - وإن كذبه غريمه فلا يخلو:

إما أن يكون عرف له مال أو لم يعرف، فإن عرف له مال لكون الدين ثبت عن معاوضة كالقرض، والبيع، أو عرف له أصل مال سوى هذا فالقول قول غريمه مع يمينه فإذا حلف أنه ذو مال حبس حتى تشهد البينة بإعساره.

قال ابن المنذر: أكثر من نحفظ عنه من علماء الأمصار، وقضاتهم يرون الحبس في

(١) المصدر السابق، ٤٧٦/١.

(٢) كشاف القناع، ٤٢٠/٣.

(٣) البقرة، ٢٨٠.

(٤) المغني، ٥٠٢/٤.

الدين منهم: مالك، والشافعي، وأبو عبيد، والنعمان، وسوار، وعبيد الله بن الحسن، وروي عن شريح، والشعبي، وكان عمر بن عبدالعزيز يقول: يقسم ماله بين الغرماء، ولا يحبس، وبه قال عبدالله بن جعفر، والليث بن سعد<sup>(١)</sup>.

ولنا أن الظاهر قول الغريم فكان القول قوله كسائر الدعاوي... وإن كان الحق يثبت عليه في غير مقابلة مال، أخذه كأرش جنائية، وقيمة متلف، ومهر، أو ضمان أو كفالة، أو عوض خلع أن كان امرأة، وإن لم يعرف له مال حلف أنه لا مال له، وخلى سبيله، ولم يحبس، هذا قول الشافعي، وابن المنذر...

قال ابن المنذر: الحبس عقوبة: ولا نعلم له ذنبا يعاقب به، والأصل عدم ماله<sup>(٢)</sup>. قال القرافي: أجمعت الأمة على أن صاحب الدين المعسر مخير بين النظرة والإبراء، وأن الإبراء أفضل في حقه وأحدهما واجب حتماً وهو ترك المطالبة، والإبراء ليس بواجب والسبب في هذا أن الإبراء يتضمن النظرة، وترك المطالبة فصار من باب الأقل، والأكثر وهذه المسألة مستثناة من قاعدتين.

إحداهما: قاعدة التخيير...

والثانية: قاعدة أن الواجب أفضل من المندوب، فإن المندوب في هذه الصورة، وهو الإبراء أفضل من الواجب الذي هو الإنظار. فتحرر حينئذ الفرق بين القاعدتين، وأن التخيير إذا وقع بين المتباينات اقتضى التسوية، وبين الأقل، والأكثر، والجزء، والكل لا يقتضي التسوية، بل يتحتم الأقل، والجزء دون الزائد عليه<sup>(٣)</sup>.

وتعقبه ابن الشاط من المالكية بقوله: «قلت: ما قاله ليس بصحيح، ولا أجمعت الأمة على التخيير - هنا - بوجه أصلاً، بل النظرة للمعسر متعين وجوبها بنص الكتاب العزيز

<sup>(١)</sup> ٥٣/٤.

<sup>(٢)</sup> المغني، ٥٥/٤.

<sup>(٣)</sup> الفروق، ١١٠/٢.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(١)</sup> ولكنه لما كان لرب الدين إبراء غريمه منه وإسقاطه موسرا كان أو معسرا عنه، توهم أنه مخير بين الأمرين في حق المعسر، وليس الأمر كذلك، ولو كان كذلك لكان تسويغ الإبراء من الدين مختصا بالمعسر<sup>(٢)</sup>.

ووضح بعض العلماء فضل الإنظار: «ويتطرق من هذا أن الإنظار أفضل لشدة ما يقاسيه المنظر من ألم الصبر مع تشوق القلب، وهذا أفضل، وليس في الإبراء الذي انقطع فيه اليأس فحصلت فيه راحة من هذه الحيثية ليست في الإنظار، ومن ثم قال عليه السلام من أنظر معسرا كان له بكل يوم صدقة (رواه أحمد) فانظر كيف وزع أجره على الأيام يكثر بكثرتها ويقل بقلتها، ولعل سره ما أبديناها فالمنظر ينال كل يوم عوضا جديدا، ولا يخفى أن هذا ليس بالإبراء فإن أجره، وإن كان وافرا لكنه ينتهي بنهايته<sup>(٣)</sup>.  
ويؤيد هذا ما سبق من مضاعفة الأجر بعد حلول الدين تشوق الغريم لأخذ ماله، ومقاومته لهذا التشوق.

وقد ورد عن أبي بكر، وعمر - رضي الله عنهما - ما يستفاد منه معاملة المعسر.  
فروى البيهقي في السنن بسنده عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، وغيرهم أن أبا بكر الصديق، وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - كانا يستحلفان المعسر بالله ما تجد ما تقضيه من عرض، ولا فرض، أو قال: ناض ولئن وجدت من حيث لا يعلم لتقضيه ثم يخليان سبيله<sup>(٤)</sup>.

وهو الوارد عن عمر، وفعله أبو هريرة - رضي الله عنهما -<sup>(٥)</sup>.  
وأورد بسنده عن علي - رضي الله عنه - قال: إنما الحبس حتى يتبين للإمام فما

(١) البقرة ٢٨٠، ٢٨١

(٢) الفروق، ١١/٢.

(٣) إرشاد الساري، ٢٣/٤.

(٤) السنن، ٥٣/٦.

(٥) المحلى، ابن حزم، ١٧٢-١٦٨/٨، رقم المسألة ١٢٧٥.

حبس بعد ذلك فهو جور.<sup>(١)</sup>

كما ورد ما يدل على تفسير العفاف في قصة ملازمة أبي لغريمه إذ قال لرسول الله ما العفاف؟ قال: غير شاتمة، ولا متشدد عليه، ولا متفحش عليه، ولا مؤذي<sup>(٢)</sup>.  
والخلاصة أن إنظار المعسر يشمل عدم حبسه على الصحيح، وكذلك عدم إيدائه بقول، أو فعل، وإنما يترفق به حتى يستطيع أن يوذي عليه، ومن باب أولى يشمل التجاوز عنه، وإبرائه، وفي ذلك من الأجر ما وعد به رسول الله ﷺ، وكذلك في إنظاره، وكل ذلك من آداب التاجر المسلم، ومن هنا تتضح العلاقة بكتاب البيع، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> السنن، البيهقي، ٥٣/٦.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٥٣/٦؛ وانظر مصنف ابن أبي شيبة، ٢٤٩/٧.

## ١٩ - باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا:

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثا معلقا وأثرين، وأسند عن حكيم بن حزام حديثا مرفوعا.

أما المعلق فهو قال: «يذكر عن العداء بن خالد قال: كتب لي النبي ﷺ: هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من العداء بن خالد بيع المسلم من المسلم لأداء ولا خبثة، ولا غائلة»<sup>(١)</sup>.

أما الآثار:

فقد نقل عن قتادة تفسيراً لما ورد في هذا الحديث المعلق فقال: قال قتادة: الغائلة: الزنا، والسرقة، والإيقاع.

وقيل لإبراهيم: إن بعض النخاسين يسمى آري خراسان، وسجستان. فيقول: جاء أمس من خراسان، جاء اليوم من سجستان، فكرهه كراهية شديدة،

(١) الحديث أخرجه الترمذي، وترجم عليه - بباب ما جاء في كتابة الشروط، تحفة الأحوذى، ٤٠٧/٤؛ وأخرجه ابن ماجه في كتاب التجارات، وترجم عليه - باب شراء الرقيق، السنن، ٧٥٦/٢. وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه، رقم ١٨٢٤؛ صحيح سنن ابن ماجه، ٢٣-٢٢/٢. قال ابن حجر: «تتبع طرق هذا الحديث من الكتب التي عزوتها إليها فاتفقت كلها على أن العداء هو المشتري، والنبي ﷺ هو البائع بخلاف ما خلعه المصنف فليتأمل». تغليق التعليق، ٢٢٠/٣.

ونقل عن القاضي عياض أن البخاري ذكره بالمعنى على لغة من يطلق اشترى مكان باع، وباع مكان اشترى، واعتبره ابن حجر تأويل متكلف. تغليق التعليق، ٢٢١/٣. وسيأتي في بيع المسلم على بيع أخيه ما يوضح أن البخاري يفهم من كلامه ما يؤيد ما قاله القاضي عياض، أو يحمل الخطأ على النسخ.

ونقل عن عقبة بن عامر: لا يحل لامريء بيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره<sup>(١)</sup>.  
وكأن البخاري ذكر هذه الأحاديث والآثار لتوضح، وتفسر البيان، وعدم الكتم  
المأمور به في الحديث بصيغة عامة، والذي علق عليه حصول البركة للمتعاقدين، ويوضح  
ذلك أيضا إيراده لتفسير قتادة للغائلة ففيه نوع من العموم إذا قورن بتفسير غيره.  
والمقصود بالداء المنفي قال في اللسان: إنه العيب الباطن الذي لم يطلع البائع  
المشتري عليه<sup>(٢)</sup>.

قال الطحاوي: «فتأولنا هذا الحديث فوجدنا الأدواء معقولة أنها الأمراض، ووجدنا  
الغوائل معقولة، أنها غوائل المبيع من الأخلاق المذمومة التي تكون فيه من الآباق  
والسرقات، وسائر الأحوال المذمومة التي يغتال بها من سواه، ومن ذلك قيل: قتل فلان  
فلان غيلة... ثم قال: ووجدنا الخبثة قد قال الناس فيها قولين:

فأحدهما: إنه السبي المذموم، وهو سبي ذوي العهود الذين لا يحل استرقاقهم ولا يقع  
الإملاك بذلك عليهم هكذا كان ابن أبي عمران يذكره لنا عن أهل العلم بذلك النوع،  
ولا يحكي لنا خلافا فيه، وأما غيره من أهل العلم بهذا النوع فكانوا يقولون: إن الخبثة:  
الأشياء الخبيثة... قالوا: فكل مذموم فهو خبيث، وهذه الأشياء التي ذكرنا أنها الغوائل  
مذمومات مكروهات، فكل شيء عندهم منها خبيثة فكان من الخبثة في ذلك لمن ذهب  
مذهب ابن أبي عمران أن الغوائل كما ذكر خباثت، وهي غوائل، وأن كل خبث غائلة،  
فكان رد السبي لافعل للمملوكين فيه كأن الأفعال المذمومات اللاتي ذكرنا من الغوائل  
أفعال لهم فكانت الغوائل كما ذكرنا، وكانت الخبثة مما لافعل للمملوكين فيه إنما هو  
فعل غيرهم فيهم ففرقه في ذلك بين الغائلة والخبثة بهذا المعنى، وهذا عندنا أشبه من

(١) الصحيح، ٧٦/٣.

(٢) لسان العرب، ٥٩/١١.



القول الآخر»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: «الغائلة في البيع: كل ما أدى إلى بلية، وقال قتادة: الغائلة: الزنا، وقال غيره: السرقة»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن فارس: «الغين، والواو، واللام: أصل صحيح يدل على ختل وأخذ من حيث لا يدري»<sup>(٣)</sup>.

أما الخبثة فقد اختلف - أيضا - في تفسيرها:

قال ابن حجر - موضحا ذلك - : «الخبثة - بالكسر - : الحرام أو الريبة، وقيل: بيع أهل العهد»<sup>(٤)</sup>.

وقال فيه ابن منظور: «الخبثة في الرقيق أن لا يكون طيب الأصل كأنه حر الأصل لا يحل ملكه لأمان سبق أو حرية وجبت له»<sup>(٥)</sup>.

وقد ساق الحافظ ابن حجر بسنده في التعليق إلى الأصمعي قال: سألت سعيد بن أبي عروبة عن الغائلة؟

فقال: الإياق، والسرقة، والزنا.

قال: وسألته عن الخبث؟

فقال: بيع أهل العهد. رواه سعيد بن أبي عروبة - فيما أحسب - عن قتادة<sup>(٦)</sup>. وهو منقول عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة<sup>(٧)</sup>.

<sup>(١)</sup> مشكل الآثار، ٢/٢٣٤، ٢٣٥.

<sup>(٢)</sup> هدي الساري، ١٧٣.

<sup>(٣)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٤/٤٠٢.

<sup>(٤)</sup> هدي الساري، ١١٦.

<sup>(٥)</sup> لسان العرب، ١١/٥٠٩؛ وانظر غريب الحديث، لابن الجوزي، ١/٢٦٢.

<sup>(٦)</sup> تغليق التعليق، ٣/٢٢١.

<sup>(٧)</sup> تحفة الفقهاء، ٢/١٠٣.

أما الأثر الذي أورده عن إبراهيم النخعي -رحمه الله - فقد أورده ابن أبي شيبة، وترجم عليه بقوله: «في الرجل يكون له الاصطبل فيسميه باسم». وساق بسنده عن إبراهيم قال: قيل له: إن ناسا من النخاسين<sup>(١)</sup>. وأصحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل<sup>(٢)</sup>.

دوابه خراسان...الخ.

وقد ورد في أثر إبراهيم لفظة آري، قال ابن منظور: تآرى بالمكان، وتآرى: احتبس، وآرت الدابة مربطها ومعلفها أريا: لزمته، والآري والآري: الأخية، وآريت لها عملت لها آريا.

قال ابن السكيت: في قولهم -للمعلف -: آري. قال: هذا مما يصنعه الناس في غير موضعه، وإنما الآري: محبس الدابة، وهي الأواري، والأواخي واحدها آخية<sup>(٣)</sup>. وما كرهه إبراهيم النخعي لأن فيه إخلالا بالبيان المأمور به، وهو نوع من الخديعة التي لاتعرف بسهولة.

وأما أثر عقبة بن عامر فقد قال عنه ابن حجر: «وصله أحمد، وابن ماجه، والحاكم، من طريق عبدالرحمن بن شماس عن عقبة مرفوعا: بلفظ: المسلم أخو المسلم ولايحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه غش إلا أخبره»<sup>(٤)</sup>.

١) المراد بالنخاسين - أي - الدالين الذين يبيعون الدواب، قال في «المصباح»: نخست الدابة - من باب قتل -: طعنته بعود أو غيره فهاج. والفاعل: نخاس، مبالغة، ومنه قيل لدلال الدواب، ونحوها نخاس. «المصباح المنير، ٨١٨/٢، ويطلق على بائع الرقيق. انظر لسان العرب، ٢٢٨/٦.

٢) الاصطبل قال في اللسان: أنه موقف الدواب، ونقل عن أبي عمرو أنه ليس من كلام العرب، ابن منظور، ١٨/١١.

٣) لسان العرب، ٢٩/١٤. مادة أري.

٤) رواه ابن ماجه، في كتاب التجارات، باب من باع عيبا فليبينه، وصححه الألباني، ٢٢/٢؛ ورواه الحاكم في البيوع، وقال عنه: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وأقره الذهبي.

وهو دال على مقصود البخاري في الترجمة، فالإخبار من البيان، وعدم الكتم بل اشترط بعض السلف مع البيان الإشارة ووضع اليد على الداء.

فعن عطاء قال: لا يبرأ من العيب حتى يسميه، ويضع يديه عليه. وعن شريح قال: لا يبرأ حتى يضع يديه على الداء.<sup>(١)</sup> وهو قول ابن أبي ليلى.<sup>(٢)</sup>

وقد عد الفقهاء العيب بعد إلزامهم ببيانه سببا موجبا للخيار، وفسخ العقد.<sup>(٣)</sup>

وبعض الفقهاء يجعل الخيار فيه على التراخي.

ولقد كان الخيار من التجار يحرصون على بيان العيوب، وعدم كتمها.

فعن أبي نعيم عن يونس بن عبيد أنه أراد أن يبيع شاة، ووكل فيها شخصا، وقال له: بعها، وابرأ من أنها تقلب المعلق، وتنزع الوتد، ولا تبرأ بعدما تبيع ولكن ابرأ، وبين قبل أن يقع البيع.<sup>(٤)</sup>

وإذا قورن بما نراه، ونسمعه في عصرنا الحاضر من غش، وتدليس، وكتم للعيوب في كثير من بيوع المسلمين عرفت أسباب محق البركة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن قدامة: «متى علم بالمبيع عيبا لم يكن عالما به، فله الخيار بين الإمساك، والفسخ سواء كان البائع علم العيب وكتمه، أو لم يعلم.

لأنعلم بين أهل العلم في هذا خلافا، وإثبات النبي ﷺ الخيار بالتصيرية تنبيه على

المستدرک، ٨/٢؛ وأخرجه البيهقي في البيوع، باب جماع أبواب الخراج بالضمان، والرد بالعيوب، وغير ذلك، السنن، ٣٢٠/٥.

١) انظر مصنف ابن أبي شيبة، ٣٠٢/٦؛ مصنف عبدالرزاق، ١٦٢/٨؛ سنن البيهقي، ٣٢٩/٥؛ مصنف ابن أبي شيبة، ٣٤٤/٧.

٢) تحفة الفقهاء، ١٠٢/٢.

٣) انظر المغني، ٢٢٥/٦؛ الخرشي على مختصر خليل، ١٣٥/٥؛ مغني المحتاج، الشرييني، ٥٠/٢؛ تحفة الفقهاء، للسمرقندي، ٩٣/٢.

٤) الحلية، ١٨/٣.

ثبوته بالعيب، ولأن مطلق العقد يقتضي السلامة بدليل ما روي عن النبي ﷺ اشترى مملوكا فكتب...»

وذكر حديث العداء بن خالد: «ثبت أن بيع المسلم يقتضي السلامة ولأن الأصل السلامة والعيب حادث أو مخالف للظاهر فعند الإطلاق يحمل عليها»<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> المغني، ٢٢٥/٦-٢٢٦.

## ٢٠- باب بيع الخلط من التمر:

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: كنا نرزق تمر الجمع - وهو الخلط من التمر - وكنا نبيع صاعين بصاع فقال النبي ﷺ: لاصاعين بصاع، ولادرهمين بدرهم<sup>(١)</sup>.

### ألفاظ الترجمة:

معنى الخلط - كما ورد في الحديث - : هو الجمع.  
قال ابن حجر: «تمر الجَمْع - بفتح الجيم، وسكون الميم -: فسر بالخلط، وقيل: لون من النخيل لا يعرف اسمه، والغالب في مثل ذلك أن يكون رديئه أكثر من جيده»<sup>(٢)</sup>.  
قال ابن منظور: «أي المختلط من أنواع شتى»<sup>(٣)</sup>.  
قال ابن حجر: «والخلط، بمعنى المخلوط»<sup>(٤)</sup>.  
وأطلق الكرمانى عليه وصف الدقل من التمر<sup>(٥)</sup>.  
وهذه الترجمة جاءت عقب الترجمة التي فيها الأمر بالبيان، وعدم الكتمان فيدل على أن الذي به خلط ظاهر، وإن كان رديئا فإنه لامحذور في بيعه، ولا ينافي البيان المأمور به<sup>(٦)</sup> وفيما يلي إيراد لكلام الشراح في ذلك:

قال القسطلاني: «وإنما خلط لرداءته ففيه دفع توهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جيده برديئه لأن هذا الخلط لا يقدح في البيع لأنه متميز ظاهر فلا يعد غشا

(١) الصحيح، ٧٦/٣.

(٢) فتح الباري، ٣٦٥/٤.

(٣) لسان العرب، ٢٩١/٧.

(٤) هدي الساري، ١١٩.

(٥) شرح البخاري للكرمانى، ٢٠٣/٩.

(٦) الأبواب والتراجم، الكاندهلوي، ٣٣٦/٣.

بخلاف من خلط اللبن بالماء فإنه لا يظهر»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر: «وفائدة هذه الترجمة رفع توهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جيده برديئه لأن هذا الخلط لا يقدح في البيع لأنه متميز ظاهر فلا يعد ذلك عيبا بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها، ويخفى رديئها»<sup>(٢)</sup>.

ويؤيد كلام القسطلاني، وابن حجر ما ذكره بعض الفقهاء من عد مثل هذا الخلط نوعا من الغش<sup>(٣)</sup>.

وقال العيني: «مطابقته للترجمة في قوله: كنا نبيع الصاع بالصاعين يعني من تمر الجمع، ثم فسر الجمع ثم قال النبي ﷺ: لا تبيعوا الصاعين بالصاع - لأن التمر كله جنس واحد رديئه، وجيده، فلا يجوز التفاضل في شيء منه»<sup>(٤)</sup>.

وانتقد الكاندهلوي كلام العيني فقال: «ثم لاتعلق لهذه الترجمة بالربا - يعني: بيع الصاع بالصاعين كما يوهمه كلام العيني فإن ابتداء أبواب الربا عندي من الباب الذي بعد بابين»<sup>(٥)</sup>.

وقال الكاندهلوي - بعد ذكره لكلام ابن حجر، والقسطلاني المتقدم -: «قلت: وكأن هذه الترجمة بمنزلة الاستثناء من الترجمة السابقة، وهي باب إذا بين البيعان... الخ والمعنى: أن الخلط إذا كان ظاهرا بمرأى من المشتري لاجابة إلى بيان ما فيه من الجيد، والرديء»<sup>(٦)</sup>.

ودلالة الحديث على الترجمة من حيث أن النبي ﷺ علم بنوع التمر الذي يباع

<sup>(١)</sup> إرشاد الساري، ٢٥/٤؛ وانظر عون الباري، صديق حسن خان، ٢٧/٣.

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٦٥/٤.

<sup>(٣)</sup> الشرح الصغير، الدردير، ١١٣/٤.

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ١٩٦/١١.

<sup>(٥)</sup> شرح الأبواب والتراجم، ٢٣٦/٣.

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ٢٣٦/٣؛ لامع الدراري، ٢٨/٦.

وهو الخلط - الجمع - ولم يعترض على هذا الأمر إلا من جهة الزيادة في القدر الذي يوقع في الربا، أما من حيث الجودة والرداءة فلم يعترض على ذلك.

وقد ورد عن ابن عباس جواز بيع الخلط لكنه سئل عن خلط الشعير بالحنطة ثم يباع؟ قال: لا بأس.

وإن ورد عنه في رواية أخرى أنه كرهه.

وعن محمد أنه كان يكره أن يشتري الرجل الطعام الجيد والرديء، فيخلطهما جميعا، ثم يبيعهما، فإن كان الذي بينهما قريبا فلا بأس.

وعن حماد أنه سئل عن البر يخلط بالشعير، والبر يخلط بأردى منه، فكرهه.<sup>(١)</sup>

لكن هذه الكراهة لها ما يبررها، لأن الصنفين متميزان. أما الجمع أو الخلط من التمر فرداءته واضحة ومتميزة، ولذلك كان يباع الصاعين منه بالصاع من الجيد مما يدل على أن الرداءة وصف غالب عليه.

ولذلك كان اعتراض رسول الله ﷺ على صاحب الصبرة لأنه أخفى المبلول، ولم يجعله ظاهرا، فقال له رسول الله ﷺ: «أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس؟» وقال: «من غشنا فليس منا».<sup>(٢)</sup>

وقد سئل الإمام أحمد عن الرجل يخلط الشيء الجيد، والشيء الرديء ثم يبيعه؟ قال: «إذا كان ظاهرا يتبين ذلك، ويعرفه الناس فإني أرجو، وإلا فلا».<sup>(٣)</sup>

وقد رويت الكراهة عن الإمام مالك - رحمه الله - وخفف فيه بعض أصحابه إذا لم يكن يتعمد الخلط، لكن كلامه في خلط نوع بنوع، ليس في الرديء من نوع واحد، والفرق بينهما ظاهر.

<sup>(١)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ١٦٠/٦.

<sup>(٢)</sup> أخرجه مسلم في الإيمان، والترمذي في البيوع، وأبوداود في الإجارة، راجع جامع الأصول، ٤٩٩/١.

<sup>(٣)</sup> مسائل ابن هانئ، ١١٤/٢، تحقيق زهير الشاويش.

جاء في المعيار: «وقال مالك - في كتاب ابن المواز -: يعاقب من خلط طعاماً بطعام دونه، أو قمحا بشعير، ويمنع من بيعه على ظاهر ما في كتاب ابن المواز من أجل الذريعة، فإن باع، وبين مضي البيع، ولم يكن للمبتاع رد وقد أساء»<sup>(١)</sup>.

وقال - أيضا -: «وقد كره مالك - في كتاب ابن المواز - لمن خلط قمحا بشعير لقوته، ففضل منه فضل أن يبيعه، وإن قل الثمن، وخفف في ذلك ابن القاسم إذا لم يعتمد خلطه للبيع، وهو قول مطرف، وابن المجشون، في الواضحة».

فالذي يظهر أن الخلط إذا كان غير مقصود به الغش، وهو ظاهر فإن بيعه جائز لأن أقصى ما يوصف أنه رديء أو يغلب رديئه، لكن يجب أن يقيد بما إذا كان متميزا أو ظاهرا فإن بعض أنواع الطعام لا يمكن تمييز ما خلط بها كالزبيب واللبن، ونحوه.

أما الذي في الترجمة فهو التمر، وتمييزه ظاهر، وما كان مثله فهو يعطى حكمه.

---

<sup>(١)</sup> (الونشريسي، ٢٩٠/٦).



## ٢١- باب ما قيل في اللحم والجزار.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث أبي مسعود - رضي الله عنه - قال: « جاء رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب، فقال لغلام له قصاب: اجعل لي طعاما يكفي خمسة من الناس، فإني أريد أن أدعو النبي ﷺ خامس خمسة، فإني عرفت في وجهه الجوع فدعاهم، فجاء معهم رجل فقال النبي ﷺ: إن هذا قد تبعنا فإن شئت أن تأذن له، وإن شئت أن يرجع رجع، فقال: لا، بل قد أذنت له»<sup>(١)</sup>.

## ألفاظ الترجمة.

اللحم: الذي يبيع اللحم. قال ابن منظور: ورجل شحام لحام إذا كان يبيع الشحم واللحم»<sup>(٢)</sup>.

الجزار: هو الذي حرفته الجزارة، ويجزر الجزور، ويطلق عليه جزير<sup>(٣)</sup>. والجزور: هي الناقة المجزورة، ويطلق على كل مباح للذبح جزر، واحد ته جررة<sup>(٤)</sup>. وقد ورد في الحديث وصف الغلام بأنه قصاب، وهو اللحم. وقد وردت الرواية بهذه اللفظة عند البخاري كما في «المظالم»: وكان له غلام لحام<sup>(٥)</sup> وكذلك في الأطعمة<sup>(٦)</sup>. قال ابن منظور: «القاصب والقصاب: الجزار. وحرفته الجزارة، فإما أن يكون من القطع، وإما أن يكون من أنه يأخذ الشاة بقصبته - أي - بساقها. وسمي القصاب قصابا.

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٧٦/٣.

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، ٥٣٥/١٢، مادة لحم؛ تهذيب اللغة، ١٦/٥.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ١٣٥/٤ مادة جزر.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ١٣٤/٩.

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ١٢٧/٥.

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ٤٧٠/٩.

لتنقيته أقصاب البطن»<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر العيني أن بين القصاب، واللحم، والجزار، اختلافا في العرف<sup>(٢)</sup>.

فقه الترجمة والخلاف في موقعها..

قال السندي: «أي هل لكسبهما أصل، بأن كانا وقت النبي ﷺ، وقررها على ذلك،

أو هو من الأمور الحادثة»<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف الشراح في موقع هذه الترجمة وترتب على ذلك اختلافهم في بيان

مقصود البخاري، وفقهه بهذه الترجمة.

قال ابن حجر: «كذا وقعت هذه الترجمة - هنا - وفي رواية ابن السكن بعد خمسة

أبواب، وهو أليق لتتوالى تراجم الصناعات»<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يظهر القول الأول في مقصود البخاري في الترجمة، وهو إقرار هذه الحرفة،

ومشروعيتها، وأنها لا تقدر في المروءة لحاجة الناس إلى هذا الأمر.

وقد تعقب العيني كلام ابن حجر السابق بقوله: «قلت توالي التراجم إنما هو أمر

مهم، والبخاري لا يتوقف غالبا في رعاية التناسب بين الأبواب»<sup>(٥)</sup>.

وهذا التعقب يضعفه أن البخاري يفهم بالاستقراء أن الترتيب مقصود عنده.

وما ذكره العيني مجرد احتمال بداله.

بدليل ما ذكره هو عن هذه الترجمة حيث قال: «أي - : هذا باب في بيان ما قيل في

<sup>(١)</sup> لسان العرب، ٦٧٥/١.

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ١٩٧/١١.

<sup>(٣)</sup> حاشية السندي على البخاري، ٧/٢.

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٣٦٥/٤.

<sup>(٥)</sup> عمدة القاري، ١٩٧/١١.

اللحم، وهو بيع اللحم، والجزار الذي ينحر الإبل»<sup>(١)</sup>.  
ولم يذكر متعلق ما قيل هل هو الدم؟ أم الإياحة؟ أم ماذا؟  
وقد أبدى بعض الشراح احتمالا له علاقة بما سبق فقال: «ولعل غرض المصنف الرد  
على من قال بكراهة هذه الحرفة»<sup>(٢)</sup>.

وهناك قول آخر أبداه بعض الشراح، وبه يتضح تقديم البخاري لهذه الترجمة عن  
تراجم الصناعات، وهو ما ذكره الكاندهلوي بقوله: «والأوجه عند هذا العبد الضعيف: أن  
الإمام البخاري لم يذكر هذه الترجمة - ههنا - من حيث الصناعة حتى يقال إنه ذكرها في  
غير محلها بل هذه الترجمة نظير لبيع الخلط من التمر.

وكأن المصنف أشار بذلك إلى جواز بيع اللحوم مع العظم دفعا لما يتوهم أن من  
يبيع اللحم لا يجوز له أن يدخل العظام في الوزن لأن اللحم مع العظام كالخلط من  
التمر، بل في هذه الترجمة ترق من الترجمة الأولى لأن رديء التمر هو من جنس التمر  
الأعلى. والعصب، والعظم، ليسا من جنس اللحم، ومع ذلك يباعان مع اللحم»<sup>(٣)</sup>.

ويدخل في ذلك ما قاله الكاندهلوي عن لامع الدراري: «وما يظهر من كلام الشيخ  
أن الغرض من الترجمة، بيان جواز اللحم مع تلبسه بالدم»<sup>(٤)</sup>.

وأمام هذه الاحتمالات يقف الباحث متحيرا لاسيما وهو يريد أن يحدد مقصود  
البخاري وفقهه، وهذه الاحتمالات التي يبيدها الشراح تشكل عقبة أمام هذه المقصد،  
بل قد يبدو للناظر احتمالا آخر ينازع به الشراح فيما قالوه سيأتي ذكره.

فمن الشراح من يربط الترجمة بما قبلها ومنهم من يشدها إلى تراجم أخرى لم تأت

<sup>(١)</sup> المرجع السابق.

<sup>(٢)</sup> الأبواب والتراجم، ٢٣٦/٣.

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق.

<sup>(٤)</sup> لامع الدراري، ٢٩/٦.

بناء على أنها ذكرت في إحدى الروايات معها.

ولا يبعد عندي أن يكون مقصود البخاري ما ذكره الشراح جميعا فهذه الاحتمالات ليست متضادة، فلعل البخاري قصد بيان مشروعية هذه الحرفة، والرد على من كره ذلك، ولا شك أن المشروعية تتضمن ما ذكر من رفع التوهم الذي ذكره الكاندهلوي، بل حتى ربما ترفع توهما آخر، ملخصه أن تولي القصاب إعداد الطعام لهؤلاء الأخيار مع احتمال تلطخه بالدم ونحوه، فإن ذلك لا يعتبر غشا لهؤلاء الأخيار، وإلى مثل ذلك أشار ابن حجر في شرحه للحديث في «كتاب الأطعمة» إذ قال: وفيه إجابة الإمام الشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم من طعام ذي الحرفة غير الرفيعة كالجزار، وأن تعاطي مثل تلك الحرفة لا يضع قدر من يتوخى فيها مما يكره ولا يسقط بمجرد تعاطيها الشهادة»<sup>(١)</sup>.

لكن هذا الاحتمال وروده في البيوع ضعيف إذا قورن بالاحتمالات الأخرى فهي ألصق بموضوع البيوع، ولذلك لم يذكره ابن حجر إلا في شرح الحديث في كتاب الأطعمة.

وفيما يظهر لي أن البخاري يمكن أن يقصد الأمرين جميعا من حل حرفة الجزارة لإقرار النبي ﷺ لها فهي موجودة في عصره، ومن اشتهاها أمرها أن يوصف الغلام بها الذي أعد الطعام للنبي ﷺ وأصحابه.

وكذلك يقصد الرد على من كرهها، وأن الأمر الأول يستلزم الثاني فإذا ثبتت مشروعيتها فلا وجه لمن قال بكراهتها.

وقد ورد عن علي - رضي الله عنه - نهى القصابين عن النفخ في اللحم، وترجم على ذلك ابن أبي شيبة بقوله: «في اللحم ينفخ فيه للبيع»، وأورد عن كليب أنه شهد عليا

١) الفتح، ٤٧١/٩.

ينهى القصابين عن النفخ - يعني في اللحم»<sup>(١)</sup>.

وقد كره بعض الفقهاء الجزارة، واعتبروها تقدر في المروءة.

فقد نقل ابن مفلح عن ابن الجوزي قوله: «يكره أن يكون جزارا لأنه يوجب قسوة القلب أو حجاما أو كناسا لما فيه من مباشرة النجاسة، وفي معناه الدباغ»<sup>(٢)</sup>.

وقيدها ابن مفلح مع إمكان أصلح منها<sup>(٣)</sup>.

جاء في نهاية المحتاج بعد الكلام عن الحجام: «علة خبثه مباشرة النجاسة على الأصح لادئاء الحرفة، ومن ثم ألحقوا به كل كسب حصل من مباشرتها كزبال، ودباغ، وقصاب، لافصاد على الأصح لقلته مباشرته لها، وكذا حلاق، وحارس، وحائك، وصباغ، وصواغ، وماشطة، إذ لامباشرة للنجاسة فيها»<sup>(٤)</sup>.

ورجح البلقيني أن العلة في الحجام، وما ألحق به دناءة الحرفة<sup>(٥)</sup>، والكراهة مقيدة في الحجام للحر أما غير الحر فلا يكره في حقه.

قال في «مغني المحتاج»: «والعرف من جهة المعنى شرف الحر، ودناءة غيره»<sup>(٦)</sup>.

وقال الخطابي: «وأما القصاب فعمله غير نظيف وثوبه الذي يعالج فيه صناعته غير طاهر في الأغلب»<sup>(٧)</sup>.

ومع ذلك فقد نص بعض الفقهاء على من يقوم بفرض الكفاية الذي يجب على

<sup>(١)</sup> المصنف، ابن أبي شيبة، ٣٠٨/٧.

<sup>(٢)</sup> الآداب، ٣٠٥/٣.

<sup>(٣)</sup> الفروع، ٥٧٧/٦.

<sup>(٤)</sup> الرمل، ١٥٨/٨.

<sup>(٥)</sup> مغني المحتاج، ٣٠٥/٤.

<sup>(٦)</sup> المرجع السابق.

<sup>(٧)</sup> معالم السنن، ١٠٦/٣.

الأمة.

فقد نقل ابن مفلح عن ابن حمدان قوله: «وينبغي أن يكون في كل بلد طبيب وكحال، وحجام، وجرائحي، وطحان، وخباز، ولحام، وطباخ، وشواء، وبيطار، وإسكاف، وغير ذلك من الصنائع المحتاج إليها غالبا كتجارة، وقصارة، ومكاراة، ووراقة»<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> الآداب، ٣٠٥/٣

## ٢٢- باب ما يمحق الكذب والكتمان في البيع.

أورد البخاري - رحمه الله - في هذا الباب حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو قال: حتى يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما»<sup>(١)</sup>.

### فقه الترجمة:

وذكر البخاري هذا الحديث في باب سابق عقده بعنوان: «باب إذا بين البيعان ولم يكتما وصدقا»<sup>(٢)</sup>.

وقصده هناك إظهار جزاء البيان والنصح، وهنا عقوبة الكذب، والغش.  
قال العيني: «أي هذا باب في بيان ما يمحق. - أي - : الشيء الذي يمحق. - أي - : يفسد ويبطل الكذب من البائع في مدح سلعته، ومن المشتري في التقصير في وفاء الثمن»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: «وهو واضح فيما ترجم له»<sup>(٤)</sup> وكذلك تبعه الكاندهلوي<sup>(٥)</sup>.  
قال العيني: «مطابقته للترجمة في قوله: محقت بركة بيعهما»، وقال - أيضا - : «والتكرار لأجل الترجمة وتعدد الذي يروى عنه»<sup>(٦)</sup>.

ومراده: شيخ البخاري. فقد رواه في الباب السابق عن سليمان بن حرب، وفي هذا الباب عن بدل بن المحبر.

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٧٦/٣-٧٧.

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٧٦/٣.

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ١٩٨/١١.

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٣٦٦/٤.

<sup>(٥)</sup> شرح الأبواب والتراجم، ٢٣٧/٣.

<sup>(٦)</sup> عمدة القاري، ١٩٩/١١.

قال القسطلاني: «وإن كنما - أي - : كتم البائع عيب السلعة، والمشتري عيب الثمن، (وكذباً) في وصف السلعة، والثمن، محقت بركة بيعهما - أي - ذهب زيادته ونماؤه»<sup>(١)</sup>.  
قال الكنكوهي: «الظاهر أن كلمة: «ما»، في الترجمة: مصدرية وإن كانت موصولة. فالضمير المنصوب محذوف لأن العائد المنصوب جائز الحذف، والمعنى: باب بيان ما يحقه الكذب، وهو البركة»<sup>(٢)</sup>.

قال الكاندهلوي: «وكلا التوجيهين واضح، وعلى كل منهما فالمحقوق البركة، كما في الحديث، وعلى الموصولة حمله العيني»<sup>(٣)</sup> وقد سبق نقل كلامه.

والمراد بالمحق: القلة أو فقد البركة، وكلا المعنيين وارد في اللغة.

قال في «اللسان»: «المحق: النقصان، وذهاب البركة. وشيء ما حق: ذاهب...».

قال الأزهري: تقول: محقه الله فامحق، وامتحق - أي - : ذهب خيره، وبركته. قال تعالى: ﴿يُمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾<sup>(٤)</sup> أي - : يستأصل الله الربا، فيذهب ريعه، وبركته.

قال ابن الأعرابي: المحق: أن يذهب الشيء كله حتى لا يرى منه شيء.

وقال الجوهري: محقه الله: أذهب بركته... وفي حديث البيع: «الحلف منفقة للسلعة

ممحقة للبركة...» المحق: النقص، والمحو: الإبطال»<sup>(٥)</sup>.

والمراد بالمحق: ذهاب البركة، ثم زواله بالكلية، كما - سيأتي توضيحه في الربا -

وهو الأشد وعيدا من غيره، فثبت ذلك المعنى فيما دونه أولى.

وقد روي عن عمر ما يدل على ذلك.

<sup>(١)</sup> إرشاد الساري، ٢٤/٤.

<sup>(٢)</sup> لامع الدراري، ٣٠/٦.

<sup>(٣)</sup> تعليقات الكاندهلوي بهامش لامع الدراري، ٣٠/٦.

<sup>(٤)</sup> سورة البقرة، آية ٢٧٦.

<sup>(٥)</sup> لسان العرب، ابن منظور، مادة حق، ٣٣٨/١٠.



فعن علقمة قال: بينما نحن مع عمر في أحفل ما يكون المجلس إذ نهض وبيده الدرة فمر بأبي رافع مولى النبي ﷺ، وهو صائغ يضرب بمطرقة.  
فقال عمر: يا أبا رافع أقول ثلاث مرار.

فقال أبورافع: يا أمير المؤمنين، ولم ثلاث مرار؟  
فقال: ويل للصائغ ويل للتاجر، من لا والله، وبلي والله! يا معشر التجار! إن التجارة تحضرها الأيمان فشوبوها بالصدقة، ألا إن كل يمين فاجرة تذهب بالبركة، وتنبت بالذهب فاتقوا لا والله! وبلي والله! فإنها يمين سخطة»<sup>(١)</sup>.

وعند البخاري في حديث حكيم بن حزام: «فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما فعسى أن يربحا ربحا ويمحقا بركة بيعهما»<sup>(٢)</sup>.  
أما الكتم فالمراد به إخفاء العيب.

قال ابن فارس: الكاف، والتاء، والميم. أصل صحيح يدل على إخفاء وستر. من ذلك كتمت الحديث كتما وكتماننا»<sup>(٣)</sup>.

والكذب - معروف - : وهو ضد الصدق.  
قال ابن فارس: وتلخيصه أن لا يبلغ نهاية الكلام في الصدق»<sup>(٤)</sup>.  
والحديث نسب الكذب والكتمان إلى البائع والمشتري، وكذلك نتيجة، وما من شك أنهما يحصل لهما ذلك إذا اشتركا في الكذب والكتمان، ولكن ما الحكم لو حصل من أحدهما دون علم الآخر أو رضاه؟

قال القسطلاني: «فإن فعله أحدهما دون الآخر محقت بركة بيعه وحده، ويحتمل أن

<sup>(١)</sup> كنز العمال بهامش المسند ٢/٢١٩، وعزاه إلى ابن جرير في تهذيب الآثار.

<sup>(٢)</sup> الصحيح، باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع، ٣/٨٥.

<sup>(٣)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٥/١٥٧.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٥/١٦٧.

يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من البيع إذا وجد الكذب أو الكتم»<sup>(١)</sup>.  
وما أبداه القسطلاني إحتمالا يرده ما ورد في بعض الأدلة التي تدل على أن العقوبة  
تقع على مرتكب الذنب وحده.

منهما رواه البخاري والترمذي وغيرهما، عن خولة الأنصارية مرفوعا: «إن هذا المال  
حلو من أصابه بحقه بورك له فيه، ورب متخوض فيما شاءت نفسه من مال الله ورسوله  
ليس له يوم القيامة إلا النار»<sup>(٢)</sup>.

كما يرده ما وقع لبعض الصحابة الذين دعا لهم رسول ﷺ بالبركة في صفقة  
يمينهم منهم عروة البارقي - رضي الله عنه - مع أن مبايعته تجري ولاشك لأناس مختلفين  
وبعضهم ليس بمسلم واحتمال ورود الكذب منهم والتدليس قوي، ومع ذلك لم تؤثر تلك  
في زوال البركة من هذا الصحابي وغيره.

وإن كان مقصود القسطلاني قد يوجه إلى معنى صحيح وهو شؤم المعصية، وقبح  
آثارها في الأرض، لكن ذلك -أيضا- مرتبط برضا الناس عنها في الأعم الأغلب، والله  
أعلم.

هذا تأثير الكذب والكتمان، على البركة، فيمحقتها وربما أزال المال كله، فهل يتأثر  
العقد بوقوع كذب وكتمان فيه؟

والجواب عن ذلك نعم، لكن ليس هذا موطن بيان أثر الكتمان على العقد.  
فقد عقد البخاري - رحمه الله - تراجم للخداع ونحوه وبين آثارها على العقد  
فمنها ما يبطله، ومنها ما يوجب خيارا - وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى - .  
وعلى ذلك فالكذب والكتمان، قد يكونان سببا في ربح ظاهر، ولكن بركة هذا الربح  
تمحق. وكذلك الحلف والربا، قد يربحان ظاهرا، ولكن مآل هذا الربح إلى الاستئصال.

<sup>(١)</sup> شرح القسطلاني. ٢٤/٤؛ عون الباري، صديق حسن خان، ٢٦/٣.

<sup>(٢)</sup> جامع الأصول، ٥٦٦/١٠

والخلاصة أن كل ربح مسبب عن مخالفة الشرع، فإن بركته تمحق، فينبغي أن يلتزم  
البيعان بآداب الشرع، التي بينها التراجم السابقة في بيان آداب التجارة، وكذلك  
اللاحقة.

٢٣- باب قول الله عزوجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا

مضاعفة﴾.<sup>(١)</sup>

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «ليأتين على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال أمن حلال أم من حرام».<sup>(٢)</sup>

#### فقه الترجمة:

هذا الحديث ساقه البخاري سابقا بلفظ مقارب، وترجم عليه بقوله: «باب من لم يبالي من حيث كسب المال».

والسند متفق في الترجمتين من شيخ البخاري إلى راوي الحديث.  
وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى اختلاف في النسخ فقال: «هكذا للنسفي ليس في الباب سوى الآية، وساق غيره الحديث».<sup>(٣)</sup>  
واستغرب ابن حجر هذا التكرار من عادة البخاري التغيير في السند لاسيما مع قرب الموضوع، فأحدهما: هي الترجمة السابعة في البيوع، والأخرى هي الترجمة الثالثة والعشرون.

قال ابن حجر- مبينا غرض البخاري من الترجمة -: «ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة - مرفوعا-: «يأتي على الناس زمان يأكلون الربا، فمن لم يأكله أصابه من غباره».<sup>(٤)</sup>  
وتعقبه العيني بقوله: «قلت: سبحان الله! هذا عجيب، والترجمة هي الآية، فكيف

(١) آل عمران ، آية ١٣٠

(٢) صحيح البخاري، ٧٧/٣.

(٣) فتح الباري، ٣٦٦/٤.

(٤) فتح الباري، ٣٦٦/٤.

يشير بها إلى حديث أبي هريرة، والآية في النهي عن أكل الربا، والأمر بتقوى الله، وحديث أبي هريرة يخبر عن فساد الزمان الذي يؤكل فيه الربا؟»<sup>(١)</sup>.

وأورد كلام العيني القسطلاني ولم يتعقبه بشيء. ثم وضع العيني مناسبة الحديث للترجمة فقال: «مطابقته للترجمة للآية الكريمة التي في موضع الترجمة من حيث إن أكل الربا لا يبالي من أكله الأضعاف المضاعفة، هل هي من الحلال أم من الحرام؟»<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره العيني من مطابقة للترجمة أرى أن فيه بعدا وما يزال السؤال واردا. فكيف يترجم بآية الربا والتي فيها النهي عن أكل الربا، سواء ما قل منه أو الأضعاف المضاعفة، ثم يأتي بحديث عدم المبالاة من الأكل، هل هو حرام أم حلال؟ لاشك أن ما أبداه الحافظ من مناسبة أقرب، والعلاقة واضحة، وهي الربا. وهو من أعلى المحرمات.

ويبدو أن ثمة مناسبة أخرى وهي أن الآية تذكر ربا الجاهلية الأولى أو صورته الغالبة، والحديث يذكر صورة الربا المتأخر فالبخاري يربط بين انحراف قديم ومستقبل. قال الكاندهلوي - بعد أن أورد كلام ابن حجر -: وعلى نسخة النسفي يمكن أن يجاب عن عدم ذكر الحديث أنه بمنزلة الكتاب لأبواب الربا، فالمصنف بدأ من - ههنا - أبواب الربا فلا حاجة إلى الحديث»<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره الكاندهلوي قول له وجه، إذا لاحظنا ما جاء بعد هذه الترجمة من تراجم أخرى لها علاقة بالربا، لكنه يرد عليه أن البخاري لم يجعل تراجم الربا كلها متوالية وعلى نسق واحد، حتى يمكن أن نقول إنه بدأ في الربا من ههنا؛ لكنه فرق تراجم الربا في أكثر من موضع، لكن يمكن القول بأن البخاري بدأ بالبيوع المنهي عنها وصدرها

١) عمدة القاري، ١١/١٩٩.

٢) عمدة القاري، ١١/١٩٩.

٣) شرح الأبواب والتراجم، ٣/٢٣٧.

بالربا، وإلزام البخاري بترتيب معين نفترضه ونحاكمه إليه أمر فيه نظر.  
فالبخاري له اجتهاده في الترتيب، لكن ذلك لا يمنع من التماس فقه له في هذا  
الترتيب.

## ٢٤- باب آكل الربا، وشاهده، وكاتبه.

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون. (١)

وأورد البخاري - رحمه الله - في هذا الباب حديثين:

الأول: حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: «لما نزلت آخر البقرة قرأهن النبي ﷺ في المسجد، ثم حرم التجارة في الخمر».

الثاني: حديث سمرة بن جندب في رؤية النبي ﷺ لأصناف المعذبين منهم: آكل الربا (٢).

## فقه الترجمة:

قال العيني: «هذا باب في بيان حكم آكل الربا» (٣).

وكذلك قال ابن حجر، وزاد: باب إثم أو ذم (٤).

وقال - أيضا - بعد ذكره لحديث عائشة: «مطابقته للآية التي هي مثل الترجمة من حيث إن آكل الربا في آخر سورة البقرة مبينة لأحكامه وذامة لأكله.

فإن قلت: ليس في الحديث شيء يدل على كاتب الربا وشاهده؟

قلت: لما كانا متعاونين على الأكل صارا كأنهما قائلان - أيضا - إنما البيع مثل

(١) سورة البقرة، الآية، ٢٧٥.

(٢) الصحيح، ٧٧/٣.

(٣) عمدة القاري، ١٩٩/١١.

(٤) فتح الباري، ٣٦٧/٤.

الربا، أو كانا راضيين بفعله؛ والرضا بالحرام حرام، أو عقد الترجمة لهما، ولم يجد حديثاً فيهما بشرطه فلم يذكر شيئاً<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن حجر - نقلاً عن ابن التين -: «وليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده».

وأجيب: بأن ذكرهما على سبيل الإلحاق لإعانتهم للآكل على ذلك، وهذا إنما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه، فأما من كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق، فهذا جميل القصد لا يدخل في الوعيد.  
وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابه وشهادته فينزل منزلة من قال: ﴿إنما البيع مثل الربا﴾<sup>(٢)</sup>

و- أيضاً- فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة، ومن جملة ما فيه قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾، وفيه ﴿إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾، وفيه: ﴿وأشهدوا إذا تباعتم﴾.

فأمر بالكتابة والإشهاد في البيع الذي أحله فأفهم النهي عن الكتابة، والإشهاد في الربا الذي حرمه.

ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في الكاتب والشاهد صريحاً فعند مسلم وغيره من حديث جابر: «لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله، كاتبه، وشاهده، وقال: هم في الإثم سواء»<sup>(٣)</sup>

وما أبداه ابن حجر من وجوه في مقصد البخاري وارد ومحتمل، وهي تتلخص في أمرين:

الأول: القياس.

١) عمدة القاري، ٢٠/١١.  
٢) البقرة، آية ٢٧٥  
٣) البقرة، آية ٢٨٢  
٤) فتح الباري، ٤/٣٦٧-٣٦٨؛ مسلم بشرح النووي، ٢٦/١١



الثاني: الإشارة إلى ما ورد من حديث ليس على شرطه.

أما الأمر الأول فهو القياس فله جانبان:

الأول: قياس العكس على البيع الذي أحله الله، وقرن بينه وبين الربا في آية واحدة ونفى المثلية عنهما، وقد ذكر في البيع الإشهاد، والكتابة، وهي حلال إذا مقابلها في الربا حرام.

والجانب الآخر: قياس أقرب من ذلك، وهو أن يقاس كاتب الربا، وشاهده، على آكل الربا بجامع الإشتراك في الإثم في الجميع، ولا يبعد أن البخاري يقصد الأمرين: القياس القريب، والإشارة إلى ما ورد في كاتب الربا وشاهده، إذ لمانع من تعدد الأدلة على مسألة واحدة يؤيد الأمر الأول ما ذكره البخاري من حديث عائشة، ففيه إشارة إلى العلاقة بين تحريم الربا وتجارة الخمر، فالنبي ﷺ حرم التجارة فيها.

فهل فهم البخاري - رحمه الله - من حديث عائشة أن تحريم الخمر جاء امتثالا للنهي عن الربا؛ أم أن ذلك مجرد اقتران في النهي؟

نقل الحافظ ابن حجر عن القاضي عياض قوله: «كان تحريم الخمر قبل نزول آية الربا بمدة طويلة، فيحتمل أنه ﷺ أخبر بتحريمها مرة بعد أخرى تأكيدا.

قلت: ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها متأخر عن وقت تحريم عينها»<sup>(١)</sup>.

ويدل على ما قاله ابن حجر: ما رواه البخاري في «المغازي» في غزوة الفتح، من حديث جابر - رضي الله عنه - «أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح - وهو بمكة -: إن الله ورسوله حرم بيع الخمر»<sup>(٢)</sup>.

فإذا جمع مع حديث عائشة فهم منهما أن تحريم التجارة فيها متأخر عن تحريم عينها. ويؤيد القياس القريب، اقتران الشاهد والكاتب، مع الأكل في الترجمة، ولكن ما

(١) فتح الباري، ٦٦٠/١.

(٢) الصحيح، ١٩٠/٥.

أبداه العيني من مناسبة وقياس العكس الذي ذكره ابن حجر احتمالا، وإن كان واردا، لكن  
أظن أن القياس القريب أقرب إلى مقصود البخاري ومنهجه الذي لا يجذب الاستطراد في  
القياس البعيد. لاسيما وقد سوى النبي ﷺ بين آكل الربا، وموكله، وكاتبه في الإثم.

## ٢٥- باب موكل الربا..

لقله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا...﴾<sup>(١)</sup> إلى قلله: ﴿وهو لا يظلمون﴾، وقال ابن عباس: «هذه آخر آية نزلت على النبي ﷺ». وأورد حديث عون بن أبي حنيفة، قال: «أيت أبي اشترى عبدا حجاما فسأله فقال: نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب، وثن الدم، ونهى عن الواشمة، والموشومة، وأكل الربا، وموكله، ولعن المصور.»<sup>(٢)</sup>

## فقه الترجمة.

قال الحافظ ابن حجر: «باب موكل الربا - أي مطعمه، والتقدير فيه كالذي قبله.»<sup>(٣)</sup> أي حكم موكل الربا أو إثم أو ذم موكل الربا، وكذلك قال العيني.<sup>(٤)</sup> وقال - أيضا - في بيان مناسبة أثر ابن عباس للترجمة -: «وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر عن ابن عباس تفسير قول عائشة لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة.»<sup>(٥)</sup> قال الكنكوهي: «ودلالة الآية عليه من حيث إن موكل الربا معين على ما يفعله الأكل من عدم الترك المأمور به في الآية.»<sup>(٦)</sup>

وقال الكاندهلوي - معضدا لكلام الكنكوهي -: «أجاد الشيخ في الاستدلال بالآية على الترجمة وسكت عن ذلك الشراح قاطبة، وأجاد بعض أحبتي الكرام حيث قال: إنه لا يبعد من جودة طبع الإمام البخاري أنه استدل بعموم»<sup>(٧)</sup> قلله تعالى: ﴿وذروا ما بقي من

(١) البقرة، آية ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) الصحيح، ٧٧/٣.

(٣) فتح الباري، ٣٦٨/٤.

(٤) عمدة القاري، ٢٠١/١١.

(٥) فتح الباري، ٣٦٨/٤.

(٦) لامع الدراري، ٣٢٢/٦.

(٧) في الأصل «لهوم»، وأظن أنه خطأ بدليل ما ورد في آخر النص.

الربا<sup>١</sup>.

فإن الأمر بالترك كما يدل عليه ترك الآخذ يتناول المعطي - أيضا - أي يترك أداء ما بقي عليه من الربا، ومن الأصول المطردة للبخاري الاستدلال بالعموم وبكل محتمل<sup>(١)</sup>. وفي هذه الترجمة وما قبلها تهديد ووعيد، لآكل الربا أو موكله، أو من تسبب في ذلك كالشاهد ونحوه، ويدخل في ذلك في العصر الحاضر ممن ينطبق عليهم هذا الوعيد الموظفون في البنوك الربوية، والحراس لها، ومن يؤلف الكتب ويدافع عن هذه المؤسسات الربوية ببحوث أو نحوها، وأعظم من هؤلاء من أذن بوجودها في ديار المسلمين، ووضع العقبات في طريق البنوك الإسلامية وغيرها، نسأل الله أن يصلح أحوال المسلمين في كل مكان وزمان، وأن يطهر أموالهم من الحرام.

---

<sup>١</sup> (١) لامع الدراري، ٣٢/٦.

## ٢٦- باب ﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم﴾<sup>(١)</sup>

أورد البخاري بسنده في هذا الباب حديث أبي هريرة- رضي الله عنه - قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: الحلف منفقة للسلعة، ممحقة للبركة.»<sup>(٢)</sup>

### فقه الترجمة.

قال ابن حجر: «روى ابن ابن أبي حاتم عن الحسن قال: «ذاك يوم القيامة يمحق الله الربا يومئذ وأهله.»

وقال غيره: المعنى أن أمره يثول إلى قلة.

وعن مقاتل: ما كان من ربا وإن زاد حتى يغبط صاحبه فإن الله يمحقه، وأصله من حديث ابن مسعود: الربا وإن كثر عاقبته إلى قل.

وعن معمر قال: «سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعون سنة حتى يمحق.»<sup>(٣)</sup>

وقال ابن المنير: «قلت: - رضي الله عنك - ! ذكر الحديث كالتفسير للآية، لأن الربا الزيادة. فيقال: كيف تجتمع المحاق، والزيادة؟ فبين بالحديث أن اليمين مزيدة في الثمن وممحقة للبركة منه، والبركة أمر زائد في العدد فتأويل قوله تعالى ﴿يمحق الله الربا﴾<sup>(٤)</sup> يمحق الله البركة منه، وإن كان عدده باقيا على ما كان.»<sup>(٥)</sup>

قال الكرمانى: «فإن قلت: ما وجه الحديث بالترجمة؟

قلت: المقصود أن طلب المال بالمعصية مذهب للبركة مآلا، وإن كان محصلا له

حالا، أو قصد أن المراد من محق الربا محق البركة.»<sup>(٦)</sup>

(١) (٤) البقرة، آية ٢٧٦

(٢) الصحيح، ٧٨/٣

(٣) فتح الباري، ٣٦٩/٤

(٥) المتواري على تراجم البخاري، ص ٢٣٨، تحقيق صلاح مقبول، مكتبة المعلا، الكويت.

(٦) الكرمانى، ٢٠٨/٩

وتعقبه العيني فقال: «هذا وجه بعيد، لأن طلب المال بالمعصية هو طلبه بالربا، والحديث في الحلف الكاذب، فمن أين تأتي المناسبة بهذا الوجه؟»<sup>(١)</sup>.

وترك إيراد الوجه الآخر، ورجحه مع أن الكرمانى ذكر الوجه الآخر في توجيه كلام البخاري، وما ذكره الكرمانى من كون البركة تنزع مآلاً، فيه نظر، بل هي تنزع حالاً، والنزع في المال يكون للأصل، والواقع شاهد على ذلك.

وما سبق نقله عن ابن المنير، وأقره الحافظ، أراه أقرب إلى المقصود، لاسيما إذا لاحظنا - أيضاً - المقابلة بين محق الربا ونماء الزكاة، مع أن الزكاة نقص في الظاهر والربا زيادة في الظاهر.

أما ما يتعلق بالمحق فقد قال الفيومي: «محق محقمان - باب نفع - : نقصه، وأذهب منه البركة، وقيل: هو ذهاب الشيء كله حتى لا يرى له أثر، ومن ﴿يمحق الله الربا﴾<sup>(٢)</sup>. قال الشنقيطي - رحمه الله - : ﴿يمحق الله الربا﴾<sup>(٣)</sup> صرح في هذه الآية الكريمة بأنه يمحق الربا - أي - يذهب بالكلية من يد صاحبه أو يحرمه بركة ماله، فلا ينتفع به. قاله ابن كثير، وغيره.

وما ذكر هنا من محق الربا أشار إليه في مواضع أخر كقوله تعالى: ﴿وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث﴾<sup>(٥)</sup>. وقال تعالى ﴿ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه جميعاً فيجعله في جهنم﴾ كما أشار إلى ذلك ابن كثير في تفسير هذه الآية<sup>(٦)</sup>.

فهل المقصود بالمحق زوال البركة أم الإستئصال بالكلية؟

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٢٥/١١.

<sup>(٢)</sup> المصباح المنير، ٧٧٥/٢.

<sup>(٣)</sup> البقرة، آية ٢٧٦ (٤) الروم، آية ٣٩ (٥) الأنفال، آية ٣٧

<sup>(٦)</sup> أضواء البيان، ٢٢٩/١ - ٢٣٠.

الذي يظهر أن المقصود بالمحق في الربا زوال البركة، ولا يمنع من ورود المعنى الآخر، لكن أول المحق زوال البركة، ثم خاتمته ونهايته الإستئصال بالكلية. ويصدق ذلك ما ورد عن النبي ﷺ ويؤيده واقع المرابين، والمؤسسات الربوية. روى ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «الربا وإن كثر عاقبته تصير إلى قتل». رواه الإمام أحمد. (١).

وفي لفظ: «ما أحد أكثر من الربا إلا كانت عاقبته أمره إلى قلة» (٢).

---

(١) المسند، ٣٩٥/١، ٤٢٤.

(٢) صحيح سنن ابن ماجه، ٢٨/٢.

## ٢٧ - باب ما يكره من الحلف في البيع.

أورد البخاري في هذا الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه - أن رجلا أقام سلعة وهو في السوق فحلف بالله لقد أعطي بها ما لم يعط ليوقع فيها رجلا من المسلمين فنزلت ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا﴾<sup>(١)</sup>.  
فقه الترجمة.

قال الحافظ ابن حجر: «باب ما يكره من الحلف في البيع - أي - مطلقا فإن كان كذبا فهي كراهة تحریم، وإن كان صدقا فتزیه،<sup>(٢)</sup> لكن الوعيد شديد والأليق به كراهة التحريم، وأورد ابن حجر ما في السنن من حديث قيس بن أبي غرزة مرفوعا: «يا معشر التجار إن البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة.»<sup>(٣)</sup>.

وقد ترجم النسائي على هذا الحديث بقوله: «الأمر بالصدقة لمن لم يعتقد اليمن بقلبه حال بيعه.»<sup>(٤)</sup> فهذا يناسب كراهة التنزيه.

قال الحافظ ابن حجر: «وقد تعقب أن السبب المذكور في الحديث خاص، والترجمة عامة لكن العموم يستفاد من قوله في الآية ﴿وأيمانهم﴾ وسيأتي في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوي حمله على العموم.<sup>(٥)</sup>

والذي أشار إليه الحافظ هو ما رواه البخاري في الشهادات - باب قول الله تعالى: ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لاخلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم

<sup>(١)</sup> آل عمران، الآية، ٧٧.

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٧٠/٤، عمدة القاري، ٢٠٥/١١.

<sup>(٣)</sup> رواه أبوداود، ٦٢٠/٣؛ والترمذي، ٥١٤/٣؛ والنسائي، ٢٤٧/٧؛ وابن ماجه، ٧٢٥/٢؛ وصحح إسناده

الألباني في تعليقه على المشكاة، ٨٥١/٢.

<sup>(٤)</sup> سنن النسائي، ك البيوع، ٢٤٧/٧.

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٣٧٠/٤.



الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ﴿١﴾  
وأورد من حديث ابن مسعود - رضي الله - عن النبي ﷺ قال: «من حلف على  
يمين كاذبا ليقطع مال الرجل أو قال أخيه، لقي الله وهو عليه غضبان وأنزل الله عز وجل  
تصديق ذلك في القرآن ﴿٢﴾ إن الذين يشترون... الآية. فلقيني الأشعث

فقال: ما حدثكم عبدالله اليوم؟

قلت: كذا وكذا.

قال: في أنزلت ﴿٣﴾.

قال القرطبي: «ويكره للتاجر أن يحلف لأجل ترويج السلعة وتزيينها، أو يصلي على  
النبي ﷺ في عرض سلعته، وهو أن يقول: صلى الله على محمد ما أجود هذا» ﴿٤﴾.  
والحلف في البيع إن كان كذبا فوعيده شديد كما هو ظاهر في هذا الحديث وغيره.  
وإن كان تعود الإنسان عليه من غير قصد أو كما ترجم النسائي سابقا فهو مكروه  
ولذلك ليس جزاؤه مثل جزاء ما نصت الآية على ذمه.

ففي حديث قيس أمر التجار بالصدقة، والكراهة في الترجمة حملها الشراح على  
التاجر الذي يكثر حلفه وعلى الكاذب.

وفيما يظهر أن الكراهة محمولة على التحريم، لأن الحديث بين الوعيد الشديد الذي  
ورد في الكاذب، وإطلاق الكراهة على التحريم كثير في كلام السلف.

١ الفتح، ٢٨٦/٥، ٢٨٧.

٢ الجامع لأحكام القرآن، ١٥٦/٥.

## ٢٨- باب ما قيل في الصواغ.

أورد البخاري -رحمه الله - في هذا الباب عدة أحاديث.

١- حديث ابن عباس في تحريم مكة، وذكر جزءا منه، وهو المقصود بالذكر ليدل على الترجمة.

قال طاوس عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال النبي ﷺ: «لا يختلي خلاها وقال العباس: إلا الإذخر فإنه لقينهم وبيوتهم فقال: إلا الإذخر».

٢- حديث علي - رضي الله عنه - قال: «كانت لي شارف من نصيبي من المغنم، وكان النبي ﷺ أعطاني شارفا من الخمس فلما أردت أن أبتنى بفاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ واعدت رجلا صواغا من بني قينقاع، أن يرتحل معي فنأتني بإذخر أردت أن أبيعها من الصواغين، أستعين به في وليمة عرسي».

٣- حديث ابن عباس - أيضا - ولفظه: «أن رسول الله ﷺ قال: إن الله حرم مكة ولم تحل لأحد قبلي، ولا لأحد من بعدي وإنما حلت لي ساعة من نهار لا يختلي خلاها ولا يعضد شجرها ولا ينفر صيدها، ولا يلتقط لقطتها إلا لمعرف».

وقال عباس بن عبدالمطلب - رضي الله عنه - : إلا الإذخر لصاغتنا، ولسقف بيوتنا فقال: إلا الإذخر».

فقال عكرمة: هل تدري ما ينفر صيدها؟ هو: أن تنحيه من الظل وتنزل مكانه.

وقال عبد الوهاب بن خالد: لصاغتنا وقبورنا<sup>(١)</sup>.

### ألفاظ الترجمة:

الصواغ: بفتح الصاد على وزن فعال بالتشديد هو الذي يعمل الصياغة، وبضم

(١) صحيح البخاري، ٧٩-٧٨/٣.

الصاد جمع صائغ<sup>(١)</sup>.

الصواغ:

قال في «لسان العرب»: الصوغ: مصدر صاغ الشيء يصوغه صوغا، وصياغة. وصغته أصوغه صياغة وصيغة وصيغوغة الأخيرة عن اللحياني - أي - سبكه... ورجل صائغ وصواغ، وصياغ في لغة أهل الحجاز... هو صواغ الحلبي<sup>(٢)</sup>.

فقه الترجمة:

كل هذه الأدلة التي ساقها البخاري - رحمه الله - تدل على مشروعية هذه الحرفة، وأنها من طرق الكسب.

قال العيني - في شرح الترجمة -: «أي - هذا باب في بيان ما قيل في حق الصواغ، والمراد بهذه الترجمة، والتراجم التي بعدها من أصحاب المصانع، التنبيه على أن هذه كانت في زمن النبي ﷺ، وأنه أقرها مع العلم بها فكان كالنص على جوازها وما لم يذكر يعمل فيه بالقياس»<sup>(٣)</sup>.

وكذا قال الحافظ ابن حجر: «ونقله ابن المنير، ولفظه: «فائدة هذه الترجمة لهذه الصياغة، وما بعدها، التنبيه على أن ذلك كان في زمن النبي ﷺ، وأقره مع العلم به فيكون كالنص على جوازه، وما عداه يؤخذ بالقياس».

وقال الحافظ: «وغرض الترجمة منه ذكر الصياغة وتقرير النبي ﷺ على ذلك»<sup>(٤)</sup>.

وقد أثار الحافظ ابن حجر احتمال أن يكون مقصود البخاري الإشارة إلى ضعف ما ورد عن النبي ﷺ بخصوص ذم الصياغة والصباغة، فقد روى الإمام أحمد - مرفوعا - عن

<sup>(١)</sup> العيني، ٢٠٦/١١.

<sup>(٢)</sup> ٤٤٢/٨.

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ٢٠٦/١١.

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٣٧١/٤.

أبي هريرة : «أكذب الناس الصباغون، والصواغون.» وهو حديث مضطرب الإسناد.<sup>(١)</sup>

وذكر في «اللسان» معنى لحديث أكذب الناس...

وقيل: «أراد الذين يرتبون الحديث ، ويصوغون الكذب. يقال: صاغ سفرا وكلاما

-أي - : وضعه ورتبه. ويروى الصياغون بالياء. وروي عن أبي رافع الصائغ. قال: «كان

عمر يمازحني يقول: أكذب الناس الصواغ، يقول: اليوم وغدا.

وقيل: أراد الذين يصيغون الكلام ويصوغونه -أي - : يغيرونه ويخرصونه وأصل

الصيغ التغيير»<sup>(٢)</sup>.

وحديث: أكذب الناس الصناع<sup>(٣)</sup>.

وذكر الكاندهلوي وجها آخر من غرض البخاري مؤداه الإشارة إلى الرد على من كره

هذه الحرفة وأنه لاكرامة فيها، وذكر وجها عند الشافعية أن كسب الصواغ مكروه، ونقل

عن الرافعي العلة في ذلك، فإنهم كثيرا ما يخلفون الوعد ويقعون في الربا لبيعهم

المصوغ أكثر من وزنه.

ثم قال: فالأوجه أن الإمام البخاري أشار إلى تلك الروايات بقوله: في الترجمة ما

قيل<sup>(٤)</sup>.

وما أورده الكاندهلوي احتمالا لمقصود البخاري بالتراجم، يجاب عنه بما ذكره في

باب النساج إذ أبدى نفس المناسبة، بينما صيغة الترجمة - هناك - مختلفة عن هذه

<sup>(١)</sup> فتح الياري، ٣٧١/٤، وانظر الفتح الرباني، ١٥/١٦ وأخرجه ابن ماجه. وقال ابن الجوزي: لا يصح،

وفي إسناده فرقد السبخي وثقه ابن معين وضعفه الجمهور، انظر المنار المنيف، ص ٥٢. المسند،

٤٦٤٥/١٥. تحقيق أحمد شاكر.

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، مادة صوغ، ٤٤٢/٨.

<sup>(٣)</sup> أخرجه أحمد قال البنّا: لم أجده لغير الإمام أحمد من حديث أبي هريرة وسنده جيد وله شاهد

عند الدليمي من حديث أبي سعيد وفيه ضعف. الفتح الرباني، ١٥/١٦.

<sup>(٤)</sup> الأبواب والتراجم، ٢٣٨/٣.

الترجمة، فهي تفقد التعبير الذي عول عليه في إبداء المناسبة، واعتبره مرجحا (وهو ما قيل.) -و- أيضا - ما أبداه في باب اللحام من مناسبة.

ويمكن إبداء مناسبة تظهر لي منها :

١- أن الإمام البخاري - رحمه الله - ذكر اليمين المذمومة من البيع فعقد ترجمة

بين ما قيل في الصواغ من ذلك المكروه الذي ينبغي أن يتنبه له.

وهذا يوئيد ما أبداه الشراح من مناسبة إشارته إلى الحديث الضعيف في ذم الصواغ.

٢- والذي يثير تأملا هو مغايرة البخاري بين ترجمة الصواغ، وترجمة غيره، فعبّر

عنها بقول: باب ما قيل في الصواغ، بينما في الحرف الأخرى قال: باب النسيج، الخياط، النجار، مباشرة بلا ذكر وبلا قول، فهذا يستدعي أيضا تأملا يحتاج إلى استقراء، ولعله يظهر ما يرجحه.

ويبدو وجه من المناسبة أشار إليه الشراح أن الصائغ ذم بحديث ضعيف، أو كرهت حرفته من بعض العلماء فعبّر بالقول، ولكن الحداد يفهم من حديث: الجليس الصالح، الذم. فلذلك عبّر عنها بذلك، ولم يرد ذم في الأخريات، فلم يقرنها بما يفيد تأكيده عليها، والله أعلم.

وتؤكد هذه المناسبة بقوة الأدلة في الصواغ، فمارسه بعض الصحابة، واستثنى النبي الإذخر لحاجتهم إلى ذلك.

بقي أن يقال: إن البخاري جاء بالحديث المعلق ليفسر كلمة القين أن المراد بها أيضا الصواغ حتى لا يظن أنها للحداد أو للإشارة إلى أن مدلول القين في اللغة أعم من الحداد.

وقد ذكر بعض أهل العلم كراهة كسب الصواغ وعلة الكراهة.

قال الخطابي: «يشبه أن يكون إنما كره كسب الصائغ لما يدخله من الربا، ولما يجري على ألسنتهم من المواعيد في رد المتاع. ثم يقع في ذلك الخلف، وقد يكثر هذا

في الصاغة حتى صار ذلك كالسمة لهم، وإن كان غيرهم يشركهم في بعض ذلك»<sup>(١)</sup>.  
 وقال ابن عقيل: «في الصائغ والصباغ إن تحرى الصدق والثقة، فلا مطعن عليه»<sup>(٢)</sup>.  
 ولعل هذا يوميء إلى وضع البخاري لهذه الترجمة عقب تراجم آكل الربا، وموكله،  
 والله أعلم.

---

<sup>(١)</sup> معالم السنن، ١٦/٣

<sup>(٢)</sup> الفروع، ابن مفلح، ٥٧٧/٦

## ٢٩- باب ذكر القين والحداد.

أورد الإمام البخاري - رحمه الله - في هذا الباب حديث خباب - رضي الله عنه - قال: «كنت قينا في الجاهلية، وكان لي على العاص بن وائل دين، فأتيته أتقاضاه قال: لأعطيك حتى تكفر بمحمد ﷺ فقلت: لا أكفر حتى يميئك الله ثم تبعث قال: دعني حتى أموت وأبعث فسأوتني مالا وولدا فأقضيك فنزلت: ﴿أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لأوتين مالا وولدا أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا﴾<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ: «قال ابن دريد: أصل القين: الحداد، ثم صار كل صائغ عند العرب قينا.

## ألفاظ الترجمة.

قال ابن فارس: القاف والياء والنون أصل صحي يدل على إصلاح وتزيين من ذلك القين: الحداد لأنه يصلح الأشياء ويلمها<sup>(٣)</sup>

وقال الجوهري: «القين: الحداد والجمع قيون،<sup>(٤)</sup>

وقال في اللسان: «القين: الحداد، وقيل صانع قين... التهذيب .

كل عامل الحديد عند العرب قين... وفي حديث خباب كنت قينا في الجاهلية...»

وقال ابن السكيت: قلت لعمارة: إن بعض الرواة زعم أن كل عامل بالحديد قين فقال: كذب، إنما القين الذي يعمل بالحديد ويعمل بالكير ولا يقال للصائغ قين ولا للنجار قين.»<sup>(٥)</sup>

(١) مريم، آية ٧٧-٧٨

(٢) صحيح البخاري، ٧٩/٣.

(٣) معجم مقاييس اللغة، ٤٥/٥.

(٤) الصحاح، ٢١٨٥/٦.

(٥) ابن منظور، ٣٥٠/١٣.

ويمكن أن يفسر لنا كلام ابن السكيت سر المغايرة بين اللفظين في الترجمة لاسيما وابن السكيت ممن عاش في عصر البخاري متوفي ٢٤٤هـ.

ونقل في اللسان: «قال: قال أبو بكر: قولهم فلانة قينة: معناه في كلام العرب الصانعة، والقين الصانع. قال خباب بن الأرت: كنت قينا في الجاهلية أي صانعا»<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنه ابن دريد لأنه من الأصول التي اعتمد عليها صاحب اللسان.

وقال الزجاج: القين الذي يصلح الأسنه، والقين -أيضا-: الحداد. وكأن البخاري

اعتمد القول الصائر إلى التغاير بينهما، وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين، وكأنه ألحق الحداد به في الترجمة لاشتراكهما في الحكم»<sup>(٢)</sup>.

وتعقبه العيني فقال: «قلت لا يحتاج إلى هذا التكلف الذي لاوجه له، فالوجه ما

ذكرناه لأن القين يطلق على معان كثيرة. فيطلق على العبد قين، وعلى الأمة قينة، وكذلك

يطلق على الجارية المغنية، وعلى الماشطة، فعطف الحداد على القين ليعلم أن مراده من

القين. هو الحداد لاغير، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>

وفي الحديث «ليليني منكم ذوو الأحلام والنهى»<sup>(٤)</sup>

وقالت النحاة هذا من عطف الشيء على مرادفه»<sup>(٥)</sup>

وكلام العيني له وجه فقد نقل البخاري عن العباس في باب ما قيل في الصواغ

إطلاق القين عليه، وعلى ذلك يصبح العطف تفسيرا، ويضعف ما قاله ابن حجر من

إدخال القياس لكن أهل اللغة ذكروا أن الحداد مشهور عند العرب بالقين، وفي غيره

خلاف بل أنكره بعضهم.

وقد نقل القسطلاني ما ذكره العيني لكن استدرك فقال: ولم أر في الصحاح

(١) ابن منظور، ٣٥٢/١٣.

(٢) فتح الباري، ٣٧٢/٤.

(٣) يوسف، آية ٨٦ (٤) انظر صحيح الجامع، ٩٦٢/٢.

(٥) عمدة القاري، ٢٠٨/١١.



كالقاموس، إطلاقه على الصائغ، فالله أعلم»<sup>(١)</sup>.

قال الكاندهلوي - في تعليقاته بعد ذكر كلام الحافظ، وتعقب العيني له قال :-  
«قلت: وقد عرفت فيما سبق أن غرض المصنف بيان جواز هذه الحرف، ولا يبعد عندي أن  
الإمام البخاري لمح بالترجمة إلى ما - سيأتي قريباً - في باب العطاء مثل الجليس  
السوء...»

فهذا يوهم قباحة حرفة الحداد و -أيضاً- أخرج أبوداود عن بريدة بن الحصيب أن  
رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من حديد فقال: «مالي أرى عليك حلية أهل  
النار.... الحديث»<sup>(٢)</sup>.

وهذا يوهم أن الحداد صانع لحلية أهل النار، فنبه الإمام البخاري بالترجمة  
والحديث على كونها من حرف الصحابة - رضي الله عنهم - «»<sup>(٣)</sup>.

قال القرطبي - عند قوله تعالى ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحديد...﴾<sup>(٤)</sup> -: «في هذه الآية دليل على أن  
تعلم أهل الفضل الصنائع، وأن التحرف بها لا ينقص من مناصبهم، بل ذلك زيادة في  
فضلهم، وفضائلهم إذ يحصل لهم التواضع في أنفسهم واستغنائهم عن غيرهم وكسب  
الحلال الخلي عن الامتنان»<sup>(٥)</sup>.

وقال - أيضاً - «عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صِنْعَةَ لِبُوسٍ لَكُمْ لَتَحْصِنَكُمْ  
مِنْ بِأَسْكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾»<sup>(٦)</sup>.

قال: «هذه الآية أصل في اتخاذ الصنائع والأسباب، وهو قول أهل العقول والألباب  
لاقول الجهلة الأغبياء القائلين بأن ذلك، إنما شرع للضعفاء فالسبب سنة الله في خلقه،

(١) إرشاد الساري، ٣٢-٣١/٤.

(٢) صحيح الجامع، ٩٨٩/٢.

(٣) لامع الدراري، ٣٤/٦؛ الأبواب والتراجم، ٢٣٩/٣.

(٤) سورة سبأ الآية ١٠٤.

(٥) الجامع لأحكام القرآن، ٢٦٧/١٤.

(٦) الأنبياء، الآية، ٨٠.

فمن طعن في ذلك، فقد طعن في الكتاب والسنة، ونسب من ذكرنا إلى الضعف وعدم المنة، وقد أخبر الله عن نبيه داود - عليه السلام - أنه كان يصنع الدروع، وكان - أيضا - يصنع الخوص، وكان يأكل من عمل يده.

وكان آدم حراثا، ونوح نجارا، ولقمان خياطا، وطالوت دباغا، وقيل: سقاء. فالصناعة يكف بها الإنسان نفسه عن الناس، ويدفع بها عن نفسه الضرر والبأس...»<sup>(١)</sup>. وقد عد بعض الفقهاء الحداد من أهل الحرف الدنيئة التي ترد شهادتهم. قال ابن مفلح: «ومن صناعة دنيئة عرفا كحجام، وحداد، وزبال، وقمام، وكناس، وكباش، وقراد، ودباب، ونخال، ونقاط، وصباغ.<sup>(٢)</sup>

وفي «الرعاية»: وصائغ، ومكار، وحمال، وجزار، ومصارع... وقال غيره: الجزار تقبل شهادته على الأصح، مع حسن طريقته. وفي «المحرر»: لامستور الحال منهم، وكذا.... واختار الشيخ تقبل، واختاره في «الترغيب». قال: وتقول ترد ببلد يستزري فيه بهم.

وفي «الفنون»: وكذا خياط، وهو غريب. والصيرفي، ونحوه، إن لم يتق الربا ردت ذكره الشيخ قال الإمام أحمد: أكره الصرف. قال القاضي: يكره. قال: ويكره كسب من صناعة دنيئة، والمراد مع إمكان أصلح منها وقاله ابن عقيل.<sup>(٣)</sup>

١) الجامع لأحكام القرآن، ٣٢١/١١.

٢) نقاط أي لغاب. ٣) الفروع، ٥٧٧/٦.

## ٣٠- باب ذكر الخياط.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - عمن سمعه يقول: أن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعه. قال أنس: فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام ف قرب إلى رسول الله ﷺ خبزاً ومرقاً فيه دبء، وقد يد فرأيت رسول الله ﷺ يتبع الدباء من حوالي القصعة قال: فلم أزل أحب الدباء من يومئذ. (١).

## فقه الترجمة:

هذه الترجمة تدل على أن هذه الحرفة مشروعة كما سبق ذكره في نظائرها، وقد ذكر القرطبي في حرف الأنبياء أن لقمان - عليه السلام - كان خياطاً (٢). قال الخطابي: «وفي صناعة الخياطة معنى ليس في سائر ما ذكره أبو عبد الله في كتابه من ذكر القين، والصائغ، والنجار، وذلك أن هؤلاء الصناع إنما يكون منهم الصناعة المحصنة (كذا وأظنها المحضنة) فيما يستصنعه صاحب الحديد، والخشب، وصاحب الذهب، والفضة، وهي من أمور الصناعة توقف على حدها ولا يختلط بها غيرها، والخياط إنما يخطط الثوب في الأغلب بخيوط من عنده فيجمع إلى الصناعة الآلة واحدهما معناها والأخرى معناها الإجارة، وحصّة إحداهما لا تتميز من الأخرى، وكذلك هذا في الخراز والصباغ إذا يخرز بخيوطه ويصبغ هذا بصبغ من عنده على العادة المعتادة فيما بين هؤلاء الصناع، وجميع ذلك فاسد في القياس والأصل في هذا أن النبي ﷺ قد وجدهم على هذه العادات أول زمان الشريعة فلم يغيرها فصارت الأمور بمعزل عن موضوع القياس فالعمل بهاماض، والمعاملة عليها صحيحة لما فيها من الإرفاق الذي لو طولبوا فيها

(١) الصحيح، ٧٩/٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، ٣٢١/١١.

بغيره لشق عليهم ، ودخل الضرر في أموالهم والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وما قاله الخطابي فيه نظر من وجوه:

- منها أن ما ذكره من مخالفة القياس نازع فيه بعض المحققين كابن تيمية - رحمه الله -<sup>(٢)</sup>.

- والوجه الثاني: أن ما ذكره من عادة في الخياطة فإنها قد تتغير أو تتغير الحرف الأخرى فتشبهها.

الثالث: أن البخاري - رحمه الله - عقد ترجمة للعرف واعتبره، ولو كان يريد أن يدرج هذه الترجمة لذكرها هناك، لكنه ذكرها هنا لبيان مشروعيتها، وأنها من الحرف التي كانت على عهد رسول الله ﷺ فأقرت.

وقد عد بعض الفقهاء الخياطة من أفضل الصنائع. نقله ابن مفلح عن صاحب الرعاية الكبرى من الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

وقد أورد ابن أبي شيبة آثارا عن السلف تحت ترجمة سماها: «الرجل يدفع إلى الخياط الثوب فيقطعه».

ثم أورد عن إبراهيم قال: لا بأس أن يقبل الخياط بأجر معلوم أو يقبلها بدون ذلك بعد أن يعرفها بشيء أو يقطع ويعطيه سلوكا، والإبر أو يخيط فيها شيئا، فإن لم يعرفها بهذا أو بشيء منه فلا يأخذن فضلا<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي خلدة قال: «سألت عكرمة، وأبا العالية فقلت: إني رجل خياط أقطع الثوب وأؤاجره بأقل مما آخذه به.

<sup>(١)</sup> أعلام الحديث، ١٢٠.

<sup>(٢)</sup> انظر مجموع فتاوى ابن تيمية، ٥٣١/٢٠.

<sup>(٣)</sup> انظر الآداب الشرعية، ابن مفلح، ٣٠٢/٣؛ وانظر الانصاف، المرداوي، ٤١١/١.

<sup>(٤)</sup> المصنف، ٢٥/٦.

قالا : تعمل فيه شيئا ؟

قلت : نعم ، أقطعه ، وأضمه .

قالا : لابأس .

وعن محمد في الرجل يدفع إلى الرجل الثوب فيؤجره بأقل . قال : لابأس إذا عمل فيه وقطعه ، قال : يستأذنه أحب إليّ .

وعن أبي جعفر قال : في الخياط يدفع الثوب بالنصف ، أو الثلث ، أو الربع . قال : إذا أعانه بشيء فلا بأس .<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> المصنف ، ابن أبي شيبة ، ٢٦/٦ ؛ انظر المصنف ، عبدالرزاق ، ٢٢٣/٨ .

## ٣١- باب النساج:

ذكر البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: «جاءت امرأة ببردة.

قال: أتدرون ما البردة؟

ف قيل له: نعم هي الشملة منسوجة في حاشيتها.

قالت: يا رسول الله! إني نسجت هذا بيدي أكسوكها فأخذها النبي ﷺ محتاجا إليها فخرج إلينا وإنها إزاره.

فقال رجل من القوم: يا رسول الله! اكسبها.

فقال: نعم. فجلس رسول الله ﷺ في المجلس. ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه.

فقال له القوم: ما أحسنت سألتها إياه لقد عرفت أنه لا يرد سائلا.

فقال الرجل: والله ما سألتها إلا لتكون كفني يوم أموت.

قال سهل: فكانت كفنه»<sup>(١)</sup>.

فقه الترجمة:

أولا لابد من بيان معنى النساج في اللغة:

قال في «اللسان»: النسج: ضم الشيء إلى الشيء هذا هو الأصل... ونسج الحائك الثوب ينسجه، وينسجه نسجا من ذلك لأنه ضم السدى إلى اللحمة، وهو النساج وحرفته النساجة<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٧٩/٣ - ٨٠؛ فتح الباري، ٣٧٣/٤.

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، ٣٧٦/٢.

ويطلق عليه -أيضا- حائك والمعنى واحد والحرفة حياكة<sup>(١)</sup>.

مقصود البخاري: الاستدلال على أن هذه الحرفة وهي النسج، والحياكة مشروعة لأكراهة فيها، ولاتحريم، لأن النبي ﷺ قبل الثوب الذي جاءت به المرأة وقد أخبرت أنها نسجته بيدها ولو كانت تلك الحرفة مكروهة أو محرمة، لنبهها على ذلك ولما قبل ما جاء منها.

وتقدم النقل عن الشراح أن مقصود البخاري في هذه التراجم توضيح مشروعية تلك الحرف والصناعات من وجوه الكسب.

قال الكرمانى: «وفي الحديث أن كسب النساك حلال»<sup>(٢)</sup>.

قال العيني: «مطابقته للترجمة: في قوله منسوج، وفي قوله نسجتها والكلمتان تدلان على النساك ضرورة»<sup>(٣)</sup>.

وقال الكاندهلوي: «لعل المصنف أراد إثبات جوازه إذ عدوه من الحرف الدنيئة»<sup>(٤)</sup>. وهو يشير إلى ما نقل عن بعض الفقهاء من أن الحائك من أصحاب الحرف الدنيئة التي تقدر في المروءة».

وقد نص بعض الفقهاء على أن الحياكة مما يخل بالمروءة.

قال النووي: «وفي قبول شهادة أهل الحرف الدنيئة كحجام، وكناس، ودباغ، وقيم حمام، وحارس، ونخال، وإسكاف، وقصاب، ونحوهم، وجهان: أصحها القبول.

وفي الحائك الوجهان، وقيل: يقبل قطعاً.

وقيل: يقبل من لا يحتاج إلى مباشرة نجاسة أو قدر كالحائك والنخال، والحارس،

<sup>(١)</sup> انظر اللسان مادة حوك، ٤١٨/١٠.

<sup>(٢)</sup> الكرمانى، ٢١٢/٩.

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ٢١٢/١١.

<sup>(٤)</sup> الأبواب والتراجم، ٢٣٩/٣.

دون غيرهم.

وفي الصباغ، والصائغ، طريقان.

أحدهما: طرد الوجهين، والمذهب: القبول قطعا. لكن من أكثر منهم ومن سائر المحترفة كذبا وخلفا في الوعد ردت شهادته.

ولذلك قال الغزالي الوجهان: في أصحاب الحرف هما فيما يليق به، وكان ذلك صنعة آبائه فأما غيره فتسقط مروءته بها، وهذا حسن، ومقتضاه أن يقال: الإسكاف، والقصاب، إذا اشتغلا بالكنس بطلت مروءتهما بخلاف العكس.

قلت: لم يتعرض الجمهور لهذا القيد وينبغي أن لا يقيد بصنعة آبائه بل ينظر هل يليق به هو أم لا، ثم الذين يباشرون النجاسة إنما يجري فيهم الخلاف إذا حافظوا على الصلوات في أوقاتها واتخذوا ثيابا طاهرة وإلا فترد شهادتهم بالفسق»<sup>(١)</sup>.

وقال في «مواهب الجليل»: «من الأشياء التي يخرج من العدالة.

(وحياكة) قال البرزالي: رأيت لبعضهم أن هذه الصناعات إن صنعها تصغيرا لنفسه، أو ليدخل السرور بها على الفقراء، أو يتصدق بما يأخذ، فإنها حسنة وإلا فهي جرحة»<sup>(٢)</sup>. قال ابن عرفة: «الحياكة بحسب البلدان وهي في إقليم إفريقية من الصناعات الرفيعة يستعملها وجوه الناس، وكذا كل صنعة بحسب رفعتها وخستها»<sup>(٣)</sup>.

وهذا مأخذ أخضع فيه الحكم للعرف وهو حسن لولا ورود ما يفهم منه أن هذه الحرفة لا غبار على صاحبها أصلا.

قال في المغني: «من الأشياء التي تقدر في المروءة: الصناعات الدنيئة كالكساح، والكناس، لا تقبل شهادتهما لما روى سعيد في سننه أن رجلا أتى ابن عمر فقال: له إني

<sup>(١)</sup> روضة الطالبين، ١١/٢٣٣.

<sup>(٢)</sup> مواهب الجليل، ١٥٣/٦.

<sup>(٣)</sup> التاج والإكليل، ١٥٣/٦ بهامش مواهب الجليل.



رجل كناس.

قال: أي شيء تكنس؟ الزبل؟

قال: لا.

قال: فالعذرة؟

قال: نعم.

قال: منه كسبت المال، ومنه تزوجت، ومنه حججت؟

قال: نعم.

قال: الأجر خبيث، وما تزوجت خبيث، حتى تخرج منه كما دخلت فيه.

وعن ابن عباس: مثله في الكساح.

ولأن هذا دناءة يجتنبه أهل المروءات، فأشبهه الذي قبله.

فأما الزبال، والقراد، والحمام، ونحوهم، ففيه وجهان:

أحدهما: لا تقبل شهادتهم لأنها دناءة يجتنبه أهل المروءات.

الثاني: تقبل لأن بالناس إليه حاجة... وأما الحائك، والحارس، والدباغ فهي أعلى

من هذه الصنائع فلا ترد بها الشهادة، وذكرها أبو الخطاب من جملة ما فيه الوجهان.<sup>(١)</sup>

ثم ذكر أن الصنائع الأخرى لامحذور فيها إلا إذا كثر الكذب على أهلها أو غيره مما

لا يتعلق بذات الصناعة بل بأمر خارج عنها.

قال في الإنصاف: «وفي الرعاية أفضل الصنائع الخياطة، وأدناها الحياكة والحجامة

ونحوها».<sup>(٢)</sup>

ومن الفقهاء من نص على قبول شهادتهم قال في غاية المنتهى: «ولا يعتبر إصلاح

<sup>(١)</sup> المغني مع الشرح الكبير، ٣٥٣٤/١٢، ط، دار الكتاب العربي.

<sup>(٢)</sup> المرداوي، ٤١/١٠.

العمل ... ولاكون صناعته غير دنيئة، فتقبل شهادة حجام، وحداد، وزبال،<sup>(١)</sup> وقمام، وكناس، وقراد،<sup>(٢)</sup> ... ونفاط،<sup>(٣)</sup> وصباغ، ودباغ، وجزار، وكساح، وحائك، وحارس، وصائغ، ومكار، وقيم إذا حسنت طريقتهم»<sup>(٤)</sup>.

قال - في شرح المنتهى بعد ذكره لأنواع الصناعات التي لا تقدر في الشهادة كما في النص السابق -: «لحاجة الناس إلى هذه الصنائع لأن كل أحد لا يليها بنفسه فلو ردت بها الشهادة أفضى إلى ترك الناس لها فيشق عليهم»<sup>(٥)</sup>.

وقد نص في الإقناع على كراهة كسب من صنعه دنيئة.<sup>(٦)</sup>  
قال أيضا: «وأدناها حياكة، وحجامة، وأشدها كراهية صبغ، وصياغة، وحدادة، ونحوها»<sup>(٧)</sup>.

وقد نقل البهوتي عن ابن تيمية: «وإذا كان الرجل محتاجا إلى هذا الكسب ليس له ما يغنيه عنه إلا المسألة للناس فهو خير له من مسألة الناس كما قال بعض السلف: كسب فيه دناءة خير من مسألة الناس. قلت: وتقدم في الجهاد أن الصنائع فرض كفاية فينبغي لكل ذي صناعة أن ينوي بها القيام بذلك الفرض طاعة وثياب عليها الحديث «إنما الأعمال بالنيات...»<sup>(٨)</sup>.

وقال في الجهاد - في الكلام عن فرض الكفاية -: «ومن ذلك الصنائع المباحة

<sup>(١)</sup> الزبال هو الذي صناعته الزبل كنسا، ونقل، وجمعا.

<sup>(٢)</sup> القراد الذي يلعب بالقرد، ويطوف به في الأسواق، ونحوها مكتسبا.

<sup>(٣)</sup> النفاط: اللعاب، راجع في كل ما تقدم، المطلع على أبواب المقنع ص ٤١٠، كشف القناع، ٤٢٤/٦.

<sup>(٤)</sup> مرعي بن يوسف، ٣/٧٧٧-٤٧٨.

<sup>(٥)</sup> البهوتي، ٣/٥٥١.

<sup>(٦)</sup> الإقناع، ٤/٤٤٠.

<sup>(٧)</sup> الحجاوي، ٤/٣٢٢.

<sup>(٨)</sup> كشف القناع، ٦/٢١٥.

المحتاج إليها لمصالح الناس غالبا الدينية، والدنيوية البدنية والمالية كالزرع والغرس ونحوها لأن أمر المعاد والماعش لا ينتظم إلا بذلك فإذا قام بذلك أهله بنية التقرب كان طاعة وإلا فلا»<sup>(١)</sup>.

ولو تأمل الإنسان حكمة الله عز وجل التي جعلت الناس يفضل بعضهم بعضا فتختلف رغباتهم واستعداداتهم بقبول ما به قوام حياتهم ومصالحهم الدنيوية لأدرك أن ذلك من معنى قول الله عز وجل: ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون﴾<sup>(٢)</sup>.

وهذا المعنى موجود في آيات كثيرة في كتاب الله - عز وجل - بل إن هذا الأمر من الحجة والبيان، والقوة، والظهور. إذ رد الله به شبهة المشركين في إنكار نزول الوحي على محمد ﷺ في قوله: ﴿أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم...﴾<sup>(٣)</sup> الآية. وقد مضى طرف من ذلك فيما سبق في كسب الرجل وعمله بيده.

ومما تقدم يظهر أن من كره هذه الصناعات من العلماء، إنما عولوا على محاذير شرعية كان يتلبس بها من يقوم بتلك الحرف، أو يعرف يتبدل بتبدل الزمن، والبلد - فرحم الله البخاري - ما أجود استنباطه، وأعظم فقهه - رحمه الله - كيف استخرج لهذه المسائل أدلة شرعية تبين مشروعيتها.

١) كشف القناع، ٣/٣٣.

٢) الزخرف، الآية، ٣٢.

٣) ر. ر. ر. ر. ر.

٣٢- باب النجار<sup>(١)</sup>.

ذكر البخاري - رحمه الله - في هذا الباب حديثين:

١- الأول: حديث سهل بن سعد حينما جاء رجل يسأله عن المنبر فقال: بعث رسول الله ﷺ إلى فلانة - امرأة قد سماها سهل - أن مري غلامك النجار يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس، فأمرته يعملها من طرفاء الغابة ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ فأمر بها فوضعت فجلس عليها.

٢- الثاني: حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - : أن امرأة من الأنصار قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله ألا أجعل لك شيئاً تقعد عليه؟ فإن لي غلاماً نجاراً. قال: إن شئت فعلت المنبر فلما كان يوم الجمعة قعد النبي ﷺ على المنبر الذي صنع له فصاحت النخلة التي كان يخطب عندها حتى كادت أن تنشق فنزل النبي ﷺ حتى أخذها فضمها إليه فجعلت تنن أنين الصبي الذي يسكت حتى استقرت قال: بكت على ما كانت تسمع من الذكر<sup>(٢)</sup>.

## ألفاظ الترجمة:

والنجار: في اللغة القطع، ومنه نجر النجار، وقد نجر العود نجراً... النجر عمل النجار ونحته والنجر نحت الخشبة.. والنجار صاحب النجر وحرفته النجارة<sup>(٣)</sup>.

## فقه الترجمة:

هذه الترجمة وما تحتها من أدلة تدل على مشروعية النجارة وأنها عمل يباح لاسيما وقد طلب النبي ﷺ من المرأة أن تعمل له المنبر.

<sup>(١)</sup> في هامش اليونينية النجارة، وعليها رمز أبوذر الهروي والكشميهني؛ وانظر الفتح، ٣/٣٧٣.

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٣/٨٠؛ فتح الباري، ٤/٣٧٣.

<sup>(٣)</sup> اللسان، ٥/١٩٣، مادة نجر.

ودلالة الأحاديث واضحة وجلية:

أما الأول: فإن النبي ﷺ طلب من المرأة أن تأمر غلامها النجار بصنع المنبر، وهذا يدل على معرفة النبي ﷺ لهذا الغلام وإقراره لحرفته.

وأما الثاني: فكذلك إذ هي طلبت مبينة حرفة غلامها فلو كانت حرفته حراماً لبين ﷺ ذلك.

وقد وردت في إحدى النسخ النجارة أشار إليها الحافظ ورجح النجار لمشابهته للتراجم التي قبله<sup>(١)</sup> وليس فيها كبير إشكال إذ النجار يدل على النجارة، وهي تدل عليه.

ولكن كيف نجمع بين الحديثين من حيث إن النبي ﷺ في الحديث الأول طلب منها صنع المنبر، وفي الثاني هي عرضت صنعه؟

قال القسطلاني: «فيحتمل أنه بلغها أنه عليه الصلاة والسلام يريد عمل المنبر فلما بعث إليها بدأته بقولها ألا أجعل لك شيئاً تقعد عليه؟ فقال لها: مري غلامك...»<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ ابن حنجر: «أجاب ابن بطال باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك فلما حصل لها القبول أمكن أن يبطيء الغلام بعمله فأرسل يستنجزها إتمامه لعلمه بطيب نفسها بما بذلته قال: ويمكن إرساله - يعني رسول الله ﷺ - إليها ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الأعواد، وأن يكون ذلك منبراً<sup>(٣)</sup>... ويحتمل أنه لما فوض إليها الأمر بقوله: إن شئت - كان ذلك سبب البطء لا أن الغلام كان شرع، وأبطأ ولا أنه جهل الصفة وهذا أوجه الأوجه في نظري»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الفتح، ٣٧٤/٤.

<sup>(٢)</sup> إرشاد الساري، ٣٤/٤.

<sup>(٣)</sup> لأن لفظ الرواية في كتاب الصلاة شيئاً تقعد عليه، لكن في علامات النبوة ألا أجعل لك منبراً.

فتح الباري، ٦٤٧/١.

<sup>(٤)</sup> الفتح، ٦٤٧/١، ط السلفية الثانية؛ وانظر الكرمانى، ١٠٩/٤.

ويظهر لي احتمال آخر: وهو أن المرأة جاءت تخبر النبي ﷺ بما عندها من  
 الإمكانات لتقدم شيئا لرسول الله ﷺ ثم بعد ذلك أمرها أن تفعل المنبر وليس وقت  
 الإخبار مع وقت الطلب بل الطلب متأخر عن الإخبار والعرض، ومن تأمل ألفاظ الحديث  
 عرف ذلك إذ قال لها النبي ﷺ: «مري غلامك النجار... الخ» بينما قالت في السابق: إن  
 لي غلاما نجارا. ولو كان النبي ﷺ يعلم ذلك لما احتاجت إلى إخباره بغلامها النجار  
 وبحرفته لأنه تحصيل حاصل وعند العرض قال لها إن شئت ثم أمر بعد ذلك أمرا والله  
 أعلم.

ولذلك قدم البخاري - رحمه الله - حديث سهل المتأخر في الوقوع على حديث  
 جابر المتقدم زمنا فجعله متأخر ترتيبا.  
 وقد ساقه البخاري في كتاب الهبة برواية تدل على ذلك.<sup>(١)</sup>

---

(١) الصحيح، ٢٠١/٣.

### ٣٣- باب شراء الإمام الحوائج بنفسه.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة عدة أحاديث أشار إليها باختصار وأورد أثرا عن ابن عمر ثم ذكر حديث عائشة في مباشرة النبي ﷺ الشراء من اليهودي ورهنه درعه. وفيما يلي بيان ذلك.

الأول: وقال ابن عمر - رضي الله عنهما - اشترى النبي ﷺ جملا من عمر.

الثاني: واشترى ابن عمر بنفسه.

الثالث: وقال عبدالرحمن بن أبي بكر - رضي الله عنهما - جاء مشرك بغنم فاشترى النبي ﷺ منه شاة.

الرابع: واشترى من جابر بعيرا.

الخامس: حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاما نسيئة ورهنه درعه<sup>(١)</sup>.

#### فقه الترجمة:

وقع في الترجمة اختلاف بين ابن حجر بقوله عن لفظ هذه الترجمة «كذا لأبي ذر عند غير الكشميهني، وسقطت الترجمة للباقيين، ول بعضهم شراء الحوائج بنفسه أي الرجل»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الأدلة نوع البخاري فساق ما يدل على شرائه من أصحابه، وأعدائه فدلّت كل هذه الأدلة على أن الإمام لا حرج من ممارسته البيع والشراء بنفسه، وإن كان يوجد من يكفيه على سبيل التواضع اقتداء بالنبي ﷺ.

قال ابن حجر: «وفائدة الترجمة رفع توهم من يتوهم أن تقاضي ذلك يقدر في

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨١٨٠/٣.

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٧٤/٤؛ عمدة القاري، ٢١٣/١١؛ إرشاد الساري، ٣٤/٤.

المروءة»<sup>(١)</sup>.

قال العيني: «وفائدها بيان جواز مباشرة الكبير، والشريف، والحاكم، شراء الحوائج بأنفسهم، وإن كان لهم من يكفيهم إذا فعل ذلك واحد منهم لإظهار التواضع والمسكنة والافتداء بالنبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم - لما ذكر حديث شراء النبي ﷺ من الأعرابي فرسا ثم قال: وفي هذا الحديث عدة فوائد:

- منها جواز شراء الإمام من رجل من رعيته.

- ومنها مباشرة الشراء بنفسه»<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن الجوزي أن عدم شراء الإنسان حاجته بنفسه من تلبيس إبليس ثم أورد ما يدل على بطلان ذلك من فعل رسول الله ﷺ، وفعل أبي بكر، وعبدالله بن سلام، وابن عبدالله بن سلام، وعلة ذلك أنه أراد أن يدفع عن نفسه علة التكبر.

ثم أعقب ذلك بقوله: «وهذا الذي ذكرته من الخروج لشراء الحاجة، ونحوها من التبذل كان عادة السلف القدماء، وقد تغيرت تلك العادة كما تغيرت الأحوال والملابس فلا أرى للعالم أن يخرج اليوم لشراء حاجته لأن ذلك يكشف نور العلم عند الجهلة، وتعظيمه عندهم مشروع، ومراعاة قلوبهم في مثل هذا لا يخرج إلى الرياء واستعمال ما يوجب الهيبة في القلوب لا يمنع منه، وليس كل ما كان في السلف مما لا يتغير به قلوب الناس يومئذ ينبغي أن يفعل اليوم.

ونقل عن الأوزاعي قوله: «كنا نضحك ونمزح فإذا صرنا يقتدى بنا فلا أرى ذلك

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٧٤/٤

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ٢١٣/١١

<sup>(٣)</sup> الطرق الحكمية ص (٧٦).



يسعنا»<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام فيه نظر من وجوه:

١- أن رسول الله ﷺ وهو بمكانه لا تخفى من الإيمان، والحرص على كل خير فعل ذلك وهو القدوة ﷺ.

٢- أن تعظيم العلم وإن كان مشروعاً في قلوب الناس فيسلك في سبيل ذلك المشروع.

٣- إن سلم ما قاله ابن الجوزي في زمانه - رحمه الله - فإن الزمان تغير، ولا مندوحة من مباشرة الإنسان شراء ما يحتاج بنفسه، ولا يقدح ذلك في المروءة، لكن يمكن أن يقال إنه يدخله محذور آخر، وهو مما في الأسواق من المنكرات، ونحوها فهذا له مأخذ آخر.

و من الأحاديث التي ساقها البخاري - رحمه الله - في هذه الترجمة تدل على تنوع حالات الإمام في الحضر، والسفر، ومع أصحابه، وغيرهم، ولو كانوا على غير دينه فدل هذا التنوع أن الشراء لا يقدح في المروءة بل يدل على التواضع، وحسن الخلق منه ﷺ، ويضعف ما ذهب إليه ابن الجوزي.

وقد ذكر المترجمون للبخاري - رحمه الله - أنه لم يشتر شيئاً لنفسه<sup>(٢)</sup> مباشرة بل كان يوكل.

لكنني أظن أن ذلك غير ثابت بدليل ما ساقه الخطيب البغدادي بعده مباشرة<sup>(٣)</sup>.

ولعل البخاري ألمح بهذه الترجمة إلى كراهة من منع ذلك من السلف وأنه ليس على كراهته دليل يعتمد عليه.

وقد روى الدارمي تحت ترجمة لفظها: «صيانة العلم» عن الحسن أنه دخل السوق فساوم رجلاً بثوب فقال: هو لك بكذا وكذا، والله لو كان غيرك ما أعطيته.

<sup>(١)</sup> تلبس إبليس، ص ١٥٠.

<sup>(٢)</sup> تاريخ بغداد، ١١/٢.

<sup>(٣)</sup> ذكر بعد ذلك قصة فيها نص صريح على بيعه على تجار بربح معلوم، المصدر السابق، ١١/١٢.

فقال -أي الحسن - : فعلتموها . فما رؤي بعدها مشتريا من السوق ولا بائعا حتى لحق بالله .

وعن إبراهيم أنه كان لا يشتري ممن يعرفه<sup>(١)</sup> .  
لكن ذلك محمول على الابتعاد عن المحاباة ، واتخاذ العلم وسيلة لخفض الثمن ،  
وهو ما يعزز مسألة البعد عن التكبر ، والله أعلم .

### ٣٤- باب شراء الدواب والحمير.

وإذا اشترى دابة أو جملاً وهو عليه هل يكون ذلك قبضاً قبل أن ينزل؟

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديثين:

الأول: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ولفظه: وقال ابن عمر - رضي الله

عنهما -: قال النبي ﷺ لعمر: بعنيه - يعني - جملاً صعباً.

الثاني: حديث جابر، وشراء النبي ﷺ منه جملاً أورده مطولاً<sup>(١)</sup>.

#### الفاظ الترجمة:

الدواب جمع دابة وهي في اللغة اسم لما دبّ من الحيوان مميزة، وغير مميزة، وقد

غلب على ما يركب من الدواب<sup>(٢)</sup>.

#### فقه الترجمة.

هذه الترجمة تشتمل على شطرين:

الأول: شراء الدواب والحمير.

الثاني: كيفية قبض الدواب.

ومقصود البخاري فيما يظهر هو أن شراء الدواب، والحمير جائز، ولا يقدح في

المروءة لاسيما أنه جاء بهذه الترجمة بعد الترجمة السابقة وهي شراء الإمام الحوائج

بنفسه، فانتقل إلى مسألة أخص من سابقتها فكأنه يقول حتى ولو كانت هذه الحوائج من

هذا النوع (الدواب والحمير) التي ربما يتوهم متوهم أن شراءها يقدح في المروءة.

وقد تكلم الشراح عن زيادة لفظة الحمير في الترجمة مع أن الأحاديث التي ساقها

ليست فيها، بل فيها شراء جمل من صاحب فالترجمة أعم من وجه حيث عبر البخاري

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨١/٣

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، ٣٦٩/١، ٣٧٠

بالدواب ثم عطف عليها الحمير.

قال ابن حجر: «وليس في حديثي الباب ذكر للحمير، وكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالإبل لأن حديثي الباب إنما فيها ذكر بعير وجمل ولاختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة.»<sup>(١)</sup>

وتعقبه العيني فقال: «قلت: ذكر كلاماً ثم نقضه بنفسه لأنه ذكر أولاً بطريق المساعدة للبخاري بقوله: فكأنه أشار إلى إلحاقها - أي - إلحاق الحمير في الحكم بالإبل - ثم قال: ولاختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا ينقض كلامه الأول على ما لا يخفى، على أن لقائل أن يقول ما وجه تخصيص إلحاق الحمير في الحكم بالإبل فإن الحكم في الغنم، والبقر كذلك.»<sup>(٢)</sup>

وصوب ذلك بعض المتأخرين إذ يقول - بعد أن ساق كلام ابن حجر، والعيني -: «وأقول: إن العيني قد اعترض على ابن حجر من وجهين:

الأول: أنه جعل الديبب وصفا للحمير على جهة الإلحاق، لا أصلياً، ثم نفى الاختصاص بالإبل دون غيرها في الحكم وهو مناهضة.

الثاني: تخصيص إلحاق الحمير في الحكم بالإبل لوجه له، فاعتراض العيني في غاية الظهور، والحاصل أن الدابة في اللغة موضوع لكل ما يدب ويمشي على الأرض ﴿والله خلق كل دابة﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ما ترك على ظهرها من دابة﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم﴾<sup>(٥)</sup>... الآية.

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٧٥/٤

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ٢١٤/١١

<sup>(٣)</sup> سورة النور، آية ٤٥

<sup>(٤)</sup> سورة النحل، آية ٦١

<sup>(٥)</sup> سورة الأنعام، آية ٣٨

ثم تفرق المعنى بالعرف إلى ذوات الأربع في جهة وإلى خصوص الفرس في جهة، وفي أخرى إلى الحمر خاصة، ولا يريد البخاري فيما أظن إلا المعنى اللغوي الذي هو المعنى الشرعي في زمن النبي ﷺ إذ لاتخصيص يومئذ فذكر الحمير بعد الدابة مستدرك كما قال العيني<sup>(١)</sup>.

وهذا التعقب فيه نظر من وجوه:

١- أن السندي ذكر في حاشيته أن تراجم الصحيح على قسمين:

منها قسم يذكره لأجل الاستدلال بحديث الباب عليه.

وقسم يذكره لكون حديث الباب مطلقا قد علم تقييده بأحاديث أخر فيأتي بالترجمة مقيدة لالاستدلال عليها بالحديث المطلق بل ليبين أن محمل الحديث هو المقيد فصارت الترجمة كالشرح للحديث، والشرح جعلوا الأحاديث كلها دلائل لما في الترجمة فأشكل عليهم الأمر في مواضع، ولو جعلوا بعض التراجم كالشرح خلصوا عن الإشكال في مواضع<sup>(٢)</sup>.

وهذا الكلام الذي ذكره السندي - رحمه الله - يمكن تطبيقه في هذا الموطن لأن كلام الشراح كله منصب على محاولة إيجاد مناسبة بين الحديث والترجمة من جهة الحديث لامن جهة الترجمة.

وأرى أن هذه الترجمة هي التي تبين طرفا من الحديث فيظهر أن مقصود البخاري ليس الاستدلال على أن شراء الدواب جائز هو المقصود الأصلي في الترجمة لكن المقصود الأصلي أن شراء نوع من الدواب لايقدر في المروءة ولذلك احتاج إلى العطف لتوضيح هذا المقصد، هذا إذا سلم أن مسألة القبض ليس لها علاقة بالمقصد

<sup>(١)</sup> مبتكرات اللآليء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، عبدالرحمن البوصيري، ط دار

النصر بعناية محمد قيس الشريف، تحقيق سليمان الروبي، الهادي عرفة، ص ٢٤٢

<sup>(٢)</sup> حاشية السندي على مختصر البخاري، ٥/١

الأصلي للترجمة.

٢- ربما كان مقصود البخاري التنبيه على الاصطلاح المتأخر ولأجل ذلك عطف على الدواب حتى لا ينصرف إلى المعنى اللغوي الذي فيه نوع من العموم وبالتالي لالوم عليه في العطف، والله أعلم.

وأما الشطر الثاني: فهو في حقيقة القبض في الدواب على الأخص ويمكن إلحاق القبض في المبيع بوجه أعم.

قال ابن حجر - وهو يذكر أقوال العلماء في القبض -: «وقد احتج به<sup>(١)</sup> للمالكية، والحنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية وإليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب، والحمير... وعند الشافعية والحنابلة تكفي التخلية في الدور والأراضي وما أشبهها دون المنقولات، ولذلك لم يجزم البخاري بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام»<sup>(٢)</sup>.

وقول البخاري في الترجمة: «وهو عليه» - يعني - البائع فيما يظهر.

وقرر العيني أن مقصود البخاري بالاستفهام الإشارة إلى الخلاف<sup>(٣)</sup>.

والبخاري قيد المسألة بالدابة والجمل فهل هذا القيد معتبر عنده أم لا؟

يفهم من كلام البخاري العموم فقد جاء في ترجمة سيأتي الكلام عليها لها علاقة بالتصرف قبل القبض قوله: «باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ، ولم ينكر البائع على المشتري أو اشترى عبداً فأعتقه»<sup>(٤)</sup>.

١) حديث ابن عمر الذي أشار إليه في هذه الترجمة فقد أورده في ترجمة لاحقة مطولاً، فتح الباري،

٣٩٢/٤.

٢) فتح الباري، ٣٩٣/٤.

٣) عمدة القاري، ٢١٤/١١.

٤) الصحيح، ٨٥/٣.

وترجمة أخرى لفظها - باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض<sup>(١)</sup>.

فعبّر في الترجمة الأولى بقوله: «شيئا» وذكر فيها - أيضا - العبد، وفي الثانية بقوله: «متاعا أو دابة». كل هذه العبارات تدل على العموم ودليله في إحدى الترجمتين هو حديث ابن عمر الذي أشار إليه هنا، وإن كان ذكر غيره لكنه قدمه وهو يدل بوضوح على مراده، والله أعلم.

وعلق عن طاووس ما يوافق ما ذهب إليه من صحة التصرف قبل القبض فيمن يشتري السلعة على الرضا ثم يبيعها.

قال طاووس: وجبت له والربح له<sup>(٢)</sup>.

مع أن في المسألة خلافاً عن السلف فعكرمة لا يجيز ذلك<sup>(٣)</sup>.

فلم يضع البخاري استفهاما أو نحوه من الأساليب الدالة على إرادته للخلاف لكنه وضع صيغة هي أقرب إلى الجزم في التصرف في المبيع قبل القبض لكن صيغته في القبض فيها بعض التردد إذ استعمل الاستفهام «هل يعد ذلك قبضا؟»

مما يدل على إشارته للخلاف أو لوجود الاحتمال في الدليل الذي ساقه، ولذلك يمكن القول بأن التمكن من القبض يعد حكمه حكم القبض عند البخاري - رحمه الله - ولكن في المكيل والموزون فيما يظهر أنه يوافق المالكية والحنابلة كما سيأتي لأنه ترجم بقوله: - باب الكيل على البائع والمعطي<sup>(٤)</sup>.

وأورد من الأدلة ما يدل على الكيل فيفهم منها أن المكيل، والموزون يكون قبضه

(١) الصحيح، ٩٠/٣

(٢) مصنف عبد الرزاق، ٤٦/٨

(٣) المصدر السابق، ٤٦/٨

(٤) انظر الصحيح، ٨٨/٣

بكيله ووزنه لاسيما أنه ترجم بعدها بقوله: باب ما يستحب من الكيل، فدل على أن الترجمة الأولى في الكيل الواجب، وهو على البائع والمعطي فيدل على ما سبق.

### أراء العلماء في كيفية القبض.

اتفق الفقهاء<sup>(١)</sup> على أن قبض العقار يكون بتخليته وإزالة الموانع من التصرف على خلاف بينهم في بعض الموانع. وبعض الفقهاء يعدون البناء والشجر من العقار<sup>(٢)</sup>. بينما لا يعتبره آخرون<sup>(٣)</sup>.

إلا إذا كان تابعا لما لا يمكن نقله كالأراضي والدور كما ألحق بعض الفقهاء السفينة الكبيرة في البر بالعقار<sup>(٤)</sup>.

قال الكاساني: «لأن معنى القبض هو التمكين والتخلي وارتفاع الموانع عرفا وعادة حقيقة»<sup>(٥)</sup>.

جاء في المنهاج: «وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط فراغه من أمتعة البائع».

قال شارحه: «وقبض العقار - أي -: إقباضه وهو الأرض والنخل والضياع كما قاله الجوهري وأراد بالضياع الأبنية»<sup>(٦)</sup>.

وجاء في كشف القناع: «ويحصل القبض فيما ينقل بنقله، وفيما يتناول بتناوله

<sup>(١)</sup> حاشية ابن عابدين، ٥٦٢، ٥٦١/٤؛ روضة الطالبين، ١١٥، ١١٤/٣؛ الشرح الصغير، ٢٦٤/٤؛ مواهب الجليل، ٤٧٧/٤؛ كشف القناع، ٢٤٧/٣.

<sup>(٢)</sup> كما هو الحال عند الشافعية، والحنابلة، والمالكية؛ انظر مغني المحتاج، ٧١/٢؛ الخرشي، ١٦٤/٦؛ كشف القناع، ٢٤٧/٣.

<sup>(٣)</sup> وهو قول الحنفية، انظر، دراسات فقهية، د. نزيه كمال حماد، ص ١٧، دار الفاروق، الطائف.

<sup>(٤)</sup> مغني المحتاج، ٧٢/٢.

<sup>(٥)</sup> بدائع الصنائع، ١٤٨/٥.

<sup>(٦)</sup> مغني المحتاج، ٧١/٢.



وفيما عدا ذلك من عقار - وهو الضيعة والأرض والبناء والغراس، ونحوه كالشجر على الشجر بتخليته»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن قدامة: «وإن كان مما لا ينقل ولا يحول فقبضه التخلية بينه وبين مشتريه لاحقاً لدونه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن حزم: «وما كان ما لا ينقل كالذور والأرض أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع»<sup>(٣)</sup>.

أما المنقول فاختلف الفقهاء في كيفية قبضه.

فذهب بعض الفقهاء كالحنفية<sup>(٤)</sup> ورواية عن أحمد<sup>(٥)</sup> أن المنقول تكفي فيه التخلية قبضاً.

واعتبر بعض الفقهاء كالحنابلة والمالكية في المنقول: العرف فما كان يقبض باليد فقبضه كذلك مع اتفاقهم على أن المكيل يقبض بالكيل والموزون بالوزن والمذروع بالذرع والمعدود بالعد ويسميه المالكية ما فيه حق توفيه.

قال ابن قدامة: «وقبض كل شيء بحسبه فإن كان مكيلاً أو موزوناً بيع كيلاً أو وزناً فقبضه بكيله ووزنه... وإن بيع جزافاً فقبضه نقله... وإن كان المبيع دراهم أو دنانير فقبضها باليد وإن كان ثياباً فقبضها نقلها وإن كان حيواناً فقبضه تمشيته»<sup>(٦)</sup>.

ثم علل فقال: «ولأن القبض مطلق في الشرع فيجب الرجوع فيه إلى العرف

<sup>(١)</sup> البهوتي، ٢٤٧/٣

<sup>(٢)</sup> المغني، ١٨٨/٦

<sup>(٣)</sup> المحلى، ٨٩/٨ رقم المسألة، ١٢١١

<sup>(٤)</sup> حاشية ابن عابدين، ٥٦١/٤.

<sup>(٥)</sup> المغني، ١٨٧/٦.

<sup>(٦)</sup> المغني، ١٨٧، ١٨٦/٦

كالإحراز والتفرق والعادة في قبض هذه الأشياء ما ذكرنا»<sup>(١)</sup>.

واعتبر الظاهرية إطلاق اليد في القبض مع انتفاء الحوائل ماعدا القمح.

قال ابن حزم: «من ابتاع شيئاً أي شيء كان مما يحل له بيعه حاش القمح فلا يحل له أن يبيعه حتى يقبضه - وقبضه له هو أن يطلق يده عليه بأن لا يحال بينه وبينه، فإن لم يحل بينه وبينه مدة قلت أم كثرت ثم حيل بينه وبينه بغصب أو غيره حل له بيعه لأنه قد قبضه... أما القمح فإنه بأي وجه ملكه من بيع أو هبة أو صدقة أو صداق أو إجارة أو أرش أو قرض أو غير ذلك فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا بأن لا يحال بينه وبينه فإن كان اشترى القمح خاصة جزافاً فلا يحل له بيعه حتى يقبضه كما ذكرنا وحتى ينقله ولا بد عن موضعه... فإن كان اشترى القمح خاصة بكيل لم يحل له أن يبيعه حتى يكتاله فإذا حل له بيعه وإن لم ينقله عن موضعه»<sup>(٢)</sup>.

وقال في موطن آخر: «وصفة القبض في الرهن وغيره أن يطلق يده عليه فما كان مما ينقل نقله إلى نفسه، وما كان مما لا ينقل كالرهن والأرض أطلقت يده ضبطه كما يفعل في البيع»<sup>(٣)</sup>.

ففي أحد الموطنين اعتبر إطلاق اليد وفي الأخرى اعتبر النقل في المنقول مع إطلاق اليد وانتفاء الحوائل.

واعتبر الشافعية النقل شرطاً في تحقق قبض المنقول ووافقهم الحنابلة فيما بيع جزافاً<sup>(٤)</sup>.

قال في المنهاج: «وقبض المنقول تحويله فإن جرى البيع بموضع لا يختص بالبائع

<sup>(١)</sup> المغني، ١٨٧/٦.

<sup>(٢)</sup> المحلى، ٥٨/٨ رقم المسألة ١٥٨.

<sup>(٣)</sup> المحلى، ٨٩/٨.

<sup>(٤)</sup> المغني، ١٨٧/٦.

كفى نقله إلى حيز، وإن جرى في دار البيع لم يكف إلا بإذن البائع»<sup>(١)</sup>.  
قال في مغني المحتاج: «وقبض المنقول من حيوان، وغيره تحويله لما روى الشيخان عن ابن عمر: «كنا نشترى الطعام جزافا فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه» وقيس بالطعام غيره فيأمر العبد بالانتقال من موضعه ويسوق الدابة أو يقودها ولا يكفي ركوبها وهي واقفة ولا استعمال العبد كذلك... ويكفي في قبض الثوب ونحوه مما يتناول باليد التناول»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال - مبينا ما تكفي فيه التخلية -: «ومرّ أن بيع الثمرة قبل الجذاذ يكفي فيه التخلية وكذا بيع الزرع في الأرض وإن اتلاف المشتري المبيع قبض له فيستثنى ذلك من كلامه هنا، ويستثنى القسمة فلا يحتاج إلى تحويل المقسوم ولو جعلنا القسمة بيعا إذ لاضمان فيها حتى يسقط بالقبض»<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر الشافعية فرعا في القبض يشبه ما ذكره البخاري هنا فقال في مغني المحتاج: «ولو كان المبيع تحت يد المشتري أمانة أو مضمونا وهو حاضر ولم يكن للبائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف ما إذا كان له حق الحبس فلا بد من إذنه»<sup>(٤)</sup>.  
والمالكية، وكذلك الحنابلة يستثنون ما فيه حق توفيه فالقبض فيه بالكيل أو الوزن أو العد على حسب ما يقاس به، وفي غيره المعول عندهم على العرف.  
قال في الشرح الصغير: «والقبض في التوفية باستيفاء ما كيل أو عد أو وزن منه وفي العقار بالتخلية وفي دار السكنى بالإخلاء وفي غيره بالعرف»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> مغني المحتاج، ٧٢/٢

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٧٢/٢

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٧٢/٢

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق، ٧٢/٢

<sup>(٥)</sup> الشرح الصغير، ٢٦٤/٤، ٢٦٥

قال شارحه: «وفي غيره - أي - : غير العقار من حيوان وعرض يكون بالعرف كتسليم الثوب وزمام الدابة أو سوقها أو عز لها عن دواب البائع أو انصراف البائع عنها»<sup>(١)</sup>.  
 كما اعتبر المالكية تلف المبيع المعين وقت ضمان البائع<sup>(٢)</sup> بأفة سماوية يعتبر مبطلاً لعقد المبيع فلا يلزم البائع الاتيان بمثله.  
 قال في كشاف القناع: «ويحصل القبض فيما بيع بكيل أو وزن أو عد أو زرع بذلك - أي - بالكيل أو الوزن أو العد، أو الذرع لما روى عثمان مرفوعاً إذا بعت فكل إذا ابتعت فاكل. رواه أحمد<sup>(٣)</sup>. فلا يشترط نقله، بشرط حضور مستحق أو نائبه»<sup>(٤)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> الشرح الصغير، ٢٦٥، ٢٦٤/٤

<sup>(٢)</sup> مثله في الشرح الصغير يقوله: «لكونه فيه حق توفيه أو كان غائباً أو ثماراً قبل أمن الجائحة»

الشرح الصغير، ٢٦٥/٤

<sup>(٣)</sup> الحديث رواه أحمد، ٦٢/١، وعلقه البخاري في باب الكيل على البائع والمعطي، ٨٨/٣

<sup>(٤)</sup> البهوتي، ٢٤٦/٣

### ٣٥- باب الأسواق التي كانت في الجاهلية فتبايع بها الناس في الإسلام.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كانت عكاظ<sup>(١)</sup> ومجنة<sup>(٢)</sup> وذو المجاز<sup>(٣)</sup> أسواقا في الجاهلية فلما كان الإسلام تأثموا من التجارة فيها فأنزل الله: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج﴾»<sup>(٤)</sup> قرأ ابن عباس كذا<sup>(٤)</sup>.

#### ألفاظ الترجمة:

الأسواق جمع: سوق وهي في اللغة: حدود الشيء.  
قال ابن فارس: «والسوق مشتقة من هذا لما يساق إليها من كل شيء والجمع

<sup>(١)</sup> سوق للعرب في الجاهلية ذكر أنها بين نخلة والطائف إلى بلد يقال له الفتق، وحددت مسافتها عن قرن المنازل بمرحلة على طريق صنعاء، وكانت لقيس وثقيف. فتح الباري، ٦٩٥/٣؛ سيرة ابن هشام، ١٠٣/٣.

وهي مشتقة من العكظ وهو الحبس قال ابن منظور: «وعكاظ سوق للعرب كانوا يتعاطون فيها، قال الليث: سميت عكاظا لأن العرب كانت تجتمع فيها فيعكظ بعضهم بعضا بالمفاخرة - أي - يدعك...»

قال الأزهري: وهي اسم سوق من أسواق العرب وموسم من مواسم الجاهلية، وكانت قبائل العرب تجتمع بها كل سنة ويتفاخرون بها ويحضرها الشعراء... يقيمون شهراً. لسان العرب، ٤٤٧/٧، ٤٤٨.  
<sup>(٢)</sup> بفتح الميم وبعضهم يكسرهما والفتح أكثر. سوق من أسواق العرب في الجاهلية على موضع أميال من مكة في أسفلها. لسان العرب، ٤٠١/١٣؛ فتح الباري، ٦٩٥/٣؛ وفي سيرة ابن هشام ٢٠٩/٣، ٥٠٠ أن مجنة من ناحية الظهران.

<sup>(٣)</sup> ذو المجاز سوق من أسواق العرب بناحية عرفة إلى جانبها وكانت لهذيل ووهم الحافظ ابن حجر من قال إنها بمنى. فتح الباري، ٦٩٥/٣، لسان العرب، ٢٢٧/٢.

<sup>(٤)</sup> الصحيح، ٨١/٣-٨٢؛ والآية في البقرة ١٩٨ بدون الزيادة التي قرأ بها ابن عباس.

أسواق»<sup>(١)</sup>.

وهي مؤنثة، ولذا يقال سوق نافقة<sup>(٢)</sup>.

وفي الاصطلاح: السوق موضع البياعات<sup>(٣)</sup>.

فقه الترجمة:

نقل ابن حجر عن ابن بطال: «فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصي وأفعال الجاهلية

لا تمنع من فعل الطاعة فيها»<sup>(٤)</sup>.

وقال العيني: «أي هذا باب في جواز التبائع في الأسواق التي كانت في الجاهلية قبل

الإسلام، وقصده من الترجمة الإشارة إلى أن مواضع المعاصي، وأفعال الجاهلية لا يمنع

من فعل الطاعة فيها»<sup>(٥)</sup>.

وقد ترجم البخاري في كتاب الحج بقوله: - باب التجارة أيام الموسم والبيع في

أسواق الجاهلية، وساق حديث ابن عباس مع بعض الاختلاف في رواية الحديث في

البابين<sup>(٦)</sup>.

وهذا لاختلاف فيه إذا كان يتعلق بالمعاملات أو كان أصل المكان مشروعاً وإنما لوثة

الجاهليون بتصرفاتهم، لكن إذا كان يتعلق بالعبادات ونحوها فإن المكان الذي يتعبد فيه

أهل الجاهلية أو يذبحون عنده لا يجوز للمسلم أن يفعل عنده ما يكون فيه مشابهة

للمشركين، ويدل على ذلك حديث ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله

<sup>(١)</sup> معجم مقاييس اللغة ١١٧/٣

<sup>(٢)</sup> المصباح المنير، الفيروزآبادي، ٤٢/١

<sup>(٣)</sup> المغرب في ترتيب المعرب، المطرزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٣٩

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٣٧٦/٤

<sup>(٥)</sup> عمدة القاري، ٢١٧/١١

<sup>(٦)</sup> فتح الباري، ٦٩٤/٣

ﷺ أن ينحر إبلاً ببوانة فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة فقال النبي ﷺ: هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا: لا. قال: هل كان فيها عيد من أعيادهم؟ قالوا: لا. قال: أوف بنذك فإنه لاوفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم.<sup>(١)</sup> وإنما ذكرت ذلك لأن الشراح نصوا على أماكن المعصية عموماً ولم يخصصوا منها شيئاً، ونظير هذه الأسواق ما يوجد من مؤسسات ربوية فلو طهرت من الحرام جاز التعامل فيها دون إزالة لها أو نقل ونحوه قياساً على أسواق الجاهلية التي جاز التعامل فيها في الإسلام رغم ما وقع في نفوس الصحابة تجاهها.

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر، ٦٠٧/٣ وقال محمد بن عبد الوهاب إسناده على شرطهما، وقال في تيسير العزيز الحميد، إسناده جيد، انظر تيسير العزيز الحميد، سليمان بن عبدالله بن عبد الوهاب، ١٩٨، ١٩٩.

### ٣٦- باب شراء الإبل الهيم أو<sup>(١)</sup> الأجر.

الهائم المخالف للقصد في كل شيء.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - فقال: حدثنا سفيان قال عمرو: كان ههنا رجل اسمه نؤاس، وكانت عنده إبل هيم فذهب ابن عمر - رضي الله عنهما - فاشترى تلك الإبل من شريك له فجاء إليه شريكه فقال: بعنا تلك الإبل، فقال: ممن بعناها؟ قال: من شيخ كذا وكذا، فقال: ويحك ذاك ابن عمر، فجاءه فقال: إن شريكي باعك إبلا هيمًا، ولم يعرفك<sup>(٢)</sup> قال: فاستقها، قال: فلما ذهب يستاقها فقال: دعها رضيينا بقضاء رسول الله ! لاعدوى. سمع سفيان عمرًا<sup>(٣)</sup>.

وقوله في الحديث: لاعدوى: إشارة من ابن عمر - رضي الله عنهما - إلى حديث «لاعدوى ولاطيرة، وإنما الشؤم في ثلاث في الفرس، والمرأة، والدار»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن التين: «- أي -: رضيت بهذا العيب على ما فيه من البيع، ولأعدي على البائع حاكما»<sup>(٥)</sup>.

#### فقه الترجمة:

قال ابن حجر: «وفي الحديث دليل على جواز بيع الشيء المعيب إذا بينه البائع ورضي به المشتري سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده لكن إذا أخر بيانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> في بعض النسخ (والأجر) وهي رواية النسفي، فتح الباري، ٣٧٦/٤.

<sup>(٢)</sup> في بعض الروايات (يعرفك) وهي رواية المستملي، والحموي، إرشاد الساري، ٣٧/٤.

<sup>(٣)</sup> الصحيح، ٨٢/٣.

<sup>(٤)</sup> أخرجه البخاري في الصحيح عن ابن عمر، كتاب الطب، باب لاعدوى، انظر فتح الباري، ٢٥٤/١٠.

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٣٧٧/٤.

<sup>(٦)</sup> فتح الباري، ٣٧٧/٤؛ عمدة القاري، ٢١٩/١١.



وقال العيني: «مطابقته للترجمة من حيث إن فيه شراء الإبل الهيم وهو شراء عبدالله بن عمر»<sup>(١)</sup>.

وقال الدهلوي: «الوجه الموافق لمذهب الفقهاء أن ابن عمر كان له ردّ هذه الإبل بحكم العيب، وكان له إمساكها فتروى في أمره فرأى مرضها هينا وخاف عدواها فعزم على ردها لأجل العدو ثم تذكر حديث «لاعدوى» فأمسك عن الرد»<sup>(٢)</sup>.

أما عطف الأجرب في الترجمة فقال ابن حجر: «هو من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد، فكأنه قال: شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الأجرب»<sup>(٣)</sup>.

والبخاري فسر الهائم بأنه المخالف للقصد في كل شيء فيدخل الأجرب فيه، وذكر ابن حجر في معنى الإبل الهيم أنها المطلية بالقطران من الجرب، وقيل: هو داء ينشأ عنه الجرب<sup>(٤)</sup>.

وذكر البخاري الترجمة لرفع التوهم الحاصل من وقوع الداء هل يمنع البيع أم لا؟ فهو لا يمنع البيع بل يجب على البائع الأخبار به، وليست الخيار للمستري.

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٢١٨/١١

<sup>(٢)</sup> رسالة شرح تراجم البخاري، ١٣٣؛ وانظر الكاندهلوي، الأبواب والتراجم، ٢٤٠/٣

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٧٦/٤

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٣٧٦/٤

### ٣٧- باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها.

وكره عمران بن الحصين بيعه في الفتنة<sup>(١)</sup>.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديث أبي قتادة - رضي الله عنه - قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فبعت الدرع فابتعت به مخرفا في بني سلمة فإنه لأول مال تأثله في الإسلام<sup>(٢)</sup>.

#### ألفاظ الترجمة:

الفتنة في اللغة: تطلق على معان: يجمعها الابتلاء والامتحان والاختبار وأصلها مأخوذة من قولك: فتنت الفضة والذهب إذا أذبتها بالنار لتمييز الرديء من الجيد<sup>(٣)</sup>. وتطلق - أيضا - على الكفر واختلاف الناس في الآراء<sup>(٤)</sup> وعلى ما يقع بين الناس من قتال<sup>(٥)</sup>.

وأظن هذا المعنى هو القريب من مراد البخاري في الترجمة لأنه عقد ترجمة لاحقة لفظها: - باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب سيأتي الكلام عنها - إن شاء الله. وقد فسر بعض الفقهاء الفتنة بما يشمل البغاة وقطاع الطريق واللصوص<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> ما ورد عن عمران - رضي الله عنه - روي مرفوعا بلفظ نهى النبي ﷺ عن بيع السلاح في الفتنة لكن فيه راو متروك. مجمع الزوائد، ١٨٠٨٧/٤؛ والصحيح أنه موقف على عمران كما بينه البزار؛ انظر كشف الأستار عن زوائد البزار، ١١٧/٤ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي؛ وانظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر، ١١٧/٢

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٨٢/٣

<sup>(٣)</sup> لسان العرب، ٣١٧/١٣

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٣١٧/١٣.

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ٣١٩/١٣

<sup>(٦)</sup> حاشية ابن عابدين، ٢٦٨/٤

وقال ابن حجر: «وكان المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين... وهذا محله إذا اشتبه الحال»<sup>(١)</sup>.

### فقه الترجمة:

هذه الترجمة ليس فيها جزم ببيان الحكم لبيع السلاح في الفتنة وغيرها، ولكن يمكن تحديد مراد البخاري - رحمه الله - بأنه يجيز بيعه في غير الفتنة، ويكرهه فيها بأمور:

- ١- إيراد لقول الصحابي في الترجمة مما يدل على اختياره له.
- ٢- حديث أبي قتادة يدل على جواز بيع الدرع لكن هل هو في الفتنة أم في غيرها؟ دلالة على غير الفتنة واضحة فأبوقتادة باع الدرع والقتال دائر بين المسلمين والمشركين، وليس في ذلك فتنة.
- ويظهر من كلام ابن حجر أن البيع وقع في حنين لأنه قال: «لأن أباقتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال قائما بين المسلمين والمشركين وأقره النبي ﷺ»<sup>(٢)</sup>.
- لكن كيف يدل حديث أبي قتادة على كراهة بيع السلاح في الفتنة؟ ولذلك قال ابن حجر: «وقد استشكل مطابقتها للترجمة».
- قال الإسماعيلي: «ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء، وأجيب بأن الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها.
- فحديث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة»<sup>(٣)</sup>.
- ولذلك انتقد ابن حجر من قال: «يحتمل أن يكون الرجل لما قال فأرضه منه فأراد أن

١ فتح الباري، ٣٧٨/٤

٢ فتح الباري، ٣٧٩/٤

٣ المصدر السابق، ٣٧٨/٤، ذكر ابن حجر نقلا عن الواقدي أن الذي اشتراه منه حاطب بن أبي

بلتعة والثلث سبعة أواق، فتح الباري، ٦٣٦/٧

يأخذ الدرع ويعوضه عنه النبي ﷺ وكأنه بمنزلة البيع وكان ذلك وقت الفتنة»<sup>(١)</sup>.  
فقال ابن حجر: «ولا يخفى تعسف هذا التأويل، والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو  
في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك، لأنه باع الدرع فاشترى بثمنه البستان، وكان ذلك في  
غير زمن الفتنة.

ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة لمن لا يخشى منه  
الضرر لأن أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائماً بين المسلمين  
والمشركين، وأقره النبي ﷺ على ذلك والظن به أنه لم يبعه ممن يعين على قتال  
المسلمين، فيستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه»<sup>(٢)</sup>.

قال الكاندهلوي: «وكأن المصنف أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال: بع  
سلاحك لمن شئت... والأوجه عندي أن المصنف مال إلى قول الثوري ورد قول ابن  
عمر<sup>(٣)</sup> وإنما ذكر قوله لبيان الاختلاف للاختياره، وثبت في الحديث بيعه زمن القتال  
وهو زمن الفتنة»<sup>(٤)</sup>.

وما قاله الكاندهلوي فيه نظر من وجوه:

أحدها: أن من عادة البخاري إذا وضع قول الصحابي أو التابعي في الترجمة فهو  
يختاره، وقد نبه الشراح على هذا والأمثلة على ذلك كثيرة منها خيار المجلس والنجش،  
وتراجم في القبض يأتي بيانها»<sup>(٥)</sup>.

وليس من عادته إيراد القول للإشارة إلى الخلاف بل يشير بالاستفهام أو حذف

الجواب ونحوه.

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٧٨/٤

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٣٧٩/٤

<sup>(٣)</sup> كذا في الأصل، ولعله يقصد قول عمران فليس لابن عمر في الترجمة وأدلتها ذكر.

<sup>(٤)</sup> الأبواب والتراجم، ٢٤٠/٣

<sup>(٥)</sup> انظر الصحيح، ٩١، ٨٥، ٨٤/٣

الثاني: أن بيع أبي قتادة إن كان لأحد المسلمين فلا دليل فيه على تحريم بيعه في الفتنة.

وإن كان لغيرهم فأين الدليل على أن الفتنة المراد بها الحرب بين المسلمين والكفار.

الثالث: أن الترجمة مشتملة على أمرين الأول: بيع السلاح في الفتنة، والثاني: بيعه

في غيرها، فإذا كان البخاري أورد كلام عمران من أجل إبطاله وليس محتجا به فأين المطابقة بين الترجمة، وأحد أجزائها، لكن نبه من تكلم على تراجم البخاري أنه يذكر لفظة غير حتى لا يسبق إلى الفهم أن الدليل لا يشمل غير الواقعة، فلعل ذلك منه والله أعلم.

أقوال العلماء في بيع السلاح في الفتنة :  
اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

الأول: يجيز ذلك مع الكراهة الشديدة أو التحريم وهو ما ذهب إليه الشافعية<sup>(١)</sup> في أحد الوجهين وخرجه بعض الحنابلة احتمالا في مذهب أحمد<sup>(٢)</sup> وهو مذهب الحنفية<sup>(٣)</sup> قال النووي: «وبيع السلاح للبغاة وقطاع الطريق مكروه ولكنه يصح»<sup>(٤)</sup>.

قال المرداوي - شارحا عبارة ابن قدامة -: «ولا يصح بيع العصير لمن يتخذ خمرا ولا بيع السلاح في الفتنة ولأهل الحرب».

قال: «وهو المذهب بلا ريب نقله الجماعة وعليه الأصحاب، ويحتمل أن يصح مع التحريم»<sup>(٥)</sup>.

ثم قال: «محل الخلاف إذا علم أنه يفعل به ذلك على الصحيح، وقيل: أو ظنه اختاره الشيخ تقي الدين .... قلت: وهو الصواب»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> المجموع، ٣٥٣/٩.

<sup>(٢)</sup> الإنصاف، ٣٢٧/٤؛ المبدع، ٤٣/٤.

<sup>(٣)</sup> حاشية ابن عابدين، ٢٦٨/٤.

<sup>(٤)</sup> روضة الطالبين، ٤١٦/٣.

<sup>(٥)</sup> الإنصاف، ٣٢٧/٤.

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ٣٢٧/٤.

قال في رد المحتار: «ويكره تحريما بيع السلاح من أهل الفتنة إن علم»<sup>(١)</sup>.  
ونقل ابن قدامة الجواز عن عطاء، والحسن، والثوري، وعزاه إلى ابن المنذر<sup>(٢)</sup>.  
القول الثاني: ويرى أصحابه بطلان العقد إذا تضمن ما نهى الله عنه وهو مذهب الإمام أحمد<sup>(٣)</sup> وهو مذهب الظاهرية<sup>(٤)</sup>.  
قال ابن قدامة: «فإنما يحرم البيع ويبطل إذا علم البائع قصد المشتري ذلك إما بقوله أو بقرائن مختصة به تدل على ذلك... وإذا ثبت التحريم فالبيع باطل»<sup>(٥)</sup>.  
وعند المالكية يحرم بيع السلاح في الفتنة قال الحطاب: «ذكر القرطبي في أوائل شرح مسلم في منع بيع العنب لمن يعصرها خمرا قولين:  
قال الأبي: والمذهب في هذا سد الذرائع كما يحرم بيع السلاح لمن يعلم أنه يريد قطع الطريق على المسلمين، أو إثارة الفتنة بينهم قاله في أول سماع ابن القاسم من كتاب المحاربين والمرتدين وفي رسم البيوع الأول من سماع أشهب من كتاب التجارة إلى أرض الحرب»<sup>(٦)</sup>.  
ونص المالكية على أن المشتري يجبر من إخراج المسلم والمصحف والصغير إذا بيعت له وكان المشتري كافرا<sup>(٧)</sup>.  
وقال في مواهب الجليل - عند قول خليل وأجبر على إخراجه -: «يعني إذا قلنا إن شراء الكافر للمسلم ممنوع ابتداء ولكنه يصح إذا وقع فإننا نجبره على إزالة ملكه عنه

<sup>(١)</sup> حاشية ابن عابدين، ٢٦٨/٤

<sup>(٢)</sup> المغني مع الشرح الكبير، ٢٨٣/٤

<sup>(٣)</sup> المغني، ٣١٩/٦، كشف القناع، ١٨١/٣.

<sup>(٤)</sup> المحلى، ٣٠، ٢٩/٩

<sup>(٥)</sup> المغني، ٣١٩/٦

<sup>(٦)</sup> مواهب الجليل، ٢٥٤/٤

<sup>(٧)</sup> المصدر السابق، ٢٥٤/٤

بأي وجه كان ولو بالعتق»<sup>(١)</sup>.

فتعليقه يشعر بأن البيع صحيح وإن كان يشعر - أيضا - بوجود قول آخر بالبطلان، فإذا ألحقت مسألة السلاح في الفتنة بها فهي مثلها لأن المالكية ذكروها معها لكنهم لم ينصوا على صحة البيع ولا بطلانه في مسألة السلاح.

أما بيع السلاح في غير الفتنة فالظاهر أنه جائز لأن الكراهة المروية عن عمران مقيده بالفتنة فإذا انتفى القيد انتفى الحكم المعلق به وكذلك حديث أبي قتادة فإنه دال على جواز بيع السلاح، بل بعض الشراح<sup>(٢)</sup> بين أن ما يدل على جواز بيع السلاح في غير الفتنة مأخوذ من حديث أبي قتادة بشكل واضح.

---

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٥٤/٤

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٧٨/٤

### ٣٨- باب في العطار وبيع المسك.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديث أبي موسى - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل المجلس الصالح والمجلس السوء كمثل صاحب المسك، وكير الحداد، لا يعدمك من صاحب المسك إما أن تشتريه أو تجد ريحه، وكير الحداد يحرق بيتك أو ثوبك أو تجد منه ريحا خبيثة»<sup>(١)</sup>.

#### ألفاظ الترجمة:

العطار: في اللغة بائع العطر، والعطر اسم جامع للطيب<sup>(٢)</sup>.  
أما المسك: فهو ضرب من الطيب، وهو فارسيٌّ معربٌ قاله الجوهري<sup>(٣)</sup>.  
قال المرداوي: «اختلف ممّ هو؟ فالصحيح أنه سرّة الغزال، وقيل: هو من دابة في البحر لها أنياب. قال في التلخيص فيكون مما يؤكل<sup>(٤)</sup>.  
وقال ابن عقيل: «هو دم الغزلان، وهو طاهر وفأرته طاهرة على الصحيح»<sup>(٥)</sup>.

#### فقه الترجمة:

هذه الترجمة، وما تحتها من أدلة تدل على جواز بيع المسك وطهارته.  
قال ابن حجر: «وفيه جواز بيع المسك، والحكم بطهارته لأنه ﷺ مدحه ورغب فيه، وفيه الرد على من كرهه، وهو منقول عن الحسن البصري، وعطاء، وغيرهما، ثم انقضى الخلاف، واستقر الإجماع على طهارة المسك، وجواز بيعه»<sup>(٦)</sup>.  
وممن حكى الإجماع النووي نقله عنه ابن عابدين<sup>(٧)</sup> والقاضي عياض<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨٢/٣

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، ٥٨٢/٤

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٤٨٧/١٠؛ مواهب الجليل، ٩٧، ٩٦/٤

<sup>(٤)</sup> لكن في الفروع فيكون مما لا يؤكل، الفروع، ٢٤٩/١

<sup>(٥)</sup> الإنصاف، ٣٢٨/١

<sup>(٦)</sup> فتح الباري، ٣٨٠، ٣٧٩/٤



وقد عقد البخاري - رحمه الله - ترجمة أخرى في كتاب الصيد والذبائح بعنوان المسك أورد تحتها حديث أبي موسى، وأورد - أيضا - حديث أبي هريرة في وصف دم الشهيد<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر - ناقلًا عن ابن المنير - : «وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك، وكذا بالذي بعده وقوع تشبيه دم الشهيد به لأنه في سياق التكريم والتعظيم فلو كان نجسا لكان من الخبائث، ولم يحسن التمثيل به في هذا المقام»<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره الشراح من هذا التوجيه يرد عليه أن المشبه به في الحديث لا يلزم من مدحه إباحته لأن ذلك يقع على المثلين فإذا كان ضرب المثل بالمسك يدل على مشروعيته، فإن ذم الحداد يدل على عدم مشروعيته لكن الأولى الاستدلال بمدح النبي ﷺ لشراء المسك. هذا من حيث مشروعية بيع المسك وشرائه.

أما العطار فقد قال ابن حجر: «ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكأنه ألحق العطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة»<sup>(٣)</sup>.

وتعقبه العيني فقال: «قلت: صاحب المسك أعم من أن يكون حامله أو بائعه، ولكن القرينة الحالية تدل على أن المراد منه بائعه فتقع المطابقة بين الحديث والترجمة، وإما أنه ذكر العطار وإن لم يكن له ذكر في الحديث فلأنه قال: وبيع المسك وهو يستلزم البائع، وبائع المسك يسمى العطار، وإن كان يبيع غير المسك من أنواع الطيب»<sup>(٤)</sup>.

وما أبداه العيني من انتقاد لابن حجر حول لفظة صاحب المسك يرده أن البخاري

<sup>(٧)</sup> حاشية ابن عابدين، ٢٠٩/١.

<sup>(٨)</sup> عمدة القاري، ٢٢١/١١.

<sup>(٩)</sup> فتح الباري، ٥٧٧/٤.

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٥٧٨/٩؛ المتواري، ٢٠٩.

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٧٩/٤.

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ٢٢٠/١١.

أورد الحديث في باب الصيد والذبائح بلفظ حامل المسك، وليس بالضرورة أن يكون بائعاً، لكن النبي ﷺ رغب في الحديث على الشراء منه فدل على أنه بائع.

وما ذكره العيني من علاقة بين العطار وبيع المسك هو احتمال وارد وقوي، ويمكن أن يكون العطار ذكر بأحد أنواع الطيب التي عنده وهو المسك أو أغلبها، والله أعلم.

وقد حكى الإجماع على طهارته<sup>(١)</sup>.

وقد ورد عن بعض السلف القول بطهارته وورد عن سلمة أنه كان إذا توضأ أخذ المسك فمسح وجهه ويديه<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن سيرين قال: لا بأس بالمسك للحی والمیت<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من وردت عنهم كراهته فعن الضحاك قال: المسك ميتة ودم<sup>(٤)</sup>.

وعن عطاء، والحسن أنه كان يكرهه للحی والمیت، وعن مجاهد أنه يكره أن يجعل المسك في المصحف<sup>(٥)</sup>.

ومنهم من قيد الكراهة بالمیت: فروي عن عمر: لا تحنطوني بمسك.

وقال عمر بن عبدالعزيز لأمه: إني لأراك تمتسكين حناطي فلا تجعلي فيه مسكاً<sup>(٦)</sup>.

وهو احتمال في مذهب أحمد<sup>(٧)</sup>.

وحكى المازري عن قوم القول بنجاسته<sup>(٨)</sup> وذهب إلى ذلك ابن الشحنة من الحنفية

<sup>(١)</sup> مواهب الجليل، ٩٧، ٩٦/٤.

<sup>(٢)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٣١/٩.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٣١/٣.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٣١/٩.

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ٣٢/٩، ٢٥٧/٣.

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ٢٥٧/٣.

<sup>(٧)</sup> الفروع، ٣٢٨/١.

<sup>(٨)</sup> مواهب الجليل، ٩٧، ٩٦/٤.

وعده بعض فقهاءهم شذوذاً<sup>(١)</sup>.

ونقل العيني عن المنذر أن الكراهة لاتصح إلا عن عطاء<sup>(٢)</sup>.

وقد صرح الفقهاء بجواز بيع المسك وذكروا بعض المآخذ التي أدت ببعضهم إلى التردد في صحة بيعه وهي مأخذان أحدهما يعود إلى حقيقة المسك، والآخر إلى وعائه. قال البهوتي: «لا يصح بيع المسك في الفأر وهو وعاءه ويسمى النافجة ما لم يفتح ويشاهد لأنه مجهول كاللؤلؤ في الصدف، واختار في الهدي صحته لأنه وعاء له ولأنه يصونه وتجاره يعرفون ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وقال المرداوي عن اختيار ابن القيم: «هو قوي في النظر»<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن تيمية: «وفأرة المسك طاهرة عند جماهير العلماء، وليس فيما بيان من البهيمة وهي حية بل هو بمنزلة البيض، والولد واللبن والصوف»<sup>(٥)</sup>. قال ابن عابدين: «والمسك طاهر حلال فيؤكل بكل حال وكذا نافحته طاهرة مطلقاً على الأصح»<sup>(٦)</sup>.

وقال النووي: «وأما المسك فطاهر، وفي فأرته المنفصلة في حياة الظبية وجهان الأصح الطهارة كالجنين فإن انفصلت بعد موتها فنجسة على الصحيح كاللبن، وطاهره في وجهه كالبيض المتصلب»<sup>(٧)</sup>.

وقال في البيع: «بيع المسك في الفأرة باطل سواء بيع معها أو دونها كاللحم في

١ حاشية ابن عابدين، ٢٠٩/١

٢ عمدة القاري، ٢٢١/١١

٣ كشف القناع، ١٦٦/٣؛ وانظر زاد المعاد، ٨٢١/٥

٤ الإنصاف، ٣٠١/٤؛ الفروع، ٢٦/٤

٥ مختصر الفتاوي المصرية، ص ٨

٦ حاشية ابن عابدين، ٢٠٩/١

٧ روضة الطالبين، ١٧/١

الجلد سواء فتح رأس الفأرة أم لا.

وقال في التتمة: «إذا كانت مفتوحة نظر إن لم يتفوت ثخنها وشاهد المسك فيها صح البيع وإلا فلا.

وقال ابن سريج: «يجوز بيعه مع الفأرة مطلقا كالجوز»<sup>(١)</sup>.

فرحم الله البخاري من إمام مجتهد فقيه مدرك لكثير من المسائل الفقهية الدقيقة ورغم وجود الخلاف لكنه ضعيف بل الإجماع يحكي على الجواز لبيع المسك وطهارته، وهذا يفسر اختيار البخاري لهذه الصيغة التي لم يذكر فيها الاستفهام، وهذا يعزز ما يأتي ذكره من إعراضه عن ذكر خلاف ابن عباس في ربا الفضل أو حتى الإشارة إليه.

---

(١) روضة الطالبين، ٣/٣٧٣

## ٣٩- باب ذكر الحجام.

ذكر البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثين:

الأول: حديث أنس - رضي الله عنه - قال: حجم أبوطيبة رسول الله ﷺ فأمر له بصاع من تمر، وأمر أهله أن يخففوا من خراجه.

الثاني: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: احتجم النبي ﷺ وأعطى الذي حجمه، ولو كان حراما لم يعطه.<sup>(١)</sup>

## ألفاظ الترجمة:

الحجم: المص، يقال: حجم الصبي ثدي أمه إذا مصه.

والحجام: المصاص. قال الأزهرى: يقال للحاجم حجام لامتصاصه فم المحجمة.<sup>(٢)</sup>

## فقه الترجمة:

قال ابن حجر - ناقلا عن ابن المنير -: «ليست هذه الترجمة تصويبا لصناعة الحجامة فإنه قد ورد حديث يخصها، وإن كان الحجام لا يظلم أجره فالنهي على الصانع لاعلى المستعمل، والفرق بينهما ضرورة المحتجم إلى الحجامة، وعدم ضرورة الحجام لكثرة الصنائع سواها»<sup>(٣)</sup>.

وتعقبه ابن حجر فقال: «قلت: إن أراد بالتصويب التحسين والندب إليها فهو كما قال، وإن أراد التجويز فلا.

فإنه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة، ومن لازم تعاطيها للمستعمل تعاطي الصانع فلا فرق إلا بما أشرت إليه؛ إذ لا يلزم من كونها من المكاسب الدنيئة أن لا تشرع

(١) الصحيح، ٨٣٠٨٢/٣

(٢) لسان العرب، ١١٧٠١١٦/١٢

(٣) فتح الباري، ٣٨٠/٤

فالكساح<sup>(١)</sup> أسوأ حالا من الحجام، ولو تواطأ الناس على تركه لأضرَّ بهم<sup>(٢)</sup>. وما قاله ابن حجر متعقبا به على ابن المنير هو الذي يفهم من الترجمة، وأدلتها فإن الأحاديث التي أوردها البخاري كلها دالة على إباحة الحجامة. وقد عقد البخاري في الإجارة ترجمة بعنوان - باب خراج الحجام فترجم على الحرفة، وهي الحجامة، وعلى ما يأتي منها من كسب والتلازم بينهما واضح. ويعزز ذلك أن البخاري - رحمه الله - أخرج حديث أبي جحيفة الذي استدل به راويه، وبعض أهل العلم على كراهية الحجامة، ولم يستدل به في هذا الموضوع فدل على أن الحجامة عنده مشروعة.

قال العيني: «- أي -: هذا باب فيما جاء من ذكر الحجام، ولما ذكر في باب موكل الربا النهي عن ثمن الدم الذي هو الحجامة<sup>(٣)</sup>. وظاهره التحريم عقد هذا الباب هنا، وفيه حديثان يدلان على جواز الحجامة، وأخذ الأجرة فذكرهما ليدل على أن النهي المذكور فيه إما منسوخ كما ذهب إليه البعض، وإما محمول على التنزيه كما ذهب إليه آخرون وهذا الذي يذكر ههنا هو الوجه، لا ما ذكره بعضهم، بما لا طائل تحته<sup>(٤)</sup>. فإن كان العيني متعقبا لابن المنير فهو مصيب، وإن كان يقصد تعقب ابن حجر فإن تعقبه محل نظر، وكلامهما مآله واحد.

ولعل البخاري - رحمه الله - لما ذكر المسك، وحكمه، وله تعلق بالدم ذكر حكم الحجامة، ولذلك أفردا عن التراجم الأخرى التي كان من المتوقع أن تذكر معها وهي تراجم الصناعات والحرف كالخياط والحداد، ونحوها.

<sup>(١)</sup> قال في اللسان: الكسح الكنس، والمكسحة المكنسة، كسح البئر والبيت يكسحه كسحا كنسه.

لسان العرب، ٥٧١/٢.

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٨٠/٤.

<sup>(٣)</sup> سيأتي أن بعض أهل العلم ينازع في حمل ذلك على الحجامة.

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ٢٢١/١١.

أقوال العلماء في الاكتساب بالحجامة:

اختلف العلماء في الاكتساب بالحجامة على أقوال:

القول الأول: ويرى أصحابه جواز الاكتساب بها، وهذا ما يفهم من تراجم البخاري، وأدلته التي أوردها بعدها، وهو المنقول عن ابن عباس<sup>(١)</sup> من الصحابة، وعطاء، وعكرمة، وسالم، والقاسم<sup>(٢)</sup> وأبي جعفر<sup>(٣)</sup>.

وهو مذهب مالك، والليث، ويحيى بن سعيد، وربيع<sup>(٤)</sup> وهو مذهب الشافعي<sup>(٥)</sup>.

وهو قول أبي حنيفة وصاحبه<sup>(٦)</sup>.

فعن عطاء قال: دخلت على ابن عباس، وغلّام له يحجمه قال: يا ابن عباس ما تصنع بخراج هذا؟ قال: آكله، وأوكله، وأشار بيده إلى فيه<sup>(٧)</sup>.

وعن علي بن رباح قال: كنت عند ابن عباس فأتته امرأة فقالت: إني امرأة من أهل العراق، ولي غلام حجام، ويزعم أهل العراق أنني آكل ثمن الدم، فقال: إنهم لا يزعمون شيئاً إنما تأكلين خراج غلامك، ولست تأكلين ثمن الدم<sup>(٨)</sup>.

#### الأدلة:

استدل من ذهب إلى إباحة الاكتساب بالحجامة وإباحة ما جاء من خراج بسببها بما

يلي:

<sup>(١)</sup> انظر مصنف ابن أبي شيبة، ٢٦٧/٦، ٢٦٨.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٢٦٤/٦، ٢٦٥.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٢٦٩/٦.

<sup>(٤)</sup> المنتقى، الباجي، ٢٩٨/٧، ٢٩٩.

<sup>(٥)</sup> روضة الطالبين، ٢٨٠/٣.

<sup>(٦)</sup> بدائع الصنائع، ١٩٠/٤.

<sup>(٧)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٢٦٧/٦.

<sup>(٨)</sup> المصدر السابق، ٢٦٨/٦.

١- الأحاديث التي ذكرها البخاري تحت الترجمة ، وهي واضحة الدلالة على المقصود.

٢- نازعوا في بعض الأدلة التي استدل بها من كره الحجامة على وجوه:

أ - فمن ذلك ما تقدم عن ابن عباس من أن النهي عن ثمن الدم لا تدخل فيه الحجامة، وتبعه في ذلك ابن عبد البر حيث يقول عن حديث أبي جحيفة الذي رواه البخاري، ولفظه: «نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب، وثنم الدم، ونهى عن الواشمة، والموشومة، وأكل الربا، وموكله، ولعن المصور»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: «هذا حديث صحيح، وظاهره عندي على غير ما تأوله أبوجحيفة<sup>(٢)</sup> بدليل ما في حديث أنس<sup>(٣)</sup>».

لأن نهيه عن الدم ليس من أجرة الحجامة في شيء، وإنما هو كنهيه عن ثمن الكلب، وثنم الخمر، والخنزير، وثنم الميتة، ونحوها، ولما لم يكن نهيه عن ثمن الكلب تحريماً لصيده كذلك ليس تحريم ثمن الدم تحريماً لأجرة الحجام لأنه إنما أخذ أجرة تعب، وعمله، وكل ما ينتفع به فجائز بيعه والإجارة عليه... فلا سبيل إلى تسليم ما تأوله أبوجحيفة، وإن كانت له صحة لأن الأصول الصحاح ترده فلو كان على ما تأوله أبوجحيفة، كان منسوخاً بما ذكرنا وبالله التوفيق»<sup>(٤)</sup>.

ب - القول بنسخ الأحاديث الدالة على النهي كما بينه ابن عبد البر في آخر كلامه، ونصره العيني في شرحه، وعزاه للطحاوي، وقال: هو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه<sup>(٥)</sup> ومال

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٧٨/٣

<sup>(٢)</sup> لأن أبا جحيفة اشترى عبداً حجاماً فأمر بمحاجمه فكسرت فسئل عن ذلك فذكر لهم هذا الحديث.

<sup>(٣)</sup> مراده حديث أنس الذي ذكره البخاري في هذا الباب

<sup>(٤)</sup> التمهيد، ٢٢٥/٢

<sup>(٥)</sup> عمدة القاري، ٢٢٢/١١.



إليه الباجي من المالكية بل ادعى الإجماع على إباحة التكسب بالحجامة<sup>(١)</sup>.  
 ج - من العلماء من حمل الأحاديث التي فيها النهي على الشرط المعلوم الذي  
 يتعذر تحقيقه وفيه نوع من الجهالة كما صنع ابن حبان<sup>(٢)</sup> وابن حزم<sup>(٣)</sup>.  
 قال الباجي - وهو يبين إباحة كسب الحجام، ويجب على الأدلة الدالة على خلاف  
 ذلك بعد إيراد حديث محيصة الأنصاري أحد بني حارثة أنه استأذن على النبي ﷺ في  
 إجارة الحجام فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال: أعلفه نضاحك<sup>(٤)</sup> - يعني -  
 رقيقك.

قال: «يحتمل، والله أعلم أن يكون منسوخاً للإجماع على إباحتها<sup>(٥)</sup>... وفي المبسوط  
 من رواية ابن وهب عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني الثقة أن قريشا كانت  
 تتكرم في الجاهلية عن كسب الحجام، فيحتمل أن النبي ﷺ أمضى تلك الكراهية، ثم  
 نسخ بعد سؤال محيصة أو غير ذلك.

ويحتمل: أن يكون منع منه لمعنى كان فيه وكان ذلك المعنى متعلقاً بشيء مخصوص  
 وإن كان طعاماً لعله لم يكن متيقن الطهارة لأن معظم ما كانوا يعطون ذلك الوقت في  
 الأجرة طعاماً وربما نالته نجاسة أو شك في نجاسته بما يحاوله من الدم فنهى النبي ﷺ  
 عنه من أجل ذلك وارتاب السيد في سلامته من ذلك فنهاه النبي ﷺ من أجل ذلك، فأما  
 أجرة الحجام فمباح أكلها... ويحتمل أن يكون محيصة إنما كرّر السؤال عنه اتقاء هذا  
 المعنى مع حاجته إليه أن يلحقه بذلك وصمة أو معنى تثلم مروءته وقد قال مالك: ليس

<sup>(١)</sup> المنتقى، ٢٩٨/٧؛ جامع الترمذي، ٢٣/٢

<sup>(٢)</sup> تقريب صحيح ابن حبان، ٢٩٩/٧، ٣٠٠.

<sup>(٣)</sup> المحلى، ١٩٢/٨، ١٩٣.

<sup>(٤)</sup> قال الشوكاني في نيل الأوطار، ٣٢١/٥ - بضم النون وتشديد الضاد، وذكر الباجي في المنتقى أنها  
 الإبل التي يستقى عليها، ونقل عن مالك أنها الأرقاء، ورجح ذلك. المنتقى، ٢٩٩/٧.

<sup>(٥)</sup> دعوى الإجماع فيها نظر لأن الخلاف منقول عن الصحابة ومن بعدهم.

العمل على كراهية أجر الحجام ولا أرى به بأسا واحتج على ذلك بأن ما يحل للعبد أكله يحل للأحرار كأجرة سائر الأعمال.

ويحتمل: أن يكون جميع كسبه أو بعضه ثمن الدم وبأن بيع دم ما يفصده من الإبل والبقر، وسائر الحيوان كالعبد يبيعه إن كان كافرا يستحل ذلك وسيده مسلم فنهى عن كسبه إذا لم يتيقن سلامة ما يأخذه منه ولذلك ورد في بعض الروايات نهى عن ثمن الدم وأجرة الحجام ليست بثمن الدم على الحقيقة»<sup>(١)</sup>.

وحكى ابن تيمية، والنووي عن الجمهور حل أجرة الحجامه وأن القول الآخر ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ومع قول هؤلاء الأئمة بإباحة الحجامه إلا أنهم نصوا على كراهتها للحر. وابن قدامة يرى أن الأئمة الذين نهوا على كراهة الحجامه إنما مقصدهم التنزه عن الكسب لدناءته، وليس مقصودهم تحريمها ومثله قال الكاساني من الحنفية: <sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة: «فيتعين حمل نهيه على الكراهة دون التحريم وكذلك قول الإمام أحمد فإنه لم يخرج عن قول النبي ﷺ وفعله، وإنما قصد اتباعه ﷺ وكذلك سائر من كرهه من الأئمة يتعين حمل كلامهم على هذا ولا يكون في المسألة قائل بالتحريم»<sup>(٤)</sup>.

ولذلك قال: «وإذا ثبت هذا فإنه يكره للحر أكل كسب الحجام ويكره تعلم صناعة الحجامه، وإجارة نفسه لها لما فيها من الأخبار ولأنها فيها دناءة فكره الدخول فيها كالكسح»<sup>(٥)</sup>.

وقد مال ابن القيم إلى الجمع بين الأحاديث التي ذمت كسب الحجام، والتي أباحتها

<sup>١</sup> المنتقى، ٢٩٨/٧، ٢٩٩.

<sup>٢</sup> مختصر الفتاوي المصرية، ٣٦٠، ٣٦١؛ مسلم بشرح النووي، ٢٣٣/١٠.

<sup>٣</sup> بدائع الصنائع، ١٩٠/٤.

<sup>٤</sup> المغني، ١٢٠، ١١٩/٨.

<sup>٥</sup> المصدر السابق، ١٢٠/٨.

بأن الذم على الآخذ، والإباحة للمعطي، وانتقد من ذهب إلى القول بالنسخ فهي دعوى  
لادليل عليها، وقاس كسب الحجام على البصل الذي ورد ذمه مع إباحته، وعلى الأموال  
التي كان يعطيها رسول الله ﷺ لمن لا يستحقها فهو ممدوح ﷺ في إعطائه مذموم من  
أخذ المال وهو لا يحل له كالسائل وهو لا يستحق فيعطي<sup>(١)</sup>.

الثاني: ذهب أصحابه إلى حرمة كسب الحجام وهو قول أبي هريرة<sup>(٢)</sup> وعثمان<sup>(٣)</sup>  
ورافع بن خديج<sup>(٤)</sup> وأبو جحيفة السوائي من الصحابة<sup>(٥)</sup> وعن الحسن، والنخعي، وأبو قلابة<sup>(٦)</sup>  
من التابعين، وهو قول القاضي من الحنابلة وحكاه عن أحمد<sup>(٧)</sup>.

روى ابن أبي شيبة بسنده عن أبي هريرة قال: من السحت كسب الحجام وثن الكلب  
ومهر البغي<sup>(٨)</sup>.

وعن رافع بن خديج شر الكسب مهر البغي، وثن الكلب، وكسب الحجام<sup>(٩)</sup>.

وعن عثمان: ما يعجبني غلة الحجام والحمام<sup>(١٠)</sup>.

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلي:

١- حديث أبي جحيفة إذ فيه وعن ثمن الدم ضمن منهيات نهى عنها رسول الله ﷺ.

<sup>(١)</sup> انظر زاد المعاد، ٧٩٠/٥، ٧٩٢، ٦٣/٤.

<sup>(٢)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٢٦٩/٦، كنز العمال بهامش المسند، ٢١٨/٢.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٢٦٥/٦.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٢٧٠/٦.

<sup>(٥)</sup> الصحيح، ٧٨/٣.

<sup>(٦)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٢٦٩/٦، ٢٧٠، ٢٦٤؛ المغني، ١١٨/٨.

<sup>(٧)</sup> المغني، ١١٨/٨.

<sup>(٨)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٢٦٩/٦.

<sup>(٩)</sup> المصدر السابق، ٢٧٠/٦.

<sup>(١٠)</sup> المصدر السابق، ٢٦٥/٦.

وتقدم ما قاله ابن عبد البر والباجي من مناقشة متوجهة إلى هذا الدليل.

٢- قوله ﷺ: «كسب الحجام خبيث» وقوله ﷺ: «شر الكسب مهر البغي، وثمر الكلب وكسب الحجام»<sup>(١)</sup>.

وهذا من أقوى الأدلة التي احتجوا بها في نظري لكنه نوقش بما يلي:

أ - ما قاله ابن قدامة تسميته كسبا خبيثا لا يلزم منه التحريم فقد سمى النبي ﷺ الثوم والبصل خبيثين مع إباحتهما<sup>(٢)</sup>.

ومثل ذلك قال الشوكاني<sup>(٣)</sup> واستدل بأن كلمة خبيث تطلق على الرديء قال تعالى: ﴿ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه﴾<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك قوله ﷺ: «شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها، ومن لا يجب فقد عصى الله ورسوله»<sup>(٥)</sup>.

قال ابن دقيق العيد: «والخبيث من حيث هو لا يدل على الحرمة صريحا ولذلك جاء في كسب الحجام أنه خبيث ولم يحمل على التحريم غير أن ذلك بدليل خارج وهو أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ولو كان حراما لم يعطه، فإن ثبت أن لفظة الخبيث ظاهرة في الحرام فخرجها عن ذلك في كسب الحجام بدليل لا يلزم منه خروجها في غيره بغير دليل»<sup>(٦)</sup>.

ب - ورد في الأحاديث الدالة على ذم كسب الحجام الترخيص بإطعامه للرقيق فاستدل به المجوزون لكسب الحجامه بذلك على ما ذهبوا إليه.

<sup>(١)</sup> رواهما مسلم، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن، مسلم بشرح النووي، ٢٣٢/١٠

<sup>(٢)</sup> المغني، ١١٩/٨

<sup>(٣)</sup> نيل الأوطار، ٣٢١/٥.

<sup>(٤)</sup> البقرة آية ٢٦٧

<sup>(٥)</sup> أخرجه مسلم عن أبي هريرة، مسلم بشرح النووي، ٢٣٧/٩

<sup>(٦)</sup> إحكام الأحكام، ١٤١/٢، ط الأولى، عالم الفكر

قال ابن قدامة: «قول النبي ﷺ في كسب الحجام: أطعمه رقيقك، دليل على إباحة كسبه إذ غير جائز أن يطعم رقيقه ما يحرم أكله فإن الرقيق آدميون يحرم عليهم أكل ما حرمه الله تعالى كما يحرم على الأحرار»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حبان: «ثم قال: أطعمه رقيقك واعلفه ناضجك ولو كان كسب الحجام منها عنه لم يأمر ﷺ بإطعام المرء رقيقه منه إذ الرقيق متعبدون ومن المحال أن يأمر ﷺ بإطعام رقيقه حراما»<sup>(٢)</sup>.

لكن هذا يرد عليه أن هؤلاء الأرقاء قد يكونون غير مسلمين وبالتالي فلا حرج من إطعامهم هذا الأمر إلا إذا قلنا إن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهي مسألة فيها خلاف ولست بصدد بيان حكمها.

وذهب الإمام أحمد إلى أنه إذا أعطى من غير شرط فله أخذه ويصرفه على علف دوابه وطعمة عبيده وموثة صناعته ولا يحل له أكله<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة القول أن الرأي الأول أرجح لقوة أدلته ورجحان ما قابلها ولكن التنزه عن هذا الكسب للأحرار مطلب من جهة تكميل المروءة لامن جهة حرمتها في ذاتها، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> المغني، ١١٩/٨

<sup>(٢)</sup> تقريب صحيح ابن حبان، ٣٠١، ٣٠٠/٧

<sup>(٣)</sup> المغني، ١١٨/٨

#### ٤٠- باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثين:

الأول: حديث عبد الله بن عمر، ولفظه: أرسل النبي ﷺ إلى عمر - رضي الله عنه - بحلة حرير - أو سيرا - فرآها عليه فقال: «إني لم أرسل بها إليك لتلبسها إنما يلبسها من لا خلاق له إنما بعثت إليك لتستمتع - يعني - تبيعها»<sup>(١)</sup>.

الثاني: حديث عائشة - رضي الله عنها - أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهة فقلت: يا رسول الله: أتوب إلى الله وإلى رسوله ﷺ، ماذا أذنبت؟ فقال رسول الله ﷺ: «ما بال هذه النمرقة؟ قلت: اشتريتها لك لتقعد عليه وتوسدها. فقال رسول الله ﷺ: «إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون فيقال لهم: أحيوا ما خلقتكم، وقال: إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة»<sup>(٢)</sup>.

#### ألفاظ الترجمة:

التجارة في اللغة: البيع والشراء، ويطلق العرب على بائع الخمر تاجرا<sup>(٣)</sup>.

وفي مواهب الجليل: «إذ المقصود من التجارة إنما هو أخذ ما في يد غيرك بدفع عوض عن طيب نفس منكما»<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر - موضحا توجيه الترجمة -: «وقوله: باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء - أي -: إذا كان مما ينتفع به غير من كره له لبسه أما مالا منفعة فيه

<sup>١</sup> الصحيح، ٨٣/٣

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ٨٣/٣

<sup>٣</sup> لسان العرب، ٨٩/٤

<sup>٤</sup> مواهب الجليل، ٢٢٨/٤

شرعية فلا يجوز بيعه على الراجح من أقوال العلماء...»<sup>(١)</sup>.

وقال - أيضا-: «وفي اللباس من وجه آخر<sup>(٢)</sup>: «إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو تكسوها». وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزمة له، وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه، أو المراد بالكراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتنزيه فيدخل فيه الرجال والنساء.

فعرف بهذا جواب ما اعترض به الإسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء»<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره ابن حجر من أن التجارة أخص من البيع تقدم من التعريف ما يردده فتصح المطابقة بين الترجمة والحديث.

أما علاقة الحديث الثاني بالترجمة فقال الحافظ: «وجه الدلالة منه أنه ﷺ لم يفسخ البيع في النمرقة، ولا سيما في بعض طرقه أنه ﷺ توكأ عليه بعد ذلك<sup>(٤)</sup>. والثوب الذي فيه الصور يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحيثية بخلاف ما اعترض به الإسماعيلي.

ومن هذا الكلام الذي نقله الحافظ عن الإسماعيلي نلاحظ أن الإسماعيلي يريد من كل حديث أن يشتمل على مناسبة ظاهرة للترجمة كلها، وهذا قد ينازع فيه. ونقل الحافظ عن ابن المنير قوله: «في الترجمة اشعار يحمل قوله: «إنما يلبس هذه من لاخلق له» على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٨١/٤

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٠٨/١٠، رقم ٣٠ من كتاب اللباس

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٨١/٤

<sup>(٤)</sup> انظر الصحيح، كتاب المظالم - باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تحرق الزقاق،

البخاري، ١٧٩/٣

خاص بالرجال وإنما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من النمركة، وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة، وحديث عائشة يدل على جميعها»<sup>(١)</sup>.

وقد نبّه العيني على أمر مهم في مقصود الترجمة فقال: « - أي - هذا باب في بيان حكم التجارة في الشيء الذي يكره لبسه للرجال والنساء والمراد من قوله لبسه يعني - استعماله، ويذكر اللبس ويراد به الاستعمال كما في حديث أنس «فقلت إلى حصير قد اسودّ من طول ما لبس» - أي من طول ما استعمل، والذي يكره استعماله للرجال والنساء مثل النمركة التي فيها تصاوير فإن استعمالها يكره للرجال والنساء جميعاً وبهذا يندفع اعتراض من قال جعل البخاري هذه الترجمة فيما يكره لبسه للرجال، وقد قال النبي ﷺ في قصة على - رضي الله عنه - شققها خمراً بين الفواطم<sup>(٢)</sup> وكان على زينب حلة سيرة فإنما المعنى من «لاخلاق له» من الرجال، فأما النساء فإن أراد شراء ما فيه تصاوير فحديث عمر لا يدخل في هذه الترجمة.

قلت: بل يدخل لأن الترجمة لها جزئين. أحدهما: قوله للرجال، والآخر: قوله للنساء. فحديث عمر يدخل في الجزء الأول، وحديث عائشة يدخل في الجزء الثاني إن كان اللبس على معناه الأصلي، وإن جعلناه بمعنى الاستعمال كما ذكرناه يدخل في الجزئين جميعاً فإنه موضع تعسف فيه الشراح<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد خلاف عن السلف في التجارة فيما يكره لبسه فروى ابن أبي شيبة عن حفص عن ليث عن طاووس أنه كره لبس الحرير والسابري الرقيق والتجارة فيهما. وعن عطاء أنه سئل عن بيع الخمر الرقاق فكرهها.

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٣٨١/٤

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣١٠/١٠

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ٢٢٣/١



وعنه - أيضا- الحرير أحب إلي من السابري<sup>(١)</sup>.  
وترجم عليها ابن أبي شيبة بالتجارة في السابري.  
قال في المغرب: «والسابري: ضرب من الثياب يعمل بسابور موضع بفارس، وعن ابن  
دريد - ثوب سابري - : رقيق.»<sup>(٢)</sup> زاد في القاموس جيد<sup>(٣)</sup>.  
فلعل البخاري أراد أن يشير إلى هذا الخلاف المنقول عن السلف.

---

<sup>(١)</sup> المصنف لابن أبي شيبة، ٥٢٠-٥٢١هـ؛ وانظر المحلى، ٣١/٩ مسألة رقم ١٥٤٧

<sup>(٢)</sup> المغرب، المطرزي، ص ٢١٥.

<sup>(٣)</sup> القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ٤٤/٢؛ لسان العرب، ٣٤٢/٤

#### ٤١- باب صاحب السلعة أحق بالسوم.

أورد فيه البخاري حديث أنس - رضي الله عنه - قال: قال النبي ﷺ: «يا بني النجار ثامنوني بحائطكم وفيه خربٌ ونخل»<sup>(١)</sup>

#### ألفاظ الترجمة.

قال ابن فارس: السين والواو والميم أصل يدل على طلب الشيء يقال سمت الشيء أسومه سوما ومنه السوم في البيع والشراء»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن حجر: «المراد بالسوم: ذكر قدر معين من الثمن»<sup>(٣)</sup>.

ونقل عن ابن بطال: أنه لاختلاف بين العلماء في هذه المسألة وأن متولي السلعة من مالك أو وكيل أو أولي بالسوم من طالب شرائها، ثم تعقبه بقوله: «قلت: لكن ذلك ليس بواجب فسيأتي في قصة جمل جابر أنه ﷺ بدأه بقوله بعنيه بأوقية»<sup>(٤)</sup>.

وقال - أيضا: «ثامنوني بمثله على وزن فاعلوني، وهو أمر لهم بذكر الثمن معينا باختيارهم على سبيل السوم ليذكر هو لهم ثمننا معينا يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك، وبهذا يطابق الترجمة».

وقال المازري: «معنى قوله: ثامنوني: - أي -: بايعوني بالثمن - أي -: ولا آخذ هبة. قال: فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن، وتعقبه عياض بأن الترجمة إنما هي ذكر الثمن معينا، وأما مطلق ذكر الثمن فلا لافرق فيه بين البائع والمشتري»<sup>(٥)</sup>.

قال ابن منظور: «وفي حديث بناء المسجد ثامنوني بحائطكم - أي -: قرروا معي ثمنه

(١) الصحيح ، ٨٢/٢

(٢) معجم مقاييس اللغة، ١١٨/٣

(٣) فتح الباري، ٣٨٢/٤

(٤) فتح الباري، ٣٨٢/٤

(٥) المصدر السابق، ٣٨٢/٤



## ٤٢- باب كم يجوز الخيار؟

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: «إن المتبايعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكون البيع خيارا». قال نافع: «وكان ابن عمر إذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه»<sup>(١)</sup>.  
وحديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا»<sup>(٢)</sup>.

## ألفاظ الترجمة:

الخيار لغة الاسم من الاختيار<sup>(٣)</sup> وشرعا وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه<sup>(٤)</sup> حتى يطلق عليه المالكية خيار التروي<sup>(٥)</sup>.

## فقه الترجمة:

اختلف كلام الشراح في المراد من هذه الترجمة وفيما يلي بيان ذلك.  
قال ابن حجر: «والكلام هنا على خيار الشرط، والترجمة معقودة لبيان مقداره وليس في حديثي الباب بيان لذلك»<sup>(٦)</sup>.  
وكذلك قال القسطلاني<sup>(٧)</sup>.  
وقال ابن المنير: «قلت: رضي الله عنك! ترجم على قدر أمد الخيار هل تستوي فيه

---

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨٣/٣

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٨٤/٣

<sup>(٣)</sup> لسان العرب، ٢٦٧/٤

<sup>(٤)</sup> انظر المغني المحتاج، ٤٣/٢؛ كشاف القناع، ١٩٨/٣؛ الخرشي على مختصر خليل، ١٩/٥.

<sup>(٥)</sup> مواهب الجليل، ٤٩/٤

<sup>(٦)</sup> فتح الباري، ٣٨٣/٤

<sup>(٧)</sup> إرشاد الساري، ٤٢/٤

السلع أو تتفاوت بحسب الحاجة إلى التروي فيها؟ وليس في الحديث الذي أورده تعرض لواحد من المذهبيين، اللهم إلا أن يأخذ من عدم تحديده في الحديث تفويض الأمر إلى الحاجة في اشتراطه، وهو مذهب مالك - رحمه الله - فيحتمل»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر - بعد إيرادته لكلام ابن المنير -: «قلت: وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الغروي عن نافع عن ابن عمر مرفوعا الخيار ثلاثة أيام». وهذا كأنه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن»<sup>(٢)</sup>.

قال العيني: «أي -: هذا باب يذكر فيه كم يجوز الخيار هكذا هو التقدير لأن الباب منون ولكن ليس في حديثي الباب بيان لذلك»<sup>(٣)</sup>.

ثم قد تعقب العيني كلام ابن حجر فقال: «قلت: فعلى هذا كان ينبغي أن لا يذكر في الترجمة لفظة كم التي بمعنى - أي -: عدد»<sup>(٤)</sup>.

وقد أورد ابن حجر احتمالا آخر للترجمة فقال: «ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله: كم يجوز الخيار؟ أي -: كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة، وأشار إلى ما في الطريق الآتية... من زيادة همام ويختار ثلاث مرار، لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقى الترجمة على الاستفهام كعاداته»<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا الاحتمال يدخل خيار المجلس في هذه الترجمة ولا تصير مقصورة على خيار الشرط كما ذكر الحافظ في أول كلامه.

وقد تعقب العيني ابن حجر فقال: «قلت: هذا الاحتمال الذي ذكره لا يساعد البخاري في ذكره لفظة كم لأن موضوعها العدد، والعدد في مدة الخيار لافي تخيير أحد المتبايعين

<sup>(١)</sup> المتواري، ٢٣٩، ٢٤٠

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٨٣/٤، ويقصد حديث حبان بن منقذ

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ٢٢٥/١١

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق، ٢٢٥/١١

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٣٨٣/٤

الآخر، وليس في حديثي الباب ما يدل على هذا .

وقوله: أشار إلى زيادة همام لا يفيد لأنه يعقد ترجمة ثم يشير إلى ما تتضمنه الترجمة في باب آخر وهذا مما لا يفيد<sup>(١)</sup>.

ومما يضعف ما قاله ابن حجر احتمالا - أيضا - أن الأدلة التي ساقها البخاري تتضمن ثبوت الخيار حتى يحصل التفرق، والتخيير ثلاثا قد يحصل قبل التفرق في حالة ما إذا خير أحدهما الآخر ثلاثا وهما في المجلس. والترجمة فيها أمران:

الأول: الخيار ، وكأنه عند البخاري لاختلاف فيه أو قل لا تردد عنده في مشروعيته فقد حكى الإجماع على ذلك<sup>(٢)</sup>.

الثاني: التردد في كم يجوز؟

فاحتمال أنه يريد الإشارة إلى الخلاف في مدة خيار الشرط هل يجوز ثلاثة أيام أم أكثر لاسيما إذا قورنت بالترجمة التي تليها التي يبين البخاري فيها أثر عدم التوقيت على الخيار.

واحتمال أن يشير إلى الزيادة عن ابن عمر بثلاثة أيام وتقدم ذكر ما يرد على هذا الاحتمال.

وأقوى الاحتمالات فيما يظهر أنه يشير إلى الخلاف في خيار الشرط هل يجوز ثلاثة أيام أم أكثر أم أقل أو حتى يذكر الخيار بلا توقيت.

وقد بين ابن المنير أن البخاري أخذ هذا الحكم من الإطلاق في الأحاديث التي أوردها، ولكن الأمر الذي يحير هو ما أورده البخاري من فعل ابن عمر مع أن تعلقه بهذه الترجمة - إذا حملناها على خيار الشرط - ليس واضحا، وكان الأليق به تلك الترجمة

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٢٢٦/١١

<sup>(٢)</sup> انظر المجموع، النووي، ٢٢٥/٩

الخاصة بخيار المجلس فياترى ما هي علاقتها بهذه الترجمة؟

وللجواب عن ذلك يستحضر أمور:

١- ما ذكره الشراح من أن الأحاديث نفسها تعلقها بالترجمة ليس واضحا فمن باب أولى ما ذكر معها من فعل ابن عمر.

٢- يحتمل أن البخاري يرى قياس خيار الشرط على خيار المجلس، ولذلك ذكر فعل ابن عمر المتضمن قطع مدة خيار المجلس الثابتة حتى التفرق.

٣- ويحتمل أنه ذكر فعل ابن عمر ليبين وقتا من الأوقات التي يجوز فيها الخيار وهو أمد أدنى فهمه صحابي - رضي الله عنه.

أقوال العلماء في خيار الشرط.

أجمع العلماء على ثبوت خيار الشرط إذا كانت مدته معلومة<sup>(١)</sup> واختلفوا في مدته على أقوال:

القول الأول: ويرى أصحابه أنه يجوز لأي مدة وقع الشرط عليها وهو مروي عن أبي يوسف، ومحمد، وابن المنذر، وحكى عن الحسن بن صالح، والعنبري، وابن أبي ليلى، وإسحاق، وأبي ثور<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: «قال ابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وعبيد الله بن الحسن العنبري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وأبي يوسف، ومحمد، وابن المنذر، وداد، وفقهاء المحدثين يجوز في كل شيء بقدر الحاجة فيه»<sup>(٣)</sup> وعن الإمام أحمد رواية يجوز خيار الشرط مطلقا فيبقى حتى يقطع<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> المجموع، ٢٢٥/٩، ١٩٠/٩.

<sup>(٢)</sup> المغني، ٣٩، ٣٨/٦؛ شرح السنة، البغوي، ٤٨/٨؛ المبسوط، السرخسي، ٤١/١٣.

<sup>(٣)</sup> المجموع، ٢٢٥/٩ مع ملاحظة أن ما ذكره النووي من قدر الحاجة إنما هو في مذهب مالك كما سيأتي بيانه وهكذا حكاه الناقلون للخلاف كابن قدامة. انظر المغني، ٣٩، ٣٨/٦.

<sup>(٤)</sup> الإنصاف، ٣٧٣/٤؛ الفروع، ٨٣/٤.

القول الثاني: ويرى أصحابه أن خيار الشرط لا يجوز أكثر من ثلاثة أيام، وهو مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، والأوزاعي في رواية، وابن شبرمة.  
قال النووي: «فمذهبنا أنه يجوز ثلاثة أيام فما دونها ولا يجوز أكثر وبه قال أبو حنيفة، وعبدالله بن شبرمة، وزفر، والأوزاعي في رواية عنه»<sup>(١)</sup>.

قال السرخسي: «ثم خيار الشرط يتقدر بثلاثة أيام وما دونها ولا يجوز أكثر من ذلك في قول أبي حنيفة وزفر - رحمهما الله»<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: ذهب المالكية إلى تحديد زمن خيار الشرط بحسب نوع المبيع ففي العقار وهي الأرض وما اتصل بها من بناء، وشجر - مدته ستة وثلاثون يوما وفي الرقيق عشرة أيام وفي العروض خمسة أيام<sup>(٣)</sup>.

جاء في المدونة: «قلت لعبدالرحمن بن القاسم صف لي بيع الخيار في قول مالك: قال: قال مالك: بيع الخيار أن يقول الرجل: أبيع منك هذا الثوب أو هذه الدار، أو هذه الجارية، أو هذه الدابة، وأنا عليك فيها بالخيار هذا اليوم أو هذه الجمعة، أو هذا الشهر. قال: قال مالك: أما الثوب فلا بأس به أن يكون فيه اليوم واليومين، وما أشبه ذلك، وما كان أكثر من ذلك فلا خير<sup>(٤)</sup> فيه، والجارية يكون الخيار فيها أبعد من ذلك قليلا كالخمسة أيام، والجمعة، وما أشبه ذلك فلا بأس فيها بالخيار إلى ذلك ينظر إلى خبرها وهيئتها، وعملها، والدابة تركب اليوم، وما أشبهه... والدار أكثر من ذلك قليلا الشهر، وما أشبهه، وللأشياء وجوه من هذه الوجوه تشتري إليها ليعرفها الناس بوجه ما تختبر فيه ويستشار فيها فما كان مما يشتري الناس حاجتهم في الاختيار بحال ما وصفت لك فلا

<sup>(١)</sup> المجموع، ٢٢٥/٩

<sup>(٢)</sup> المبسوط، ٤١/١٣؛ فتح القدير، ٣٠٠/٦

<sup>(٣)</sup> انظر الشرح الصغير، ١٧٩-١٧٦/٤

<sup>(٤)</sup> كذا في الأصل، ولعله خيار



بأس بالخيار فيه في ذلك ، وما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لأنه غرر لا يدري ما  
تصير إليه السلعة إلى ذلك الأجل ولا يدري صاحبها كيف ترجع إليه»<sup>(١)</sup>.

#### الأدلة:

استدل الفريق الأول وهم الذين يوافقهم البخاري فيما يظهر فيما ذهبوا إليه ولنستمع  
إلى ابن قدامة، وهو يعرض حججهم إذ يقول: «ولنا أنه - يقصد الخيار - حق يعتمد  
على الشرط فرجع في تقديره إلى مشروطه كالأجل، أو نقول: مدة ملحقة بالعقد فكانت  
إلى تقدير المتعاقدين كالأجل.

ولا يثبت عندنا ما روي عن عمر - رضي الله عنه - بل روي عن أنس خلافه<sup>(٢)</sup> وتقدير  
مالك بالحاجة لا يصح فإن الحاجة لا يمكن ربط الحكم بها لخفائها، واختلافها وإنما  
يربط بمظنتها وهو الإقدام - يقصد الإقدام على التصريح بذكر المدة في الشرط - فإنه  
يصلح أن يكون ضابطاً، وربط الحكم به فيما دون الثلاث وفي السلم والأجل.  
وقول الآخرين: إنه ينافي مقتضى البيع لا يصح فإن مقتضى البيع نقل الملك والخيار  
لا ينافيه، وإن سلمنا ذلك لكن متى خولف الأصل لمعنى في محل وجب تعدية الحكم  
لتعدي ذلك المحل»<sup>(٣)</sup>.

واستدل الفريق الثاني بما بينه السرخسي قائلا: «وأبو حنيفة استدل بالحديث فإن  
النبي ﷺ قدر الخيار ثلاثة أيام، والتقدير الشرعي إما أن يكون لمنع الزيادة والنقصان  
أو لمنع أحدهما وهذا التقدير ليس لمنع النقصان فاشتراط الخيار دون الثلاثة أيام يجوز  
فعرنا أنه لمنع الزيادة إذ لو (لم)<sup>(٤)</sup> تمنع الزيادة لم يبق لهذا التقدير فائدة، وما نص

<sup>(١)</sup> المدونة، ٢/١٠

<sup>(٢)</sup> انظر المحلى، ٣٧٢/٨.

<sup>(٣)</sup> المغني، ٣٩/٦

<sup>(٤)</sup> ما بين قوسين ليس في الأصل، ولا بد منها.

عليه صاحب الشرع من التقدير لايجوز إخلاؤه عن الفائدة... ثم بسبب اشتراط الخيار يتمكن الغرر وبزيادة المدة يزداد الغرر، وقد كان القياس أن لايجوز اشتراط الخيار في البيع أصلاً، وهو قياس (يسنده) <sup>(١)</sup> الأثر لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ نهى عن بيع الغرر إلا أنا تركنا القياس في مدة الثلاثة أيام لورود الأثر فيه وجواز العقد مع قليل من الغرر لا يدل على جوازه عند كثرة الغرر. <sup>(٢)</sup>

وقال النووي: «واعلم أن أقوى ما يحتج به في ثبوت خيار الشرط الإجماع وقد نقلوا فيه الإجماع وهو كافٍ» <sup>(٣)</sup>.

وممن حكى الإجماع ابن قدامة - أيضاً - <sup>(٤)</sup>.

واحتج ابن المنذر على هذا القول بحديث المسلمون على شروطهم <sup>(٥)</sup>.

وأما الإمام مالك فقد سبق من النقول ما يفهم منها أدلته، وتقدمت مناقشة ابن قدامة لهذا الاستدلال.

وفيما يظهر أن ما ذهب إليه البخاري ومن وافقه أرجح لأن ظواهر الأدلة الثابتة تؤيد ما ذهبوا إليه.

<sup>١</sup> في الأصل يسده.

<sup>٢</sup> المبسوط، ٤٤، ٤١/١٣.

<sup>٣</sup> المجموع، ١٩٠/٩.

<sup>٤</sup> الكافي، ٤٥/٢.

<sup>٥</sup> المجموع، ١٩٠/٩، وانظر مناقشة السرخسي لهذا الاستدلال، المبسوط، ٤٢/١٣.

### ٤٣- باب إذا لم يوقت (في) <sup>(١)</sup> الخيار هل يجوز البيع؟

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال النبي ﷺ: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه: اختر، وربما قال: أو يكون بيع خيار» <sup>(٢)</sup>.

#### فقه الترجمة:

قال ابن حجر: «- أي - إذا لم يعين البائع أو المشتري وقتا للخيار وأطلقاه هل يجوز البيع، وكأنه أشار إلى الخلاف الماضي في حد الشرط» <sup>(٣)</sup>.

وقال العيني: «مطابقته للترجمة في مجرد ذكر الخيار، ولكنه عن التوقيت ساكت» <sup>(٤)</sup>. ومقصود الحافظ ابن حجر فيما يظهر خلاف العلماء فيما إذا أطلق في الخيار ولم يحدد مدة كما سيأتي ذكره إن شاء الله.

قال الكرمانى: «فإن قلت: ما معنى هذه الترجمة؟ قلت: يعني إذا لم يوقت في البيع زمن الخيار بيوم أو يومين هل يكون ذلك البيع لازما في تلك الحال أو جائزا، ومعنى اللزوم أن لا يسعه فسخه، والجواز بضد ذلك» <sup>(٥)</sup>.

وقال في لامع الدراري: «أراد بذلك إثبات أن الرواية لما كانت مطلقة عن ذكر المدة فالفصل بين مدة ومدة مما لا يجوز فيكون تأييدا لمذهب من لم يوقت الأجل، ولنا أن نقول: إنما أراد أن المدة إذا كانت مجهولة ولم تعين أو تكون زائدة على الثلاث فإن

<sup>١</sup> هذه الزيادة في الترجمة نسبها القسطلاني لأبي ذر، إرشاد الساري، ٤٣/٤.

<sup>٢</sup> الصحيح، ٨٤/٣.

<sup>٣</sup> فتح الباري، ٣٨٤/٤.

<sup>٤</sup> عمدة القاري، ٢٢٧/١١.

<sup>٥</sup> الكرمانى، ٧/١٠.

البيع نافذ منعقد، وإن كان فاسدا كما دلت الرواية على هذا المعنى، وذلك لأن وجود الشيء إنما هو وجود أركانه، وركن البيع مبادلة المال بالمال بتراض منهما وهو موجود فلا معنى للبطلان فكان ذلك تأييدا لمن ذهب إلى جواز البيع بمعنى انعقاده ولو فاسدا، ولا يختص التأييد بمن لم يوقت الأجل في الخيار.

والأول أولى لأنه - رضي الله عنه - ممن لا يفرق بين الفاسد، والباطل فحمل كلامه على ما هو أوفق بمذهبه أولى، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ويؤيد ما رجحه صاحب لامع الدراري من الاحتمال أن البخاري يفهم من أصول استدلاله أن المطلق عنده كالعام كما أنه يعمل النص في جميع أوجه احتمالاته، كما يؤيده أن الترجمة مرتبة على النحو التالي: الترجمة الأولى، والثانية في خيار الشرط، والثالثة في خيار المجلس، والرابعة في مبطلات الخيار، والخامسة في ثبوت الخيار لأحد المتعاقدين دون الآخر، وأثر ذلك على البيع.

وأشار البخاري - رحمه الله - بالاستفهام ربما لوجود الخلاف وربما لوجود الاحتمال في الدليل، وأميل إلى أن البخاري يرى الجواز لأنه لو كان يميل إلى أن إطلاق الخيار يؤثر على العقد لقال مثلاً: باب إذا لم يوقت في الخيار هل يفسد البيع؟ والله أعلم.

#### أقوال العلماء في إطلاق الخيار:

اختلف العلماء فيما إذا أطلق ولم يسم مدة في الخيار هل يصح الخيار أم لا؟ فمن العلماء من يرى أن الإطلاق لا يؤثر على العقد بل يجعل الخيار مستمرا حتى يقطعه حتى لو طال وهي رواية عن الإمام أحمد.

قال في الفروع: «يصح شرط الخيار في العقد مدة معلومة، وعنه مطلقا فتبقى إلى

(١) الكنكومي، ٥٣/٦، ٥٥.

قطعها»<sup>(١)</sup> وكذلك نقلها ابن قدامة، وقال: إنه قول ابن شبرمة<sup>(٢)</sup>.  
ونقل ابن حزم عن الحسن ابن حي قوله: «يجوز الخيار في البيع ولو شرطاه أبدا فهو كذلك لأدري ما الثلاث<sup>(٣)</sup>.  
واعتبر مالك العقد صحيحا ولكن مشى على أصله في خيار الشرط فجعل المدة تناسب السلعة التي وقع العقد عليها.  
جاء في المدونة: عن سحنون يسأل ابن القاسم: «قلت: رأيت إن اشتريت سلعة على أني بالخيار ولم يجعل للخيار وقت أترى هذا البيع فاسدا أم جائزا؟  
قال: أراه جائزا، وأجعل له من الخيار مثل ما يكون له في مثل تلك السلعة»<sup>(٤)</sup>.  
أما الحنفية باستثناء ما سبق ذكره عن أبي يوسف، ومحمد فقد رأوا أن هذا الإطلاق يؤثر على العقد لأن ثبوت الخيار عندهم على خلاف القياس فاعتبروه مفسدا للعقد.  
قال الكاساني، وهو يبين الشروط المفسدة للبيع: «ومنها: شرط خيار غير موقت أصلا، والأصل فيه أن شرط الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم للحال، فكان شرطاً مغيرا مقتضى العقد، وأنه مفسد للعقد في الأصل وهو القياس إلا أنا عرفنا جوازه استحسانا بخلاف القياس بالنص - وذكر حديث حبان بن منقذ - فبقي ما وراء المنصوص عليه على أصل القياس»<sup>(٥)</sup>.  
وذهب إلى مثل ذلك الإمام أحمد في رواية هي المعتمدة في المذهب<sup>(٦)</sup>.

١) ابن مفلح، ٨٣/٤؛ وانظر الإنصاف، ٣٧٣/٤

٢) المغني، ٤٣/٦، لكن نسب إليه ابن حزم القول بأن البيع لا يجوز إذا شرط للبائع أو لهما،

المحلى، ٣٧٣/٨، رقم المسألة ١٤٢٠

٣) المحلى، ٣٧٣/٨

٤) المدونة، ٣١/١٠

٥) بدائع الصنائع، ١٧٤/٥

٦) انظر المغني، ٤٣/٦؛ كشف القناع، ٢٠٣/٣

لكن الشرط يلغو، ويصح العقد.<sup>(١)</sup>

وهو مذهب الشافعية بل إنهم يرون الزيادة على ثلاثة أيام مبطله للعقد فالإطلاق أولى.  
قال الشرييني: «لأن الأصل امتناعه لكونه مخالفا لوضع البيع فإنه يمنع نقل الملك  
أو لزومه.» وذكر دليل الثلاث - «ثم قال: «ولأن الحاجة تندفع بها غالبا فلو زاد عليها  
بطل العقد.»<sup>(٢)</sup>

وقد نقل ابن حزم عن عمر، وابن عمر، وعبدالله بن مطيع، وغيرهم ما يؤيد من ذهب  
إلى جواز الخيار مع الإطلاق<sup>(٣)</sup>.

وكلها تؤيد ما ذهب إليه البخاري - رحمه الله - ومن وافقه في هذه المسألة.

---

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ٢٠٣/٣

<sup>(٢)</sup> مغني المحتاج، ٤٧/٢

<sup>(٣)</sup> انظر المحلى، ٣٧٣-٣٧٤، رقم المسألة، ١٤٢٠

#### ٤٤- باب البيعان بالخيار مالم يتفرقا.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة أقوال من قال بخيار المجلس فقال: «وبه قال ابن عمر، وشريح، والشعبي، وطاووس، وعطاء، وابن أبي مليكة»<sup>(١)</sup>.

ثم أورد بسنده حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ: «البيعان بالخيار مالم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما».

وحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا إلا بيع الخيار»<sup>(٢)</sup>.

#### فقه الترجمة:

هذه الترجمة تدل على أن البخاري - رحمه الله - يقول بخيار المجلس، واستدل له بالأحاديث التي ذكرها كما قوى قوله بما ذكره في سياق الترجمة من آثار عن الصحابة والتابعين - رضي الله عنهم -

قال ابن حجر: «وبه قال ابن عمر» أي - : بخيار المجلس»<sup>(٣)</sup>.

وقال العيني: «- أي - : هذا باب يذكر فيه البيعان بالخيار»<sup>(٤)</sup>.

وقال عند قول البخاري وبه قال ابن عمر - أي - : بخيار البيعان»<sup>(٥)</sup>.

#### أقوال العلماء في خيار المجلس:

اختلف العلماء في ثبوت خيار المجلس للمتعاقدین على قولين:

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨٤/٣

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ٨٤/٣

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٨٧/٤

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ٢٢٧/١١

<sup>(٥)</sup> المرجع السابق، ٢٢٧/١١

الأول: قول الجمهور<sup>(١)</sup> وذهبوا إلى ثبوت خيار المجلس للمتبايعان كما تدل عليه الأحاديث التي استدلت بها البخاري، وهو مذهب الصحابة كما حكاه عنهم ابن حزم<sup>(٢)</sup>.  
 الثاني: ما ذهب إليه الإمام مالك، وأبو حنيفة من أن خيار المجلس لا يثبت للمتبايعين بعد صدور الإيجاب والقبول وحملًا للأحاديث على الفرقة بالأقوال كما سيأتي في عرض الأدلة وهو مروى عن إبراهيم النخعي، واختلف فيه عن ربيعة، وسفيان الثوري<sup>(٣)</sup>.  
 وفيما يلي عرض لأقوال الفريقين وأدلتهم: أقوال الفريق الأول:

قال الشافعي - بعد سياقه لحديث ابن عمر، وحكيم بن حزام -: «وبهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز، والأكثر من أهل البلدان»<sup>(٤)</sup>.  
 وقال ابن قدامة: «ولكل من المتبايعين الخيار في فسخ البيع مادام مجتمعين لم يتفرقا». وهو قول أكثر أهل العلم يروى ذلك عن عمر، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي برزة، وبه قال سعيد بن المسيب، وشريح، والشعبي، وعطاء، وطاووس، والزهري، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور<sup>(٥)</sup>.  
 أقوال الفريق الثاني:

جاء في المدونة: «قلت لابن القاسم: هل يكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في قول مالك؟

(١) انظر الأم، ٣/٣؛ المغني، ١٢/١٠/٦، المحلى، ٣٥١/٨، رقم المسألة ١٤١٧؛ تفسير الجصاص، ١٨٢-١٧٥/٢؛ المجموع، ١٨٨-١٨٤/٩؛ نيل الأوطار، ٢١٠/٥؛ معالم السنن، ١١٩-١١٨/٣؛ تفسير الطبري، ٣٣-٣٢/٥؛ عون المعبود، ٣٢٨، ٣٢٣/٩؛ طرح التثريب، ١٤٩/٦؛ تفسير ابن كثير، ٢٣٤/٢؛ كشف الأستار عن زوائد البزار، ٩٣/٢؛ مواهب الجليل، ٤١٠، ٤٠٩/٤.

(٢) انظر المحلى، ٣٥٤/٨.

(٣) طرح التثريب، ١٤٩/٦؛ معاني الآثار، الطحاوي، ١٧٠، ١٤/٤؛ فتح القدير، ٢٥٨/٦.

(٤) الأم، ٣/٣.

(٥) المغني، ١١٠، ١٠/٦.



قال: قال مالك: لا خيار لهما وإن لم يتفرقا.

قال مالك: البيع كلام فإذا أوجبا البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لأحدهما أن يمتنع مما قد لزمه.

وقال مالك في حديث ابن عمر: البيعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار، قال مالك: ليس لهذا عندنا حد معروف، ولأمر معمول به فيه»<sup>(١)</sup>.

جاء في الهداية: «وإذا حصل الإيجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لواحد منهما إلا من عيب أو عدم رؤية»<sup>(٢)</sup>.

#### أدلة الفريقين:

أدلة الفريق الأول: استدل من ذهب إلى إثبات خيار المجلس بالأحاديث الواردة ومنها ما ذكره البخاري تحت الترجمة.

قال ابن قدامة - بعد ذكره لحديث ابن عمر «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» -: «وهو صريح في حكم المسألة، وعاب كثير من أهل العلم على مالك مخالفته للحديث مع روايته له وثبوته عنده»<sup>(٣)</sup>.

وذكر قول الشافعي، وابن أبي ذئب.

وقال أيضا -: «والحكم في هذه المسألة ظاهر لظهور دليله ووهاء ما ذكره المخالف في مقابلته، والله أعلم»<sup>(٤)</sup>.

ولذلك حلف عبد الحميد الصائغ من المتأخرين من المالكية أن لا يفتي بقول مالك

في هذه المسألة<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> المدونة، ٢٠/١٠؛ وانظر الموافقات، الشاطبي، ٢١/٣

<sup>(٢)</sup> فتح القدير، ٢٥٧/٦

<sup>(٣)</sup> المغني، ١١/٦، والإمام مالك لم يرد الحديث لكن له في فهمه اجتهاد سيأتي بيانه

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ١٢/٦؛ انظر الأم، ٥/٣

<sup>(٥)</sup> حاشية العدوي على الخرشي، ٥٨/٥

٢- استدلووا بفعل الصحابة - رضي الله عنه - كابن عمر، وأبي برزة، وغيرهم، وهم الذين رووا هذه الأحاديث عن رسول الله ﷺ وهم أدري بمعناها.

٣- أجابوا على أدلة التي استدل بها من ذهب إلى نفي خيار المجلس<sup>(١)</sup> ومن أهمها حمل التفرق على التفرق بالأقوال.

ومن أقوى الردود على ذلك ما جاء في حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا، وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكرها البخاري في ترجمة لاحقة في التخيير، ولذلك حكى الحافظ ابن حجر عن الداودي - وهو من أصحاب مالك - أنه قال: قول الليث في هذا الحديث وكانا جميعا ليس بمحفوظ لأن مقام الليث في نافع ليس كمقام مالك ونظرائه»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر: «وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند، وأي لوم على من روى الحديث مفسرا لأحد احتملاته حافظا من ذلك مالم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا»<sup>(٤)</sup>.

٤- من الأدلة التي استدل بها من قال بخيار المجلس ما وضعه الإمام الشافعي<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - من العلاقة بين حديث خيار المجلس وبين حديث: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه و موعدى هذه العلاقة أن النهي في بيع المسلم على بيع أخيه يتوجه إلى المتبايعين نظرا لأن في وسعهما - عملا بخيار المجلس - أن يفسخا البيع، أما لو كان البيع يلزم

<sup>(١)</sup> انظر، المغني، ١٢/١١/٦.

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٩٠/٤.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٣٩٠/٤.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٣٩٠/٤.

<sup>(٥)</sup> الأم، ٩/٣.

بالإيجاب والقبول كما ذهب إليه بعض الأئمة فيصبح النهي عن بيع المسلم على بيع أخيه لأمعنى له، وإن فرض تحققه فإن وقوعه متعذر إذ البائع أو المشتري لا يستطيع التخلص من آثار البيع ليعقد مع من وقع في النهي عن بيع المسلم على بيع أخيه سواء كان بائعاً أو مشترياً، وهذا الاستدلال تظهر عليه علامة القوة والله أعلم.

قال الشوكاني - بعد إيراد حجج من لا يرى ثبوت المجلس -: «ولا يخفى أن هذه الأدلة على فرض شمولها لمحل النزاع أعم مطلقاً فيبنى العام على الخاص، والمصير إلى الترجيح مع إمكان الجمع غير جائز كما تقرر في موضعه»<sup>(١)</sup>.

قال الترمذي: «ومما يقوي قول من يقول الفرقة بالأبدان لالكلام حديث عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار، فلا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله - هذا حديث حسن، ومعنى هذا أن يفارقه بعد البيع خشية أن يستقبله، ولو كانت الفرقة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ولم يكن لهذا الحديث معنى حيث قال: «ولا يحل له أن يفارق خشية أن يستقبله»<sup>(٢)</sup>.

ولا يقال لو كان الحق ثابتاً بخيار المجلس لما كان للنهي فائدة بل يقال النهي يتوجه لمن يتعجل ويشرع في السبب الذي ينهي خيار المجلس كما كان يفعل ابن عمر، وإنما يصح حمل هذا الحديث بناء على القول بثبوت خيار المجلس، والله أعلم.

#### أدلة الفريق الثاني:

استدل من ذهب إلى أن خيار المجلس لا يثبت في البيع بعد حصول الإيجاب

والقبول بما يلي:

قال ابن الهمام - موضحاً ذلك -: «ولنا السمع والقياس:

(١) نيل الأوطار، ٢١٠/٥

(٢) تحفة الأحوذى، ٤٥٣-٤٥١/٤

أما السمع فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(١)</sup> وهذا عقد قبل التخيير، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وبعد الإيجاب والقبول تصدق تجارة عن تراض غير متوقف على التخيير. وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(٣)</sup> أمر بالتوثق بالشهادة حتى لا يقع التجاحد للبيع، والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول، فلو ثبت الخيار وعدم اللزوم قبله كان إبطالا لهذه النصوص»<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: «ولامخلص له<sup>(٥)</sup> من هذا إلا أن يمنع تمام العقد قبل الخيار ويقول: العقد الملزم يعرف شرعا، وقد اعتبر الشرع في كونه ملزما اختيار الرضا بعد الإيجاب والقبول بالأحاديث الصحيحة، وكذا لا تتم التجارة عن التراضي إلا به شرعا، وإنما أباح الأكل بعد الاختيار لاعتباره في التجارة عن تراض»<sup>(٦)</sup>.

وهذا من ابن الهمام - رحمه الله - إنصاف وربما فهم منه أنه يميل إلى القول بثبوت الخيار لكنه لم يصرح بذلك، والله أعلم.

ثم ذكر حديث حبان بن منقذ، ثم قال: «إذا بعث فقل: لاخلابة، ولي الخيار». فقد أثبت له اشتراط خيار آخر وهو ثلاثة أيام، فإنما يدل على أن خيار ثلاثة أيام لا يثبت إلا بالاشتراط في صلب العقد لأصل الخيار، ولا مخلص إلا بتسليم إمكان اعتبار الخيار في لزوم العقد وادعاء أنه غير لازم من الحديث المذكور كما فعل المصنف - يقصد صاحب الهداية - بناء على أن حقيقة المتبايعين المتشاغلين بأمر البيع لامن تم البيع بينهما

<sup>(١)</sup> المائدة، آية ١

<sup>(٢)</sup> النساء، آية ٢٩

<sup>(٣)</sup> البقرة، آية ٢٨٢

<sup>(٤)</sup> فتح القدير، ٢٥٨/٦

<sup>(٥)</sup> يقصد الفريق الذي استدلل لثبوت خيار المجلس.

<sup>(٦)</sup> فتح القدير، ٢٥٨/٦

وانقضى لأنه مجازه، والمتشاغلان يعني - : المساومين يصدق عند إيجاب أحدهما قبل قبول الآخر فيكون ذلك هو المراد وهذا خيار القبول، وهذا حمل إبراهيم النخعي - رحمه الله -<sup>(١)</sup>.

ثم بين أن هذا الحمل إن لم يكن هو المقصود لكن الدليل يحتمله حتى نجمع بين الأدلة من الآيات والأحاديث.

ثم قال: «وأما القياس فعلى النكاح والخلع والعق على مال والكتابة وكل منهما عقد معاوضة يتم بلا خيار المجلس بمجرد اللفظ الدال على الرضا فكذا البيع»<sup>(٢)</sup>.  
جاء في المدونة: «وقال أشهب: الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن البيعين إذا أوجبا البيع بينهما فقد لزم ولا خيار لواحد منهما إلا أن يكون أحدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيار على صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيار مالم يتفرقا.

قال أشهب: «ونرى والله أعلم أنه منسوخ لقول رسول الله ﷺ المسلمون على شروطهم ولقوله ﷺ: «إذا اختلف البيعان استحلّف البائع»<sup>(٣)</sup>.

واستدل مالك بقوله: «ليس لهذا عندنا حد معروف ولا أمر معمول به»<sup>(٤)</sup>.

واعتبر ذلك الشاطبي من الظني الذي يعارض القطعي، فقال: «وإلى هذا المعنى يرجع قوله في حديث خيار المجلس - وذكر قول مالك السابق - إشارة إلى أن المجلس مجهول المدة ولو شرط أحد الخيار مدة مجهولة لبطل اجماعا فكيف يثبت بالشرع حكم لا يجوز شرطا بالشرع فقد رجع إلى أصل إجماعي، و أيضا - فإن قاعدة الغرر

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٥٨/٦

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٢٥٩/٦، وانظر إن أردت ما قاله ابن قدامة في رد هذا القياس، المغني، ١١٠/٦

<sup>(٣)</sup> المدونة، ٢٠/١٠

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٢٠/١٠

والجهالة قطعية وهي تعارض هذا الحديث الظني»<sup>(١)</sup>.

وللمسألة أطراف، ومناقشات واسعة بين العلماء، لأرى داعيا للإطالة فيها أكثر من ذلك .  
وأرى أن من ذهب إلى القول بخيار المجلس والبخاري - رحمه الله - منهم حجتهم  
أظهر من غيرهم، وما أورده الآخرون من عمومات أو أدلة أخرى لا يكون الجواب عنها  
صعبا والمنزاع في المسألة الاجتهاد - ورحم الله - الأئمة جميعا .

---

<sup>١</sup> (الموافقات، ٢٢، ٢١/٣)

<sup>٢</sup> (انظر إن شئت: المحلى، ٣٥١/٨؛ أحكام القرآن للجصاص، ١٨٢-١٧٥/٢؛ المجموع، ١٨٨-١٨٤/٩؛  
نيل الأوطار، ٢١٠/٥؛ معالم السنن، الخطابي، ١١٩-١١٨/٣؛ سنن البيهقي، ٢٧١/٥؛ مواهب الجليل،  
٤١٠، ٤٠٩/٤؛ تفسير ابن كثير، ٢٣٤/٢؛ معاني الآثار، الطحاوي، ١٧، ١٤/٤؛ تفسير الطبري، ٣٣-٣٢/٥)

#### هـ ٤- باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع.

استدل البخاري لهذه الترجمة بحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع»<sup>(١)</sup>.

وهذه الترجمة مع دليلها بين فيها أن البخاري - رحمه الله - يرى أن التبايع يسقط خيار المجلس، وكذلك يرى أن التخيير الذي ينتج هذا الأثر هو ما بعد البيع، وقد وافقه على هذه المسألة بعض علماء السلف.

روى الشافعي بسنده عن ابن جريج عن عطاء أنه قال: إذا وجب البيع خيره بعد وجوبه. قال: يقول: اختر إن شئت فخذ وإن شئت فدع.

قال: فقلت له: فخيرته بعد وجوب البيع فأخذ ثم ندم قبل أن يتفرقا من مجلسهما ذلك أتقبله منه لا بد؟ قال: لأحسبه إذا خيره بعد وجوب البيع»<sup>(٢)</sup>.

ومن السلف كذلك شريح فقد روى الشافعي وغيره أنه قال في متخاصمين في بيع - : «بينتكما أنكما افترقتما عن رضا ببيع أو خير أحدكما صاحبه بعد البيع»<sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي - بعد ذكره ما ورد عن شريح - : «وبهذا نأخذ وهو قول الأكثر من أهل الحجاز والأكثر من أهل الآثار بالبلدان»<sup>(٤)</sup>.

(١) البخاري مع الفتح، ٣٩٠/٤

(٢) الأم، ٣/٣، ط الشعب

(٣) المصدر السابق، ٣/٣

(٤) المصدر السابق، ٣/٣

وقد ذكر الشافعي - رحمه الله - خلافا في التخيير متى يكون؟ فقال: «وخالفنا بعض من وافقنا في الأصل أن البيع يجب بالتفرق والخيار فقال: الخيار إذا وقع مع البيع جاز فليس عليه أن يخير بعد البيع.

والحجة عليه ما وصفت من أن النبي ﷺ خير بعد البيع» - يشير الشافعي - رحمه الله - إلى ما أخرجه الترمذي عن جابر أن النبي ﷺ خير أعرابيا بعد البيع وقال: حديث حسن غريب. (١).

«ومن القياس: إذا كانت بيعة فلا يتم البيع إلا بتفرق المتبايعان وتفرقهما شيء غير عقد البيع يشبهه - والله أعلم - أن لا يكون يجب بالخيار إلا بعد البيع كما كان التفرق بعد البيع وكذلك الخيار بعده. (٢).

ويعضد ما احتج به الشافعي على أن التخيير بعد البيع ما رواه عبدالرزاق بسنده عن عبدالله بن أبي أوفى قال سمعت زسول ﷺ يقول: «البيع عن تراض، والتخيير عن صفقة». (٣).

بل ورد ما يدل على ربط التراضي بالتخيير فعن أبي زرعة أن رجلا ساومه بفرس له فلما باعه خيره ثلاثا ثم قال: اختر فخير كل واحد منهما صاحبه ثلاثا ثم قال: أبوزرعة سمعت أبا هريرة يقول: هكذا البيع عن تراض. (٤).

١) أخرجه الترمذي، كتاب البيوع، باب بلا ترجمة عقب باب ما جاء في البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، تحفة الأحوذى، ٤/٥٤؛ وأعله بعضهم بعنينة ابن جريج، وأبي الزبير؛ جامع الأصول، ١/٥٧٩، تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط

٢) الأم، ٣/٩٨

٣) المصنف، ٨/٥١

٤) المصنف، عبدالرزاق، ٨/٥١، وعزاه المحقق إلى البيهقي (٥/٢٧١)، وإلى أبي داود؛ وانظر مصنف ابن أبي شيبة، ٧/٨٣ كما أن هذا فيه رد على من استدل بقوله تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾



بل بلغت القناعة عند بعض الفقهاء مبلغ القوة فكان يحلف على ذلك فقد قال سليمان الأحول : سمعت طاووساً يحلف بالله ما التخيير إلا بعد البيع<sup>(١)</sup>.  
وعلق ابن حزم القول بالتخيير ثلاث مرات على ثبوت ورودها عن همام<sup>(٢)</sup> ورواها من طريق سمرة ومال إلى تضعيفها.

وعند النسائي عن سمرة مرفوعاً «البيعان بالخيار حتى يتفرقا أو يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى ويتخيران ثلاث مرات»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة: «ظاهر كلام الخرقى أن الخيار يمتد إلى التفرق ولا يبطل بالتخيير قبل العقد، ولا بعده وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن أكثر الروايات عن النبي ﷺ «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا» من غير تقييد، ولا تخصيص هكذا رواه حكيم بن حزام، وأبو برزة، وأكثر الروايات عن عبد الله بن عمر.

والرواية الثانية أن الخيار يبطل بالتخيير اختارها الشريف بن أبي موسى وهو مذهب الشافعي وهو أصح لقول النبي ﷺ: «فإن خير أحدهما صاحبه فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع»<sup>(٤)</sup> وذكر الرواية التي ساقها البخاري في هذا الباب.

قال النووي: «أما التخيير فهو أن يقولوا: تخايرنا أو اخترنا إمضاء العقد أو أمضيناه، أو أجزناه، أو ألزمناه، وما أشبهها.

ولو قال أحدهما: اخترت إمضاءه انقطع خياره، وبقي خيار الآخر... وفيه وجه شاذ أنه لا يبقى للآخر خيار - أيضاً - لأن هذا الخيار لا يتبعض بثبوته،

<sup>(١)</sup> أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ٥٢/٨

<sup>(٢)</sup> المحلي، ٣٦٦-٣٦٥/٨

<sup>(٣)</sup> سنن النسائي، كتاب البيوع، ٢٥١/٧

<sup>(٤)</sup> المغني، ١٥/٦، ط المحققة، وقد وهم ابن حزم المحلي (٣٥٥/٨) فحكى عن أحمد رحمه الله أنه لا يعرف التخيير، ولا يعرف إلا التفرق بالأبدان فقط بينما عنده التخيير رواية في المذهب رجحها = ابن قدامة - رحمه الله - كما هو في النص المنقول عنه.

ولا يتبعض سقوطه.

حكاه المتولي وغيره وهو فاسد، وفيه وجه ثالث حكاه القاضي حسين، و إمام الحرمين أنه لا يبطل خيار القائل، ولصاحبه لأن شأن الخيار أن يثبت بهما أو يسقط في حقهما ولا يمكن حق الساكت فينبغي أن لا يسقط حق القائل وهذا الوجه فاسد فحصل ثلاثة أوجه:

الصحيح: سقوط خيار القائل فقط.

الثاني: يسقط خيارهما:

الثالث: يبقى خيارهما.

أما إذا قال أحدهما لصاحبه: اختر فقال الآخر: اخترت فإنه ينقطع خيارهما بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

قال ابن قدامة - عن زمن التخيير-: «والتخيير في ابتداء العقد، وبعده في المجلس الواحد...»

وقال أصحاب الشافعي في التخيير: في ابتداء العقد قولان:

أظهرهما لا يقطع الخيار لأنه إسقاط للحق قبل سببه فلم يجز كخيار الشفعة.

فعلى هذا هل يبطل العقد بهذا الشرط؟

على وجهين بناء على الشروط الفاسدة<sup>(٢)</sup>.

ثم ذكر الأدلة على أن هذا القول مرجوح، ولنا قوله عليه السلام: «فإن خير أحدهما صاحبه فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع». وقوله إلا أن يكون البيع عن خيار فإن كان البيع عن خيار فقد وجب البيع.

وهذا صريح في الحكم فلا يعول على ما خالفه، ولأن ما أثر في الخيار في المجلس

<sup>(١)</sup> المجموع، ١٧٩/٩

<sup>(٢)</sup> المغني، ١٦/٦

أثر فيه مقارنا للعقد كاشتراط الخيار»<sup>(١)</sup>.

وقد حكي الإجماع في طرح التثريب على أن تكرار التخيير ليس واجبا بل هو مستحب أو من باب الاحتياط وحسن المعاملة، ولذلك أثار ذلك الفعل من النبي ﷺ إعجاب الأعرابي في الحديث الذي سبق ذكره .

وقوله في رواية أبي داود ثلاث مرار، يحتمل: أن معناه أن النبي ﷺ كرر هذا اللفظ ثلاث مرار.

ويحتمل أن يكون المراد أن التخيير يكون ثلاث مرار، وعلى الاحتمال الثاني فهو احتياط واستظهار، فإن التخيير يحصل بمرة واحدة لانعلم في ذلك اختلافا والظاهر أنه يتعين الاحتمال الثاني»<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إلى ترجيحه ابن قدامة هو ظاهر ترجمة الإمام البخاري فيصير البخاري - رحمه الله - قد وافق القائلين بخيار المجلس ووافقهم في الأسباب التي ينتهي بها وهي التفرق والتخيير، وسيأتي في ترجمة لاحقة أنه يفهم من استنباط البخاري أن عنده سببا ثالثا ينتهي به الخيار.

<sup>(١)</sup> المغني، ١٦/٦

<sup>(٢)</sup> طرح التثريب، ١٦٠، ١٥٩/٦

## ٤٦- باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع؟

ذكر البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثي ابن عمر، وحكيم بن حزام.  
 أما الأول: فأورده من طريق محمد بن يوسف بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما -  
 عن النبي ﷺ قال: «كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار»  
 والثاني: حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «البيعان  
 بالخيار حتى يتفرقا» - قال همام: وجدت في كتابي: يختار ثلاث مرات - فإن صدقا وبيننا  
 بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا فعسى أن يربحا ربحا ويمحقا بركة بيعهما<sup>(١)</sup>.  
 فقه الترجمة:

قال الحافظ ابن حجر: «كأنه أراد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع  
 فإن الحديث قد سوى بينهما في ذلك»<sup>(٢)</sup>.  
 وقال العيني: «أي هذا باب يذكر فيه إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع - أي -:  
 هل يكون العقد جائزا حينئذ أم لازما ولم يذكر الجواب اكتفاء بما في الحديث وهو  
 قوله: «ولا بيع بينهما» - أي - : بين المتبايعين ماداما في المجلس سواء كان البائع  
 بالخيار أو المشتري إلا بيع الخيار إذا شرط فيه»<sup>(٣)</sup>.  
 وفي هذه الترجمة أمران لا بد من محاولة لمعرفة مقصود المصنف منها:

الأول: لم خص البائع فقط دون المشتري؟

الثاني: صيغة الاستفهام.

وقد أجاب الشراح عن الأول بما تقدم من أن مقصود البخاري الرد على من حصر

١) الصحيح، ٨٤/٣، دار الجيل بيروت

٢) الفتح، ٣٩١/٤، ط السلفية؛ إرشاد الساري، ٤٥/٤

٣) عمدة القاري، ٢٢٩/١١

الخيار للمشتري<sup>(١)</sup> فقط كما هو مروي عن سفيان، وعبدالله بن شبرمة.  
والحديث سوى بين البائع، والمشتري في استحقاق الخيار بقوله: «كل بيعين لبيع  
بينهما حتى يتفرقا إلا بيع الخيار»  
الأمر الثاني: الاستفهام.

ومراد الاستفهام - أيضا - داخل في الإشارة إلى الرد على من خالف وحصر الخيار  
للمشتري فقط.

فقد علم من عادة البخاري كما قرره كثير من الشراح أن من أغراض الاستفهام  
الإشارة إلى الخلاف، أو إلى الاحتمال في الدليل.  
وهنا قصد الرد أوضح فيحمل الاستفهام عليه، والله أعلم.

يرجح ذلك صيغة الترجمة إذ عبر بالجواز ولم يعبر بالفساد فعلم أنه يترجح عنده  
ثبوت الخيار للمشتري والبائع على حد سواء، كما في الحديث، ويحتمل - أيضا - أن  
شرط الخيار لمن جرى الخلاف فيه لايؤثر على صحة العقد ولذلك عبر بالجواز وجاء  
بالاستفهام ليشير إلى الخلاف.

وقد ذكر العيني نقلا عن ابن التين يتضمن اعتراضاً على ترجمة البخاري السابقة  
فقال: «لم يأت فيه هنا بما يدل على خيار البائع وحده»<sup>(٢)</sup>.

ثم ردّ عليه بقوله: «قوله كل بيعين لبيع بينهما أعم من أن يكون الخيار للبائع أو  
المشتري فإنه غير لازم إلا إذا شرط الخيار»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حزم: «وقال ابن شبرمة، وسفيان الثوري: لا يجوز البيع إذا شرط فيه الخيار  
للبائع أولهما».

(١) انظر عمدة القاري، ٢٢٩/١١؛ إرشاد الساري، ٤٥/٤.

(٢) عمدة القاري، ٢٣٠/١١.

(٣) المرجع السابق، ٢٣٠/١١.

وقال سفيان: البيع فاسد بذلك فإن شرط الخيار للمشتري عشرة أيام أو أكثر جاز»<sup>(١)</sup>.

وحكي عن ابن شبرمة رواية أخرى أن الخيار أمدّه ثلاثة أيام فقط<sup>(٢)</sup>.

ولكن هذه الرواية يظهر أنهما في تقدير المدة، وليست فيمن يحق له الاشتراط.

ثم ردّ عليهما بقوله: «وتفريق سفيان، وابن شبرمة من كون الخيار للبائع أولهما فلم يجيزاه وبين أن يكون للمشتري وحده فأجازه سفيان لأمعنى له لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة، ولا قول متقدم، ولا قياس، ولا رأي له وجه، وليس إلا جواز كل ذلك أو بطلان كل ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح، في شرح حديث الرجل الذي كان يرغب أن الخيار يجوز شرطه للمشتري وحده وهذا مسلم لكن هل الأمر منحصر في ذلك فلا يجوز لغيره؟

ويظهر لي وجه آخر يؤيد ما قدمه الشراح من أن مقصود الترجمة الرد على سفيان الثوري ومن وافقه وهو أن البخاري - رحمه الله - ساق حديث ابن عمر في الخيار من طرق كثيرة وساقها في هذا الباب من طريق سفيان وقدمها على حديث حكيم بن حزام فكأنه ألمح إلى الرد على سفيان - رضي الله عنه - وهذا غير مستبعد لما له من دقائق في الاستنباط تفوق أحيانا هذا الوجه في الخفاء.

ويرد احتمال أن مقصود الثوري، وابن شبرمة خيار الشرط فقط وليس خيار المجلس وربما يكون مقصود البخاري خيار الشرط - أيضا -

ولكن ينفي ذلك أن العلماء الذين نقلوا الخلاف لم يذكروا ذلك في خلاف الشرط بل صرح بعضهم بنفي الخلاف.

(١) المحلى، ٣٧٣/٨؛ العيني، ٢٣٤/١١

(٢) العيني، ٢٣٥/١١

(٣) المحلى، ٣٧٤/٨

قال النووي: «يجوز أن يشترط الخيار لأحدهما ويجوز لهما ويجوز لأحدهما ثلاثة وللآخر يومان، ونحو ذلك بحيث يكون معلوما وهذا كله لاختلاف فيه»،<sup>(١)</sup> إلا إن قصد من أصحابه، الشافعية، لأنه قال - أيضا - في موطن آخر:

«قال أصحابنا: يجوز شرط الخيار للعاقدين، ولأحدهما بالإجماع»<sup>(٢)</sup>.

وحكاة ابن حزم في معرض ذكره لخيار الشرط وكذلك يفهم من كلام ابن رشد حيث قال تحت عنوان كتاب بيع الخيار والنظر في أصول هذا الباب أما أولا فهل يجوز أم لا؟ وإن جاز فكم مدة الخيار؟... وأما جواز الخيار فعليه الجمهور إلا الثوري، وابن أبي شبرمة، وطائفة من أهل الظاهر...»

ثم ذكر أدلتهم فقال: «وعمدة من منعه أنه غرر وأن الأصل هو اللزوم في البيع إلا أن يقوم دليل على جواز البيع على الخيار من كتاب الله أو سنة ثابتة، أو إجماع...»<sup>(٣)</sup>. وهذا الكلام في نظري ينقضه ما ذكره ابن رشد نفسه بعد ذلك فقال: «المسألة السادسة فيمن يصح خياره؟

فإنهم اتفقوا على صحة خيار المتبايعين، واختلفوا في اشتراط خيار الأجنبي»<sup>(٤)</sup>.

كما أنه يتعارض مع ما ذكره ابن حزم وغيره من النقل عن ابن شبرمة والثوري. ونقل الشوكاني الخلاف في خيار المجلس وعدد من نفاه ثم قال: «وحكاة صاحب البحر عن الثوري والليث... الخ»<sup>(٥)</sup>.

وقال في طرح التثريب - بصدد الكلام على نفيه -: «واختلف في ذلك عن ربيعة

<sup>(١)</sup> المجموع، ١٦٩/٩، وانظر المغني، ٣٩/٦، ط الجديدة

<sup>(٢)</sup> المجموع، ١٩٦/٩

<sup>(٣)</sup> بداية المجتهد، ١٥٧/٢

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ١٦٠/٢

<sup>(٥)</sup> نيل الأوطار، ٢١٠/٥، ط الحلبي

وسفيان الثوري»<sup>(١)</sup>.

وحتى لو سلمنا أن كلام الثوري في خيار الشرط فإنه يعكر عليه ما أخرجه عبدالرزاق عنه قال الثوري في رجل باع ثوبا فقال: قد أخذته بكذا وكذا أيشترط أن رضيته؟ قال: إذا لم يوقت للرضى أجلا فالبيع مردود أيهما شاء رده»<sup>(٢)</sup>.

ويفهم من كلام ابن الهمام أن خلاف الثوري، وابن شبرمة في خيار الشرط<sup>(٣)</sup>.  
إذ يقول: «ولجوب الاختصار على مورد النص نقل عن سفيان الثوري، وابن شبرمة أن شرط الخيار للبائع لا يجوز لأن نفس الخيار ما ورد إلا للمشتري.  
قلنا: ممنوع بل للأعم فإنه صلى الله عليه وسلم قال: «إذا بايعت وهو يصدق بكونه بائعا أو مشتريا»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> طرح الشريب، ١٤٩/٥

<sup>(٢)</sup> المصنف لعبد الرزاق، ٥٣/٨

<sup>(٣)</sup> انظر فتح القدير، ٣٠٢/٦

<sup>(٤)</sup> فتح القدير، ٣٠٢/٦



٤٧- باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على

المشتري أو اشترى عبداً فأعتقه.

وقال طاووس: فيمن يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وجبت له والربح له.

ثم أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديثين:

الأول: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر فكنت على بكرٍ صعب لعمر فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم فيزجره عمر ويرده، ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده فقال النبي ﷺ لعمر: بعنيه قال: هو لك يارسول الله. قال رسول الله ﷺ: بعنيه فباعه منه رسول الله ﷺ فقال النبي ﷺ هو لك يا عبدالله بن عمر تصنع به ما شئت. (١).

الثاني: حديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: «بعت من أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - مالاً بالوادي بمال له بخير فلما تباعنا رجعت على عقبي حتى خرجت من بيته خشية أن يرادني في البيع، وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا.

قال عبدالله: فلما وجب بيعي وبيعه رأيت أنني قد غبنته بأني سقته إلى أرض ثمود بثلاث، وساقني إلى المدينة بثلاث. (٢).

**فقه الترجمة:**

قال ابن المنير وعنه نقله الحافظ ابن حجر: «... أراد البخاري إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر مع عثمان - ولما علم أن الحديث الأول يعارضه - لأن النبي ﷺ تصرف في البكر تصرف المالك بنفس تمام العقد لفظاً استأنف عن ذلك بقوله في

(١) الصحيح، ٨٥/٣

(٢) المرجع السابق، ٨٥/٣

الترجمة ولم ينكر البائع على المشتري، يعني أن هذه الهبة إنما مضت بإمضاء البائع وهو سكوته النازل منزلة قوله أمضيت العقد لابلطف العقد الأول خاصة والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وهذه المناسبة التي أبداهها ابن المنير فيها نظر من حيث إن خيار المجلس قد عقد له المصنف - رحمه الله - تراجم متقدمة فليس هو بحاجة إلى الإعادة لهذا الغرض ويعضد ذلك ما قرره كثير من الشراح من أن البخاري - رحمه الله - لا يعيد الترجمة إلا لفائدة كما ثبت لهم ذلك بالاستقراء.

وقد حكى الحافظ ابن حجر في الفتح اعتراضا نقله عن ابن التين فقال: «هذا تعسف من البخاري ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار لأنه إنما بعث مينا»<sup>(٢)</sup>.

وأجاب عنه الحافظ ابن حجر بقوله: «جوابه أنه ﷺ قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصراحة بخيار المجلس والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلا ثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك، ولما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فإنها إن كانت متقدمة على حديث البيعان بالخيار. فحديث البيعان قاضي عليها، وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه ﷺ اكتفى بالبيان السابق»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الجواب فيه نظر لأنه يقدح في مقصود الترجمة الظاهر إذ بعد التفرق فلا حاجة إلى إذن البائع، ثم قال: «واستفيد منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم

<sup>(١)</sup> المتواري على تراجم أبواب البخاري، ابن المنير، ص ٢٤١

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣٩٣/٤

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٣٩٣/٤

ينكر البائع كان ذلك قاطعا لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي ذكره الحافظ في نهاية كلامه هو الأخرى بما تدل عليه الترجمة وإن أحق الناس بوصف التعسف هو من يعترض على تصرف سائغ مبني على أصل صحيح معتبر شرعا وهو انتقال المبيع بالعقد إلى المشتري - وهو ﷺ - وبقي الكلام في حق الطرف الآخر وهو ثبوت الخيار له فحقه لا يؤثر عليه التصرف لأنه إن أحب الاعتراض استعمال حقه فله ذلك لكنه لم يفعل فدل على تركه له فسقط حقه.

وقد تبين فيما سبق في باب شراء الدواب والحمير ما يتعلق بالتصرف في المبيع قبل القبض وذكرت طرفا من أقوال العلماء في ذلك.

قال صديق حسن خان: «هو لك يا عبدالله تصنع به ما تشاء من أنواع التصرفات وهذا موضع الترجمة فإنه ﷺ وهب ما ابتاعه من ساعته ولم ينكر البائع فكان قاطعا لخياره لأن سكوته نزل منزلة قوله أمضيت»<sup>(٢)</sup>.

وقال الكنكوهي: «كأنه قاس على الهبة البيع فكما جازت هبة المشتري قبل قبضه فكذلك البيع»<sup>(٣)</sup> ثم قال: «ولا يبعد أن يقال - والله أعلم -: إن غرض البخاري - رحمه الله عليه - منها الترجمة، ليس إثبات الهبة بخصوصها بل المقصود بيان بعض التصرفات الجائزة قبل القبض كالعتق مثلا»<sup>(٤)</sup>.

ثم حاول أن يوجه كلام البخاري ليوافق ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة - رحمه الله<sup>(٥)</sup>. قال ابن تيمية - رحمه الله - وهو بصدد الحديث عن صحة أصول أهل المدينة والمحدثين -: «وأهل المدينة، وأهل الحديث خالفوهم في ذلك - يقصد الكوفيين -

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٣٩٣/٤

<sup>(٢)</sup> عون الباري، ٤٥/٣

<sup>(٣)</sup> لامع الدراري، ٦١، ٦٠/٦

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق، ٦٢/٦

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ٦٢/٦

واتبعوا النصوص الصحيحة وهو موافقة القياس الصحيح العادل فإن قول القائل: العقد موجب القبض عقبه. يقال له: موجب العقد إما أن يتلقى من الشارع أو من قصد العاقد، والشارع ليس في كلامه ما يقتضي أن هذا يرجب موجب العقد مطلقا، وأما المتعاقدان فهما تحت ما تراضيا به، ويعقدان العقد عليه. فتارة يعقدان على أن يتقابضا عقبه، وتارة على أن يتأخر القبض كما في الثمر فإن العقد المطلق يقتضي الحلول، ولهما تأجيله إذا كان لهما في التأجيل مصلحة فكذا الأعيان، فإذا كانت العين المبيعة فيها منفعة للبائع أو غيره كالشجر الذي ثمره ظاهر، وكالعين المؤجرة، وكالعين التي استثنى البائع نفعها مدة لم يكن موجب هذا العقد أن يقتضي المشتري ما ليس له... ثم سواء قيل: إن المشتري يقبض العين أو قيل لا يقبضها بحال: لا يضر ذلك فإن القبض في البيع ليس هو من تمام العقد كما هو في الرهن بل الملك يحصل قبل القبض للمشتري تابعا، ويكون نماء المبيع له بلا نزاع وإن كان في يد البائع. ولكن أثر القبض إما في الضمان، وإما في جواز التصرف، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال: مضت السنة أن ما أدركته الصفقة حيا مجموعا فهو من ضمان المشتري. ولهذا ذهب إلى ذلك أهل المدينة وأهل الحديث فإن تعليق الضمان بالتمكين من القبض أحسن من تعليقه بنفس القبض وبهذا جاءت السنة ففي الشمار التي أصابتها جائحة لم يتمكن المشتري من الجذاذ وكان معذورا فإذا تلفت كانت من ضمان البائع... ومن جعل التصرف تابعا للضمان فقد غلط فإنهم متفقون على أن منافع الإجارة إذا تلفت قبل تمكن المستأجر من استيفائها كانت من ضمان المؤجر ومع هذا للمستأجر أن

يؤجرها بمثل الأجرة...»<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام يوضح أنه ليس هناك ملازمة بين جواز التصرف والملك، وكذلك الضمان فقد يتصرف الإنسان في شيء يضمّنه غيره لو تلف كما هو الحال في الجوائح وقد يمنع من التصرف في ملكه كما هو الحال في المنع من بيع الطعام قبل نقله من مكانه مع أنه ملكه فورود مقتضى للمنع أو وجود حق لآخر لا يبيح لنا أحكاماً كثيرة ليس لها علاقة بل يعطي هذا المقتضى في حكمه فمثلاً البائع يعطي الحق في الاعتراض على التصرف ولكن وجود هذا الحق لا يبيح أن نمنع المشتري من التصرف كما هو الحال في مسألة الخيار على الراجح.

#### الدليل الثاني ووجه الدلالة منه على فقه الترجمة:

الدليل الثاني الذي ساقه البخاري - رحمه الله - في هذا الباب سبق كلام ابن المنير ومناقشته، وهو موطن يبدو أن مناسبتة فيها نوع من الخفاء والبعد وهذا ليس غريباً في منهج البخاري - رحمه الله.

قال القسطلاني: «ومطابقته للترجمة من جهة أن للمتبايعين التصرف قبل التفرق على حسب إرادتهما إجازة وفسخاً»<sup>(٢)</sup>.

وقد سبقه إلى ذلك الكرمانى<sup>(٣)</sup> وكذلك العيني<sup>(٤)</sup>.

قال في فيض الباري: «وهذا يدل على أن المصنف سلك في باب الخيار مسلكاً أوسع من الشافعية... فإن الخيار عندهم ينقطع بأمرين:  
الأول: بالفرقة بالأبدان.

<sup>(١)</sup> مجموع الفتاوى، ٣٤٤-٣٤٢/٢٠؛ انظر أعلام الموقعين، ١١/٢.

<sup>(٢)</sup> إرشاد الساري، ٤٧/٤، وقع في إرشاد الساري سقط كلمة (التصرف قبل).

<sup>(٣)</sup> شرح الكرمانى، ١٢/٩.

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ١١ / ٢٣٢.

الثاني: بالاختيار ولائاً لهما.

والمصنف جعل تصرف المشتري بحضور البائع - أيضاً - مقام التفرق في قطع الخيار فدل على أن الأمر لا يدور على هذين عنده بل كل ما يقوم مقامهما فهو يعمل عملهما في قطع الخيار فهذا توسع منه<sup>(١)</sup>.

ثم ذكر أن البخاري - رحمه الله - كما توسع في مفهوم الأمور المسقطة للخيار كذلك توسع في مفهوم القبض فهو مع ضرورته عنده للتصرف إلا أنه اعتبر علامات الرضا بالتصرف تدخل في مفهوم القبض<sup>(٢)</sup>.

وما قاله فيه نظر من وجوه:

الأول: أن البخاري - رحمه الله - إمام مجتهد فليس من مقتضى الإنصاف أن نحاكمه إلى مقاييس المجتهدين الآخرين الذين يختلفون عنه في الاستنباط والفهم.

الثاني: أن البخاري لم يتوسع من عند نفسه بل هو متبع للأدلة مستنبط منها فالأولى أن تستبدل تلك العبارة بعبارة تدل على المقصود بدقة وتمنع من تبادل معانٍ لم يقصدها البخاري - رحمه الله - وربما الشارح.

الثالث: يظهر أن البخاري - رحمه الله - لا يشترط القبض لجواز التصرف أو على الأقل لا يمكن الجزم بأنه يشترط ذلك صراحة وقد تقدمت ترجمته السابقة بقوله وهل بعد ذلك قبضاً؟ فالمسألة محل نظر.

يعضد ذلك أن التصرف هو الذي يثير رضا البائع أو إنكاره وهو متقدم عليه فكيف يكون قبضاً فيما لو أنكر البائع إذا اعتبرنا التصرف قبضاً على المفهوم المتوسع الذي حكاه بعض الشراح حسب فهمهم من كلام البخاري - رحمه الله - وفي ذلك عندي نظر والمسألة محل تأمل والله أعلم. وسيأتي زيادة إيضاح لذلك في مسألة بيع الطعام ونحوه

(١) فيض الباري، ٣/٢١٧

(٢) فيض الباري، ٣/٢١٧

في عدة تراجم - إن شاء الله.

ويبدو لي احتمالات في هذا الموطن أقواها في نظري الأول، وهو:

أن البخاري - رحمه الله - مقصوده من الدليل الأول بيان صحة تصرف المشتري سواء بالبيع، أو الهبة، أو العتق إذا لم ينكر البائع كما أوضحه الشراح وتقدم ذكره، وهذا الإنكار أو الرضا الدليل عليه الاعتراض بالقول في الأول، أو السكوت في الثاني.

فأراد البخاري - رحمه الله أن يبين أن ابن عمر - رضي الله عنه - كان إذا بايع صاحبه حاول أن يسارع في إنهاء المجلس ليثبت له البيع خشية أن يستعمل الطرف الآخر حقه في رد البيع بخيار المجلس.

ولاشك أن ابن عمر فهم ذلك من قرائن وأحوال المشتري أو من إدراكه لأهمية الصفقة فيخشى تراجع البائع فإذا تصرف المشتري أمام البائع وسكت ولم تظهر عليه علامات الإنكار فحاله يدل على الرضى وهو دليل أقوى من خشية ابن عمر من الرد.

وربما لاحظ أن التفرق المقصود والذي ربما يدرك البائع قصد المشتري به لم يتبعه إنكار من البائع فدل على رضاه بالعقد قبل أن يتصرف تصرفاً يمنع ذلك.

فما أعمقها من معانٍ إن كان البخاري - رحمه الله - عمد إلى قصدها - والله أعلم - بصرف النظر عن مشروعية فعل ابن عمر - رضي الله عنهما -

الثاني: ربما قاس البخاري - رحمه الله - بيع العين الغائبة مع احتمال عدم وجودها وقت العقد أو طرؤ فساد عليها قبل القبض أو تصرف الوكيل فيها إن وجد وغيرها من الأمور التي تتعلق بهذه العين على تعلق حق البائع بالعين التي باعها في وقت خيار المجلس أو الشرط إن وجد.

فدل على أن تعلق حق بالعين لا يمنع من التصرف ويعضد ذلك ما علقه عن طاووس

ليدخل البيع في هذا الحكم.

وربما لوجود هذه الاحتمالات وغيرها ووجود الخلاف - أيضاً - في المسألة لم يذكر

البخاري - رحمه الله - جواب إذا ويظهر لي أن عدم ذكره لجواب إذا احتمالاته أقل من  
الاحتمالات التي يرمز إليها بالاستفهام - والله أعلم - .



#### ٤٨- باب ما يكره من الخداع في البيع.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال: إذا بايعت فقل: لاخلابة<sup>(١)</sup>.

#### ألفاظ الترجمة:

معنى الخداع في اللغة:

قال الأزهري: «وأخبرني المنذري عن أبي العباس عن ابن الأعرابي قال: الخداع

المنع، والخداع الحيلة.»

وقال في البداية استعمل من وجوه... ثم ذكر الكلام السابق<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدلنا على إمامة البخاري في اللغة إذ أورد الحديث في كتاب الحيل...

وقال ابن فارس: «الخاء، والدال، والعين أصل واحد

ذكر الخليل قياسه، قال الخليل: الإخداع: إخفاء الشيء.»<sup>(٣)</sup> ونقل القرطبي في تفسيره أن

أصل الخدع في لغة العرب الفساد حكاه ثعلب عن ابن الأعرابي<sup>(٤)</sup>.

#### فقه الترجمة:

قال ابن حجر: «كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع في البيع مكروه ولكنه

لا يفسح البيع إلا أن شرط المشتري الخيار على ما تشعر به القصة المذكورة في

الحديث.»<sup>(٥)</sup>.

وقال العيني: «مطابقته للترجمة من حيث إن الخداع لو لم يكن مكروها لما قال

<sup>(١)</sup> صحيح البخاري، ٣/٨٥، ٨٦، ط اليونانية

<sup>(٢)</sup> تهذيب اللغة، ١/١٥٨

<sup>(٣)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٢/١٦١

<sup>(٤)</sup> الجامع لأحكام القرآن، ١/١٩٦

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٤/٣٩٥

ﷺ لذلك المخدوع إذا بايعت فقل لاخلابة - أي - : لا خديعة»<sup>(١)</sup>.

ويتعلق بهذه الترجمة ترجمة أخرى ذكرها البخاري - رحمه الله - في كتاب الحيل.  
ولفظها: باب ما ينهى من (وفي نسخة «عن») الخداع في البيوع أورد فيها أثرا  
معلقا عن أيوب وهو قوله: يخادعون الله كأنما يخادعون آدميا ولو أتوا الأمر عيانا كان  
أهون. وأورد الحديث نفسه.

فما هو مقصود البخاري - رحمه الله بالكراهة التي ذكرها في تراجم البيوع أهى  
المقابلة للتحريم أم يقصد بها التحريم؟

الأمر محتمل فالشرح كما سلف النقل عنهم يرون الكراهة على اصطلاحها المعروف  
في أصول الفقه، واستدلوا على ذلك بأن النبي ﷺ لم يأمر بفسخ البيع فدل على أن  
الخداع مكروه وليس بحرام ومما يقوي ذلك أن البخاري أخرج بعض الأحاديث التي  
فيها صور محرمة من الخداع كما في الحلف باليمين الكاذبة ذكر ذلك في التفسير<sup>(٢)</sup>.  
لكن يرد عليه أمور:

الأول: أن البخاري - رحمه الله - عبر بالنهي في تراجم الحيل وعبر بالكراهة في  
تراجم البيوع على حديث واحد. فإما أن الأمر عنده يختلف فيصير الخداع حراما إذا  
خرج مخرج الحيلة، ويكون مكروها إذا خرج مخرج المغالبة دون أن تدخل الحيل، وهو  
أمر له ما يعضده من اختلاف الترجمتين باختلاف المكان والصيغة فيقوى بذلك كلام  
الشرح، ويعضد ذلك ما أخرجه البخاري من حديث حكيم بن حزام - رضي الله عنه -

١) عمدة القاري، ٢٣٣/١١، والحديث أخرجه أحمد من حديث أنس، المسند، ٢١٧/٣، وأخرج أحمد  
- أيضا - من حديث إبراهيم مولى صخير عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال: أراد النبي ﷺ أن  
ينهى عن بيع فقالوا: يا رسول الله! إنها معايشنا، فقال: لاخلابة إذا. مسند أحمد، ٦/٤؛ قال  
صاحب مجمع الزوائد: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح. مجمع الزوائد، ٧٩/٤، وهذا حجة  
لمن يرى أن حديث حبان بن منقذ ليس قضية عين

٢) انظر الفتوح، ٦١/٨ حيث أورد حديث عبدالله بن أبي أوفى...

مرفوعا: «البيعان بالخيار...» وفيه: «فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما».

ولكن ذلك لا يدل على أن إخفاء العيوب أو الخديعة لا يوجب ردّاً أو فسخاً لأنه بصدد ذكر أثر الصدق، والنصح أو الكذب على البيع وبركته، وأما الرد فهو أمر آخر وقد يكون من المحق رد السلعة. ونظيره من يستدل بأن الله يمحق الربا فهل يدل ذلك على عدم الرد إن وقع عقد ربوي؟  
طبعاً لا يدل على ذلك.

وإما أن يكون مقصوده أن الخداع محرم والتعبير بالكراهة في تراجم البيوع لا يعكز على هذا القصد لأن الكراهة في عرف السلف تطلق على التحريم لاسيما أن الدليل واحد وألفاظه متفقة ويعضد ذلك صنيعه في النجش كما يأتي.

الثاني: أن البخاري - رحمه الله - عبر عن النجش في الحيل بلفظ الكراهة فقال:  
باب ما يكره من التناجش<sup>(١)</sup>.

بينما عبر عن الموضوع ذاته في البيوع بالنهي فقال: باب النجش ومن قال لا يجوز ذلك البيع، وقال ابن أبي أوفى: التناجش آكل ربا خائن، ثم قال من تفقة: وهو خداع باطل لا يحل<sup>(٢)</sup>.

ولا يرد على ذلك أنه ربما قصد النجش الذي يخرج مخرج الحيلة لأنه لو قصد ذلك لكانت الترجمة في الحيل على غير ذلك الصنيع لأن الحيل أقوى، وأشد.  
وقال في ترجمة أخرى: باب النهي عن تلقي الركبان وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاص

<sup>(١)</sup> البخاري مع الفتح، ٣٥٢/١٢

<sup>(٢)</sup> البخاري مع الفتح، ٤١٦/٤

أثم إذا كان به عالما، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز»<sup>(١)</sup>.  
ففي التلقي جزم المصنف بأن البيع مردود لكنه لم يجزم في الخداع أو في نوع منه  
على الأقل.

وبهذا يمكن القول بأن البخاري يرى ثبوت خيار الغبن وله أسباب منها الخداع  
الذي نحن بصدد الكلام عنه، ومنها النجش «وكذلك تلقي الركبان» وسيأتي الكلام على  
ضوابط ذلك عند الإمام البخاري - رحمه الله - وأثرها على البيع عنده، ويظهر أن  
البخاري يفرق بين نوعين من الخداع أحدهما يبطل العقد وهو النجش وتلقي الركبان  
والآخر يثبت الخيار كالغبن، ونحوه ويعضد فهم التفريق بين نوعين من الخداع أمور:  
أولها: أن البخاري قيد الخداع في النجش بأنه باطل فإن كان هذا قيدا فمفهومه أن  
من الخداع ما ليس باطلا وبالتالي لا يبطل العقد وإن كان يثبت الرد كما في حديث  
المصرأة فقد أخرج البيهقي عن ابن مسعود مرفوعا وموقوفا والأصح هو الموقوف إذ  
صحح إسناده البيهقي، ورجح وقفه على ابن مسعود قال: إياكم والمحفلات فإنها خلاصة  
ولاتحل الخلاصة لمسلم<sup>(٢)</sup>.

وسيأتي بسط لهذا الأمر فيما يتعلق بالنوع الآخر من الخداع وآثاره على البيع - إن  
شاء الله.

ثانيها: أن لهذه الترجمة المعقودة في البيوع ما يشبهها في الجنائز.

١- باب ما يكره من النياحة على الميت.

وتلك معقودة لبيان النياحة المحرمة والكراهة فيها المراد بها التحريم<sup>(٣)</sup>.

وكذلك الحال في الجنائز - أيضا ترجمة ولفظها:

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٩٥/٣، ط اليونينية

<sup>(٢)</sup> السنن الكبرى، ٣١٧/٥

<sup>(٣)</sup> انظر فتح الباري، ١٩٢/٣

٢- باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، ولها نظائر في الصحيح<sup>(١)</sup>.

### أقوال العلماء في الغبن والخديعة.

معنى الغبن عند الفقهاء:

قال في مواهب الجليل: <sup>(٢)</sup> «قال في التوضيح الغبن - بفتح الغين وسكون الباء - عبارة عن بيع السلعة بأكثر مما جرت العادة أن الناس لا يتغابنون بمثله أو اشتراها كذلك، وأما ما جرت به العادة فلا يوجب رد بالاتفاق».

وعند الحنفية الغبن الفاحش هو الذي لا يدخل تحت تقويم المقومين وذلك كما لو وقع البيع بعشرة مثلاً ثم قال بعض المقومين إنه يساوي خمسة وقال بعضهم ستة وقال آخرون سبعة، فهو غبن فاحش أما لو قال بعض المقومين مثلاً ثمانية وآخر قال تسعة وثالث قال: عشرة فهو ليس بغبن<sup>(٣)</sup>.

قال ابن رشد: «إذا وقع في البيع غبن لا يتغابن الناس بمثله هل يفسخ البيع أم لا؟ فالمشهور في المذهب أن لا يفسخ، وقال عبد الوهاب: إذا كان فوق الثلث رد وحكاه عن بعض أصحاب مالك، وجعله عليه الصلاة والسلام الخيار لصاحب الجلب إذا تلقى خارج المصر دليل على اعتبار الغبن وكذلك ما جعل لمنقذ بن حبان من الخيار ثلاثاً لما ذكر له أنه يغبن في البيوع»<sup>(٤)</sup>.

قال في الشرح الصغير: «ولارد بغبن ولو خالف العادة - أي - في القلة والكثرة كأن يشتري ما يساوي درهما بعشرة أو عكسه إلا أن يستسلم أحد المتبايعين صاحبه بأن يخبره بجهله»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> مختصر البخاري، ٣١٣

<sup>(٢)</sup> مواهب الجليل (٤/٤٦٩-٤٦٨) ط دار الفكر الثانية

<sup>(٣)</sup> انظر حاشية ابن عابدين، ١٤٣/٥

<sup>(٤)</sup> بداية المجتهد، ١٢٧/٢، ط دار الفكر

<sup>(٥)</sup> الشرح الصغير، ٢٥٢/٤، ٢٥٣

قال في الحاشية مبيناً أن الوكيل والوصي يرد به سواء كان بيعاً أم شراءً، ثم ذكر خلافاً عن المالكية فابن القصار يرى الرد إذا كان أكثر من الثلث. ونقل المتيطي عن بعض البغداديين: إن زاد المشتري المبيع على قيمته الثلث فأكثر، فسخ البيع، وكذا إن باع لنقصان الثلث من قيمته فأعلى إذا كان جاهلاً بما صنع وقام قبل مجاوزة العام، وبهذا أفتى المازري، وابن عرفة، والبرزلي، ومشى عليه ابن عاصم في التحفة...

لكن رد ذلك ابن رشد مستدلاً بقوله ﷺ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض»<sup>(١)</sup>.

وقال في مواهب الجليل - بعد عرض كلام في مذهب مالك في القيام بالغبن: «فتحصل من هذا أن القيام بالغبن في بيع الاستئمان والاسترسال هو المذهب وأنه لا قيام به في غيره إما اتفاقاً أو على المشهور»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن العربي: فكل من اطلع على غبن في مبيع فإنه مردود إذا زاد على الثلث، واختاره البغداديون واحتجوا عليه بوجه:

منها: قوله ﷺ لحبان بن منقذ: إذا بايعت فقل: لا خلافة، ولك الخيار ثلاثاً، وهذا فيه نظر طويل بيناه في مسائل الخلاف نكته أن الغبن في الدنيا ممنوع بإجماع في حكم الدين إذ هو من باب الخداع المحرم شرعاً في كل ملة لكن اليسير منه لا يمكن الاحتراز منه لأحد فمضى في البيوع إذ لو حكمنا برده ما نفذ بيع أبداً لأنه لا يخلو منه حتى إذا كان كثيراً أمكن الاحتراز منه فوجب الرد به، والفرق بين القليل والكثير أصل في الشريعة

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٥٢/٤؛ مواهب الجليل، ٤٦٩/٤، والحديث أخرجه مسلم وأحمد، وأصحاب السنن الأربعة ولفظه: «لا يبيعن حاضر لباد، دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض» مسلم بشرح النووي،

١٦٠/١٠؛ صحيح الجامع، ١٢٦٠/٢، ط الجديدة وليس في الحديث غفلاتهم

<sup>(٢)</sup> مواهب الجليل، ٤٧٢/٤

معلوم فقدّر علماؤنا الثلث لهذا الحد إذ رأوه حدا في الوصية وغيرها»<sup>(١)</sup>.  
وعند الإمام أحمد يثبت الغبن في مواطن ذكرها ابن قدامة بقوله: «ويثبت الخيار في البيع للغبن في مواضع:

أحدها: تلقي الركبان إذا تلقاهم فاشترى منهم وباعهم وغبنهم.

الثاني: بيع النجش.

الثالث: المسترسل إذا غبن يخرج عن العادة فله الخيار بين الفسخ والإمضاء وبهذا قال مالك، وابن أبي موسى»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن قدامة حجة من يثبت الغبن فقال: «ولنا أنه غبن حصل لجهله بالمبيع فأثبت الخيار كالغبن في تلقي الركبان.

فأما غير المسترسل فإنه إذا دخل على بصيرة بالغبن فهو كالعالم بالعيب وكذا لو استعجل فجعل ماله وثبت لعلمه لم يكن له خيار لأنه انبنى على تقصيره وتفريطه»<sup>(٣)</sup>.  
والمسترسل هو الذي لا يحسن المماكة أو لا يماكس.

«ومذهب الإمام أحمد لاتحديد للغبن بالثلث وحده بعض أصحاب أحمد بالثلث.  
وبعضهم بالسدس، وقيل ملايتغابن الناس به عادة لأن ملايرد الشرع به يرجع فيه إلى العرف»<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن قدامة عن الإمام أحمد أن من قال لاخلابة فإن ذلك جائز ويثبت له الخيار إن خلب وإلا فلا»<sup>(٥)</sup>.

وللإمام البخاري وللإمام أحمد سلف من العلماء من الصحابة فمن بعدهم:

<sup>(١)</sup> أحكام القرآن، ١٨١٦/٤

<sup>(٢)</sup> المغني لابن قدامة، ط الجديدة، ٣٦/٦

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٣٦/٦

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٣٧، ٣٦/٦

<sup>(٥)</sup> المرجع السابق، ٤٥/٦، ٤٦

فمن الصحابة جرير بن عبدالله البجلي فقد سام من رجل فرسا ورضي بأن يبيعه له بخمس مائة فأبى جرير وقال فرسك خير من ذلك ولما سئل عن السبب قال: بايعنا رسول الله ﷺ أن لانغش أحدا.

وابن عمر يقول: ليس لي غش، وأبي بن كعب فقد حكم على رد الدار التي أخذها عمر من العباس ليزيد بها في المسجد من أجل الخديعة في نقصان الثمن عن قيمة البيع. وعن القاسم بن عبدالرحمن أنه رد البيع من الغلط.<sup>(١)</sup>

ومن العلماء من لا يرى القيام بالغبن ويستدلون بنفس هذا الحديث إذ لم يأمر النبي ﷺ برد البيوع وإنما أمره أن يقول لاخلابة - أي -: لاخديعة فهو يخبر من أمامه أنه لا يعرف قيمة السلع فينبغي أن يحب له الآخر ما يحب لنفسه فلا يغبنه غبنا يخرج عن العادة وربما خرج هذا القول منه مخرج الشرط، وهذا ما ذهب إليه الشافعي وأبي حنيفة - رحمهم الله -

قال النووي: «مجرد الغبن لا يثبت الخيار وإن تفاحش».<sup>(٢)</sup>

ومن علماء السلف من وافق من ذهب إلى عدم الرد بالخديعة في البيع وهو الإمام الشعبي - رحمه الله - إذ أثر عنه أنه لا يرد من الغلط ويقول البيع خدعة<sup>(٣)</sup>.

ونقد ابن حزم هذه الرواية عن الشعبي بأنها من طريق جابر الجعفي وقد خالفه القاسم وغيره ولا حاجة في أحد دون رسول الله ﷺ.<sup>(٤)</sup>

وكذلك عمر بن عبدالعزيز فقد ساق ابن حزم بسند ضعفه عنه أنه قال: وددت أني

<sup>١</sup> انظر معجم فقه السلف، ١٧، ١٠٦/٦

<sup>٢</sup> روضة الطالبين، ٤٧٠/٣

<sup>٣</sup> المحلى، ٤٤٤/٨، مسألة رقم ١٤٦٣؛ معجم فقه السلف، ١٧/٦

<sup>٤</sup> المحلى، ٤٤٤/٨



لأبيع شيئا ولا أتباعه إلا بطحت<sup>(١)</sup> بصاحبه<sup>(٢)</sup>.

وساق هذا الأثر في معرض حجة من لا يرى الرد في الغبن في القيمة.

قال العيني: «مذهب الحنفية والشافعية على أن الغبن غير لازم فلا خيار للمغبون سواء

قل الغبن أو أكثر وهو الأصح من روايتي مالك»<sup>(٣)</sup>.

وحجتهم أمران: الأول: أن هذا الحديث واقعة عين مختصة بذلك الرجل فلا تتعداه

إلى غيره.

الثاني: أن الغبن لو كان يثبت الرد لما كان هناك حاجة إلى قوله لاخلابة قال في

شرح الهداية:

واعلم أنه لارد بغبن فاحش وهو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في ظاهر الرواية وبه

أفتى بعضهم مطلقا كما في القنية... ويفتى بالرد رفقا بالناس وعليه أكثر روايات

المضاربة إن غره - أي -: المشتري للبائع أو بالعكس أو الدلال فله الرد وإلا فلا»<sup>(٤)</sup>.

ولابن عابدين رسالة حقق فيها مذهب الحنفية في الرد بالغبن الفاحش بأنه حال

التغريب لا مطلقا، ورد على من أفتى بالرد مطلقا من فقهاء زمانه من الحنفية<sup>(٥)</sup>.

وأبدى ذلك ابن قدامة احتمالا وكأنه يميل إليه<sup>(٦)</sup>.

وذهب الظاهرية إلى أن البيع إذا شرطت فيه السلامة ولم يعلم المغبون بقدر ما غبن

به فإن البيع مفسوخ.

<sup>(١)</sup> قال ابن فارس: في معنى بطح: أصل واحد، وهو تبسط الشيء وامتداده. معجم مقاييس اللغة،

٢٦٠/١. ويمكن أن تفسر هذه اللفظة على حسن التعامل، فيصبح الأثر ليس فيه دلالة على المقصود.

<sup>(٢)</sup> المحلى، ٤٤٤/٨

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ٢٣٣/١١

<sup>(٤)</sup> الهداية مع حاشية ابن عابدين، ١٤٣/١٤/٥

<sup>(٥)</sup> حاشية ابن عابدين، ١٤٣/٥، مجموعة رسائل ابن عابدين، ٨٢، ٦٥/٢

<sup>(٦)</sup> المغني، ٤٦/٦، ط الجديدة

قال ابن حزم: «ولا يحل بيع شيء بأكثر مما يساوي ولا بأقل مما يساوي إذا اشترط البائع أو المشتري السلامة إلا بمعرفة البائع والمشتري معا بمقدار الغبن في ذلك ورضاهما به.

فإن اشترط أحدهما السلامة ووقع البيع كما ذكرنا ولم يعلما قدر الغبن أو علمه غير المغبون منهما ولم يعلمه المغبون فهو بيع باطل مردود مفسوخ أبدا مضمون على من قبضه ضمان غصب وليس لهما إجازته إلا بابتداء عقد»<sup>(١)</sup>.

وإن لم يشترط السلامة سواء منهما أو من أحدهما ثم وجد غبن ولم يرض المغبون فإن له الرد أو الإمساك<sup>(٢)</sup>.

وحكاه ابن حزم عن أبي ثور<sup>(٣)</sup>.

أدلة من ذهب إلى الرد عند شرط السلامة أو التخيير بين الرد والإمساك عند عدم الشرط.

قال ابن حزم - مبينا أدلة هذا الفريق - : «برهان صحة قولنا قول الله تعالى: ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾<sup>(٤)</sup> ولا يكون التراضي البتة إلا على معلوم القدر، ولا شك في أن من لم يعلم بالغبن ولا بقدره فلم يرض به فصح بذلك أن البيع بذلك أكل مال بالباطل.

وقوله تعالى: ﴿يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم﴾<sup>(٥)</sup> فحرم عز وجل الخديعة ولا يمتري أحد أن يبيع المرء بأكثر مما يساوي ما باع ممن لا يدري ذلك خديعة للمشتري وأن يبيع المرء بأقل مما يساوي ما باع وهو لا يدري خديعة للبائع، والخديعة

<sup>(١)</sup> المحلى، ٤٣٩/٨

<sup>(٢)</sup> المحلى، ٤٣٩/٨

<sup>(٣)</sup> المحلى، ٤٣٩/٨، ٤٤٢/٨

<sup>(٤)</sup> النساء، آية، ٢٩

<sup>(٥)</sup> البقرة، آية، ٩

حرام لاتصح»<sup>(١)</sup> ثم ذكر حديث: «ليس منا من غش».

- وحديث تميم بن أوس الداري: «الدين النصيحة».

«وقال: ونهى النبي ﷺ عن النجش في البيع، برهان صحيح على قولنا - ههنا - لأنه نهى بذلك عن الغرور، والخديعة في البيع جملة بلاشك يدري الناس كلهم أن من أخذ من آخر فيما يبيع منه أكثر مما يساوي بغير علم المشتري ولارضاه، ومن أعطاه آخر فيما يشتري منه أقل مما يساوي بغير علم البائع ولارضاه فقد غشه ولم ينصحه، ومن غش ولم ينصح فقد أتى حراما وقال رسول الله ﷺ: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد» فصح أنه باطل مردود بنص أمره عليه السلام وهو قول السلف - وساق بسنده عن ابن سيرين أن رجلا قدم المدينة بجوار فنزل على ابن عمر... وفيه أنه باع على ابن جعفر جارية ثم جاء الرجل إلى ابن عمر وقال: يا أبا عبد الرحمن غبنت بسبعمئة درهم فأتى ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر، وقال له: إنه غبن بسبعمئة درهم فإما أن نعطيه إياها وإما أن ترد عليه بيعه فقال ابن جعفر بل نعطيه إياها.

فهذا ابن جعفر، وابن عمر قد رأيا رد البيع من الغبن في القيمة»<sup>(٢)</sup>.

وأورد كذلك عن جرير قصة مع رجل اشترى منه فرسا، وأثرا عن العباس، وعمر، وابنه ثم قال: «فهؤلاء عمر، وابنه، والعباس، وعبد الله بن جعفر، وأبي، وجرير، ولا مخالف لهم من الصحابة - رضي الله عنهم - يرون رد البيع من الخديعة في نقصان الثمن عن قيمة المبيع»<sup>(٣)</sup>.

وقد ردّ ابن حزم على الظاهرية الذين يقولون ببطلان البيع بأكثر مما يساوي حتى لو علما وتراضيا بوجوه جيدة من أهمها مساومة النبي ﷺ لجمل جابر، وزيادته له حتى

<sup>(١)</sup> المحلى، ٤٤٢/٨، ٤٤٣

<sup>(٢)</sup> المحلى، ٤٤٠/٨

<sup>(٣)</sup> المحلى، ٤٤١/٨

وصل إلى الثمن الذي وقع به البيع، وكذلك الحكمة المستنبطة من النهي عن السوم على سوم أخيه.<sup>(١)</sup>

ومع وجاهة ما ساقه ابن حزم، ومن وافقه من أدلة إلا أن القيمة فيها نوع من التفاوت وقد اعتبر النبي ﷺ السوق دليلاً عليها إذا كانت لاغش فيها ولاحتكار ولا تلقي الركبان، لكن في نفس الوقت نهى عن بيع الحاضر للباد، وعلل بما يفهم منه أن القيمة تتفاوت، والبادي قد يرضى بثمن أقل مما يرضى به الحاضر فالغبن الواضح يرد منه أما غيره فهو محل نظر واجتهاد.

---

<sup>(١)</sup> المحلى، ٤٤٢/٨، ٤٤٣.

#### ٤٩- باب ما ذكر في الأسواق.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة عدة أحاديث أشار إلى بعضها إشارة في الترجمة وبعضها ساقها بسندها كاملة.

- ١- ذكر طرفا معلقا من حديث عبدالرحمن بن عوف لما قدم المدينة وسأل عن سوق فيه تجارة فدل على سوق بني قينقاع، ورواية أنس عن عبدالرحمن قال: دلوني على السوق. وقول عمر محتجا به على خفاء بعض سنة النبي ﷺ عنه ألهاني الصفاق في الأسواق.
- ٢- حديث أبي هريرة في ذكر الصلاة في السوق.

٣- دخول النبي ﷺ السوق من رواية أنس ودعوة رجل لآخر قائلا يا أبا القاسم.

٤- دخوله ﷺ السوق من رواية أبي هريرة وسؤاله عن الحسن - رضي الله عنهما (١).

#### فقه الترجمة:

كل الأدلة التي ساقها تدل دلالة واضحة على جواز دخول السوق ومشروعيته ووجوده. قال الحافظ - ناقلًا عن ابن بطلال ذكر ابن المنير (٢) في المتواري -: «أراد بذكر الأسواق إباحة المتاجر، ودخول الأسواق للأشراف، والفضلاء وكأنه أشار إلى ما لم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع (٣).

فقد روى الحاكم وصححه، وأحمد، والبخاري (٤) من حديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: أحب الأماكن إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق. وإسناده حسن (٥).

(١) الصحيح، ٨٧-٨٦/٣

(٢) المتواري، ٢٤٢.

(٣) فتح الباري، ٣٩٨/٤، عمدة القاري، ٢٣٥/١١

(٤) قال الحافظ: «أخرجه ابن حبان (٩٤/٣)، والحاكم من رواية ابن عمر، ٣٩٨/٤، وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة، مختصر المنذري رقم ٢٤١ - ٧١/١، صحيح الجامع، ١٦٧/١ ط الجديدة.

(٥) فتح الباري، ٣٩٨/٤

وروى الإمام أحمد من حديث جبير بن مطعم أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! أي البلدان شر؟ قال: لأدري. فلما أتاه جبريل. قال: يا جبريل! أي البلدان شر؟ قال: لأدري حتى أسأل ربي عزوجل فانطلق جبريل - عليه السلام - ثم مكث ماشاء الله أن يمكث ثم جاء فقال: يا محمد! إنك سألتني أي البلدان شر؟ فقلت: لأدري، وإنني سألت ربي عزوجل أي البلدان شر؟ فقال: أسواقها. (١).

قال ابن بطال: «وهذا خرج على الغالب وإلا فرب سوق يذكر الله فيه أكثر من كثير من المساجد». (٢).

وما قال ابن بطال في آخر كلامه فيه نظر، لأن المساجد مختصة بذكر الله فلا شك أن ذكر الله فيها أكثر من الأسواق، وأقل ذلك أن الصلاة تقام فيها كل يوم خمس مرات، وأنى للأسواق أن تكون كذلك.

وليس هناك تلازم بين كون الأسواق أبغض الأماكن إلى الله وبين مشروعيتها دخولها، ونحوه لأن ذلك لالذات المكان ولكن لما يجري غالباً في الأسواق من الغش، والخداع، والحلف، ونحوها (٣) من الأعمال التي يبغضها الله وليس كل داخل للسوق يتلبس بذلك أن أدرك ما أوجب الله عليه ففعله وأدرك ما حرم الله واجتنبه ونظير ذلك حديث «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها...» الحديث. وقد سبقت الإشارة إلى ما رواه مسلم عن سلمان قال: لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق، ولا آخر من يخرج منه فإنها معركة الشيطان وبها ينصب رايته. (٤).

١) مجمع الزوائد، ٧٧-٧٦/٤. قال في الفتح الرباني (٢٢/١٥) أورده الهيثمي وقال: رواه الإمام أحمد، وأبو يعلى، والطبراني في الكبير. وذكر الهيثمي زيادة البزار، ثم قال: «ورجال أحمد، وأبو يعلى، والبزار، رجال الصحيح، خلا عبدالله بن محمد بن عقيل وهو حسن الحديث وفيه كلام».

٢) فتح الباري، ١٩٨/٤.

٣) أشار إلى ذلك النووي في شرحه لما ورد عن سلمان - رضي الله عنه - مسلم بشرح النووي، ٧/١٦.

٤) أخرجه مسلم، ك الفضائل، فضائل أم سلمة، مسلم بشرح النووي، ٧/١٦.

نقل النووي عن الماوردي، وغيره أن الدم في دخول الأسواق ينطبق على من أكثر ملازمة السوق، وصرف أكثر الأوقات إليها والاشتغال بها عن العبادة.<sup>(١)</sup>

قال ابن المنير: «الأسواق قد غلب على أهلها الغلط واللغو والاشتغال بجمع المال والتكالب على الدنيا من الوجه المباح، وغيره وأنه إذا ذكر الله فهو من أفضل الأعمال»<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي - لما أورد طرفاً من الأحاديث الدالة على ذم الأسواق كحديث سلمان السابق -: «ففي هذه الأحاديث ما يدل على كراهة دخول الأسواق لاسيما في هذه الأزمان التي يخالط فيها الرجال النساء»<sup>(٣)</sup>.

وهكذا قال علماءنا لما كثرت الباطل في الأسواق وظهرت فيها المنكر، كره دخولها لأرباب الفضل والمقتدي بهم في الدين تنزيها لهم عن البقاع التي يعصى الله فيها، فحق على من ابتلاه الله بالسوق أن يخطر بباله أنه قد دخل محل الشيطان ومحل جنوده، وأنه إن أقام هناك هلك، ومن كانت هذه حاله اقتصر منه على قدر ضرورته وتحرز من سوء عاقبته وبلية.<sup>(٤)</sup>

وذكر ابن العربي مثله، ثم قال: «وسمعت مشيخة من أهل العلم يقولون: لا يدخل إلا سوق الكتب، والسلاح، وعندني أنه يدخل كل سوق للحاجة إليه»<sup>(٥)</sup>.

ولذلك لما ذكر المشركون دخول الأسواق شبهة احتجوا بها على رسول الله ﷺ

<sup>(١)</sup> المجموع، ١٥٤/٩

<sup>(٢)</sup> المتواري، ٢٤٣

<sup>(٣)</sup> كيف ترى القرطبي يقول: لو رأى أسواق المسلمين اليوم وما يجري فيها من المنكرات، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

<sup>(٤)</sup> الجامع لأحكام القرآن، ١٦/١٣

<sup>(٥)</sup> أحكام القرآن، ١٤١٥/٣

ليردوا دعوته. قال الله تعالى: ﴿وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا﴾ (١).

ردّ الله عليهم بقوله: ﴿انظر كيف ضربوا لك الأمثال فضلوا فلا يستطيعون سبيلا﴾ (٢).  
ثم قال: ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلاّ إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾ (٣).  
وقد أورد البخاري - رحمه الله - في هذا الباب أحاديث متنوعة كلها تدل على مقصوده من جواز دخول السوق وإقامته.

وقد ذكر الشراح فيما سبق أن مقصوده - أيضا - تضعيف حديث «أحب البقاع إلى الله المساجد، وأبغض البقاع إلى الله الأسواق».

وهو محتمل ويزيد من قوة هذا الاحتمال أنه قدم حديث عائشة في أولئك الذي يخسف بهم فهم مصاحبون لمن يريد أن يهدم بيت الله الحرام الذي أهلك من قصده بسوء ومع ذلك يبعثون على نياتهم.

ويقوي هذا الاحتمال - أيضا - أنني لم أجد من علماء السلف حسب ما اطلعت عليه من كره دخول السوق حتى تكون الترجمة متوجهة للرد عليه.

وإن كانت المسألة دائرة في مجال الاحتمال، ولانتفاء الملازمة بين ما ورد في الحديث وبين كراهة دخول السوق.

٥- أورد البخاري - رحمه الله - حديث ابن عمر في نقل الطعام من المكان الذي يشتري منه إلى حيث يباع الطعام وحديث في النهي عن بيع الطعام حتى يستوفيه (٤).

قال ابن حجر: «وقد استشكل إدخال هذا الحديث في باب الأسواق، وأجيب بأن

١ (الفرقان آية (٧))

٢ (الفرقان آية (٩)).

٣ (الفرقان آية (٢٠))

٤ (الصحيح، ٨٧/٣)



السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع فلا يختص الحكم المذكور  
بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع فالعموم في قوله في الحديث  
حيث يباع الطعام»<sup>(١)</sup>.

قال العيني: «قلت يمكن أن يؤخذ وجه المطابقة بين هذا الحديث والترجمة من لفظ  
الركبان لأن الشراء منهم يكون باستقبال الناس إياهم في موضع وهذا الموضع هو السوق  
لأن السوق في اللغة موضع البياعات وهذا وإن كان فيه وجه تعسف فيستأنس به في وجه  
المطابقة»<sup>(٢)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٤٠٢/٤

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ٢٤١/١١

## ٥٠- باب كراهية السخب في الأسواق.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديث عبدالله بن عمرو بن العاص حينما قابله عطاء بن يسار فقال له: اخبرني عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة قال: أجل والله إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وحرزا للأمين أنت عدي، ورسولي سميتك المتوكل ليس بفظ ولا غليظ، ولا سخاب في الأسواق ولا يدفع السيئة بالسيئة ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا لا إله إلا الله ويفتح بها أعين عمى، وأذان صم، وقلوب غلف. وفي لفظ «يَفْتَحُ بها أعينا عميا وآذانا صما وقلوبا غلفا»<sup>(١)</sup>.

### فقه الترجمة:

في هذه الترجمة ينبغي معرفة أمور منها:

١- معنى السخب، أو الصخب:

قال في اللسان: «السخب، والصخب بمعنى الصياح، وأورد أنه من صفة المنافقين: «خشب بالليل سخب بالنهار يقول إذا جن الليل عليهم سقطوا نياما كأنهم خشب فإذا أصبحوا تساخبوا على الدنيا شحا وحرصا»<sup>(٢)</sup>.

٢- ما المراد بالكراهية في الترجمة هل هي الكرهة التي يقصدها الأصوليون في تقسيمهم للحكم الشرعي أم المقصود بها التحريم؟

قال الحافظ: «وأخذت الكراهة من نفي الصفات المذكورة عن النبي ﷺ كما نفيت

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨٧/٣

<sup>(٢)</sup> اللسان مادة سخب، ٤٦١/١، ٤٦٢

عنه الفضاظة والغلظة»<sup>(١)</sup>.

الظاهر أنها التي يعنيها الفقهاء لأنها هي الصفة الغالبة على أهل الأسواق وقد تكون بقصد ترويج السلعة وجذب المشتري لها فلو حملناها على التحريم لوقع الناس في حرج. نقل العيني عن صاحب التلويح: «قال في التلويح: وفيه ذم الأسواق وأهلها الذين يكونون بهذه الصفة المذمومة من الصخب واللغظ والزيادة في المدحة والذم لما يتبايعونه والأيمان الحائثة ولهذا قال ﷺ شر البقاع الأسواق لما يغلب على أهلها من هذه الأحوال المذمومة». قلت: ليس فيه الذم إلا لأهل السوق الموصوفين بهذه الصفات وليس فيه الذم لنفس الأسواق ظاهراً»<sup>(٢)</sup>.

في هذه الترجمة جزم البخاري مع ورود الاحتمال وهو أن هذا الأمر خاص بالنبي ﷺ... ربما كان لأن هذه الصفة ذكر في القرآن ما قرن بها (ليس بفظ ولا غليظ) ونحن مأمورون بالاعتداء بالرسول ﷺ فلأجل ذلك جزم بالحكم ولم يتردد ولم يحمله على الخصوصية والله أعلم.

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٤/٢٠٢

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ١١/٢٤٣

## ٥١- باب الكيل على البائع والمعطي.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة قول الله عزوجل في سورة المطففين ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوِوزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

ثم فسرهما بقوله: يعني كالوا لهم ووزنوا لهم كقوله: يسمعونكم يسمعون لكم.  
ثم أورد أحاديث: أشار إلى الأول بقوله وقال النبي ﷺ اكتالوا حتى تستوفوا .  
وعلق الثاني بقوله ويذكر عن عثمان رضي الله عنه - «أن النبي ﷺ قال له: إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكتل».

وأسند عن ابن عمر - رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال له: من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه.

ثم أسند حديث جابر في قضاء دين أبيه وفيه: ثم قال كل للقوم فكلتهم حتى أوفيتهم الذي لهم وبقي تمرى كأن لم ينقص منه شيء.

وفي لفظ آخر: عن جابر قال النبي ﷺ: جُدَّله فأوف له<sup>(٢)</sup>.

### الفاظ الترجمة:

قال ابن فارس: «العين والطاء، والحرف المعتل أصل واحد صحيح يدل على أخذ ومناولة لا يخرج الباب عنهما فالعطو: التناول باليد...

قال الخليل ومنه اشتق الإعطاء، والمعاطاة المناولة»<sup>(٣)</sup>.

### فقه الترجمة:

الترجمة تدل على أن الكيل على البائع والمعطي يشمل المعطي للثمن أو للقرض أو

<sup>(١)</sup> المطففين، آية ٣

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٨٨/٣

<sup>(٣)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٣٥٣/٤

نحوه<sup>(١)</sup>.

وهذه الترجمة مشتملة على الجزم بهذا الحكم.  
والترجمة خاصة بالبيع وبالمُعْطَى المكيل، والظاهر أن كلمة الْمُعْطَى فيها نوع من  
العموم فيدخل فيها البيع وغيره كالقرض والهبة والله أعلم.

قال ابن حجر: «ومعنى الترجمة أن المرء يكيل له غيره إذا اشترى ويكيل إذا باع»<sup>(٢)</sup>.  
دلالة الآية التي أوردها البخاري على مقصوده:

قال ابن جرير: «يقول تعالى: ذكره: الوادي الذي يسيل من صديد أهل جهنم في  
أسفلها للذين يطففون يعني للذين ينقصون الناس ويبخسونهم حقوقهم في مكاييلهم إذا  
كالوهم أو موازينهم إذا وزنوا لهم على الواجب لهم من الوفاء.  
وأصل ذلك من الشيء الطفيف وهو القليل النزر، والمطفف: المقلل حق صاحب  
الحق عماله من الوفاء والتمام في كيل أو وزن...»

وبنحو الذي قلنا قال أهل التأويل...

وأورد عن ابن عباس: قال لما قدم النبي ﷺ كانوا من أخبث الناس كيلا فأنزل الله:  
﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ فأحسنوا الكيل»<sup>(٣)</sup>.

ثم قال: وقوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(٤)</sup> يقول تعالى ذكره الذين إذا  
أكْتَالُوا من الناس مالهم قبلهم من حق يستوفونه فيكْتَالُونَهُ وافيًا و«على»، و«من» في هذا  
الموضع يتعاقبان غير أنه إذا قيل أكتلت منك يراد: استوفيت منك.

ثم قال: وإذا كالوهم أو وزنوهم يقول: وإذا هم كالوا للناس أو وزنوا لهم، ومن لغة

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٢٤٤/١١

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٤٠٤/٤

<sup>(٣)</sup> ابن جرير، ٩٠/٣٠، ٩١. صحح إسناده السيوطي، وعزاه إلى النسائي، وابن ماجه. الدر المنثور،

٤٤١/٨

<sup>(٤)</sup> المطففين، آية ٢

أهل الحجاز أن يقولوا: وزنتك حقك، وكلتك طعامك - بمعنى - : وزنت لك وكلت لك. ومن وجه الكلام إلى هذا جعل الوقف على «هم»، وجعل «هم» في موضع نصب. وكان عيسى بن عمر فيما ذكر عنه يجعلهما حرفين ويقف على كالوا ووزنوا ثم يبتديء: هم يخسرون فمن وجه الكلام إلى هذا المعنى جعل هم في موضع رفع وجعل كالوا ووزنوا مكتفين بأنفسهما.

والصواب في ذلك عندي الوقف على «هم»، لأن كالوا ووزنوا لو كانا مكتفين وكانت «هم» كلاماً مستأنفاً كانت كتابة «كالوا» و «وزنوا» بألف فاصلة بينها وبين هم كل واحد منهما إذ كان بذلك جرى الكتاب في نظائر ذلك إذا لم يكن متصلاً به شيء من كنايات المعقول فكتابهم ذلك في هذا الموضع بغير ألف أوضح الدليل على أن قوله «هم» إنما هو كناية أسماء المفعول بهم فتأويل الكلام إذ كان الأمر على ما وصفنا على ما بينا<sup>(١)</sup>.

ورجحه القرطبي وحكاه عن الأخفش والفراء<sup>(٢)</sup>. وحكاه الحافظ عن أبي عبيدة في الحجاز.

قال الفراء: وسمعت أعرابيه تقول إذا صدر الناس أتينا التاجر فيكيلنا المدّ، والمدّين إلى الموسم المقبل، وهو من كلام أهل الحجاز، ومن جاورهم من قيس<sup>(٣)</sup>. ونقل القرطبي عن أبي عبيدة ما رجحه ابن جرير: «وزاد وجهها وهو أنه يقال: كلتك ووزنتك بمعنى كلت لك، ووزنت لك وهو كلام عربي كما يقال صدتك، وصدت لك<sup>(٣)</sup>». وضعف القرطبي قول عيسى بن عمرو ومن وافقه من جهة العربية «وعلى القراءة الثانية «هم» في موضع رفع بالابتداء - أي -: وإذا كالوا للناس أو وزنوا لهم فهم يخسرون

<sup>(١)</sup> ابن جرير، ٩١/٣٠، ورجحه ابن العربي، ١٩٦/٢

<sup>(٢)</sup> القرطبي، ٢٥٢/١٩

<sup>(٣)</sup> القرطبي، ٢٥٢/١٩

ولا يصح لأنه تكون الأولى ملغاة ليس لها خبر، وإنما كانت تستقيم لو كان بعدها: وإذا كالوهم ينقصون أو وزنوهم يخسرون»<sup>(١)</sup>.

وقد أورد البخاري على المسألة عدة أدلة بينما نجد في بعض كلام العلماء ما يدل على أن المسألة مستندها القياس فقد قال الخطابي على ترجمة أبي داود: - باب الرجحان في الوزن والوزن بالأجر التي أورد تحتها حديث سويد بن قيس ومخرمة العبدي، وفيه: زن وأرجح.

قال الشيخ: «وفي مخاطبة النبي ﷺ وأمره إياه به كالدليل على أن وزن الثمن على المشتري فإذا كان عليه لأن الإيفاء يلزمه فقد دل على أن أجرة الوازن عليه فإذا كان ذلك على المشتري فقياسه في السلعة المبيعة أن تكون على البائع»<sup>(٢)</sup>.

وقد ترجم ابن أبي شيبة في مصنفه لهذه المسألة فقال: الرجل يبيع الطعام على من يكون أجر الكيال؟

ثم أورد بسنده عن أبي النضر قال: كنت بعت من رجل طعاما فأعطى الرجل الكيال فسألت الشعبي عن ذلك فقال: اعطه انت فإنما هو عليك»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك عقد عبدالرزاق في مصنفه ترجمة مشابهة لهذه فقال: باب الرجل يبيع على من الكيل والعدد؟

ثم أورد عن الثوري قال: كل بيع ليس فيه كيل ولا وزن ولا عدد فجداه وحمله ونقصه على المشتري.

وكل بيع فيه كيل أو وزن أو عدد فهو إلى البائع حتى يوفيه إياه فإذا. قال رجل

<sup>(١)</sup> القرطبي، ٢٥٢/١٩

<sup>(٢)</sup> معالم السنن مطبوع بهامش السنن، ٦٣١/٣، ط الدعاس

<sup>(٣)</sup> المصنف، ٥٤٠/٦

لرجل: أبيعك ثمرة هذه النخلة فإن جداده على المشتري.<sup>(١)</sup>

فأقدم الترجمتين أعم من المتأخرة إذ عبدالرزاق متقدم على ابن أبي شيبة، وثمة مسألة أخرى مهمة وهي اختلاف هاتين الترجمتين عن ترجمة البخاري وتقترب ترجمة البخاري من حيث عمومها مع ترجمة عبدالرزاق لكنها مع اختلاف في الصياغة فعند عبدالرزاق بالاستفهام، وعند البخاري بالجزم. وهذا يدلنا على إمامة البخاري وتميزه، ويرد على زعم من قال: إن غالب تراجم البخاري إنما هي متابعات لعبدالرزاق، وابن أبي شيبة، وإن كانت الموافقة في بعض التراجم واقعة.

اعتراضات وجوابها على وجوه الاستدلال:

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى اعتراض ابن التين بأن ما علقه البخاري من طريق عثمان ليس فيه حجة، لأن معنى: إذا بعت فكل، يعني: فأوفي، وإذا ابتعت فاكتل - أي - فاستوف.

والمعنى أنه إذا أعطى أو أخذ لا يريد ولا ينقص - أي - لالك ولا عليك. اهـ  
وأجاب الحافظ عن ذلك بقوله: «لكن في طريق الليث زيادة تساعد ما أشار إليه البخاري - رحمه الله - ، ولفظه: «إن عثمان قال: كنت أشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أجلسه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطوني ما رضيت من الربح فيأخذونه ويأخذون بخبري فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: ... الحديث.»  
فظهر أن المراد بذلك تعاطي الكيل حقيقة لا خصوص طلب الزيادة أو النقصان وله شاهد مرسل من طريق ابن أبي شيبة عن الحكم<sup>(٢)</sup>.

ويمكن الجواب - أيضا - من الحديث نفسه.

ولذا قال العيني: «مطابقته للترجمة من حيث إن معنى قوله: إذا بعت فكل هو معنى

<sup>(١)</sup> المصنف، ٢٦٠/٨

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٤/٤



قوله في الترجمة باب الكيل على البائع»<sup>(١)</sup>.

ومن هذه الترجمة نأخذ أن البخاري يرى أن ما كان فيه حق توفيه كما يعبر عنه بعض الفقهاء فإنه لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالكيل إذا كان مكيلا أو بالوزن إذا كان موزونا، وتصبح التراجم اللاحقة التي ذكر البخاري فيها أحكام القبض والضمان مقيدة بما يفهم من هذه الترجمة.

قال النووي: «مؤنة الكيل الذي يفتقر إليه القبض على البائع كمؤنة احضار المبيع الغائب. ومؤنة وزن الثمن على المشتري لتوقف التسليم عليه.

ومؤنة نقد الثمن هل هي على البائع أو المشتري وجهان:

قلت: ينبغي أن يكون الأصح أنها على البائع»<sup>(٢)</sup>.

قال في الإنصاف: «أجرة توفية الثمن والمثمن على باذله منهما قاله الأصحاب.

وقال في النهاية: أجرة نقله بعض قبض البائع له عليه...

وقال في الرعاية الكبرى: ومؤنة توفيه كل واحد من العوضين - من أجرة وزنه وكيله وعده، وغير ذلك - على باذله.

ومؤنة قبض ما بيع جزافا - وهو متميز - على من صار له إن قلنا هو في حكم المقبوض وإلا فلا.

وما بيع بصفة أو رؤية متقدمة فهو كالمكيل والموزون ونحوهما في حق التوفيه وغيرها.

وقيل: أجرة الكيال على البائع، وكذا أجرة الوزن والنقل.

وقيل: بل على المشتري.

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٢٤٥/١١

<sup>(٢)</sup> روضة الطالبين، ٥١٩/٣، المجموع ٢٧٩/٩

ثم قال من عنده<sup>(١)</sup> ويحتمل أن عليه أجره النقاد وزنة الوزن. إ. هـ .

قال القاضي في التعليق: وأجرة النقاد فإن كان قبل أن يقبض البائع الثمن فهي على المشتري لأن عليه تسليم الثمن إليه صحيحا، وإن كان قد قبض فهي على البائع لأنه قد قبضه منه وملكه فعليه أن يبين أن شيئا منه معينا يجب رده.<sup>(٢)</sup>

قال ابن قدامة: «وأجرة الكيال والوزان في المكيل والموزون على البائع لأن عليه تقبض المبيع للمشتري والقبض لا يحصل إلا بذلك فكان على البائع كما أن على بائع الثمرة سقيها، وكذلك أجره الذي يعد المعدودات.»<sup>(٣)</sup>

قال البهوتي: «ومؤنة توفية المبيع والثمن ونحوهما من أجره كيل وأجرة وزن، وأجرة ذرع، وأجرة نقد على باذله من بائع، ومشتري، ونحوهما، لأن توفيته واجبة عليه فوجب عليه مؤنة ذلك كما أن على بائع الثمرة حيث يصح بيعها سقيها لأن تسليمها إنما يتم به وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.»

والمراد بالنقاد الذي تجب أجرته على البازل نقاد الثمن ونحوه قبل قبض البائع ونحوه له لأن على المشتري تسليم الثمن صحيحا وهذه طريقه.

وأما أجره النقد بعد قبضه فهي على البائع، لأنه ملكه بقبضه فعليه أن يبين أنه معيب ليرده ولا غرض للمشتري في ذلك.

وما كان من العوضين متميزا لا يحتاج إلى كيل ووزن ونحوهما فعلى المشتري مؤنته لأنه كالمقبوض.<sup>(٤)</sup>

قال الزيلعي - شارحا قول النسفي -: «(وأجرة الكيل على البائع) مراده فيما إذا بيع

<sup>(١)</sup> مراده صاحب الرعاية الكبرى.

<sup>(٢)</sup> المرادوي، ٤/٤٧١، ٤٧٢.

<sup>(٣)</sup> المغني، ٦/٨٨، ط جامعة الإمام

<sup>(٤)</sup> كشاف القناع، ٣/٢٤٧.

مكايلة وكذا أجرة وزن المبيع وذره وعده على البائع لأن الكيل، والوزن، والذرع، والعد فيما بيع مكايلة أو موازنة، أو مذارعة، أو معادّة من تمام التسليم، وتسليم المبيع على البائع فكذا تمامه.

(وأجرة نقد الثمن، ووزنه على المشتري) لما ذكرنا أن الوزن من تمام التسليم وتسليم الثمن على المشتري فكذا ما يكون من تمامه، وكذا يجب تسليم الجيد لأن حق البائع تعلق به فيكون أجرة من يميز ذلك عليه إذ هو المحتاج إليه وهذه رواية ابن سماعة عن محمد - رحمه الله - وفي رواية ابن رستم عنه أجرة نقد الثمن على البائع لأن النقد يكون بعد التسليم والوزن ليعرف المعيب من غيره فكان هو المحتاج إليه فتكون أجرته عليه<sup>(١)</sup> وبالأول كان يفتي الصدر الشمهي - رحمه الله.

وروي عن محمد أن أجرة النقد على رب الدين بعد القبض وقبله على المدين لأن على المدين إيفاء حقه فتكون أجرة التمييز عليه، وبعد القبض دخل في ضمان رب الدين ويدعى أنه خلاف حقه فيكون بتمييز حقه عليه<sup>(٢)</sup>.

قال الكاساني: «ذكر أن البيع له حكم أصلي وله أحكام توابع.

فمن الأحكام التوابع للحكم الأصلي: «وجوب تسليم المبيع والثمن...

ثم قال: فتسليم البدلين واجب على العاقلين لأن العقد أوجب الملك في البدلين ومعلوم أن الملك ما ثبت لعينه وإنما ثبت وسيلة إلى الانتفاع بالمملوك ولايتها الانتفاع به إلا بالتسليم فكان إيجاب الملك في البدلين شرعا إيجابا لتسليمهما ضرورة.

ولأن معنى البيع لا يحصل إلا بالتسليم والقبض لأنه عقد مبادلة وهو مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب، وحقيقة المبادلة في التسليم والقبض...

وعلى هذا تخرج أجرة الكيال والوزان والعداد، والذراع في بيع المكيل والموزون

<sup>(١)</sup> تبين الحقائق، ١٤/١٣/٣

<sup>(٢)</sup> المرجع السابق، ١٤/٣

والمعدود، والمذروع مكايلة، وموازنة، ومعادة، ومذارعة، أنها على البائع.  
أما أجرة الكيال والوزان فلأنها من مؤنات الكيل والوزن، والكيل، والوزن فيما بيع  
مكايلة وموازنة من تمام التسليم...

والتسليم على البائع فكانت مؤنة التسليم عليه.  
والعدد في المعدود الذي بيع عددا بمنزلة الكيل والوزن في المكيل والموزون عند  
أبي حنيفة فكان من تمام التسليم... فكانت على من عليه التسليم، وعندهما هو من باب  
تأكيد التسليم فكان من توابعه كالذرع فيما بيع مذارعة فكانت مؤنته على من عليه  
التسليم وهو البائع، وكذا أجرة وزان الثمن على المشتري لما قلنا<sup>(١)</sup>.  
«وأما أجرة ناقد الثمن فعن محمد روايتان:

روى إبراهيم بن رستم عنه أنها على البائع لأن حقه في الجيد، والنقد لتمييز حقه  
فكانت مؤنته عليه.  
وروى ابن سماعة عنه أن البائع إن كان لم يقبض الدراهم فعلى المشتري لأن عليه  
تسليم ثمن جيد فكانت مؤنة تسليمه عليه، ولو كان قبضها فعلى البائع لأن قبض حقه  
ظاهرا فإنما يطلب بالنقد إذا أدى فكان الناقد عاملا له فكانت أجرة عمله عليه<sup>(٢)</sup>.  
قال في التاج والإكليل: «وضمن بائع مكيلا لقبضه بكيل كموزون ومعدود... والأجرة  
عليه».

سمع ابن القاسم الصواب والذي يقع في قلبي أن أجر الكياليين على البائع وقد قال  
إخوة يوسف: ﴿فأوف لنا الكيل﴾<sup>(٣)</sup> ابن رشد: هذا من المعلوم الذي عليه أصحابه،  
واستدلالة بالآية صحيح على القول أن شرع من قبلنا لازم لنا ابن العربي لاختلاف أن

(١) بدائع الصنائع، ٢٤٣/٥، انظر فتح القدير، ٢٩٥/٦

(٢) المصدر السابق، ٢٤٣/٥

(٣) يوسف آية ٨٨

شرع من قبلنا شرع لنا في المسائل الخلافية.

(بخلاف الإقالة والتولية والشركة على الأرجح فكالقرض) ابن عرفة عن ابن محرز: هذه تدل على أن ليس على الشريك أجر الكيل وكذا ينبغي في الإقالة والتولية إذ هما معروف كالشركة وكذا ينبغي في القرض والهبة»<sup>(١)</sup>.

قال ابن العربي: «قال ابن القاسم، وابن نافع عن مالك: قالوا ليوسف: فأوف لنا الكيل فكان يوسف هو الذي يكيل إشارة إلى أن الكيل والوزن على البائع لأن الواجب عليه تمييز حق المشتري من حقه إلا أن يبيع منه معينا صبرة أو ملاحق توفية فيه فقبل أن يوفي فما جرى على المبيع فهو منه ولذلك قال علماؤنا: أجره الكيل على البائع، وأجرة النقد على المبتاع، لأن الدافع لدراهمه يقول إنها طيبة فأنت الذي تدعي الرداء فانظر لنفسك فإن خرج فيها رديء كانت الأجرة على الدافع، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> التاج والإكليل مطبوع بهامش مواهب الجليل، ٤٧٦/٤

<sup>(٢)</sup> أحكام القرآن، ١١٥/٣، وانظر القرطبي، ٢٥٥/٩

## ٥٢- باب ما يستحب من الكيل.

أورد البخاري تحت هذه الترجمة حديث المقدم بن معد يكرب - رضي الله عنه -  
عنه النبي ﷺ: «كيلوا طعامكم يبارك لكم»<sup>(١)</sup>.

## فقه الترجمة:

هذه الترجمة تدل على استحباب الكيل لكن لابد من بحث أمور:  
الأول: ما مقصود البخاري - رحمه الله - بالاستحباب في الكيل هل هو عام أم في  
البيع؟

قال ابن حجر: «قوله: - باب ما يستحب من الكيل - أي -: في المبيعات، ومال إليه  
القسطلاني<sup>(٢)</sup> وكذا قال العيني<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر: «والذي يظهر لي أن حديث المقدم محمول على الطعام الذي  
يشترى فالبركة تحصل فيه بالكيل لامثال أمر الشارع، وإذا لم يمثل الأمر بالاكتيال  
نزعت منه لشوم العصيان»<sup>(٤)</sup> وتعقبه العيني فقال: «هذا ليس بظهور فكيف يقول حديث  
المقدم محمول على الطعام الذي يشتري، وهذا غير صحيح لأن البخاري ترجم على  
حديث المقدم - رضي الله عنه - باستحباب الكيل، والطعام الذي يشتري الكيل فيه  
واجب فهذا الظهور الذي أداه إلى أن هل المستحب واجب والواجب مستحباً»<sup>(٥)</sup> وسيأتي  
الجواب عن ذلك.

ونقل ابن حجر، والعيني عن ابن بطال: أن الكيل مندوب إليه فيما ينفقه المرء على

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨٨/٣، وفي بعض الأصول زيادة (فيه) المرجع السابق، ٨٨/٣ في الهامش

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٤٠٥/٤، إرشاد الساري، ٥٤/٤

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ٢٤٦/١١

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٤٦٠/٤.

<sup>(٥)</sup> عمدة القاري، ٢٤٧/١١.

عياله<sup>(١)</sup>.

ويساعد على ذلك أن الترجمة مطلقة ولم تقيد، وكذلك الحديث، وكذلك الأمر الذي علق على حصول الكيل لا يختص بالبيع، وهو البركة.

لكن ذكره في البيوع ربما يرجح قول من قال: إن المقصود من الاستحباب هو في المبيعات، وذلك وإن كان محتملا لكنه ليس يقوي لاسيما إذا لاحظنا أن البخاري - رحمه الله - من منهجه الاستطراد كثيرا.

ونقل العيني عن المحب الطبري: «يحتمل أن معنى قوله: «كيلوا طعامكم» - أي -: إذا ادخرتموه طالبين من الله البركة واثقين بالإجابة فكان من كاله بعد ذلك إنما يكيه ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكا بالإجابة فيعاقب بسرعة نفاذه»<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن حجر معنى آخر ملخصه أن المقصود الأرغفة الصغار<sup>(٣)</sup>.

الثاني: مناسبة الحديث للترجمة.

قال العيني: «مطابقته للترجمة من حيث إن فيه الأمر على وجه الاستحباب في كيل الطعام عند الإنفاق»<sup>(٤)</sup>.

الثالث: بم تحصل البركة؟ وهل يعارض الحديث غيره؟

نقل ابن حجر، وغيره عن ابن الجوزي أن البركة تحصل في الكيل بسبب التسمية في بدايته «يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه في الكيل»<sup>(٥)</sup>.

وقال الحافظ: «والحاصل أن الكيل بمجرد حصوله بالبركة مالم ينضم إليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد (ترك

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ٢٤٦/١١؛ فتح الباري، ٤٠٦/٤.

<sup>(٢)</sup> عمدة القاري، ٢٤٧/١١.

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٤٠٦/٤.

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ٢٤٧/١١.

<sup>(٥)</sup> فتح الباري، ٤٠٦/٤؛ عمدة القاري، ٢٤٧/١١.

الكيل<sup>(١)</sup> ما لم ينضم إليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار<sup>(٢)</sup>.

وقال - أيضا -: «ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرجوه وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه وقد يكون بريئا وإذا كاله أمن من ذلك»<sup>(٣)</sup>.

ونقل القسطلاني عن أسماء بالغير أن البركة مرجعها إلى ما جعله الله في مد أهل المدينة بدعوته<sup>(٤)</sup>.

والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف مرده إلى أن البركة المقصود بها الزيادة ولذلك.  
قال ابن حجر - رادا على المهلب -: «حيث قال المهلب: «ليس بين هذا الحديث - وحديث عائشة «كان عندي شطر شعير أكل منه حتى طال على فكلته ففني - يعني الحديث الآتي ذكره في الرقاق»<sup>(٥)</sup> - معارضة لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها - وهو شيء يسير - بغير كيل فبورك لها فيه مع بركة النبي ﷺ فلما كاله علمت المدة التي يبلغ إليها عند انقضائها».

قال الحافظ: «وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة، وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان فما زلنا نأكل منه حتى كاله الجارية فلم تلبث أن فني ولو لم تكله لرجوت أن يبقى أكثر»<sup>(٦)</sup>.

وليس من لازم البركة حصول الزيادة دائما، وإن كانت تحصيل أحيانا كما أن البركة متفاوتة فليست البركة الحاصلة من الكيل كالبركة الحاصلة من أسباب أخرى منها مثلا

<sup>(١)</sup> في الأصل (الكيل) والزيادة أراها مهمة ليتضح المعنى

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٤/٦٤

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٤/٦٤

<sup>(٤)</sup> إرشاد الساري، ٤/٤٥

<sup>(٥)</sup> كتاب الرقاق، فضل الفقر، فتح الباري، ١١/٢٧٨.

<sup>(٦)</sup> فتح الباري، ٤/٦٤



الصدق والبيان في البيع «فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما» وقوله: «اجتمعوا على طعامكم بيارك لكم فيه».

وليست كلها كالبركة الحاصلة مما وضع يده رسول الله ﷺ فيه أو أعطاه لأحد ونحو ذلك من الوقائع الكثيرة كقصة عائشة مع الشعير وقصة الأعرابي التي رواها مسلم عن جابر أن رجلا أتى النبي ﷺ ليستطعمه فأطعمه شطر وسق شعير فما زال الرجل يأكل منه وامرأته وضيئفهما حتى كاله، فأتى النبي ﷺ فقال: «لو لم تكله لأكلتم منه ولقام بكم»<sup>(١)</sup>.

ونقل الحافظ عن القاضي عياض أن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لأنها بمعنى النماء والزيادة فأما الأمور الدنيوية فلما يتعلق بها من حق الله من الزكاة، والكفارات، ولاسيما وقوع البركة في الصاع والمد»<sup>(٢)</sup>.

ويدل على ما سبق أن البخاري - رحمه الله - عقب هذا بترجمة، ولفظها باب بركة صاع النبي ﷺ ومده. فدل على أن البركة متفاوتة في أسبابها وفي صفتها وكثرتها. وقد استشكل كثير من الشراح هذا الحديث مع أحاديث أخرى تفيد النهي عن كيل الطعام وتدل على فقد البركة عند حصول الكيل الذي علقت البركة على حصوله في حديث الترجمة فكيف الجمع بينهما؟

وقد تقدم ما نقله الحافظ عن المهلب.

ونقل عن المحب الطبري: «لما أمرت عائشة بكيل الطعام ناظرة إلى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت إلى مقتضى العادة»<sup>(٣)</sup>.

قال العيني - متعقبا -: «هذا ليس بظهور فكيف يقول حديث المقدم محمول على

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٢٨٦/١١

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ١١٧/٤

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٤٠٦/٤

الطعام الذي يشتري، وهذا غير صحيح لأن البخاري ترجم على حديث المقدم - رضي الله عنه - باستحباب الكيل، والطعام الذي يشتري الكيل فيه واجب فهذا الظهور الذي أداه إلى أن جعل المستحب واجبا والواجب مستحبا»<sup>(١)</sup>.

وهذا يمكن الجواب عنه بأن الكيل يتعلق به أمران:

أحدهما توفية الحق وهذه واجبة والأمر الآخر حصول البركة وهذا مستحب فمن كال لأحدهما حصل له ومن كال للجميع حصل مقصوده إلى ذلك تدل ترجمة البخاري إذ قال: باب ما يستحب من الكيل فهناك كيل واجب وهو الكيل الذي خصه بترجمة سابقة... لأن من هنا للتبعيض فيما يظهر.

وقال في موطن آخر - بعد إيراده لعدة أحاديث تدل على أن البركة تذهب مع الكيل منها حديث جابر عند مسلم أن أم مالك كانت تهدي للنبي ﷺ في عكة لها سمناء فيأتيها بنوها فيسألون الأدم فتعتمد إلى العكة فتجد فيها سمناء فما زال يقيم لها أدم بيتها حتى عصرته فأتت النبي ﷺ فقال: «لو تركتها ما زال قائما».

قال ابن حجر: «وقد استشكل هذا النهي مع الأمر يكيل الطعام وترتيب البركة على ذلك كما تقدم، وأحال على حديث المقدم».

وأجيب: بأن الكيل عند المبايعة مطلوب من أجل تعلق المتبايعين فلهذا القصد يندب، وأما الكيل عند الإنفاق فقد يبعث عليه الشح فلذلك كره، ويؤيده ما أخرجه مسلم عن جابر... حديث الأعرابي المتقدم»<sup>(٢)</sup>.

الخامس: أن الترجمة لها تعلق ببعض مسائل الأصول فالبخاري صرح بالاستحباب مع أنه لم يرد التصريح في لفظ الحديث ولكن لما كان طلب حصول البركة أمرا ليس بواجب بدليل عدم توبيخ النبي ﷺ لمن أخل بفواته في أحاديث كثيرة... وإنما اكتفى

(١) العيني، ٢٤٧/١١

(٢) الفتوح، ٢٨٦/١١

ببيان ما فاتهم من البركة.

- والترجمة - أيضا- تلمح إلى أن الكيل منه ما هو واجب، ومنه ما هو مستحب  
 بدليل استخدام البخاري هنا من التي من بين معانيها التبعض إذ من الكيل يكون واجبا،  
 وقد بينه البخاري - رحمه الله - في ترجمة متقدمة، وهو الخاص بتوفية الحقوق سواء من  
 البائع أو المعطي، ومنه ما هو مستحب وهو مقصوده بهذه الترجمة.  
 ومن هنا ندرك أن البخاري أصولي فقيه، محدث - رحمه الله.

### ٥٣- باب بركة صاع النبي ﷺ ومدهم (مده).

قال البخاري - رحمه الله - فيه عن عائشة عن النبي ﷺ، ومراده بهذا الإشارة إلى حديث عائشة الذي أخرجه في آخر كتاب الحج، وفيه: اللهم بارك لنا في صاعنا وفي مدنا. (١).

وأورد حديث عبدالله بن زيد عن النبي ﷺ: أن إبراهيم حرّم مكة، ودعا لها، وحرّمت المدينة ودعوت لها كما حرّم إبراهيم مكة، ودعوت لها في مدها وصاعها مثل ما دعا إبراهيم عليه السلام لمكة.

وحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: اللهم بارك لهم في مكياهم، وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني -: أهل المدينة. (٢).

وهناك ترجمة أخرى لها تعلق بهذه الترجمة ذكرها البخاري في كتاب كفارات الأيمان ولفظها: باب صاع المدينة، ومد النبي ﷺ وبركته وما توارث أهل المدينة من ذلك قرنا بعد قرن.

وأورد تحتها من الأحاديث ما يدل أن البركة متعلقة بالصاع الذي قدره النبي ﷺ، ولكل من وافقه فقد أورد بسنده عن نافع قال: كان ابن عمر يعطي زكاة رمضان بمد النبي ﷺ المد الأول وفي كفارة اليمين بمد النبي ﷺ المد الأول.

قال أبو قتيبة: قال لنا مالك: مدنا أعظم من مدكم، ولانرى الفضل إلا في مد النبي ﷺ، وقال لي مالك: لو جاءكم أمير فضرب مدا أصغر من مد النبي ﷺ بأي شيء كنتم تعطون؟ قلت: كنا نعطي بمد النبي ﷺ قال: أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى مد النبي

(١) الصحيح، كتاب فضائل المدينة، ١١٩/٤، مطبوع مع فتح الباري

(٢) الصحيح، ٨٩/٣، ورواه البخاري في كتاب الاعتصام باب رقم ١٦، ٣١٦/١٣ مطبوع مع الفتح

صلى الله عليه وسلم» (١).

وأورد تحت هذه الترجمة حديث أنس بن مالك: اللهم بارك لهم... الحديث.

### ألفاظ الترجمة:

في الترجمة لفظ المد، والصاع يحتاج إلى بيان معناها  
أولاً: المد فهو في اللغة: بالضم مكيال مقداره رطل وثلث أو رطلين على خلاف بين  
الفقهاء.

قال في اللسان: «والمد في الأصل ربع صاع، وإنما قدره به لأنه أقل ما كانوا  
يتصدقون به في العادة... وقيل: أن أصل المد مقدر بأن يمد الرجل يديه فيملاً كفيه  
طعماً» (٢).

وأما الصاع فهو مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد يذكر ويؤنث» (٣).  
والفقهاء يطلقون المد والصاع على المكيال - أيضاً - لكنهم يختلفون في مقداره.  
فالمد عند فقهاء المدينة ومن وافقهم كالبخاري رطل وثلث، وبناء عليه يكون الصاع  
خمسة أرطال وثلثاً.

قال ابن تيمية - موضحاً قول الفقهاء في المد، والصاع -: «وأما مقدار المد،  
والصاع ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الصاع خمسة أرطال وثلث، والمد ربيع، وهذا قول أهل الحجاز في  
الأطعمة، والمياه، وقصة مالك مع أبي يوسف فيه مشهورة وهو قول الشافعي وكثير من  
أصحاب أحمد أو أكثرهم.

والثاني: أنه ثمانية أرطال والمد ربيع، وهو قول أهل العراق في الجميع.

١) البخاري، كتاب كفارات الأيمان ترجمة رقم ٥

٢) لسان العرب، ٤٠٠/٣

٣) المصدر السابق، ٢١٥/٨

والقول الثالث: أن صاع الطعام خمسة أرطال وثلث، وصاع الطهارة ثمانية أرطال كما جاء بكل واحد منهما الأثر، فصاع الزكوات، والكفارات، وصدقة الفطر، هو ثلثا صاع الغسل، والوضوء، وهذا قول طائفة من أصحاب الإمام أحمد، وغيرهم ممن جمع الأخبار المأثورة في هذا الباب لمن تأمل الأخبار الواردة في ذلك»<sup>(١)</sup>.

وابن الهمام من الحنفية مع محاولته لتضعيف القصة التي وقعت بين الإمام أبي يوسف، والإمام مالك - رحمهما الله - معتمدا على أن هؤلاء الذين جاءوا بأصواعهم مجهولين، وكذلك عدم ذكر محمد بن الحسن لخلاف أبي يوسف المتمثل في رجوعه إلى ما ذهب إليه أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>.

لكنه - أيضا - يرجح أن الأرطال مختلفة وإلا فالصاع واحد، ونص عبارته: «وقيل: لاخلاف بينهم فإن أبا يوسف لما حرره وجده خمسة أرطال وثلثا برطل أهل المدينة، وهو أكبر من رطل أهل بغداد لأنه ثلاثون إستارا، والبغدادى عشرون، وإذا قابلت ثمانية بالبغدادى بخمسة، وثلث بالمدني وجدتهما سواء، وهو أشبه لأن محمدا لم يذكر في المسألة خلاف أبي يوسف، ولو كان لذكره على المعتاد، وهو أعرف بمذهبه، وحينئذ فالأصل كون الصاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي ﷺ قولا بالاستصحاب إلى أن يثبت خلافه ولم يثبت»<sup>(٣)</sup>.

أما مقدار الصاع عند البخاري فعنده عن السائب بن يزيد قال: كان الصاع على عهد النبي ﷺ مدا وثلثا بمدكم اليوم، وقد زيد فيه<sup>(٤)</sup>. وفي كفارات الأيمان زيادة، وقد زيد فيه في زمن عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله.

١) القواعد النورانية، ٨٩

٢) فتح القدير، ٢٩٨/٢، وانظر المغني، ٢٩٤/١؛ بدائع الصنائع، ٧٣/٢؛ مغني المحتاج، ٤٥٠، ٢٨٣/١؛

الشرح الصغير، ١٢٣/٢

٣) المرجع السابق، ٢٩٨/٢

٤) البخاري، كتاب الاعتصام باب رقم ١٦.

ولفظ ترجمته في كفارات الأيمان باب صاع المدينة، ومد النبي ﷺ وبركته وما توارثه أهل المدينة من ذلك قرنا بعد قرن.<sup>(١)</sup>

ولفظ ترجمته في الاعتصام باب ما ذكر النبي ﷺ، وحض على اتفاق أهل العلم، وما اجتمع عليه الحرمان مكة، والمدينة، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ، والمهاجرين، والأنصار، ومصلى النبي ﷺ والمنبر، والقبر<sup>(٢)</sup>.

### فقه الترجمة:

قال ابن حجر: «إيراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدام مقيده بما إذا وقع الكيل بمد النبي ﷺ وصاعه، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقا لهما لا إلى ما يخالفهما»<sup>(٣)</sup>.

وقال العيني: «لأن الترجمة في بيان بركة صاع النبي ﷺ على الخصوص»<sup>(٤)</sup>. وعلاقة هذه الترجمة بالبيع واضحة وقوية فإن الصاع والمد مما يعرف به المقدار ويحصل به القبض في الطعام، ونحوه من المقدرات بالكيل. ويظهر أن البخاري يشير إلى أهمية الالتزام بصاع النبي ﷺ ومدته مع أن التقدير فيه أقل من تقدير أهل العراق لثبوت ذلك وللبركة في ذلك.

قال ابن عبد البر- في شرح حديث أنس بن مالك -: «هذا من فصيح كلام رسول الله ﷺ وبلاغته، وفيه استعارة بينة لأن الدعاء إنما هو للبركة في الطعام المكيل، والمد لافي الظروف، والله أعلم، وقد يحتمل على ظاهر العموم فيكون في الطعام، والظروف»<sup>(٥)</sup>.

ونقل ابن حجر عن النووي: «الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث

<sup>(١)</sup> البخاري، كفارات الأيمان، ترجمة رقم ٥

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٣١٥/١٣

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٤٠٧/٤

<sup>(٤)</sup> عمدة القاري، ٢٤٧/١١

<sup>(٥)</sup> التمهيد، ٢٧٨/١

يكفي المد فيها ما لا يكفي في غيرها ، وهذا أمر محسوس عند من سكنها .  
ونقل - أيضا - عن القرطبي: «إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت إجابة الدعوة ولا يستلزم دأومها في كل حين، ولكل شخص»<sup>(١)</sup>.  
قال الحافظ: «قال ابن بطال عن المهلب: دعاؤه ﷺ لأهل المدينة في صاعهم ومدهم خصهم من البركة ما اضطر أهل الآفاق إلى قصدهم في ذلك المعيار المدعو له بالبركة ليجعلوه طريقة متبعه في معاشهم وأداء ما افترض الله عليهم»<sup>(٢)</sup>.  
ونقل عن ابن المنير: «يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده، ويحتمل أن تعم كل مكيا ل لأهل المدينة إلى الأبد قال:  
والظاهر الثاني».

قال الحافظ - متعقبا -: «كذا قال، وكلام مالك المذكور في الذي قبله يجنح إلى الأول وهو المعتمد، وقد تغيرت المكاييل في المدينة بعد عصر مالك وإلى هذا الزمان وقد وجد مصداق الدعوة بأن بورك لهم في مدهم وصاعهم بحيث اعتبر قدرهما أكثر فقهاء الأمصار ومقلدوهم إلى اليوم في غالب الكفارات وإلى ذلك أشار المهلب»<sup>(٣)</sup>.

١ فتح الباري، ١١٧/٤، ١١٨.

٢ فتح الباري، ٣٢١/١٣.

٣ فتح الباري، ٦٠٧/١١.



#### ٥٤- باب ما يذكر في بيع الطعام، والحكرة.

ذكر البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة أربعة أحاديث:

- ١- حديث ابن عمر - رضي الله عنه - قال: رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يؤثروه إلى رحالهم.
- ٢- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع الرجل طعاما حتى يستوفيه قلت لابن عباس: كيف ذاك قال: ذاك دراهم بدارهم والطعام مرجأ.
- ٣- حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: قال رسول الله ﷺ من ابتاع طعاما فلا يبيعه (يبعه) حتى يقبضه.

- ٤- حديث مالك بن أوس بن الحدثان سمع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يخبر عن رسول الله ﷺ قال: الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء، والبر بالبر إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير إلا هاء وهاء.<sup>(١)</sup>
- في هذه الترجمة أمور تحتاج إلى إيضاح مقصود البخاري بها:
- ١- صيغة التمريض في الترجمة «ما يذكر».

٢- بيع الطعام.

٣- الحكرة.

مناسبة الأحاديث التي أوردتها وعلاقتها بالترجمة.

أما الأمر الأول: وهو صيغة الترجمة فإنها جاءت بصيغة التمريض «يُذَكَّر» فلم هذه الصيغة؟ هل يوجد خلاف في بيع الطعام أم ماذا؟

(١) الصحيح، ٨٩/٣

قال العيني: «أي -: هذا باب في بيان ما يذكر في بيع الطعام قبل القبض»<sup>(١)</sup>. وفي ذلك نظر لأن البخاري - رحمه الله - أورد ترجمة خاصة لبيع الطعام قبل القبض بعد هذه الترجمة مباشرة، وذهب القسطلاني إلى موافقة العيني في تنزيل الترجمة على الطعام قبل القبض (قال ما يذكر في بيع الطعام قبل قبضه»<sup>(٢)</sup>. وقال - في بيان مناسبة حديث ابن عمر للترجمة -: «مطابقته للترجمة ظاهرة من حيث إنه يتضمن منع بيع الطعام قبل القبض لأن الإيواء المذكور فيه عبارة القبض وضربهم على تركه يدل على اشتراط القبض والترجمة فيما يذكر في الطعام، والذي ذكر في الطعام يعني -: الذي ذكره في أمر الطعام هذا يعني -: منعه قبل الإيواء الذي هو عبارة عن القبض»<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل أن البخاري أشار إلى خلاف نقل عن بعض أهل العلم من الصحابة كعبدالله بن عمرو والعاص فقد نقل عنه عبدالرزاق ما يفهم منه كراهته لتجارة بيع الطعام خاصة، ولفظه:

عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: ما من رجل يبيع الطعام ليس له تجارة غيره إلا كان خاطئاً أو باغياً<sup>(٤)</sup>.

ذكره في ترجمة لفظها باب الحكرة، ومثله ما نقله البغوي في شرح السنة<sup>(٥)</sup> روى عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر نعم الرجل فلان، لولا بيعه، وكان يبيع الطعام. ونقل الذهبي في السير<sup>(٦)</sup> في ترجمة لطلحة بن مصرف الهمداني الكوفي: قال فضيل

<sup>١</sup> عمدة القاري، ٢٤٩/١١

<sup>٢</sup> إرشاد الساري، ٥٥/٤

<sup>٣</sup> المصدر السابق، ٢٤٩/١١

<sup>٤</sup> مصنف عبدالرزاق، ٢٠٤/٨

<sup>٥</sup> ١٨٠/٨

<sup>٦</sup> ١٩٢/٥

بن غزوان: قيل لطلحة بن مصرف: لو ابتعت طعاما ربحت فيه قال: إني أكره أن يعلم الله من قلبي غلا على المسلمين»، ولذلك قال الزيلعي - من الحنفية بعد ذكر حكم الاحتكار-: «فالحاصل أن التجارة في الطعام غير محمودة».

قال الشلبي في حاشيته: «غير محمودة - أي -: بطريق الاحتكار، وأما الاسترباح فيه بلا احتكار فلا بأس به كذا في الفوائد الشاهية»<sup>(١)</sup>.

قال في الإنصاف: «وفي كراهية التجارة في الطعام إذا لم يرد الحكرة روايتان أطلقهما في الفروع»<sup>(٢)</sup>.

وقد سئل الإمام أحمد عن ذلك قيل: أيكراه بيع الطعام، وأن تكون تجارة الرجل في الطعام؟ قال: إذا لم يرد به الحكرة فلا بأس»<sup>(٣)</sup>.

وابن أبي شيبة لما ترجم لم يطلق الترجمة كما فعل عبدالرزاق، والبخاري بل قيدها. فقال في احتكار الطعام: أورد تحتها جملة من الأحاديث والآثار التي تنهى عن الاحتكار، وقد ترجم ابن أبي شيبة على ما ورد عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر فقال: من رخص في الحكرة لما لا يضر الناس، وأورد بسنده عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر الزيت، وعن مسلم الخياط قال: كنت ابتاع لسعيد بن المسيب النوى، والعجم، والخبط، فيحتكره<sup>(٤)</sup>.

وفي ترجمة المسور بن مخرمة من صفة الصفوة، قصة تدل على أنه يرى الاحتكار في الطعام، وكذلك عمر<sup>(٥)</sup>.

وعلى هذا استدلل البخاري بالأحاديث الصحيحة التي فيها ذكر لتجارة الطعام، لبيان

<sup>(١)</sup> تبين الحقائق، ٢٨/٦

<sup>(٢)</sup> الإنصاف، ٣٣٨/٥

<sup>(٣)</sup> بدائع الفوائد، ٤٩/٤

<sup>(٤)</sup> المصنف لابن أبي شيبة، ٥٨٢/٦؛ عبدالرزاق، ٢٠٣، ٢٠٢/٨

<sup>(٥)</sup> ابن الجوزي، ٧٧٢/١-٧٧٣

أنهم يمنعون من البيع في مكان شرائهم أو ينهوا عن البيع قبل الاستيفاء، وفي ذلك فوائد من وجوه:

١- إن كان مقصوده الإشارة في الترجمة بما ورد عن عبدالله بن عمرو بن العاص فمقصوده تضعيفه ولذلك جعل العبارة فيها ما يشعر بالتضعيف وهي صيغة التمرىض.

٢- أو يكون مقصوده أن التجارة في الطعام مظنة للاحتكار، ولكن مع ذلك لا تتركه التجارة وإذا حصل أي نوع من المخالفة ذكر صاحبها بها كما كان الرسول ﷺ يرسل أناسا يمنعون أهل الطعام، وتجاره من بيعه في المكان الذي اشتروه فيه حتى يؤثروا إلى رحالهم فكذلك الأمر لو حصل احتكار - أيضا-.

أو لعل البخاري له مقصود آخر، وهو ما يذكر في الطعام من المخالفات الشرعية وكذلك الحكرة، وعلى ذلك تكون الحكرة عنده فيها تفصيل كما هو وارد عن سعيد بن المسيب، أو يفهم من الاقتران أنه يخص الاحتكار بالطعام. وفيما يلي نبين معنى الحكرة في اللغة، والاصطلاح.

الحكرة في اللغة تدل على الحبس.

قال ابن فارس: «الحاء، والكاف، والراء أصل واحد، وهو الحبس، والحكرة حبس الطعام منتظرا لغلائه»<sup>(١)</sup>.

وقال في اللسان: «الحكر: ادخار الطعام للتربص وصاحبه محتكر... والحكر، والحكرة الاسم منه... وأصل الحكرة الجمع، والامساك.

وذكر في اللسان معنى آخر فقال: ومنه حديث عثمان أنه كان يشتري حكرة - أي -:

(١) معجم مقاييس اللغة، ٩٢/٢

جملة، وقيل جزافاً. <sup>(١)</sup> قال ابن الأثير: «الاحتكار: حبس الطعام طلب غلائه، والاسم منه الحكرة». <sup>(٢)</sup> وقال الرافعي: «الاحتكار: أن يشتري ذو الثروة الطعام وقت الغلاء ولا يبعه للضعفاء ويحبسه لبيعه منهم بأكثر عند اشتداد حاجتهم». <sup>(٣)</sup>

أما المحتكر عند الفقهاء فقد قال ابن تيمية: «المحتكر هو الذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد إغلاءه عليهم». <sup>(٤)</sup>

وقال الكاساني: «تفسير الاحتكار: أن يشتري طعاماً في مصر ويمتنع عن بيعه وذلك يضر بالناس، وكذلك لو اشتراه من مكان قريب يحمل طعامه إلى مصر، وذلك المصّر صغير، وهذا يضر به يكون محتكراً». <sup>(٥)</sup>

وقال ابن عابدين: «الاحتكار شرعاً: اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء أربعين يوماً». <sup>(٦)</sup>

وقال في المنتقى: «الاحتكار هو: الادخار للمبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق، فأما الادخار للقوت فليس من الاحتكار». <sup>(٧)</sup>

#### مناسبة الأحاديث للترجمة:

قال ابن حجر - ناقلًا عن الإسماعيلي -: «إن أحاديث الباب ليس فيها للحكرة ذكر، وأقره على ذلك العيني». <sup>(٨)</sup>

<sup>(١)</sup> اللسان مادة حكر، ٢٠٨/٤

<sup>(٢)</sup> جامع الأصول، ٥٩٣/١

<sup>(٣)</sup> فتح العزيز، ٢١٦/٨ بهامش المجموع

<sup>(٤)</sup> مجموع الفتاوى، ٧٥/٢٨

<sup>(٥)</sup> بدائع الصنائع، ١٢٩/٥

<sup>(٦)</sup> حاشية ابن عابدين (٣٩٨/٦)

<sup>(٧)</sup> الباجي، ١٥/٥

<sup>(٨)</sup> فتح الباري، ٤٠٨/٤، عمدة القاري، ٢٤٩/١١

ثم قال: «وكان المصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام إلى الرحال، ومنع بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يؤول إليه، وكأنه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبدالله مرفوعا: لا يحتكر إلا خاطيء. أخرجه مسلم، ويحتمل أن يكون البخاري<sup>(١)</sup>.

أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التي نهى عنها في غير هذا الحديث وأن المراد قدر زائد على ما يفسره أهل اللغة فساق الأحاديث التي فيها تمكين الناس من شراء الطعام ونقله ولو كان الاحتكار ممنوعا لمنعوا من نقله أو لبين لهم عند نقله الأمر الذي ينتهون إليه أو لأخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار، وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع في حالة مخصوصة بشروط مخصوصة»<sup>(٢)</sup>.  
ولكن ما هي تلك الحالة، وما هي الشروط؟ أنى معرفتها من كلام البخاري نفسه، أو قرائن كلامه وهنا تكمن الصعوبة.

وقد تعقب العيني كلام ابن حجر السابق فقال: «سبحان الله هذا استنباط عجيب فما وجه هذا الاستنباط منه وكيف يستنبط الاحتكار الشرعي؟ وليس الأمر إلا ما قاله الإسماعيلي اللهم إلا إذا قلنا أن البخاري لم يرد بقوله والحكرة إلا معناها اللغوي، وهو الحبس مطلقا فحينئذ يطلق على الذي يشتري مجازفة، ولم ينقله إلى رحله أنه محتكر لغة لا شرعا، فافهم فإنه فهم دقيق لا يخطر إلا بخاطر من شرح الله صدره بفيضه»<sup>(٣)</sup>.

وأقول: سبحان الله! ما وجه كونه فهما دقيقا لا يخطر إلا بخاطر من شرح الله صدره بفيضه، وهل البخاري - رحمه الله - يقرر معان لغوية أم شرعية فقهية...؟  
وقال أحمد الدهلوي: «إن قلت ليس في أحاديث الباب ذكر الحكرة، قلت: منع

<sup>(١)</sup> مسلم بشرح النووي، ٤٣/١١

<sup>(٢)</sup> فتح الباري، ٤٠٨/٤

<sup>(٣)</sup> عمدة القاري، ٢٤٩/١١

الطعام لأبأس به إلا من علة خارجية كعدم القبض، ونحوه من الحكرة كأنه يقول: ما يذكر في بيع الطعام، وما يمنعه من الحكرة، ونحوها»<sup>(١)</sup>.  
وفيما يلي أذكر أقوال أهل العلم في الاحتكار ثم أتبع ذلك بما أراه في ترجمة البخاري - إن شاء الله.

### الأدلة الواردة في الاحتكار:

وقد ورد في الاحتكار أحاديث منها:

أولاً- ما رواه ابن ماجه بسند حسنه الحافظ في الفتح عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام، والإفلاس»<sup>(٢)</sup>.  
لكن ضعفه الألباني في تعليقه على المشكاة المشكاة<sup>(٣)</sup>.  
ثانياً: وعن أبي أمامة - مرفوعاً - قال: نهى رسول الله ﷺ أن يحتكر الطعام<sup>(٤)</sup>.  
وذكر الحافظ في معرض ردّه على من عدّ الحديث الذي رواه الإمام أحمد موضوعاً أن لهذا الحديث شواهد تدل على صحته... وذكر طرفاً منها<sup>(٥)</sup>.  
ولأحمد شاكر - رحمه الله - تحقيق جميل على هذا الحديث الذي رواه أحمد في المسند، ولفظ الحديث: عن ابن عمر مرفوعاً: من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد بريء من الله، وبريء الله تعالى منه، وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى»<sup>(٦)</sup>.

١ شرح تراجم أبواب البخاري، ص ١٣٤

٢ فتح الباري، ٤/٤٨

٣ ٨٧٦/٢ رقم الحديث ٢٨٩٥

٤ المطالب العالية، ١/٤٩، عزاه الحافظ ابن حجر لأبن أبي شيبة، وابن أبي عمر، وقال المعلق: ذكره

البيهقي تعليقا، وإسناده حسن، وسكت عليه البوصيري

٥ القول المسدد، ٢٠-٢١

٦ المسند، تحقيق أحمد شاكر، ٧/٤٨، ٤٩، رقم الحديث ٤٨٨٠

### أقوال أهل العلم في الاحتكار:

العلماء متفقون على النهي عن الاحتكار، ولكن بعضهم يرى أن الاحتكار لا يدخل في أنواع معينة، وبعضهم يربطه بالضرر كما سيتضح من كلامهم:

قال الترمذي - بعد إيراد حديث معمر بن عبد الله قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يحتكر إلا خاطيء.

فقلت لسعيد: يا أبا محمد إنك تحتكر. قال: ومعمر كان يحتكر. قال أبو عيسى: «وإنما روي عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر الزيت والحنطة، ونحو هذا... والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا احتكار الطعام، ورخص بعضهم في الاحتكار في غير الطعام».

وقال ابن المبارك: «لابأس بالاحتكار في القطن، والسختيان، ونحو ذلك»<sup>(١)</sup>.  
وروى عبدالرزاق عن قتادة أنه كان لا يرى باحتكار البز بأساً<sup>(٢)</sup> وكذلك التمر<sup>(٣)</sup>.  
وترجم أبوداود على هذا الحديث في سننه.

فقال: باب النهي عن الحكرة، وكذلك صنع الدارمي - باب في النهي عن الاحتكار بينما قال الترمذي: - باب ما جاء في الاحتكار فصارت ترجمة الترمذي ليس فيها جزم ولعل التردد جاءه من شيخه البخاري - رحم الله الجميع.

وروى عبدالرزاق عن سفيان قال: المحتكر الذي يشتري من السوق الذي يبتاع في البلد والذي يجلب لابأس به ليس بمحتكر، وإذا ابتاع في السوق فلم يغر السعر فلا بأس به<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الجامع الصحيح للترمذي، ٥٥٨/٣، تحقيق أحمد شاكر

<sup>(٢)</sup> مصنف عبدالرزاق، ٢٠٣/٨.

<sup>(٣)</sup> نيل الأوطار، ٢٥١/٥

<sup>(٤)</sup> مصنف عبدالرزاق، ٢٠٤/٨



ونقل عنه الشوكاني أنه سئل عن كبس القت فقال: كانوا يكرهون الحكرة<sup>(١)</sup>.  
وقد ورد النهي عن الاحتكار عن عثمان، وعمر وعلي، وعبدالله بن عمرو<sup>(٢)</sup>. قال ابن حزم: «والحكرة المضرة بالناس حرام سواء في الابتياح أو في الإمساك ما ابتاع ويمنع من ذلك والمحتكر في وقت رخاء ليس آثماً بل هو محسن لأن الجلاب إذا أسرعوا البيع أكثروا الجلب وإذا بارت سلعتهم ولم يجدوا لها مبتاعاً تركوا الجلب فأضر ذلك بالمسلمين قال الله تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾<sup>(٣)</sup>».

وبين أن ادخار القوت لا يعتبر من الاحتكار بدليل ما رويناه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: كان رسول الله ﷺ يحبس نفقة أهله سنة ثم يجعل ما بقي من ثمره مجعل مال الله.  
فهذا النبي ﷺ قد حبس قوت أهله سنة، ولم يمنع من أكثر فصيح أن إمساك ما لا بد منه من مباح والشراء مباح، والمذكور بالذم هو غير المباح بلاشك فهذا الاحتكار الذي ذكرناه... وكل احتكار فإنه إمساك والاحتكار مذموم، وليس كل إمساك مذموماً بل هو مباح حتى يقوم دليل بالمنع من شيء منه فهو المذموم حينئذ وباللغة التوفيق<sup>(٤)</sup>.

قال في المغني: «والاحتكار المحرم ما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

- ١- أن يشتري شيئاً فلو جلب شيئاً أو أدخل من غلته شيئاً فاحتكره لم يكن محتكراً روى عن الحسن ومالك، وقال الأوزاعي الجالب ليس بمحتكر.
- ٢- أن يكون المشتري قوتا قال الأثرم: سمعت أحمد يقول: إذا كان من قوت الناس

<sup>(١)</sup> نيل الأوطار، ٢٥١/٥

<sup>(٢)</sup> انظر المطالب العالية، ٤٠٠/١؛ الموطأ، ٤٥٢.

<sup>(٣)</sup> المائدة، آية ٢

<sup>(٤)</sup> المحلى، ٦٤/٩ مسألة ١٥٦٧

فهو الذي يكره.

٣- أن يضيق الناس بشرائه ولا يحصل ذلك إلا بأمرين.

أ - أن يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين، والشغور.

ب - أن يكون في حال الضيق»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «قال أصحابنا الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو ثمنه فأما إذا جاء من قريته أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الغلاء لحاجته إلى أكله أو ابتاعه ليبيعه في وقته فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذا تفصيل مذهبنا»<sup>(٢)</sup>.

أما عند الحنفية فيقول الكاساني: «ويكره الاحتكار». ثم يقول -أيضا-: «الاحتكار يجري في كل ما يضر بالعمامة عند أبي يوسف - رحمه الله - قوتا كان أولاً! وعند محمد - رحمه الله - لا يجري الاحتكار إلا في قوت الناس وعلف الدواب من الحنطة والشعير والتبن، والقت».

وكذلك قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> بل نقل عن محمد جواز الاحتكار في الثياب<sup>(٤)</sup>.

ثم ذكر مأخذ الأقوال فقال: «وجه قول محمد - رحمه الله - أن الضرر في الأعم الأغلب إنما يلحق العمامة بحبس القوت والعلف فلا يتحقق الاحتكار إلا به، وجه قول أبي يوسف - رحمه الله - أن الكراهة لمكان الإضرار بالعمامة وهذا لا يختص بالقوت والعلف»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> المغني مع الشرح الكبير، ٢٨٣/٤

<sup>(٢)</sup> مسلم بشرح النووي، ٤٣/١١

<sup>(٣)</sup> تبين الحقائق، الزيلعي، ٢٧/٦.

<sup>(٤)</sup> تكملة فتح القدير، ٥٨/١٠

<sup>(٥)</sup> بدائع الصنائع، ١٢٩/٥؛ تكملة فتح القدير، ٥٨/١٠

ثم قال بعد: «وأما حكم الاحتكار فيتعلق بالاحتكار أحكام منها الحرمة..»<sup>(١)</sup>.

وذكر الكاساني أن من أحكام الاحتكار بالإضافة إلى الحرمة:

١- أن المحتكر يؤمر ببيع ما زاد عن قوته وقوت أهله فإن أطاع وإلا أجبر على قول محمد بن الحسن - رحمه الله. (٢).

٢- أن الإمام يأخذه إذا أضاف على الناس الهلاك ويفرقه عليهم ثم يردون إذا وجدوا<sup>(٣)</sup> ذكر علماء الحنفية حكم بعض الصور المفترضة في الاحتكار:

١- لو زرع في مزرعته ثم ادخره لا يكون محتكرا بالاتفاق.

٢- لو جلب من بلد غير محتكر فيه.

فقال بعضهم: إن الجالب من بلد آخر لا يعد محتكرا، وهذا قول أبي حنيفة لأنه خالص حقه لم يتعلق حق العامة به.

وقال أبو يوسف: «إذا نقله من بلد آخر، واحتكره فهو محتكر لاطلاق الحديث واللاحق الضرر بالعامة، ولأنه يتوهم حصوله لهم بأن يجلبه غيره لهم قول أبي يوسف أو له قولان أو يجلبوه هم لأنفسهم كما نقله هو وجلبه.

ونقل ابن عابدين<sup>(٤)</sup> بعض الأقوال تبين أن ذلك قول أبي يوسف أوله قولان. وفرق محمد بين البلد البعيد، والبلد الذي يغلب الجلب منه فإن حقهم يتعلق به فيعد محتكرا ولا يتعلق حقهم به إذا كان البلد لا يغلب عليه الجلب منه<sup>(٥)</sup>.

ويمكن الربط بين هذه الاجتهادات وما هو قائم، وموجود في التجارة الدولية فأصبح المجتمع مرتبطا، وكتلة واحدة فرحم الله فقهاء المسلمين ما أبعد نظرهم، وما أدق

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ١٢٩/٥

<sup>(٢)</sup> ١٢٩/٥

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ١٢٩/٥

<sup>(٤)</sup> حاشية ابن عابدين، ٣٩٩/٦.

<sup>(٥)</sup> تبين الحقائق، الزيلعي، ٢٨/٦

تصويهم لكثير من المسائل التي تعرضوا لبحثها حتى على سبيل الفقه الفرضي التقديري! أما الإمام مالك - رحمه الله - ففرق بين حالين منع في الأولى، واختلفت عنه الرواية في الثانية.

قال الباجي: «الباب الثاني في بيان معنى الوقت الذي يمنع فيه الادخار.

١- ثم قال: إن لذلك حالتين إحداها حال ضرورة، وضيق فهذا حال يمنع فيها من الاحتكار، ولاخلاف نعلمه في ذلك.

٢- والثانية حال كثرة وسعة فها هنا اختلف أصحابنا.

أ - فالذي رواه ابن القاسم عن مالك أنه لا يمنع فيها من احتكار شيء من الأشياء قال مالك: ومما يعيبه من مضي ويروونه ظلما منع التجر إذا لم يكن مضرا بالناس ولا بأسواقه.

ب - وروى ابن حبيب عن مطرف، وابن الماجشون عن مالك أن احتكار الطعام يمنع في كل وقت فأما غير الطعام فلا يمنع احتكاره إلا في وقت الضرورة دون وقت السعة. وجه ما رواه ابن القاسم أن يمنع في وقت السعة منع أهل الاحتكار منفعة لاضررة على غيرهم في إباحتها، ولامنفعة لهم في منعها، وذلك غير جائز كما لا يجوز أن يمنعوا الشرب من دجلة.»

ثم قال - أيضا-: «فالذي رواه ابن المواز، وابن القاسم عن مالك أن الطعام، وغيره من الكتان، والقطن، وجميع ما يحتاج إليه في ذلك سواء فيمنع من احتكاره ما أضر ذلك بالناس، ووجه ذلك:

أن هذا مما تدعو الحاجة إليه لمصالح الناس فوجب أن يمنع من إدخال المضرة

عليهم باحتكار كالطعام»<sup>(١)</sup>.

قال في المدونة: «وسمعت مالكا يقول: الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام، والزيت، والكتان، وجميع الأشياء، والصوف، وكل ما أضر بالسوق. قال: والعصفر، والسمن، والعسل، وكل شيء».

قال مالك: يمنع من يحتكره كما يمنع من الحب.

قال: فإن كان لا يضر بالسوق قال مالك: فلا بأس به»<sup>(٢)</sup>.

واستدل بما بلغه عن عمر بن الخطاب قال: لاحكرة في سوقنا لا يعمر رجال بأيديهم فضول من أذهب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونها علينا، ولكن أيما جالب على عمود كبده في الشتاء، والصيف فذلك ضيف عمر فليبع كيف شاء الله، وليمسك كيف شاء الله»<sup>(٣)</sup>.

هذه هي أقوال أهل العلم في الاحتكار، ما بين موسع، ومضيق فيا ترى ما هو رأي البخاري - رحمه الله - هل هو مع من يرى توسيع حرمة الإحتكار والنهي، أم أنه يصنع قيوداً؟

ومن استعراض أقوال أهل العلم في حكم الاحتكار يظهر أنه لا يوجد من بينهم من أجاز الاحتكار مطلقاً إلا ما نقل عن سعيد بن المسيب، واحتججه بفعل معمر راوي حديث الاحتكار، وسعيد إنما كان يحتكر نوعاً معيناً من الطعام، ولكن ليس فيما نقل عنه أنه كان يحتكر في وقت يضر بالمسلمين وتلك بعض الصور التي أجازها بعض أهل العلم، ولم يروا الشراء في وقت الرخاء احتكاراً، والأليق أن يحمل فعل معمر، وسعيد من بعده على أمر يسوغ لأن مرتبتهم في العلم، والعمل معروفة، ولذلك ترجم عليه ابن أبي

<sup>(١)</sup> المنتقى، ١٦/٥

<sup>(٢)</sup> المدونة، ١٢٣/١

<sup>(٣)</sup> الموطأ، ٤٥١

شيبة بقوله: - من رخص في الحكرة لما لا يضر الناس.<sup>(١)</sup>

قال البغوي: «الحديث - ومراده حديث معمر - وإن جاء باللفظ العام فاحتكار الراوي يدل على أنه مختص ببعض الأشياء أو بعض الأحوال إذ لا يظن بالصحابي أنه يروي الحديث ثم يخالفه، وكذلك سعيد بن المسيب لا يظن به في فضله، ولمه أنه يروي الحديث ثم يخالفه إلا أن يحمل الحديث على بعض الأشياء فروي أنه كان يحتكر الزيت.»<sup>(٢)</sup>

قال الشوكاني - ناقلا عن ابن عبد البر -: «إنما كانا يحتكران الزيت، وحملنا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه، وكذلك حمله الشافعي، وأبو حنيفة، وآخرون، ويدل على اعتبار الحاجة، وقصد إغلاء السعر على المسلمين قوله في حديث معقل: «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم. وقوله في حديث أبي هريرة: يريد أن يغلي بها على المسلمين.»<sup>(٣)</sup>

والذي يظهر لي أن البخاري - رحمه الله - يرى أن الاحتكار لا يجوز، وأن من احتكر منع من ذلك ويدل على ذلك أمور أشرت إلى بعضها سابقا أجملها فيما يلي:

- ١- ان البخاري - رحمه الله - قرن في الترجمة بين بيع الطعام وبين الحكرة، وبيع الحكرة لا يخلو من ضرر على الناس فيمنع مثل المنع في بيع الطعام إذا اقترن بمحذور.
- ٢- لو ترجحا لنا أن الأحكام جائز بإطلاق مع وجود قرائن قوية تعضد ذلك فإنه لا فائدة من هذا الترجيح سوى أن نبين أنه مخالف لما ثبت عن النبي ﷺ، ولكن ترجيح منع الإحتكار سواء يقصد الضرر أو في الطعام له فائدة ومغزى ونسلم من إظهار ان البخاري خالف حديث معمر وغيره من الآثار لاسيما والمسألة دائرة في مجال الإحتمال.

<sup>(١)</sup> المصنف، ٥٨٢/٦

<sup>(٢)</sup> شرح السنة، ١٧٩/٨

<sup>(٣)</sup> نيل الأوطار، ٢٥٠/٥

٣- أن لهذه الترجمة نظائر في الصحيح لاتدل على قاعدة مطردة في صيغة التمريض،  
في الترجمة والأمثلة على ذلك:

أ- ففي كتاب الصيام باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره. أورد تحتها أحاديث صريحة في بيان الترجمة وشرح حال النبي ﷺ في صيام التطوع كما ذكره الحافظ ناقلاً عن ابن المنير.

ب - وفي الزكاة باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ وآله.

قال الحافظ: ولم يعين الحكم لشهرة الخلاف فيه.<sup>(١)</sup>

ج - في الصلاة قال باب ما يذكر في الفخذ، وأورد تحت هذه الترجمة ما يدل على أن الفخذ عورة، وعلى خلاف ذلك، ولذلك قال الحافظ: «ما يذكر في الفخذ - أي - : حكم الفخذ.

د - وفي الجهاد ترجم على حديث عمرو بن أمية الضمري قال: رأيت النبي ﷺ يأكل من كتف يحتز منها ثم دعي إلى الصلاة فصلى ولم يتوضأ». ثم أشار إلى طريق أخرى فيها زيادة: فألقى السكين<sup>(٢)</sup>.

وفي الأطعمة ترجم على نفس الحديث بقوله - باب قطع اللحم بالسكين<sup>(٣)</sup>.

ومن كل هذه النماذج يمكن القول أن البخاري له مقاصد متنوعة في صيغة التمريض منها الإشارة إلى خلاف أو إلى طريق آخر أو نحو ذلك من المقاصد التي من الصعب الجزم بها ولكن تظهر مع الاحتمالات التي لها بعض الأمارات التي تقويها.

ولذلك فإني أميل إلى أن البخاري يرى المنع من الاحتكار إذا أضر بالناس ولا يقال لماذا لم يعلق ما ورد في الاحتكار من أحاديث ومن آثار عن الصحابة أو التابعين منعاً أو

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٤١٤/٣

<sup>(٢)</sup> الصحيح مع الفتح، ١١٩/٦

<sup>(٣)</sup> الصحيح مع الفتح، ٤٥٨/٩

إجازة<sup>(١)</sup>.

فالجواب أن البخاري ليس بمطرد عنده أن يذكر كل ما في الباب عن الصحابة أو حتى من الأحاديث، ولا يمكن أن يلزم بترجيح جواز الاحتكار لحديث معمر، إلا إذا ادّعى مدع بالاستقراء التام أن البخاري يلتزم بإيراد كل ما ورد فيما ترجم له نصاً في الموضوع بل له إشارات، واستنباطات، ومقاصد متنوعة، وأقرب الاحتمالات في مقصوده بتدجئة الاحتكار أنه يقصد أن التجار يمنعون من الاحتكار إذا أضر بالناس كما منعوا من البيع في مكان الشراء حتى يحولوه بجامع الرغبة في زيادة السعر في كل فلاشك أن كونهم يستعجلون بيع الطعام في مكان شرائهم مما يدل على أن هناك أسعاراً وقيماً تأخذ بلبّهم ورغبتهم و مع ذلك منعوا - بصرف النظر عن حكمة المنع - فكذاك يمنعون حينما يحتكرون رغبة في زيادة الأسعار والله أعلم...

ويحتمل أن البخاري يرى أن الاحتكار خاص بالطعام ولاجل ذلك قرنه ببيع الطعام. وقد يفهم من الحديث الثاني أن العلة في منع بيع الطعام قبل استيفائه هي أنه يؤول إلى الربا مع إرجاء الطعام، والاحتكار يلتقي مع هذا القصد فهو إرجاء الطعام وحجسه من أجل الدراهم وزيادتها فيفهم من المنع في هذا المنع في ذاك. ومما يلحظ أن الإمام مالك - رحمه الله - أورد ترجمة الاحتكار والتربص عقب جامع بيع الطعام وهذا له دلالات في ترجمة البخاري في الجمع بينهما، والله أعلم.

---

(١) وقد ورد في ذلك عن عمر - رضي الله عنه - أخرجه مالك في الموطأ؛ أوضح المسالك



## ٥٥- باب بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ماليس عندك.

أورد البخاري - رحمه الله - بسنده تحت هذه الترجمة حديثين:  
 الأول: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - يقول: أما الذي نهى عنه النبي ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض.  
 قال ابن عباس: ولا أحسب كل شيء إلا مثله.<sup>(١)</sup>  
 الثاني: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ - قال: «من ابتاع طعاما فلا يبيعه (يبعه) حتى يستوفيه.  
 زاد إسماعيل: من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه.<sup>(٢)</sup>  
 فقه الترجمة:

في هذه الترجمة جمع البخاري بين أمرين:  
 أولهما: بيع الطعام قبل أن يقبض، وهذا يدل على حكمه الأحاديث بصراحة ووضوح لكنه لم يجزم بحكمه لعله لوضوحه فلاحاجة للجزم ولهذا نظائر كثيرة في الصحيح منها ما سيأتي قريبا في الملامسة، والغرر، وحبل الحبله فإنه ترجم لها بوضوح دون جزم بتحريمها.

والأمر الثاني: بيع ما ليس عندك وهذه ثبت فيها النهي عن النبي ﷺ من حديث حكيم بن حزام ولكن لما كان على غير شرط البخاري أشار إليه في الترجمة، ومن الأحاديث التي أوردها يفهم النهي عن بيع ماليس عندك.  
 إذ البائع لا يجوز له أن يبيع ما لم يقبض فمن باب أولى لا يجوز أن يبيع ماليس عنده، وسيأتي لذلك زيادة إيضاح.

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٨٩/٣

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٩٠/٣، ط

ولو قارنا بين ترجمة البخاري، وبين تراجم غيره ممن تقدمه أو عاصره لظهر تميز البخاري في صياغة ترجمته واجتهاده فقد ترجم ابن أبي شيبة فقال: في بيع مالايكال ولايوزن قبل أن يقبض<sup>(١)</sup>.

وترجم عبدالرزاق: باب الرجل يشتري الشيء مما لا يكال، ولايوزن هل يبيعه قبل أن يقبضه؟<sup>(٢)</sup>.

وترجم قبله بقوله: باب النهي عن بيع الطعام حتى يستوفى، وأورد تحتها حديث ابن عباس الذي رواه البخاري هنا.

وترجم الدارمي على حديث ابن عمر: باب النهي عن بيع الطعام قبل القبض<sup>(٣)</sup>.  
والبخاري - رحمه الله - ترجم ببيع الطعام وقرنه ببيع ماليس عندك، فهل الطعام فقط هو الذي لايجوز بيعه قبل قبضه؟ وبناء عليه يكون إيراد كلام ابن عباس للاحتجاج به في حصر دلالة الحديث على الطعام فقط أم يشمل كل مبيع لم يقبض لما هو صريح رأى ابن عباس الذي ذكره البخاري معلقا.

الأمر محتمل:

فالطعام عند البخاري لايجوز بيعه قبل قبضه، والجفاف منه لايجوز بيعه قبل الإيواء إلى الرحل.

لكن غير الطعام يفهم من ترجمة تأتي أنه يدخل في ضمان المشتري بالعقد، فإذا قلنا بناء على ذلك أنه يجوز له التصرف فيه قبل قبضه لكن يحتاج إلى إثبات التلازم بين الضمان والتصرف عند البخاري وهو غير ثابت كما يظهر من ترجمة تأتي، ومن بعض التراجم في بيع الثمار.

<sup>(١)</sup> المصنف، ٩٨/٧

<sup>(٢)</sup> المصنف، ٤٣/٨

<sup>(٣)</sup> سنن الدارمي، ٢٥٢/٢

وينبغي الإشارة إلى أن البخاري - رحمه الله - اتسم اجتهاده في مفهوم القبض بنوع من التوسع فهو يعتبر منه وضع المشتري المتاع أو الدابة عند البائع، وكذلك لا يشترط لتحقيق القبض نزول البائع عن الدابة إذا باعها فلو تصرف المشتري ببيع أو هبة ونحوها فتصرفه صحيح.

**أقوال العلماء في بيع الطعام قبل القبض هل يلحق به غيره أم لا؟**  
اتفق العلماء على أن الطعام لا يجوز بيعه قبل قبضه بل حكى النووي الإجماع، ونقله عن ابن المنذر<sup>(١)</sup>.

وحصر الظاهرية الطعام في القمح<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا هل يلحق به غيره أم لا؟ على أقوال:

الأول: فعبدالله بن عتبة بن مسعود يرى قصر ذلك على الطعام.

فعن محمد بن سيرين قال: عرض عليّ عبدالله بن عتبة بن مسعود زيتا له فقلت له: إن أصحاب الزيت قلّ ما يستوفون حتى يبيعون فقال: إنما سمي الطعام، وإنما أمر بالبيع بعد الاستيفاء في الطعام فلم ير الزيت طعاما<sup>(٣)</sup>.

وعبدالله بن عتبة بن مسعود ترجم له الحافظ ابن حجر في الإصابة، ووصفه بالفتيا والفقهاء<sup>(٤)</sup>.

الثاني: وذهب بعض السلف إلى اعتبار الكيل، والوزن وهو المروي عن عثمان - رضي الله عنه - وسعيد بن المسيب، وابن سيرين<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> المجموع، ٢٧٠/٩

<sup>(٢)</sup> المحلى، ٥١٨/٨، رقم المسألة، ١٥٠٨

<sup>(٣)</sup> المرجع السابق، ٥٢٢/٨

<sup>(٤)</sup> الإصابة، ١٥٣/٦، رقم الترجمة ٤٨٠٤

<sup>(٥)</sup> مصنف عبدالرزاق، ٤٤، ٤٣/٨

وإبراهيم والحكم، وحما<sup>(١)</sup> وابن شبرمة، على اختلاف في النقل عنه<sup>(٢)</sup>.

وفيما يلي ذكر لأقوالهم:

فقد روى ابن أبي شيبة عن عثمان أنه كان لا يرى بأسا ببيع كل شيء قبل أن يقبض  
ماخلا الكيل والوزن.<sup>(٣)</sup>

وعن إبراهيم في الرجل يبيع البيع قبل أن يقبضه قال: إنما يقول ذلك في الكيل  
والوزن.<sup>(٤)</sup>

الثالث: وذهب إليه ابن عباس من الصحابة - رضي الله عنهم - وزيد بن ثابت<sup>(٥)</sup>  
وجابر.<sup>(٦)</sup> وذهب إليه من التابعين القاسم بن محمد الحسن<sup>(٧)</sup> وعطاء، والشعبي<sup>(٨)</sup>.

وفيما يلي ذكر لنماذج من أقوالهم:

فعن جابر قال: لا تبع بيعة حتى تقبضه<sup>(٩)</sup>.

وعن ابن عون، قلت للقاسم بن محمد: الرجل يشتري المتاع وهو غائب أيبيعه قبل  
أن يقدم؟ قال: كنا نقول: حتى يقدم.<sup>(١٠)</sup>

<sup>(١)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٩٩، ٩٨/٧.

<sup>(٢)</sup> مصنف عبدالرزاق، ٤٤/٨، ونقل ابن حزم عن ابن شبرمة أنه موافق لقول ابن عباس والحسن،  
المحلى، ٥٢٠/٨ رقم المسألة ١٥٠٨

<sup>(٣)</sup> مصنف عبدالرزاق، ٤٤، ٤٣/٨

<sup>(٤)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٩٩، ٩٨/٧

<sup>(٥)</sup> مشكل الآثار، الطحاوي، ٢٢١/٤.

<sup>(٦)</sup> مصنف عبدالرزاق، ٤٤/٨

<sup>(٧)</sup> المصدر السابق، ٤٤/٨؛ المحلى، ٥٢٠/٨.

<sup>(٨)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٣٦٧/٦

<sup>(٩)</sup> مصنف عبدالرزاق، ٤٤/٨

<sup>(١٠)</sup> المصدر السابق، ٤٤/٨

الرابع: ما ذهبت إليه الشافعية كما سيأتي بيانه<sup>(١)</sup>.  
وفيما يلي بيان مذاهب الأئمة الأربعة في هذه المسألة.  
أولا: مذهب الإمام أحمد:  
في مذهب أحمد عدة روايات في بيع الطعام قبل قبضه:  
أشهرها أن الاعتبار بما يباع بالكيل أو الوزن<sup>(٢)</sup> سواء كان مطعوما أو غير مطعوم  
فإنه لا يجوز بيعه قبل قبضه، وقبضه يكون بكياله أو وزنه أو ما يلحق بهما.  
وعند الإمام أحمد رواية أخرى أن الصبرة بالمطعوم المكيل أو الموزون.  
ورواية ثالثة: أن الصبرة بالمطعوم سواء كان مكيلا أو موزونا أم لا فإنه لا يجوز بيعه  
قبل قبض<sup>(٣)</sup>.

ثانيا: مذهب مالك:

أما مذهب الإمام مالك - رحمه الله - فإنه يجوز بيع كل شيء قبل القبض مالم يكن  
طعاما اشترى بالمعاوضة بالكيل أو الوزن أو نحوه.  
قال في الشرح الصغير: «وجاز لم من مالك شيئا بشراء أو غيره البيع له قبل القبض  
له من مالكة الأول إلا طعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل قبضه وسواء كان الطعام ربويا أو  
غير ربوي - وطعام المعاوضة ما استحق في نظير عوض.  
ولو كان العوض غير متمول كرزق قاض، وجندي فإنه من بيت المال في نظير حكمه  
وحراسته، وغزوه، وكذا رزق عالم أو إمام أو مؤذن أو نحوهم في وقف أو بيت مال نظير  
التدريس أو الإمامة، أو الأذان لا يجوز بيعه قبل قبضه من ناظر ونحوه...»

<sup>(١)</sup> انظر المجموع، ٢٧٠/٧، ٢٧١

<sup>(٢)</sup> وهناك اختلاف في المذهب في المكيل والموزون إذا بيع بغير الكيل، والوزن كالصبرة فبعضهم  
يشترط عدم جواز التصرف فيه حتى يتم القبض، والآخرون يقولون: يصح التصرف فيه قبل القبض  
لأنه متميز وينقلون عن الإمام أحمد ما يدل على ذلك. المغني ١٨١/٦ مسألة ٧٣١؛ الإنصاف ٤١١/٤.

<sup>(٣)</sup> انظر الإنصاف، للمرداوي، ٤٦٠/٤؛ المغني، ١٨٢/٦

إن أخذ بكيل أو وزن أو عد لا إن أخذ جزافا فيجوز بيعه قبل قبضه»<sup>(١)</sup>.  
وعند المالكية مسألة مستثناة من بيع الطعام قبل قبضه وهي أن الوصي، أو الأب، أو السيد إذا اشترى لأحد يتيمة من الآخر طعاما كان له أن يبيع هذا الطعام لأجنبي قبل أن يقبضه من اليتيم البائع لليتيم المشتري لأن الولي لما كان يتولى الطرفين لمحجوره نزل اشتراؤه من أحدهما للآخر منزلة القبض فإذا باعه من أجنبي لمن اشتراه له فكأنه قبضه وباعه له بعد قبض فجاز»<sup>(٢)</sup>.

ثانيا: مذهب الشافعية:

قال النووي: «فمذهبنا أنه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه عقارا كان أو منقولا لا باذن البائع، ولا بغير إذنه لا قبل أداء الثمن ولا بعده»<sup>(٣)</sup>.  
وقال الشيرازي: «ولا يجوز بيع مالم يستقر ملكه عليه كبيع الأعيان المملوكة بالبيع والإجارة والصداق، وما أشبهها من المعاوضات قبل القبض لما روى حكيم بن حزام قال: يارسول الله: إني أبيع بيوعا كثيرة فما يحل لي منها وما يحرم قال: لا تبع مالم تقبضه»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الشرح الصغير، الدردير، ٢٧١، ٢٧٠/٤.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، بتصرف يسير، ٢٧٣، ٢٧٢/٤.

<sup>(٣)</sup> المجموع، ٢٦٤/٩؛ معالم السنن، الخطابي، ١٣٥/٣.

<sup>(٤)</sup> أخرجه البيهقي في السنن ٣١٣/٥، وقال: إسناده حسن متصل، ولفظ الحديث عند البيهقي عن حكيم بن حزام قال: قلت: يارسول الله إني أبتاع هذه البيوع فما يحل لي منها وما يحرم علي؟ قال: يابن أخي لا تبعن شيئا حتى تقبضه.

قال البيهقي: هذا إسناده حسن متصل وكذلك رواه همام بن يحيى، وأبان العطار عن يحيى بن أبي كثير، وقال أبان في الحديث: إذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه. وبمعناه قال همام. السنن، ٣١٣/٥، وترجم عليه - باب النهي عن بيع مالم يقبض وإن كان غير طعام.

وناقش التركماني البيهقي في كلامه السابق: فقال: «كيف يكون حسنا، وابن عصمة متروك كذا قال صاحب المحلى وفي الأحكام لعبدالحق ضعيف».

ولأن ملكه غير مستقر لأنه ربما هلك فانفسخ العقد، وذلك غرر من غير حاجة فلم -  
يجز. (١).

قال النووي - مبينا حجة الشافعي ومن وافقه - : «واحتج أصحابنا بحديث حكيم بن حزام أن النبي ﷺ قال لا تبع ما لم تقبضه وهو حديث حسن... وبحديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم - رواه أبوداود بإسناد صحيح إلا أنه من رواية ابن إسحاق بن يسار عن أبي الزناد، وابن إسحاق مختلف في الاحتجاج به، وهو مدلس وقد قال عن أبي الزناد والمدلس إذا قال عنه لا يحتج به - لكن لم يضعف أبوداود هذا الحديث وقد سبق أن ما لم يضعفه فهو حجة عنده فلعله اعتضد عنده أو ثبت عنده بسماع ابن إسحاق من أبي الزناد.  
وبالقياس على الطعام» (٢).

وقال النووي - قول على مذهب الإمام مالك ومن وافقه - : «والجواب عن احتجاجهم بأحاديث النهي عن بيع الطعام من وجهين:

١- أحدهما أن هذا استدلال بداخل الخطاب والتنبيه مقدم عليه فإنه إذا نهى عن بيع الطعام مع كثرة الحاجة إليه فغيره أولى.

٢- والثاني: أن النطق الخاص مقدم عليه وهو حديث حكيم، وحديث زيد.  
وأما قياسهم على العتق ففيه خلاف سبق فإذا سلمناه فالفرق أن العتق له قوة وسراية، ولأن العتق اتلاف للمالية والاتلاف قبض.

والجواب عن قياسهم على الثمن أنه فيه قولين فإن سلمناه فالفرق أنه في الذمة مستقر لا يتصور تلفه ونظير المبيع إنما هو الثمن المعين ولا يجوز بيعه قبل القبض.

وأما بيع الميراث والموصى به فجوابه أن الملك فيهما مستقر بخلاف المبيع والله

١ (المهذب، مطبوع مع النووي، ٢٦٤/٩)

٢ (المجموع، ٢٧١/٩)

أعلم»<sup>(١)</sup>.

رابعاً : مذهب الحنفية :

الحنفية يشترطون القبض للمنقول فقط أما غيره فيصح بيعه قبل قبضه .

قال الكاساني - وهو يذكر الشروط التي تخص بعض البياعات - : «ومنها القبض في بيع المشتري المنقول فلا يصح بيعه قبل القبض لما روي أن النبي ﷺ نهى عن بيع ما لم يقبض والنهي يوجب فساد المنهي ولأنه بيع فيه غرر الانفساخ بهلاك المعقود عليه لأنه إذا هلك المعقود عليه قبل القبض يبطل البيع الأول فينفسخ الثاني لأنه بناء على الأول وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع فيه غرر... وسواء باعه من بائعه أو من غير بائعه لأن النهي مطلق... ولا يجوز إشراكه وتوليته لأن ذلك بيع»<sup>(٢)</sup>.

لماذا قرن البخاري بين بيع الطعام وبيع ما ليس عندك؟

قال ابن حجر : «لم يذكر في حديثي الباب بيع ما ليس عندك، وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى»<sup>(٣)</sup>. وقال العيني : «وليس في حديثي الباب بيع ما ليس عندك قاله ابن التين، واعترض به ويمكن أن يجاب عنه بأنه استنبط من حديثي الباب أن بيع ما ليس عندك داخل في البيع قبل القبض، ولا حاجة إلى ما قاله بعضهم، وكأن بيع ما ليس عندك لم يثبت على شرطه فلذلك استنبطه من النهي<sup>(٤)</sup> عن البيع قبل القبض»<sup>(٥)</sup>.

والاختلاف بين ابن حجر، والعيني في طريقة استدلال البخاري على منع بيع ما ليس عندك، فابن حجر يضيف إلى القياس أن البخاري لم يثبت الحديث على شرطه، والعيني

<sup>(١)</sup> المجموع، ٢٧١/٩

<sup>(٢)</sup> بدائع الصنائع، ١٨٠/٥

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٤٩/٤

<sup>(٤)</sup> في الأصل (النص) والصواب ما أثبتته، والله أعلم.

<sup>(٥)</sup> عمدة القاري، ٢٥٣/١١



يرى أنه لاداعي لهذه الإضافة ويقوى من كلام العيني ما ذكره ابن الملقن عن ابن دقيق العيد من أن حديث النهي عن بيع ماليس عندك على شرط الشيخين.

لكن المهم أن نحاول أن التعرف على مقصد البخاري من الجمع بين بيع الطعام وبيع ما ليس عندك. لاسيما والبخاري ممن يرى التوسع في القبض ويرى أن التمكن من التصرف يعتبر قبضا كما تقدم وهنا ترد احتمالات:

الأول: أن البخاري يرى أن بيع ماليس عندك غير مضمون كما أن البيع قبل القبض منهى عنه لهذا المقصد.

الثاني: أنه يرى أن بيع ما ليس عندك خاص بالأعيان بخلاف الأشياء الموصوفة كما سيأتي بيانه عن الشافعي - رحمه الله - بدليل ما يأتي من ذكر لأثر ابن عمر في ترجمة لاحقة لها علاقة بالقبض وأثره على الضمان، وفيما يظهر أن البخاري في هذه الترجمة يبين النهي عن بيع ماليس عندك - أي :- ما لا يملكه بصرف النظر عن الأسباب الناقلة للملك فالبخاري يرى القبض موجبا للضمان، وكذلك التمكن من القبض فمن باع شيئا قبضه أو تمكن من قبضه فلا يعتبر بائعا لما لا يملك، والله أعلم.

#### بيع ماليس عندك:

وردت أدلة في النهي عن بيع الإنسان ما لا يملكه منها ما يلي:

حديث حكيم بن حزام: أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: ألم أنبأ أو لم يبلغني أو كما شاء الله من ذلك: أنك تبيع الطعام؟

قال حكيم: بلى يا رسول الله! فقال رسول الله: لا تبيعن طعاما حتى تشتريه وتستوفيه<sup>(١)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد في المسند رقم ١٥٣٩٢، ٤٠٣/٣، ورواه الشافعي في الرسالة، ٣٣٦؛ وقال أحمد

وفي لفظ: عن حكيم بن حزام قال: نهاني رسول الله عن بيع ماليس عندي<sup>(١)</sup>.

والحديث على شرط الشيخين قاله ابن دقيق العيد نقله ابن الملقن عنه<sup>(٢)</sup>.

قال الشافعي: «يعني بيع ماليس عندك وليس بمضمون عليك»<sup>(٣)</sup>.

ثم قال - أيضا-: «فكان نهى النبي ﷺ أن يبيع المرء ماليس عنده يحتمل أن يبيع

ماليس بحضرته يراه المشتري كما يراه البائع عند تباعيهما فيه.

ويحتمل أن يبيعه ماليس عنده: ماليس يملك بعينه فلا يكون موصوفا مضمونا على

البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزم أن يسلمه إليه بعينه وغير هذين المعنيين...

فلما أمر رسول الله ﷺ من سلف أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم

أو إلى أجل معلوم دخل هذا بيع ماليس عند المرء حاضرا ولاملوكا حين باعه.

ولما كان هذا مضمونا على البائع بصفة يؤخذ بها عند محل الأجل دلّ على أنه إنما

نهى عن بيع عين الشيء ليس في ملك البائع والله أعلم.

وقد يحتمل أن يكون النهي عن بيع العين الغائبة كانت في ملك الرجل أو في غير

ملكه، لأنها قد تهلك وتنقص قبل أن يراها المشتري قال: فكل كلام كان عاما ظاهرا في

سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله بأبي هو

وأمي يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض كما

وصفت من هذا وما كان في مثل معناه»<sup>(٤)</sup>.

قال الزيلعي - ردّا على قول الشافعي بعدم صحة بيع الغائب الذي لم ير، وإدخاله في

بيع ما ليس عندك -: «والمراد بالنهي عن بيع ما ليس عند الإنسان ما ليس في ملكه

(١) أخرجه أحمد وغيره كالترمذي واللفظ له. جامع الترمذي، ٥٣٤/٣

(٢) تحفة المحتاج، ٧٤١/٢، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، تحقيق الدكتور عبدالله بن سعاف

الليثاني

(٣) الرسالة، ٣٣٧

(٤) الرسالة، ٣٣٩-٣٤١؛ فتح العزيز للرافعي، ١٩١/٨

بدليل قصة الحديث فإن حكيم بن حزام قال: يا رسول الله! الرجل يطلب مني سلعة ليست عندي فأبيعها منه، ثم أدخل السوق فاستجدها فأشترتها فأسلمها إليه فقال - عليه الصلاة والسلام -: «لاتبع ما ليس عندك» وأجمعنا على أنه لو باع عيناً حاضرة غير مملوكة له لايجوز وإن ملكها فيما بعد، ولو كانت كما زعم لجاز، ولو باع، ولو باع غائبة وكان المشتري رآها قبل ذلك جاز، فبطل زعمه طرداً وتمكساً»<sup>(١)</sup>.

قال النووي - في معرض ذكره للبيوع المنهي عنها -: «ومنها: بيع ما ليس عنده وفيه تفسيران أحدهما: أن يبيع غائباً، والثاني: ما لا يملكه ليشتريه فيسلمه»<sup>(٢)</sup>.

قال الخطابي: «لاتبع ما ليس عندك يريد بيع العين دون الصفة ألا ترى أنه أجاز السلم إلى الآجال وهو بيع ما ليس عند البائع في الحال وإنما نهى عن بيع ما ليس عند البائع من قبل الغرر وذلك مثل أن يبيعه عبده الآبق أو جملة الشارد ويدخل في ذلك بيع الرجل مال غيره موقوفاً على إجازة المالك لأنه يبيع ما ليس عنده ولا في ملكه وهو غرر ولأنه لا يدري هل يجيزه أم لا؟»<sup>(٣)</sup>.

قال ابن القيم: «وأما قوله ﷺ: «لاتبع ما ليس عندك فمطابق لنهي ﷺ عن بيع الغرر لأنه إذا باع ما ليس عنده فليس هو على ثقة من حصوله بل قد يحصل، وقد لا يحصل فيكون غرراً كبيع الآبق والشارد والطير في الهواء... وقد ظن طائفة أن السلم مخصوص من عموم هذا الحديث فإنه بيع ما ليس عندك وليس كما ظنوه فإن الحديث إنما تناول بيع الأعيان وأما السلم فعقد على ما في الذمة... وبيع ما ليس عنده إنما نهى عنه لكونه غير مضمون عليه ولا ثابت في ذمته ولا في يده فالمبيع لابد أن يكون ثابتاً في ذمة

١) تبين الحقائق، ١٢٤/٣، ١٢٥

٢) روضة الطالبين، ٣٩٥/٣

٣) معالم السنن مطبوع مع أبي داود، ط الدعاس، ٧٦٩/٣

المشتري أو في يده وبيع ماليس عنده ليس بواحد منهما فالحديث باق على عمومة»<sup>(١)</sup>.  
وقال في موطن آخر: «وأما قول النبي ﷺ لحكيم بن حزام لا تبع ماليس عندك  
فيحمل على معنيين:

أحدهما: أن يبيع عينا معينة وهي ليست عنده بل ملك للغير فيبيعها ثم يسعى في  
تحصيلها وتسليمها إلى المشتري.  
والثاني: أن يريد بيع ما لا يقدر على تسليمه وإن كان في الذمة وهذا أشبه فليس عنده  
لاحساً ولا معنى فيكون قد باعه شيئاً لا يدري هل يحصل له أم لا وهذا يتناول أموراً:  
أحدها: بيع عين معينة ليست عنده.

الثاني: السلم الحال في الذمة إذا لم يكن عنده ما يوفيه.  
الثالث: السلم المؤجل إذا لم يكن على ثقة من توفيته عادة فأما إذا كان على ثقة من  
توفيته فهو دين من الديون»<sup>(٢)</sup>.  
وقد عقد ابن أبي شيبة ترجمة لهذا الأمر فقال: في الرجل يساوم الرجل بالشيء  
ولا يكون عنده<sup>(٣)</sup>.

ثم أورد تحتها حديث حكيم بن حزام، وأورد آثاراً عن بعض السلف.  
منها: ١- عن أبي رزين قال: قلت لمسروق: يأتيني الرجل يطلب مني السمن وليس  
عندي أشتره ثم أدعوه له؟ قال: لا، ولكن اشتره فضعه عندك فإذا جاءك فبعه منه<sup>(٤)</sup>.  
٢- وعن عبد الملك بن إياس أن عامراً، وإبراهيم اجتمعا فسألهما عن رجل يطلب من  
الرجل المتاع، وليس عنده فيشتره ثم يدعوه إليه فقال إبراهيم: يكره ذلك، وقال عامر:

<sup>(١)</sup> تهذيب السنن، ٤١١/٩

<sup>(٢)</sup> إعلام الموقعين، ٣٩٩/١

<sup>(٣)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ١٢٩/٦

<sup>(٤)</sup> المرجع السابق، ١٢٩/٦

لابأس إن شاء أن يتركه تركه.

٣- وعن عطاء في رجل يريد من الرجل البيع ليس عنده فإن تواطئا على الثمن اشتراه؟ قال: لا يشتري به إلا على مواطأة من صاحبه.<sup>(١)</sup>

وبعض السلف يسمي بيع ما ليس عنده بيع المواصفة.

فعن سعيد بن المسيب أنه كان يكره بيع المواصفة، والمواصفة أن توصف الرجل بالسلعة ليست عندك، وكره أن ترى للرجل الثوب ليس لك فتقول من حاجتك هذا؟ تشتريه لتبيعه منه.

وكذلك هو مروي عن الحسن، وأبطل ابن عباس صفقة اشتملت على بيع ما ليس عند البائع، وأمضى ما كانت عنده<sup>(٢)</sup> وكذلك كرهه إبراهيم، وطاووس، والزهري، وقتادة<sup>(٣)</sup>. والكراهة مروية عن ابن عمر وجابر - رضي الله عنهما<sup>(٤)</sup>.

---

١) مصنف ابن أبي شيبة، ١٣٠/٦؛ مصنف عبدالرزاق، ٤٢/٨.

٢) المرجع السابق، ٤٣/٨.

٣) المرجع السابق، ٤٣/٨.

٤) المرجع السابق، ٤٣/٨.

٥٦- باب من رأى إذا اشترى طعاما جزافا أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله

والأدب في ذلك.

أورد البخاري بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يبتاعون جزافا - يعني الطعام - يضربون أن يبيعه في مكانهم حتى يؤوه إلى رحالهم»<sup>(١)</sup>.

ألفاظ الترجمة:

في هذه الترجمة ذكر البخاري الطعام والجزاف والرحل فلا بد من بيان معناها، وكذلك الإيواء.

أما الطعام فهو في اللغة: اسم لما يؤكل وقد يغلب أحيانا على بعض أنواع الأكل<sup>(٢)</sup>. قال ابن منظور: «الطعام اسم جامع لكل ما يؤكل»<sup>(٣)</sup>.

ونقل الخليل: العالي في كلام العرب أن الطعام: هو البر خاصة<sup>(٤)</sup>.

وعند الفقهاء عرفه بعضهم بقوله: قصد للطعم اقتياتا أو تفكها أو تداويا غالبا<sup>(٥)</sup>.

أما الجزاف: فهو بكسر الجيم، وفتحها وروي الضم - أيضا - وهو بيع الشيء، واشتراؤه بلا كيل، ولا وزن.

قال الجوهري: هو فارسي معرب، ونقل ابن مفلح عن صاحب المحكم أنه دخيل<sup>(٦)</sup>. وفي الاصطلاح: «بيع ما يمكن علم قدره دون أن يعلم»<sup>(٧)</sup>.

(١) الصحيح، ٩٠/٣

(٢) المغرب، المطرزي، ٢٩٠؛ المطلع على أبواب المقنع، ٣٨٠

(٣) لسان العرب، ٣٦٣/١٢

(٤) المصدر السابق، ٣٦٤/١٢

(٥) نهاية المحتاج، ٢٢/٢

(٦) المطلع، مصدر سابق، ص ٢٤٠؛ المغرب، مصدر سابق، ص ٨٣

(٧) المغرب، ١٨٦

قال ابن عابدين: «المجازفة الحس في البيع والشراء... والحس: الظن والتخمين»<sup>(١)</sup>.

أما الرحل -هنا- المراد به: منزل الإنسان ومأواه<sup>(٢)</sup>.

قال في اللسان: «الرحل منزل الرجل ومسكنه وبيته»<sup>(٣)</sup>.

وقوله في الترجمة: «حتى يؤوله» مأخوذة من الإيواء وهو كل مكان يأوي إليه شيء ليلاً أو نهاراً<sup>(٤)</sup>.

### فقه الترجمة:

هذه الترجمة تشتمل على ثلاثة أمور:

الأول: بيع الطعام جزافاً، وهذا جائز بل حكى ابن قدامة أنه لا خلاف فيه.<sup>(٥)</sup> الثاني: الإيواء إلى الرحل.

الثالث: الأدب في ذلك، وقد فهم ابن حجر أن الجزاف والإيواء إلى الرحل قيد عند البخاري.

وقال ابن حجر: «ذكر حديث ابن عمر، وهو ظاهر فيما ترجم له، وبه قال الجمهور لكنهم لم يخصصوه بالجزاف ولا قيدهم بالإيواء إلى الرحل».

أما الأول: فلما ثبت من النهي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكمل وورود المكمل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً رواه أبو داود.

وأما الثاني: فلأن الإيواء إلى الرحل خرج مخرج الغالب. وقال في آخر الترجمة الماضية - في توضيح زيادة إسماعيل: «حتى يقبضه» -: «ويعرف من ذلك أن اختيار

<sup>(١)</sup> حاشية ابن عابدين، ٢٣٨/٤

<sup>(٢)</sup> مواهب الجليل، ٢٨٥/٤

<sup>(٣)</sup> ابن منظور، ٢٧٥/١١؛ وانظر المطلع، ص ٣٣

<sup>(٤)</sup> لسان العرب، ٥٢/١٤

<sup>(٥)</sup> المغني، ٢٠١/٦

البخاري أن استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضا شرعيا حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به، وهذا هو النكته في تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية»<sup>(١)</sup>.

وما قاله ابن حجر في كلامه المتأخر الأولى أن يقيد بالطعام والجفاف.  
قال الكاندهلوي: «وغرض الترجمة عندي رد على المالكية لأنهم فرقوا بين الجفاف والمكيل»<sup>(٢)</sup>.

والخلاصة أن البخاري يجيز بيع الجفاف، وهذا لاخلاف فيه لكنه يشترط فيه الإيواء إلى الرحل ولايجز بيعه قبل ذلك فهو موافق للجمهور.  
لكن ما هو المانع من أجازته بيعه قبل النقل هل هو يشترط النقل ليكون البائع قد قبض؟ هذا احتمال.

ويرد احتمال أن مكان البيع في عهد النبي ﷺ غير مكان الشراء، وقد ورد في الروايات ما يدل على ذلك، لكن الاحتمال الأول أقوى لأن كل مكان يجوز فيه البيع يجوز فيه الشراء، ويضعف الاحتمال الأول ما سيأتي من توسع البخاري في مفهوم القبض لكن يرده حمل ذلك على غير الجفاف من الطعام.

وحديث ابن عمر الذي ذكره البخاري له روايات في الصحيح:  
ففي باب ما ذكر في الأسواق عن نافع حدثنا ابن عمر: أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله ﷺ فيبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث يباع الطعام<sup>(٣)</sup>.

وفي باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة عن ابن عمر قال: رأيت الذين يشترون

(١) الفتح، ٤/٤١١

(٢) التراجم والأبواب، ٣/٢٤٧

(٣) الصحيح، ٣/٨٧



الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعه حتى يؤثوه إلى رحالهم.  
وما أفادته الروايات الصحيحة من الأمر بنقل الجزاف دال على أن مكان الشراء في  
عهد النبي ﷺ غير محل البيع، وقد أبداه الطحاوي احتمالا إذ قال: «فقد يحتمل أن  
يكون المواضع التي يحولونه إليها مواطن لبيع الطعام»<sup>(١)</sup>.

وبيع الصبرة جزافا لاختلاف فيه.

قال ابن قدامة: بعد إيراد كلام الخرقى في بيع الصبرة: « هذه المسألة تدل على  
إباحة بيع الصبرة جزافا مع جهل البائع والمشتري بقدرها، وبهذا قال أبو حنيفة،  
والشافعي، ولانعلم في هذا خلافا وقد نص عليه أحمد، ودل عليه قول ابن عمر: «كنا  
نشترى الطعام من الركبان جزافا...»

ولأنه معلوم بالرواية فصيح ببيع كالثياب والحيوان»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: الحكم الثاني: إذا اشترى الصبرة جزافا لم يجز بيعها حتى ينقلها نص عليه  
أحمد في رواية الأثرم، وهو مذهب الشافعي لأحاديث وردت سيأتي ذكرها ولأن الملك قبل  
القبض ضعيف<sup>(٣)</sup>.

وعن الإمام أحمد رواية أخرى له ببيعها قبل نقلها اختارها القاضي وهو مذهب مالك،  
لأنه مبيع متعين لا يحتاج إلى حق توفيه فأشبهه الثوب الحاضر»<sup>(٤)</sup>.

لكن المالكية اشترطوا لبيع الجزاف شروطا وإليها أشار خليل بقوله: «وجزاف إن  
رئي ولم يكثر جدا وجهلاه وحزرا واستوت أرضه ولم يعدّ بلا مشقة، ولم تقصد أفراده إلا  
أن يقل ثمنه»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> مشكل الآثار، ٢٢٠-٢١٩/٤

<sup>(٢)</sup> المغني، ٢٠١/٦؛ المبدع، ١٣٢، ١٣١/٤؛ الشرح الصغير، ٤٢/٤، مغني المحتاج، ٢٥/٢

<sup>(٣)</sup> المغني، ٢٠٢/٦

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٢٠٢/٦؛ وانظر الخرشي، ١٥٧/٥

<sup>(٥)</sup> شرح الخرشي على خليل، ٢٨، ٢٧/٥

ومقصودهم بالمرئي الحاضر في مجلس العقد<sup>(١)</sup>.  
 ونصوا على أن بيع الجزاف يجوز بيعه قبل قبضه لأنه يدخل في الضمان بالعقد<sup>(٢)</sup>.  
 وكذلك الحنفية يشترطون في بيع الطعام جزافا أن يختلف الجنس، وإلا يكون رأس مال سلم.

قال في الدر المختار: «وصح بيع الطعام كيلا وجزافا إذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم»<sup>(٣)</sup>.

والماخذ في هذه الشروط ليست متعلقة بالجزاف وحده بل به مع اتفاق الجنس لأنه يفضي إلى الجهل بالمماثلة المطلوبة شرعا.

قال ابن عابدين: «إن شرط جوازه أن يكون مميزا مشارا إليه»<sup>(٤)</sup>.  
 وسئل الإمام أحمد عن بيع الجزاف؟ فقال: إذا استوى علمهما فلا بأس - يعني - إذا جهلا به فإذا علم أحدهما وجهل الآخر فلا»<sup>(٥)</sup>.  
 وقد وردت بعض الضوابط في كلام السلف.

قال ابن أبي شيبة - في بيع المجازفة لما قد علم كيلاه -: «ثم أورد عن طاووس قال: إذا علمت مكيلة شيء فلا تبعه جزافا».

قال معتمر بن سليمان: قلت لأبي: الرجل يقول: قد كنت في هذه الجابية كذا وكذا منا لأدري لعله ينقص أو يسرق أو تشبه الجابية أو كان فيه غلط لأبيبعك كيلا إنما أبيعك جزافا.

قال: كان ابن سيرين يكرهه، وكان الحسن لا يرى به بأسا، وكذلك روي عن عطاء

<sup>(١)</sup> المصدر السابق، ٢٨/٥

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ١٦٤/٥

<sup>(٣)</sup> حاشية ابن عابدين، ٥٣٨/٤

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٥٣٨/٤

<sup>(٥)</sup> بدائع الفوائد، ٧٤/٤

ورويت الكراهة عن إبراهيم، والشعبي، ومجاهد، وعكرمة.  
وعن الربيع بن نافع قال: لقد رأيتنا وفيما أصحاب رسول الله ﷺ يجاء بالأوساق  
فتلقى بالمصلى فيقول الرجل قلت كذا وكذا ولأبيعه مكايلة إنما أبيعه مجازفة فلم يروا  
به بأساً. (١).

قال سفيان: هذا من أحسن البيوع عندنا (٢).

---

١) ابن أبي شيبة، ٣٩٢/٦-٣٩٤

٢) مصنف عبد الرزاق، ١٣٢/٨

٥٧- باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثا وأثرا.

أما الأثر فهو قول ابن عمر: «ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فهو من المبتاع»<sup>(١)</sup>.

وأما الحديث فهو جزء من حديث الهجرة، وفيه: قال يا رسول الله! إن عندي ناقتين أعددتها للخروج فخذ إحداهما قال: قد أخذتها بالثمن»<sup>(٢)</sup>.

وعند البخاري في الهجرة: «فقال أبوبكر: الصحابة بأبي أنت يا رسول الله؟! قال رسول الله ﷺ: نعم، قال أبوبكر: فخذ بأبي أنت يا رسول الله! إحدى راحلتي هاتين. قال رسول الله ﷺ: بالثمن...»<sup>(٣)</sup>.

### ألفاظ الترجمة:

ورد في الترجمة بعض الألفاظ التي لا بد من بيان معناها وتوضيح معناها قد يكون مبينا لفقه البخاري في هذه المسألة:

منها: المتاع، فهو في اللغة كما قال ابن فارس: «الميم، والتاء، والعين أصل يدل على منفعة، وامتداد مدة في خير... والمتاع من أمتعة البيت ما يستمتع به الانسان في حوائجه»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> قال الحافظ في الفتح: «وصله الطحاوي والدارقطني عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر». ٤١٣/٤، وانظر الإرواء، ١٧٢/٥، ١٧٣، وصحح إسناده على شرط البخاري، وقد وصله الطحاوي (١٦/٤)، والدارقطني في السنن، (٥٤/٣)، ولفظه عنده: «عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «ما أدركته الصفقة حيا مجموعا فهو من مال المبتاع»، وعند الطحاوي: «ما أدركت الصفقة حيا فهو من مال المبتاع»، شرح الآثار، (١٦/٤)، ولفظه عند ابن حزم: «ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فمن المبتاع»، المحلى، (٣٦٥/٨).

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٩٠/٣.

<sup>(٣)</sup> الصحيح مع الفتح، ٢٧٧/٧.

<sup>(٤)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٢٩٣/٥-٢٩٤.

ونقل ابن منظور عن الأزهري: أن المتاع في الأصل كل شيء ينتفع به ويتبلغ به، ويتزود والفناء يأتي عليه الدنيا»<sup>(١)</sup>.

ويطلق المتاع على السلعة، وعلى المال، والأثاث<sup>(٢)</sup>.

وأما الدابة فقد تقدم بيان معناها في الترجمة الخاصة بشراء الدواب، وكذلك القبض، ويفهم من مجموع تراجم البخاري في القبض أنه يتوسع في ذلك مع أنه صرح هنا بعدم القبض مع وقوع الشراء والوضع عند البائع فلعل الترجمة معقودة للضمان كما سيأتي بيان الاحتمالات في مراده - رحمه الله -

قال الحافظ: «زاد ابن إسحاق قال: لأركب بعيرا ليس هو لي. قال: فهو لك. قال: لا، ولكن بالثمن الذي ابتعتها به. قال: قد أخذتها بكذا وكذا. قال: أخذتها بذلك، قال: هي لك.

وفي حديث أسماء عند الطبراني: «فقال: بثمانها يا أبا بكر! فقال: بثمانها إن شئت»<sup>(٣)</sup> لكن عند ابن هشام في السيرة زيادة تقتضي أن البيع إنما تم عند ركوب رسول الله ﷺ للراحلة.

ولفظ الرواية: «قال ابن إسحاق: فلما قرب أبوبكر - رضي الله عنه - الراحلتين إلى رسول الله ﷺ قدم له أفضلهما. ثم قال: اركب فذاك أبي وأمي!

فقال رسول الله ﷺ: إني لأركب بعيرا ليس لي.

قال: فهي لك يا رسول الله! بأبي أنت وأمي.

قال: لا، ولكن بالثمن الذي ابتعتها به؟

قال: كذا وكذا.

<sup>(١)</sup> لسان العرب، ٣٢٩/٨

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٣٣٣/٨

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٢٧٧/٧

قال: قد أخذتها.

قال: هي لك يا رسول الله فركبا وانطلقا. <sup>(١)</sup> لكن ما في الصحيح أولى وأقوى.

### المناسبة بين الترجمة والحديث في كلام الشراح:

قال الحافظ ناقلا عن المهلب: «وجه الاستدلال به أن قوله: أخذتها. لم يكن أخذًا باليد، ولا بحياسة شخصها وإنما كان التزاما منه لابتاعها بالثمن وإخراجها عن ملك أبي بكر. إهـ» <sup>(٢)</sup>.

وتعقبه الحافظ في هذه المناسبة فقال: «وليس ما قاله بواضح لأن القصة ما سيقّت لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد فيحمل كل ذلك على أن الراوي اختصره لأنه ليس من غرضه في سياقه وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض» <sup>(٣)</sup>.

ونقله القسطلاني <sup>(٤)</sup>.

وتعقب العيني الحافظ في تعقبه فقال: «الذي قاله المهلب أوضح ما يكون لأن ترك سوق القصة لبيان ذلك لا يستلزم نفي صحة ما قاله المهلب، ولا الاختصار فيها قدر الثمن، وصفة العقد، ولا الأمر فيه مبني على غرض الراوي في اختصاره الحديث، وتقطيعه، والعمل على متن الحديث، وصحة الاستدلال بألفاظه، وقد صرح في الحديث بالأخذ الصحيح لاشترائه بالثمن وهو يوجب الإخراج من ملك البائع إلى ملك المشتري» <sup>(٥)</sup>.

وقال ابن المنير: «مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة، ونحوها إلى المشتري بنفس العقد فاستدل لذلك بقوله ﷺ:

<sup>١</sup> (السيرة النبوية، ٢/٤٨٦)

<sup>٢</sup> (فتح الباري، ٤/٤١٢)

<sup>٣</sup> (المصدر السابق، ٤/٤١٢)

<sup>٤</sup> (إرشاد الساري، ٤/٦٠)

<sup>٥</sup> (عمدة القاري، ١١/٢٥٧)

«قد أخذتها بالثمن.» وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر، ومن المعلوم أنه ما كان ليبقيها في ضمان أبي بكر لما يقتضيه من مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له، والضمان على أبي بكر من غير قبض ثمن، ولا سيما وفي القصة ما يدل على إثارة لمنفعة أبي بكر حيث أبي أن يأخذها إلا بثمن»<sup>(١)</sup>.

وقد تعقبه الحافظ - أيضا - بقول: «قلت: ولقد تعسف في هذا كما تعسف من قبله، وليس في الترجمة ما يلجئ إلى ذلك فإن دلالة الحديث على قوله فوضعه عند البائع ظاهرة جدا، وقد قدمت أنه لا يستلزم صحة المبيع بغير قبض»<sup>(٢)</sup>.

وأما دلالة على قوله: أو مات قبل أن يقبض فهو وارد على سبيل الاستفهام، ولم يجزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله مالم يحتمل، نعم ذكره لأثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك احتيج إلى إبداء المناسبة»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الكلام رغم أن فيه تعقبا على ابن المنير إلا أن الحافظ تراجع في آخره. وهل تراجع البخاري إلا مورد للاحتتمالات، ولكن ينبغي ترجيح الاحتمال الذي تقوى قرائنه زيادة في الترجمة في بعض النسخ:

قال الكاندهلوي: «ثم لا يذهب عليك أن لفظ الترجمة في النسخ الهندية بلفظ فوضعه عند البائع فباع أو مات... الخ.

ولا يوجد لفظ فباع في النسخ المصرية، ولا في الشروح الخمسة الكرمانى، والفتح، والعيني، والقسطلاني، والسندي.

وكتب المحشي على هامش الهندية قوله: فباع أو مات هكذا في النسخ الموجودة وأما المنقول عنه ففيه ضاع أو مات مكان قوله فباع أو مات، أما في العيني فلا يوجد فيه

<sup>(١)</sup> فتح الباري، ٤/١٢

<sup>(٢)</sup> مراده دعوى اختصار الحديث التي سبق ذكرها في كلامه

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ٤/١٢

كلمة فباع، ولاضاع أصلاً، بل لفظه فوضعه عند البائع أو مات، وكذا في الفتح. إ. هـ .  
قلت: وقد تعرض له في تقرير مولانا محمد حسن المكي كما في هامش اللامع  
فارجع إليه إن شئت.

وفي الفيض: وفي نسخة أخرى: «فضاع» بدل «فباع»، وهو الظاهر لأن ترجمته البيع  
قبل القبض مرت آنفاً، وإنما أراد في تلك الترجمة التنبيه على حكم ضياع المبيع قبل  
القبض، وحاصل الترجمة على ما فهمه الشارحون أن المبيع إن هلك قبل القبض هل  
يهلك من مال البائع أو المشتري فالجمهور إلى أنه لو هلك قبل قبض المشتري هلك من  
مال البائع وبعده من مال المشتري.

قوله أو مات: - أي -: فإن مات المشتري قبل القبض فعلى ورثته أن يقبضوه وإن  
مات البائع فعلى أوليائه التسليم قلت: وعندي أن المصنف لم يتعرض إلى تلك المسألة  
بل إلى مسألة أخرى وهي أن المشتري إذا اشترى المبيع ثم وضعه عند البائع، فهل يجوز  
له أن يبيعه وهو عند البائع؟

والذي يظهر من تراجمه أنه يصح لأن النقل ليس بشرط عنده، كما مر فصح لفظ  
فباع على ما في أكثر النسخ.

أما ما ذهب إليه أكثر الشارحين<sup>(١)</sup> فلا يصح إلا على نسخة فضاع.

ثم قوله أو مات المراد منه موت أحد المتعاقدين دون المبيع، لأنه لا يقال فيه مات  
بل هلك فتبين أنه لا تعلق لترجمته بما ذهب إليه الشارحون. إ. هـ .

والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن ترجمة الإمام البخاري تمت إلى قوله فوضعه عند  
البائع، والمقصود جواز ترك المبيع عند البائع وهذا المعنى واضح من حديث عائشة.

وأما قوله فباع أو مات فليس بجزء ترجمة بل فرع على الترجمة مسألة مستأنفة  
لمكان اختلاف العلماء في ذلك وبين مختاره في تلك المسألة بأثر ابن عمر فلا حاجة

<sup>(١)</sup> لعله يقصد شارحي النسخة الهندية، إذ الشارحون غيرهم لم ترد عندهم هذه العبارة.



إلى إثبات هذه المسألة من الحديث...<sup>(١)</sup>.

وما ذكره الكاندهلوي يمكن مناقشته بأن الذي يظهر أن المقصود الأصلي بالترجمة مسألة الضمان في المبيع ويعضد ذلك أمور:

١- أن الأصل أن الترجمة كل لا يتجزأ بل هي متكاملة حتى تقوم الأدلة القوية على إثبات تجزئتها، وإثبات ذلك دونه صعوبات كثيرة إذ ليس مستفيض من منهج البخاري - رحمه الله - تشطير الترجمة، بل هو أحيانا يفرد الترجمة بأدنى مناسبة لتعلقها بما قبلها بقوله باب ولا يضع له ترجمة، وأبدى الشراح أن مقصوده بذلك أن هذه الكلمة باب يريد بها الفصل عما قبلها فكيف نقدم على ترجمة واحدة ونقسمها إلى شطرين لمجرد عدم وضوح المناسبة للترجمة جميعها لابد من التثبت في ذلك.

وقد قال العيني: إنه يكتفي بأدنى مناسبة، وقد رأينا أن بعض الشراح أبدى مناسبة قوية كما تقدم.

٢- إن الآثار التي يوردها البخاري عقب الترجمة سواء قلنا هي داخلة فيها أم لا من القرائن التي تحدد الرأي الذي يختاره، والأثر المروي عن ابن عمر يجعل الترجمة في مسألة الضمان سواء فسر المبتاع بالمشتري أو بالمبيع فإنها لاتخرج المسألة عن الضمان. والترجمة تحتل وجوها، وفيما يلي تفصيل للترجمة على كل الوجوه المحتملة:

- باب إذا اشترى متاعا أو دابة فوضعه عند البائع (فباع)، (فضاع) أو مات قبل أن يقبض.

في هذه الترجمة أمور:

- ١- هل المتاع والدابة مقتصر الحكم عليهما أم يتعداهما؟
  - ٢- ما حكم وضع المشتري ما اشتراه عند البائع؟ وهل يعد قبضا؟
- كل هذه الفقرات تحتاج إلى بيان مقصود البخاري فيها:

<sup>(١)</sup> الأبواب والتراجم، ٣/٢٤٧-٢٤٨

١- أما ما يخص المسألة الأولى فالذي يظهر من تراجم البخاري أن الطعام سواء كان مكيلا و نحوه، أو جزافا لايجوز بيعه قبل قبضه، وقد عقد البخاري لذلك ترجمة مستقلة ذكر هذا الحكم فيها وألحق معه بيع ماليس عندك، وفي الجزاف يشترط النقل، والإيواء إلى الرحل كما سبق.

ولكن الذي يشكل في هذا الامر أن البخاري - رحمه الله - أورد قول ابن عباس الذي يرى أن الأمر ليس مقتصرًا على الطعام بل كل شيء مثله فهل إيراد ذلك القول دليل على أنه يختاره فيعم كل مبيع فلايجوز بيعه قبل قبضه أم أن الأمر مقتصر على الطعام؟ وأورد قول ابن عباس لأنه موصول بالحديث ذلك محل نظر.

وهل المنع من بيع الجزاف لأن الملك لم ينتقل إلى المشتري أم هناك معنى آخر منعوا من أجله من التصرف؟

والظاهر أن ثمة معنى آخر منعوا من أجله، وقد أوضحت ذلك فيما تقدم في بيع الجزاف.

٢- المسألة الثانية: حكم وضع المشتري المبيع عند البائع فإن ذلك لآمانع منه وعليه يدل حديث الهجرة بوضوح، ولأظن أن هذا الامر يحتاج من البخاري إلى ترجمة مستقلة يوضح فيها ذلك لاسيما أنه قرن الترجمة بما يضعف ميله لهذا الأمر وكونه يقصده بالترجمة، وقد ذكر الموت قبل القبض.

لكن ذلك يمكن أن يكون من البخاري توسيعا لمفهوم القبض كما سبق في مسألة الجمل الذي اشتراه النبي ﷺ من عمر.

هذا محتمل لكن مسألة الضمان فيها يظهر هي المقصود الأصلي بالترجمة.

وفيما يلي إيراد لبعض نصوص الفقهاء فيما يتعلق بالضمان.

قال الخرشي - شارحا قول خليل -: «وضمن بائع مكيلا لقبضه بكيل كموزون

ومعدود» .

قال: - أي -: إن ضمان ما فيه حق توفية - وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد في ضمان البائع إلى أن يقبض المشتري إن كان مما يعد، أو يوزن فبعده أو وزنه... ومفهوم قوله بكيل أن الجزاف يلزم بالعقد ويجوز بيعه بمجردة»<sup>(١)</sup>.

ثم قال خليل: «وضمن بالعقد».

قال الخرشي: «يعني أن المشتري يضمن المبيع بمجرد العقد الصحيح اللازم إلا ما يستثنيه بعد ذلك وإلا ما قدمه مما فيه حق توفيه، وكذلك المبيع على العهدة، وكذلك إذا اشترى لبن شاة معينة أو ثمرة غائبة على الصفة فإن ذلك كله لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل بالقبض»<sup>(٢)</sup>.

ثم استثنى مسائل بقوله - أي -: خليل:

«إلا المحبوسة للثمن أو للإشهاد فكالرهن وإلا الغائب فالقبض وإلا المواضعة فبخروجها من الحيضة، وإلا الثمار للجائحة»<sup>(٣)</sup>.

قال السرخسي: «ومن اشترى شيئاً فلا يجوز له أن يبيعه قبل أن يقبضه، ولا يوليه أحداً ولا يشرك فيه). لأن التولية تمليك ما ملك بمثل ما ملك، والاشراك تمليك نصفه بمثل ما ملك، والكلام في بيع المبيع قبل القبض في فصول:

أحدها: في الطعام فإنه ليس لمشتري الطعام أن يبيعه قبل أن يقبض... وكذلك ماسوى الطعام عندنا من المنقولات لا يجوز بيعه قبل القبض عندنا...»<sup>(٤)</sup>.

ولخص أدلته في أمور:

١- النهي عن بيع ما لم يقبض.

١) الخرشي، ١٥٧/٥

٢) المصدر السابق، ١٥٨/٥

٣) المصدر السابق، ١٥٨/٥، ١٥٩

٤) المبسوط، ٨/١٣؛ وانظر بدائع الصنائع، ٢٣٨/٥

٢- نهيه أهل مكة عن بيع مالم يقبضوا وماللتعميم.

٣- تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على أن الحكم فيما عداه بخلافه بدليل ﴿فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

٤- راوي الحديث ابن عباس يقول بالتعميم.

ثم قال: «والكلام في هذه المسألة مبني على أصل وهو أن عند مالك فيما سوى الطعام لا يبطل بهلاك المعقود عليه قبل القبض وعندنا يبطل لفوات القبض المستحق بالعقد كما في الطعام فلتوهم الغرر المطلق للتصرف قلنا لا يجوز تصرفه قبل القبض أو لعجزه عن التسليم بحبس البائع إياه لحقه والإجارة في ذلك كله كالبيع»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن رجب - موضحا القبض، وأثره على الضمان والتصرف فقال في قاعدة عقدها لذلك -: «في التصرف في المملوكات قبل قبض: وهي منقسمة إلى عقود وغيرها. فالعقود نوعان:

أحدهما: عقود المعاوضات، وتنقسم إلى بيع وغيره.

فأما البيع فقالت طائفة من الأصحاب التصرف قبل القبض والضمان متلازمان فإن كان البيع مضمونا على البائع لم يجز التصرف فيه للمشتري حتى يقبضه، وإن كان قبل القبض من ضمان المشتري جاز له التصرف فيه، صرح بذلك القاضي في الجامع وغيره، وجعلوا العلة المانعة من التصرف توالي الضمانات.

وفي المذهب طريقة أخرى: وهي أنه لا تلازم بين التصرف والضمان، فيجوز التصرف والضمان على البائع كما في بيع الثمرة قبل جدها فإنه يجوز في أصح الروايتين، وهي مضمونه على البائع، ويمتنع التصرف في صبرة الطعام المشتراة جزافا على إحدى الروايتين - وهي اختيار الخرقى - مع أنها من ضمان المشتري وهذه طريقة الأكثرين من

(١) التوبة، آية ٣٦

(٢) المصدر السابق

الأصحاب فإنهم حكوا الخلاف في بيع الصبرة مع عدم الخلاف في كونها مضمون على  
البائع...

وعلى هذا فالقبض نوعان:

أ- قبض يبيع التصرف وهو الممكن في حال العقد.

ب - وقبض ينقل الضمان وهو القبض التام المقصود بالعقد»<sup>(١)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> القواعد، ص ٧٨-٧٩؛ أعلام الموقعين، ١٢/٢

٥٨ - باب لا يبيع على بيع أخيه، لا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو يترك.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة حديثين:

الأول: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: «لا يبيع بعضكم

على بيع بعض».

الثاني: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع

حاضر لباد. ولاتناجشوا، ولا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه،

ولتسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها»<sup>(١)</sup>.

فقه الترجمة:

هذه الترجمة تتضمن أموراً:

١- النهي عن بيع المسلم على بيع أخيه.

٢- النهي عن سوم المسلم على سوم أخيه.

٣- متى يباح الأمران؟

٤- هل النهي عند البخاري يفسد العقد لو وقع أم ماذا؟

وقد ورد في بعض النسخ من الصحيح بعض الاختلاف اليسير في لفظ الترجمة.

وليس له كبير أثر في نظري، لأن ذلك - أيضاً - مبني على الاختلاف في لفظ الحديث.

فمثلاً لفظ: لا يبيع الواردة بصيغة النفي ورد في بعض النسخ، وهي رواية الكشميهني<sup>(٢)</sup>

بلفظ النهي لا يبيع وهي كذلك في بعض روايات حديث أبي هريرة.

قال النووي - عن هذا الاختلاف -: «إنه سبيل الخبر الذي يراد به النهي، وهو

(١) صحيح البخاري، ٧٥٣، ٧٥٢/٢، ط الثالثة، بعناية د. مصطفى البغا

(٢) فتح الباري، ٤١٤/٤

أبلغ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك قوله: حتى يأذن له في أكثر الأصول لم ترد كلمة (له) وليس لهذا الاختلاف على الأحكام أثر كبير.

وأدلة الترجمة تفيد أن بيع المسلم على بيع أخيه لا يجوز ومنهي عنه وكذلك السوم على السوم حتى يحصل إذن أو ترك.

ألفاظ حديث ابن عمر:

الحديث الأول أخرجه البخاري في مواطن أخرى:

أ - منها في البيوع في باب النهي عن تلقي الركبان.

ولفظه: أن رسول الله ﷺ قال: لا يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق»<sup>(٢)</sup>.

ب - ومنها في النكاح باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع ثم أورد حديث ابن عمر.

ولفظه: نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب»<sup>(٣)</sup>.

ألفاظ حديث أبي هريرة عند البخاري:

أما حديث أبي هريرة فقد رواه البخاري في مواطن كثيرة منها في البيوع.

ولفظه:

١- أن رسول الله ﷺ قال: لا تلقوا الركبان ولا يبيع بعضكم على بيع بعض

١) مسلم بشرح النووي، ١٥٩/١٠

٢) صحيح البخاري، ٧٥٩/٢، ط الثالثة

٣) صحيح البخاري، ١٩٧٥/٥

ولاتناجشوا... الحديث»<sup>(١)</sup>.

٢- قال رسول الله ﷺ: لا يبيع المرء على بيع أخيه ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد»<sup>(٢)</sup>

٣- ومنها في النكاح:

باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح وأورد الحديث عن أبي هريرة ولفظه: «لا يبيع حاضر لباد، ولا تناجشوا، ولا يزيدن على بيع أخيه، ولا يخطبن على خطبته، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستكفيء إناءها»<sup>(٣)</sup>.

٤- ومنها في النكاح - أيضا -: «نهى رسول الله ﷺ عن التلقي وأن يبتاع المهاجر للأعرابي وأن تشترط المرأة طلاق أختها وأن يستام الرجل على سوم أخيه، وعن النجش وعن التصرية»<sup>(٤)</sup>.

أما المواطن الأخرى التي ذكر البخاري - رحمه الله - فيها حديث أبي هريرة فلم يذكر فيها ما يتعلق ببيع المسلم على بيع أخيه بل يختصر الحديث ويورد ما يهمه في الباب.

ويظهر مما تقدم أن البخاري - رحمه الله - يرى أن بيع المسلم على بيع أخيه لا يجوز وهذا أمر مجمع عليه قاله الحافظ في الفتح<sup>(٥)</sup> وحكاه النووي حتى في السوم على السوم<sup>(٦)</sup>.

ويظهر أن البخاري يرى أن الشراء على الشراء داخل في ذلك لما يأتي في بيع حاضر لباد، ويظهر كذلك أن البخاري يرى - أيضا أن الأمر متعلق بالمسلم فلا يتعداه إلى غيره

١) باب النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل، والبقر، والغنم، الصحيح مع الفتح، ٤٢٣، ٤٢٢/٤

٢) باب لا يشتري حاضر لباد بالسمرة، الصحيح مع الفتح، ٤٣٦/٤

٣) فتح الباري، ٣٨١/٥

٤) فتح الباري، ٣٨٢/٥؛ وانظر مسلم بشرح النووي، ١٩٩/٩، ١٦٠/١٠

٥) ٤١٥/٤

٦) مسلم بشرح النووي، ١٥٩/١٠



كالذمي مثلاً، وهو رأي الأوزاعي - رحمه الله -<sup>(١)</sup> وأحمد<sup>(٢)</sup>.

ويعضده أن النبي ﷺ ذكر النهي عن بيع المسلم على بيع أخيه مقروناً بأمر من حقوق المسلم كالنهي عن التدابر، ونحوه.

ويظهر - أيضاً - أنه لا يرى ذلك مختصاً بالنصيحة كما يراه بعض أهل العلم لأنه لم يفصل ولأنه قد فصل في موضوع يشبه ذلك، وذكر رأيه فيما لو وقع على وجه النصيحة وهو بيع الحاضر للباد فلو كان يرى أن بيع المسلم على بيع أخيه أو سومه على سومه يخص منه من يقصد النصيحة فلا يلحقه النهي لذكره ولو بصيغة الاستفهام كما صنع ذلك في بيع الحاضر للباد حيث قال: وهل يعينه أو ينصحه؟

والنهي للتحريم لكن لا يبطل به العقد عند البخاري فيما يظهر بل يآثم به من يفعله لأنه فصل - أيضاً - في نوع من التعامل واعتبره مبطلا للعقد.

وقد ورد ضمن المنهيات في حديث أبي هريرة وهو تلقي الركبان كما يدل على أن البخاري لا يرى دلالة الاقتران ، ولا يقول بها ولو في هذا الموطن على الأقل.

والبخاري يرى أن معنى البيع على البيع المنهي عنه لا يشمل السوم على السوم ولذلك عطف في الترجمة وإن كان ذكره في النكاح بدلاً من البيع على البيع في نفس الحديث الذي استدل به في البيوع لأن العطف يقتضي المغايرة، والبخاري ممن يقول بخيار المجلس، والبيع غير السوم لغة وشرعاً.

#### المعنى الذي من أجله منع بيع المسلم على بيع أخيه:

هذا المعنى بينه الشافعي بأسلوب عربي رصين، وربط بينه، وبين ثبوت خيار المجلس فقال: «فلو كان البيع إذا عقدها لزم كل واحد منهما: ما ضر البائع أن يبيعه رجل سلعة

(١) المنتقى، الباجي، ١٠/٥.

(٢) جامع العلوم والحكم، ابن رجب، ٢٩٠؛ وانظر تعليل الباجي لورود لفظ الاخوة على رأي من يلحق

الذمي بالمسلم، المنتقى، ١٠/٥.

كسلعته أو غيرها، وقد تم بيعه لسلعته، ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاءه آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير: أشبه أن يفسخ البيع إذا كان له الخيار قبل أن يفارقه ولعله يفسخه، ثم لا يتم البيع بينه، وبين بيعه الآخر فيكون الآخر قد أفسد على البائع والمشتري أو على أحدهما.

فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه لوجه له غير ذلك. ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك، ثم باعه آخر خيرا منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها»<sup>(١)</sup>.

ثم قال: «وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لايسوم أحدكم على سوم أخيه». فإن كان ثابتا ولست أحفظه ثابتا.

فهو مثل «لايخطب أحدكم على خطبة أخيه، لايسوم على سومه». إذا رضي البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو بيع لزمه، فإن قال قائل ما دل على ذلك؟<sup>(٢)</sup> فإن رسول الله ﷺ باع فيمن يزيد، وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه، ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة»<sup>(٣)</sup>.

#### معنى بيع المسلم على بيع أخيه:

قال ابن قدامة: «وقوله عليه السلام: «لايبيع بعضكم على بيع بعض». معناه: أن الرجلين إذا تبايعا فجاء آخر إلى المشتري في مدة الخيار فقال: أنا أبيعك مثل هذه السلعة بدون هذا الثمن أو أبيعك خيرا منها بثمانها أو دون، أو عرض عليه سلعة رغب فيها المشتري

<sup>(١)</sup> الرسالة ص ٣١٤، ٣١٥، ط أحمد شاكر

<sup>(٢)</sup> في هامش الرسالة ما نصه: هنا في النسخ الأخرى كلها زيادة قيل له: «وليس في الأصل، وقوله فإن رسول الله ﷺ... الخ، هو جواب السؤال.

<sup>(٣)</sup> الرسالة، ص ٣١٥-٣١٦

ففسخ البيع واشترى هذه فهذا غير جائز لنهي النبي ﷺ، ولما فيه من الإضرار بالمسلم والإفساد عليه.

وكذلك إن اشترى على شراء أخيه: وهو أن يجيء إلى البائع قبل لزوم العقد فيدفع في المبيع أكثر من الثمن الذي اشترى به فهو محرم - أيضا - لأنه في معنى المنهي عنه، ولأن الشراء يسمى بيع فيدخل في النهي، ولأن النبي ﷺ نهى أن يخطب على خطبة أخيه وهو في معنى الخاطب»<sup>(١)</sup>.

قال النووي: «ويحرم أن يبيع على بيع أخيه، وأن يشتري على شراء أخيه فالبيع على بيع أخيه: أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن خيار المجلس أو الشرط: افسخ لأبيحك خيرا منه أو أرخص.

والشراء على شرائه أن يقول للبائع افسخ لأشتريه منك بأكثر وشرط القاضي ابن كج في البيع على البيع أن لا يكون المشتري مغبونا غبنا مفرطا فإن كان فله أن يعرفه ويبيع على بيعه لأنه ضرب من النصيحة. قلت: هذا الشرط انفرد به ابن كج، وهو خلاف ظاهر إطلاق الحديث ولو أذن البائع في بيعه ارتفع التحريم على الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الأثير: «وفيه قولان:

أحدهما: أن يشتري الرجل السلعة ويتم البيع ولم يفترق المتبايعان عن مقامهما ذلك، فنهى النبي ﷺ أن يعرض رجل آخر سلعة أخرى على ذلك المشتري تشبه السلعة التي اشتراها ليبيعهها له، لما في ذلك من الإفساد على البائع الأول إذ لعله يرد للمشتري السلعة التي اشتراها أولا، ويميل إلى هذه، وهما وإن كان لهما الخيار ما لم يتفرقا على هذا المذهب فهو نوع من الإفساد.

والقول الثاني أن يكون المتبايعان يتساومان السلعة ويتقارب الانعقاد، ولم يبق إلا

١ ( المغني، ٣٠٥/٦

٢ ( روضة الطالبين، ٤١٤/٣

اشتراط النقد أو نحوه، فيجبيء رجل آخر يريد أن يشتري تلك السلعة ويخرجها من يد المشتري الأول فذلك ممنوع عند المقاربة لما فيه من الإفساد، ومباح أول العرض والمساومة، هذا تأويل أصحاب الغريب وهو تأويل الفقهاء»<sup>(١)</sup>.

ومن العلماء من فسر البيع بالسوم أو الشراء.

قال مالك: «وتفسير قول النبي ﷺ فيما نرى - والله أعلم - أنه إنما نهى أن يسوم الرجل على سوم أخيه إذا ركن البائع إلى السائم وجعل يشترط وزن الذهب ويتبرأ من العيوب، وما أشبه ذلك مما يعرف به أن البائع قد أراد مبايعة السائم»<sup>(٢)</sup>.

قال الزيلعي - شارحا كلام النسفي -: «وكره النجش والسوم على السوم».

والمراد بالبيع الشراء... ولأن في ذلك إيحاشا وإضراراً به فيكره.

وكذا السوم إنما يكره فيما جنح قلب البائع إلى البيع بالثمن الذي سماه المشتري وأما إذا لم يجنح قلبه ولم يرضه فلا بأس لغيره أن يشتريه لأن هذا بيع من يزيد... ولأنه بيع الفقراء والحاجة، وكذا النهي عن الخطبة محمول على ما بعد الاتفاق والتراضي»<sup>(٣)</sup>.

وقال الكاساني - في الكلام على البياعات الفاسدة -: «ومنها:

بيع المستام على سوم أخيه وهو أن يساوم الرجلان فطلب البائع بسلعته ثمناً ورضي المشتري بذلك الثمن فجاء مشتر آخر ودخل على سوم الأول فاشتراه بزيادة أو بذلك الثمن لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يستام الرجل على سوم أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه وروي ولا يسوم على سوم أخيه.

والنهي لمعنى في غير البيع وهو الإيذاء فكان نفس البيع مشروعاً فيجوز شراؤه ولكنه يكره.

١) جامع الأصول، ١/٥٢-٥٣.

٢) المنتقى، ١٠/٥.

٣) تبين الحقائق، ٦٧/٤، ٦٨.

وهذا إذا جنح البائع للبيع بالثمن الذي طلبه المشتري الأول فإن كان لم يجنح فلا بأس للثاني أن يشتريه لأن هذا ليس استياما على سوم أخيه فلا يدخل تحت النهي ولانعدام معنى الإيذاء - أيضا - بل هو بيع من يزيد وأنه ليس بمكروه...»<sup>(١)</sup>.

والبخاري - رحمه الله - يرى بيع المسلم على بيع أخيه منهيا عنه على حقيقته وكذلك يرى السوم فهو موافق للفريق الأول وليس موافقا لما روي عن مالك، والحنفية من تفسير البيع بالسوم أو الشراء ولعله لهذا الغرض ذكر السوم على السوم وعطفه على البيع.

لكن هل كل سوم يحرم أم أن السوم على السوم محمول على حالة معينة. الذي يظهر أنه محمول عند الإمام البخاري على حالات معينة لأنه ترجم عقب هذه لبيع المزايدة بما يفهم منه جوازه وهو سوم على سوم لكنه ليس مختصا بشخص معين فلا يصدق عليه أنه سوم المسلم على سوم المسلم ولم يحدث بين البائع والمشتري نوع من الرضا والإطمئنان حتى يعتبر ذلك السائم قد أضر بأخيه لاسيما أن البخاري أخر مسألة الإذن أو الترك مما يدل على أن لها علاقة بالبيع على البيع مما يدل على الركون والرضا، وإلا لو كان يرى ذلك مطلقا لقدم فقال مثلا: لا يبيع المسلم على بيع أخيه حتى يأذن له أو يترك ولا يسوم على سومه لكنه لم يضع ذلك فدل على أن السوم مقصود به حالة معينة.

وقد قسم بعض الفقهاء سوم المسلم على المسلم على أحوال:

الحال الأول: أن يوجد من البائع تصريح بالرضا فهذا يحرم السوم على غير ذلك المشتري وهو الذي تناوله النهي.

الثاني: أن يظهر ما يدل على عدم الرضا فلا يحرم السوم لأن النبي ﷺ باع فيمن

يزيد<sup>(١)</sup> وهذا - أيضا - إجماع المسلمين يبيعون في أسواقهم بالمزايدة.

الثالث: أن لا يوجد منه ما يدل على الرضا ولا عدمه فلا يحرم السوم ولا الزيادة استدلالا بحديث فاطمة بنت قيس حين ذكرت للنبي ﷺ أن معاوية وأباجهم خطباها فأمرها أن تنكح أسامة، وقد نهى عن الخطبة على خطبة أخيه كما نهى عن السوم على سوم أخيه فما أبيح في أحدهما أبيح في الآخر.

الرابع: أن يظهر منه ما يدل على الرضا من غير تصريح.

فقال القاضي: لاتحرم المساومة، وذكر أن أحمد نص عليه في الخطبة استدلالا بحديث فاطمة، ولأن الأصل إباحة السوم والخطبة، فحرم منه ما وجد فيه التصريح بالرضا وما عداه يبقى على الأصل.

ولو قيل بالتحريم ههنا لكان وجها حسنا فإن النهي عام خرجت منه الصور المخصوصة بأدلتها فتبقى هذه الصورة على مقتضى العموم، ولأنه وجد منه دليل الرضا أشبه ما لو صرح به، ولا يضر اختلاف الدليل بعد التساوي في الدلالة، وليس في حديث فاطمة ما يدل على الرضا لأنها جاءت مستشارة للنبي ﷺ، وليس ذلك دليلا على الرضا فكيف ترضى وقد نهاها النبي ﷺ بقوله: «لاتفوتينا بنفسك» فلم تكن تفعل شيئا قبل مراجعة النبي ﷺ، والحكم في الفساد كالحكم في البيع على بيع أخيه في الموطن الذي حكما بالتحريم فيه<sup>(٢)</sup>.

وهذه الأحوال التي ذكرها ابن قدامة يدخل في مقصود البخاري منها اثنتان الأولى وهي متفق عليها، والرابعة لأن البخاري أعقب النهي بالمزايدة ولم يفصل أكثر من ذلك فدل على أنها غير داخلية ومستثناة على فرض دخولها.

ولذلك قال النووي وهو يبين ضوابط السوم المنهي عنه أنه بعد استقرار الثمن وبعد

(١) أخرجه الترمذي، وحسنه، ٥٢٢/٣ ط إحياء التراث العربي، بيروت

(٢) المغني، ٣٠٨، ٣٠٧/٦، ط الجديدة؛ انظر الإنصاف ٣٣٢/٤

حصول الرضا صريحا.

قال النووي: «يحرم السوم على سوم أخيه، وهو أن يأخذ شيئا ليشتريه فيجيء إليه غيره ويقول رده حتى أبيعك خيرا منه بهذا الثمن أو يقول لمالكة استرده لأشتريه منك بأكثر، وإنما يحرم بعد استقرار الثمن فأما ما يطاف به فيمن يزيد وطلبه طالب فلغيره الدخول عليه والزيادة فيه.

وإنما يحرم إذا حصل التراضي صريحا فإن لم يصرح ولكن جرى ما يدل على الرضى ففي التحريم وجهان: أصحهما: لا يحرم.

فإن لم يجز شيء، بل سكت، فالمذهب أنه لا يحرم كما لو صرح بالرد وقيل على الوجهين»<sup>(١)</sup>.

قال الباجي: «قال مالك: ولا بأس بالسوم بالسلعة توقف للبيع فيسوم بها غير واحد، قال مالك: لو ترك الناس السوم عند أول من يسوم بها أخذت بشبه الباطل من الثمن ودخل على الباعة في سلعهم المكروه ولم يزل الأمر عندنا على هذا»<sup>(٢)</sup>.

وقال: «ويبين أن المنع إنما يتعلق بحالة الاتفاق دون أشد المساومة ووفت الاختلاف وهو كما قال»<sup>(٣)</sup>.

أما آثار النهي على العقد إذا وقع فالذي يظهر أن البخاري - رحمه الله - لا يرى أن النهي يبطل العقد لأنه في النجش الذي ورد النهي عنه مقرونا بالبيع على البيع وضح رأيه فيه بصراحة، فيفهم من ذلك أنه يرى حرمة النهي فقط في البيع على البيع، وكذلك السوم على السوم.

وقد اختلف العلماء في أثر النهي فمنهم من رأى أن العقد لا يبطل، ومنهم من رأى

<sup>(١)</sup> الروضة، ٤١٣/٣، ٤١٤.

<sup>(٢)</sup> المنتقى، ١٠/٥.

<sup>(٣)</sup> المصدر السابق، ١١/٥.

بطلانه وفسخ العقد كما هو قول في مذهب مالك، وهو مذهب أحمد.<sup>(١)</sup>

قال الباجي: فإن وقع وسام رجل على سوم أخيه روى ابن حبيب عن مالك يستغفر الله ويعرضها على الأول بالثمن زادت أو نقصت فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، وروى سحنون عن ابن القاسم في العتبية: لا يفسخ، وأرى أن يودب.

وقال غيره: بل يفسخ ذلك.

وجه قول مالك يودب يريد لمن عصى بهذا الفعل إلى الاستغفار منه وندبه لمن منعه منه، وظلمه فيه وزاد ابن القاسم أنه يعاقب بالأدب ولعله يريد من تكرر ذلك منه بعد الزجر.

وجه قول الغير يفسخ أن قول النبي ﷺ نهى عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه.<sup>(٢)</sup>

نقل المرداوي عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال الشيخ تقي الدين: «يحرم الشراء على شراء أخيه فإن فعل كان للمشتري الأول مطالبة البائع بالسلعة وأخذ الزيادة أو عوضها».<sup>(٣)</sup>

قال في الإنصاف: «قال الزركشي: قال أبو بكر: البيع على بيع أخيه باطل نص عليه»<sup>(٤)</sup> قال ابن قدامة - عن السوم -: «والحكم في الفساد كالحكم في البيع على بيع أخيه في الموضع الذي حكمنا بالتحريم فيه».<sup>(٥)</sup>

لكن من الحنابلة من فرق بين البيع والسوم.

قال البهوتي: «ويصح العقد - أي -: البيع في السوم لأن المنهي عنه السوم لا البيع

<sup>(١)</sup> المغني، ٣٠٦/٦

<sup>(٢)</sup> المتتقى، ١١/٥

<sup>(٣)</sup> الإنصاف، ٣٣٢/٤

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٣٥/٨؛ جامع العلوم والحكم، ٢٩٠

<sup>(٥)</sup> المغني، ٣٠٨/٦



فقط دون البيع على بيعه والشراء على شرائه فلا يصحان للنهي وهو يقتضي الفساد»<sup>(١)</sup>.  
ومن العلماء من يرى أن البيع على البيع والسوم على السوم لا يبطل العقد بل يأثم من  
تلبس بالنهي، وهو مذهب الشافعي<sup>(٢)</sup> والحنفية، وأيداه بعض فقهاء الحنابلة احتمالاً.  
قال الكاساني: «والنهي لمعنى غير البيع وهو الإيذاء فكان نفس البيع مشروعاً فيجوز  
شراؤه ولكنه يكره»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن قدامة: «ويحتمل أنه صحيح لأن المحرم هو عرض سلعته على المشتري أو  
قوله الذي فسخ البيع من أجله، وذلك سابق على البيع ولأنه إذا صح الفسخ الذي حصل  
به الضرر فالبيع المحصل للمصلحة أولى، ولأن النهي لحق آدمي فأشبهه ببيع النجش وهو  
مذهب الشافعي»<sup>(٤)</sup>.

#### نطاق النهي:

قال ابن رجب: «هل يختص ذلك بما إذا كان البذل في مدة الخيار بحيث يمكن  
المشتري من الفسخ فيه أم هو عام في مدة الخيار وبعدها؟  
فيه اختلاف بين العلماء.

وقد حكاه الإمام أحمد في رواية حرب، ومال إلى القول بأنه عام في الحالين وهو  
قول طائفة من أصحابنا.  
ومنهم من خصه بما إذا كان في مدة الخيار وهو ظاهر كلام أحمد في رواية ابن  
مشيش<sup>(٥)</sup> ومنصوص الشافعي<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> شرح منتهى الإرادات، ١٥٦/٢، ط المكتبة السلفية المدينة

<sup>(٢)</sup> مغني المحتاج، ٣٥/٢-٣٧.

<sup>(٣)</sup> بدائع الصنائع، ٢٣٢/٥.

<sup>(٤)</sup> المغني، ٣٠٦/٦.

<sup>(٥)</sup> في الأصل: «مشيقس»

<sup>(٦)</sup> الرسالة، ٣١٤-٣١٥.

والأول أظهر لأن المشتري وإن لم يتمكن من الفسخ بنفسه بعد انقضاء مدة الخيار فإنه إذا رغب في رد السلعة الأولى على بائعها فإنه يتسبب في ردها عليه بأنواع من الطرق المستفيضة لضرره ولو بالإلحاح عليه في المسألة وما أدى إلى ضرر المسلم كان محرماً<sup>(١)</sup>.

قال المرداوي - في تصحيح الفروع معللاً قول ابن رجب - : «وتبع في ذلك الشيخ تقي الدين فإنه سئل عن ذلك في المسائل البغدادية، وأجاب بأن الذي يدل عليه كلام الإمام أحمد وقدم أصحابه مثل أبي بكر أنه لا فرق بين زمن الخيار وعدمه»<sup>(٢)</sup>.

### هل النهي مقتصر على البيع أم يلحق به غيره؟

قال المرداوي - ناقلاً عن ابن تيمية - : «سوم الإجارة كالبيع... قلت: وكذا استئجاره على إجارة أخيه إذا قلنا بخيار المجلس فيها».

وقال الشيخ تقي الدين في شرح المحرر: «قلت: واستئجاره على استئجار أخيه واقتراضه على اقتراض أخيه واتهابه على اتهابه أخيه، مثل شرائه على شراء أخيه أو شرائه على اتهابه أو شرائه على إصداقه ونحو ذلك بحيث تختلف جهة الملك»<sup>(٣)</sup>.

قال البهوتي: «وكذا اقتراضه، واتهايه، وكذا اقتراضه - بالفاء - في الديوان<sup>(٤)</sup>، وطلبه العمل من الولايات بعد طلب غيره، ونحو ذلك، وكذا المساقاة، والمزارعة، والجعالة، ونحو ذلك كلها كالبيع فتحرم، ولا تصح إذا سبقت للغير قياساً على البيع لما في ذلك من الإيذاء»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> جامع العلوم والحكم، ص ٢٩٠، ٢٩١، ط دار الفكر

<sup>(٢)</sup> تصحيح الفروع، المرداوي، ٤٧، ٤٦/٤

<sup>(٣)</sup> الإنصاف، ٣٣٣/٤

<sup>(٤)</sup> أي أن يطلب أخذ ما فرض لأخيه من عطاء

<sup>(٥)</sup> كشف القناع، ١٨٤/٣، ط مصيلحي؛ منتهى الإرادات، ١٥٦/٢، ط السلفية، المدينة

### مسائل مستثناة من السوم على السوم:

قال ابن حزم: «فإن بدأ بمساومة إنسان بعينه فلم يزد المشتري على أقل من القيمة ووقف على ذلك فلغيره أن يبلغه إلى القيمة وأكثر حينئذ وكذلك لو طلب البائع أكثر من القيمة ولم يجب إلى القيمة أصلاً فلغيره حينئذ أن يعرض على المشتري سلعته بقيمتها أو أقل»<sup>(١)</sup>.

والذي يظهر لي أن البخاري - رحمه الله - يرى أن السوم على السوم، والبيع على البيع منهي عنه بإطلاق حتى لو قصد البائع أو المستام النصيحة، لأن البخاري أدخل حديث النصيحة في بيع الحاضر للباد ولم يذكره هنا مخصصاً، والنصيحة ليست منحصرة في البيع على البيع كما أن من فعل ذلك، فهو مخل بنصيحة أحد المتعاقدين.

---

<sup>١</sup> المحلى، ٤٤٧/٣، رقم المسألة: ١٤٦٥

## ٥٩ - باب بيع المزايدة.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذا الباب حديثا وقولا لعطاء .  
 أما الحديث: فهو ما روى بسنده عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما -: «أن رجلا  
 أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فأخذه النبي ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن  
 عبد الله بكذا وكذا فدفعه إليه»<sup>(١)</sup>.

وأما قول عطاء: «أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد»  
 قال ابن حجر: «لما أن تقدم في الباب الذي قبله النهي عن السوم أراد أن يبين  
 موضع التحريم منه»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال: «وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تضعيف ما أخرجه البزار من حديث  
 سفيان بن وهب قال: «سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايدة» فإن في إسناده ابن لهيعة  
 وهو ضعيف»<sup>(٣)</sup>.

وقال الترمذي - بعد إيراد الحديث أن الرسول ﷺ باع حلسا وقدحا قال -: «هذا  
 حديث حسن لانعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان... والعمل على هذا عند بعض أهل  
 العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث»<sup>(٤)</sup>.

١) قال القسطلاني: « (فدفعه إليه) - أي -: دفع عليه الصلاة والسلام الثمن الذي بيع به المدير  
 المذكور لمديره أو دفع المدير لمشتريه نعيم.

وقول العيني: ودفع الثمن إلى الرجل وهو نعيم بن عبد الله سهو لا يخفى، وقد وقع في رواية  
 مسلم، وأبي داود والنسائي من طريق أيوب عن أبي الزبير ما يعين أن الضمير للثمن ولفظه:  
 «فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها إليه» انظر القسطلاني، ٦٢/٤

٢) فتح الباري، ٣٥٤/٤

٣) الحديث الذي ذكره الحافظ أخرجه البزار وذكر صاحب مجمع الزوائد وقال: «إسناده حسن»

٤) الجامع للترمذي، ٥٢٢/٣

قال ابن العربي: «هذا مبين لحديث النهي عن البيع على بيع أخيه فإن ذلك مخصوص عند التراكن والاقتراب من الإبعاد.

فأما حال التسويق وطلب الزيادة قبل ذلك فلا بأس به وعليه يدل الحديث وقد ذكر أبو عيسى عن بعضهم أنه يجوز في الغنائم والمواريث والباب واحد والمعنى مشترك لا تختص به غنيمة ولا ميراث»<sup>(١)</sup>.

وقد أفرد الترمذي وهو من تلامذة البخاري من يزيد ترجمة مستقلة ولم يجعلها قريبة من بيع المسلم على بيع أخيه، وذكر فيها حديث الحلس، والقدح، لكنه ذكر حديث المدبر الذي ذكره البخاري أصلاً في ترجمة المزايدة ذكره عقب حديث الحلس، والقدح. قال الحافظ: «وكان الترمذي يقيد بما ورد في حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة، وابن الجارود، والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يذر إلا الغنائم والمواريث»<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ: «وكانه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع مزايدة وهي الغنائم والمواريث ويلتحق بهما غيرهما للإشتراك في الحكم».

#### أقوال أهل العلم في بيع المزايدة.

قال الحافظ: «وقد أخذ بظاهره الأوزاعي، وإسحاق فخصا الجواز ببيع المغانم، والمواريث.

وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من يزيد. بل بعض العلماء حكى الإجماع على جواز بيع المزايدة.

قال البهوتي: «هو - أي -: السوم الذي يحرم معه السوم من الثاني أن يتساوما في غير حال المناداة حتى يحصل الرضا من البائع، فأما المزايدة في المناداة فجائزة إجماعاً

<sup>(١)</sup> عارضة الأحوذى، ٢٢٤/٥

<sup>(٢)</sup> وقد صححه أحمد شاكر في تحقيقه على المسند، [المسند، رقم ٥٣٩٨

فإن المسلمين لم يزالوا يتبايعون في أسواقهم بالمزايدة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حزم: «فإن وقف سلعته لطلب الزيادة أو قصد الشراء ممن باعه لامن إنسان بعينه لكن محتاطا لنفسه جازت المزايدة حينئذ»<sup>(٢)</sup>.

وقال - أيضا -: «فأما من أوقف سلعته لطلب الزيادة فيه»<sup>(٣)</sup> أو طلب بيعا يسترخصه فليس مساوما لإنسان بعينه فلا يلزمه هذا النهي»<sup>(٤)</sup>.

وقال الشافعي - مبينا أن بيع من يزيد وإن كان سوما على سوم أخيه لكنه منزل على عدم الرضا والنهي عن السوم منزل على الرضا -: «فإن رسول الله ﷺ باع فيمن يزيد وبيع من يزيد سوم رجل على سوم أخيه، ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة»<sup>(٥)</sup>.

وعند الحنفية يجوز الزيادة ما لم يكف عن النداء.

قال السرخسي: «وصفة بيع المزايدة أن ينادي الرجل على سلعته بنفسه أو بنائبه ويزيد الناس بعضهم على بعض فما لم يكف عن النداء فلا بأس للغير أن يزيد وإذا ساومه إنسان بشيء فكف عن النداء ورضي بذلك فحينئذ يكره للغير أن يزيد ويكون هذا استياما على سوم الغير»<sup>(٦)</sup>.

وقد أجازته من الصحابة عمر، والمغيرة بن شعبة، فروى ابن أبي شيبة في باب عقده لذلك فقال - في بيع من يزيد، وأورد آثارا، وأحاديث تدل على الجواز والمنع.

أورد حديث بيع القدح والجلس، وأورد آثارا عن الصحابة فمنها عن هشام الخزاعي

<sup>(١)</sup> كشف القناع، ١٨٣/٣، ط المصليحي

<sup>(٢)</sup> المحلى، ٤٤٧/٨، مسألة رقم ١٤٦٥

<sup>(٣)</sup> في الأصل كذا، وأظن أنه الصواب فيها

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٤٤٨/٨

<sup>(٥)</sup> الرسالة، ٣١٦

<sup>(٦)</sup> المبسوط، ٧٦/١٥

قال: شهدت عمر بن الخطاب باع إبلا من إبل الصدقة فيمن يزيد<sup>(١)</sup>.  
وعن المغيرة بن شعبة أنه باع المغانم فيمن يزيد<sup>(٢)</sup>.  
وأجازه من التابعين: مجاهد قال: لا بأس ببيع من يزيد كذلك كانت تباع  
الأخماس<sup>(٣)</sup>.  
وعن مجاهد، وعطاء قالا: «لا بأس ببيع من يزيد»<sup>(٤)</sup>.  
وحماة قال: «لا بأس ببيع من يزيد ان يزد في السوم إذا أردت أن تشتري»<sup>(٥)</sup>.  
وقيّد بعضهم الجواز في حالات: الشركاء بينهم فقد روي عن مكحول أنه كره بيع من  
يزيد إلا الشركاء بينهم.  
وعن الحسن، وابن سيرين أنهما كرها بيع من يزيد إلا بيع الموارث والغنائم<sup>(٦)</sup>.  
والأدلة التي ذكرها البخاري على جواز بيع من يزيد اعترضها بعض العلماء  
قال ابن حجر - مبينا ذلك - : «وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: ليس في قصة المدبر  
بيع المزايدة فإن بيع المزايدة أن يعطى واحد ثمنا ثم يعطى به غيره زيادة عليه» اهـ .  
وأجاب ابن بطال: «بأن شاهد الترجمة منه قوله في الحديث من يشتريه مني قال:  
فعرضه للزيادة ليستقضي فيه للمفلس الذي باعه عليه»<sup>(٧)</sup>.  
وكأن القصة ورد فيها بيع المزايدة ولكن لم يذكر الراوي إلا عرض النبي ﷺ ومن  
انتهى إليه الشراء.

<sup>(١)</sup> المصنف، ٥٩/٦

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٦٠/٦؛ وراجع المحلى، ٤٢٠/٨

<sup>(٣)</sup> مصنف ابن أبي شيبة، ٥٨/٦

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق، ٦٠/٦

<sup>(٥)</sup> المصدر السابق، ٥٩/٦

<sup>(٦)</sup> المصدر السابق، ٥٨/٦

<sup>(٧)</sup> فتح الباري، ٣٥٤/٤-٣٥٥

وقد ترجم البخاري على هذا الحديث في الاستقراض فقال: باب من باع مال  
المفلس أو المعدم فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه.

وأورد حديث جابر ولفظه: عن جابر قال: أعتق رجل غلاما له عن دبر فقال النبي  
ﷺ: من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبدالله فأخذه فدفعه إليه»<sup>(١)</sup>.

قال الدهلوي - بعد حكايته اعتراض الإسماعيلي -: «أقول استدل البخاري على جواز  
المزايدة، بهذا الحديث اقتضاء كأنه يقول كان الذي دبره مفلسا محتاجا، وبيع المغاليس  
لا يكون إلا بالمزايدة - وأيضا - فإن النبي ﷺ لما رأى أنه لايهتدي لأمره تولى البيع من  
قبله كما يتولى الولي عقود الصبي فلو زاد أحد من أحد كان الغبطة ظاهرة فلم يخبر  
النبي ﷺ إلا بالبيع»<sup>(٢)</sup>.

ولو قال قائل الأثر الذي أورده البخاري عن عطاء أخص من الدعوي وهي الترجمة  
فلعله ذكره لأنه فردا من أفراد العام عنده فلا يؤثر، أو هو مما جرى به العرف في ذلك  
الزمن مكان كالتمثيل والفتوى تتضمن أشياء جرى بها العرف، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> الصحيح، ١٥٦/٣

<sup>(٢)</sup> شرح تراجم أبواب البخاري، ص ١٣٤؛ الأبواب والتراجم، ٢٤٨/٣



## ٦٠- باب النجش.

ومن قال لا يجوز ذلك البيع.

وعلق عن أبي أوفى: الناجش آكل ربا (الربا) خائن.

ثم قال: وهو خداع باطل لا يحل قال النبي ﷺ: «الخدعة في النار ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد».

ثم أورد بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «نهى النبي ﷺ عن النجش»<sup>(١)</sup> وتحت هذه الترجمة لابد من بحث أمور:

- ١- معنى النجش في اللغة والاصطلاح ولماذا لم يفسر البخاري معنى النجش من حيث اللغة كما فعل في كثير من المواطن؟
  - ٢- حكم النجش عند الإمام البخاري.
  - ٣- علاقة النجش بالربا.
  - ٤- علاقته بالخدعة، وهل الخدعة نوع واحد عند الإمام البخاري أم أنواع؟
  - ٥- إدخال حديث النهي عن الابتداء في الدين في مجال المعاملات.
  - ٦- أقوال أهل العلم في بيع النجش وهل هو يبطل العقد أم لا؟
  - ٧- صيغة الترجمة وعلاقتها بفقهاء البخاري وبما ذكره الشراح من أصول التراجع.
- معنى النجش: وفيما يلي بيان ذلك

النجش في اللغة: قال ابن فارس: «النون والجيم والشين أصل صحيح يدل على إثارة شيء، منه النجش: أن تزايد في المبيع بثمن كثير ينظر إليك الناظر فيقع فيه، وهو الذي

(١) الصحيح، ٩١/٣

جاء في الحديث: «لاتناجشوا»، كأن الناجش استثار تلك الزيادة»<sup>(١)</sup>.  
وقال في القاموس: «النجش أن تواطىء رجلاً إذا أراد بيعاً أن تمدحه أو أن يريد  
الإنسان أن يبيع ببيعة فتساومه فيها بثمن كثير لينظر إليك ناظر فيقع فيها، أو أن ينفر  
الناس عن الشيء إلى غيره»<sup>(٢)</sup>.

واعتبر ابن الأثير أن معنى المدح والزيادة هو الصحيح دون معنى التنفير<sup>(٣)</sup>.  
قال في اللسان: «أصل النجش: البحث. وهو استخراج الشيء، والنجش: استشارة  
الشيء».

ثم نقل عن أبي عبيد: «قال أبو عبيد: هو أن يزيد الرجل ثمن السلعة وهو لا يريد  
شراءها ولكن ليسمعه غيره فيزيد بزيادته وهو الذي يروى فيه عن أبي أوفى: الناجش أكل  
رباً خائناً».

ونقل عن ابن شميل: «النجش أن تمدح سلعة غيرك لبيعها أو تدمها لئلا تنفق.  
ونقل عن الجوهري: أن النجش أن تزيد في البيع ليقع غيرك وليس من حاجتك»<sup>(٤)</sup>.  
ورجح النووي هذا المعنى الأخير على المعنى الذي نقل عن ابن شميل<sup>(٥)</sup>.  
أما الفقهاء فقد فسروا النجش بقريب من تفسير أهل اللغة.  
قال مالك - عقب حديث ابن عمر كما في الموطأ -: «والنجش أن تعطيه بسلعته  
أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها فيقتدي بك غيرك»<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٣٩٤/٥ مادة نجش

<sup>(٢)</sup> القاموس، ٢٨٩/٢، باب الشين، فصل النون. ط دار الفكر

<sup>(٣)</sup> جامع الأصول، ٥٤/١

<sup>(٤)</sup> لسان العرب، ٣٥١/٦ مادة نجش

<sup>(٥)</sup> شرح النووي على صحيح مسلم، ١٥٩/١٠، ط دار إحياء التراث العربي

<sup>(٦)</sup> الموطأ، باب ما ينهى عنه من المساومة، والمبايعة، ص ٤٧٦، ٤٧٧، ط دار النفائس؛ انظر صحيح

وقال ابن رجب: «ولاتناجشوا» فسرّه كثير من العلماء بالبيع، وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها إما لنفع البائع لزيادة الثمن له أو بإضرار المشتري بتكثير الثمن عليه.<sup>(١)</sup>

ويحتمل أن يفسر التناجش المنهي عنه في هذا الحديث بما هو أعم من ذلك فإن أصل النجش في اللغة إثارة الشيء بالمكر والحيلة، والمخادعة، ومنه سمي الناجش في البيع ناجشاً ويسمى الصائد في اللغة ناجشاً لأنه يصيد الصيد بحيلته عليه وخداعه له. وحينئذ يكون المعنى لاتخاذوا ولايختل بعضكم بعضاً بالمكر والاحتيال، وإنما يراد بالمكر والمخادعة إيصال الأذى إلى المسلم إما بطريق الاحتيال، وإما اجتلاب نفعه بذلك. فيدخل على هذا التقدير في التناجش المنهي عنه جميع أنواع المعاملات بالغش ونحوه كتدليس العيوب وكتمانها وغش المبيع الجيد بالرديء، وغبن المسترسل الذي لا يعرف المماكسة.<sup>(٢)</sup>

ومن المعنى الثاني الذي أشار إليه ابن رجب - رحمه الله - ما ذكره عن ابن شميل أن من النجش ذم السلعة لينفر عنها فلا تنفق.

لكن من الفقهاء من لايعتبر الزيادة لسلعة نقضت عن ثمنها نجشاً قال الكاساني: «النجش أن يمدح السلعة ويطلبها بثمن ثم لايشتره بنفسه، ولكن ليسمع غيره، فيزيد في ثمنه... وهذا إذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بمثل ثمنها فأما إذا كان يطلبها بأقل من ثمنها فنجش رجل سلعة حتى تبلغ إلى ثمنها فهذا ليس بمكروه وإن كان الناجش لا يريد شراءها.»<sup>(٣)</sup>

وأمام هذا الاختلاف في معنى النجش فما هو مقصود البخاري منه هل هو يقصد

<sup>(١)</sup> جامع العلوم والحكم، ص ٢٨٧

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ص ٢٨٨، ٢٨٩

<sup>(٣)</sup> بدائع الصنائع، ٢٣٣/٥

المعنى الأول والذي حكاه أهل اللغة وتبعهم الفقهاء؟ أم يقصد المعنى الثاني الذي أبداه ابن رجب احتمالا؟.

يعضد الأول ما ذكره البخاري من تراجم أخرى لأنواع من الخداع خص كل نوع منها بترجمة كييع المصرة، والغبن ونحوها بل حتى الخداع نفسه خصه ببعض التراجم التي تفيد أنه يتنوع عنده كما يأتي بيانه - إن شاء الله.

ويعضد الثاني ما ذكره من أدلة لمنع الاحتيال والخديعة ونحو ذلك وهذه الأدلة ليست مختصة بنوع معين من المعاملات.

ولكن يظهر أن البخاري يقصد النجش في البيع يدل على ذلك قوله في الترجمة، ومن قال لايجوز ذلك البيع، وإن كانت الترجمة أعم، وكذلك قرينة مجيء هذه الترجمة بعد تراجم السوم على السوم والبيع على البيع والمزايدة.

وللنجش ارتباط قوي بها لاسيما في بيع المزايدة - فإن وقوعه كثير فيها كما هو الحال في عصرنا في أسواق السيارات، والمواشي، ونحوها.

فأخبر البخاري عن الزيادة المشروعة وهي بيع المزايدة ثم أعقبها بترجمة النجش التي تبين الزيادة المحرمة التي لاتجوز، وذلك - أيضا - إحكام في الترتيب، والتبويب، ومراعاة للمناسبات<sup>(١)</sup>.

فضلا عن أن المعنى العام المستفاد مما أشار إليه ابن رجب معلوم منعه في الشريعة - كقاعدة عامة فلا ضرر، ولا ضرار، وترجمته هنا تجري في نسق التراجم التفصيلية.

بقي أن أحاول أن أبين لماذا لم يفسر البخاري معنى كلمة النجش في اللغة كما هي عادته في كثير من المواطن إذ هو يعمد إلى توضيح الكلمة التي فيها نوع من الغرابة وعدم الوضوح كما فعل في المصرة، وغيرها...

---

(١) وفي ذلك رد على ما ادعاه بعض الشراح كالعيني من عدم مراعاة المناسبة في الأبواب في الترتيب عند الإمام البخاري، وتقدم إيراد كلامه.

والسبب الذي يظهر - والله أعلم - أن تفسير البخاري للألفاظ الغريبة ليس منهجا مطردا في كل الصحيح فهو يفسر بعض الألفاظ أحيانا ويسكت أحيانا كما سيأتي في بيع الغرر، وحبل الحبل، والمنابذة، ونحوها.

والسبب في ذلك ربما يعود إلى أن البخاري يرى أن هذه اللفظة لا تحتاج إلى تفسير وبيان، وقد أورد من الأدلة ومن الآثار عن الصحابة ومن كلامه ما يدل على توضيح هذه الكلمة فلاداعي للتفسير، وهو يحب الاختصار مما جعل الشراح وهم من جهابذة العلماء يشق عليهم فهم مقصده، وربما ليقدر ذهن القارئ فيبحث عن تفسير هذه الكلمة سواء في مواطن أخرى من الصحيح أو مما ساق من أدلة تحت هذه الترجمة، وهذا مقصد نلمسه في الصحيح وله أسبابه، ودواعيه من تربية الملكة الفقهية وإثارة الاختصار، والورع الشديد في الكلام.

وهناك احتمال ثالث، وهو أن البخاري ربما يرى التوسع في معنى النجش كما ذكره ابن رجب فلو فسر النجش في اللغة لوقع خلاف مقصوده ومراده لكنه احتمال ضعيف.

### حكم النجش عند البخاري وأثره.

النجش محرم بالإجماع<sup>(١)</sup>.

لما ورد من النهي عنه ولكن ما أثره لووقع سواء من صاحب السلعة أو من غيره. أما عند البخاري فيظهر من تراجمه أن النجش وإن كان نوعا من الخديعة لكنه يرى أنه يؤثر على صحة العقد بجانب إثم صاحبه يتضح ذلك من أمور:

أ- أن صيغة النهي عند البخاري يحمله على البطلان في أكثر المواطن<sup>(٢)</sup>.

ب - صيغة الترجمة. فقد قال فيها: باب النجش وهذه الصيغة فيما يظهر لي - والله أعلم - أنه يسوقها حينما يكون النهي فيه قوة فهو ليس بحاجة إلى توضيحه في الترجمة

(١) مسلم بشرح النووي، ١٥٩/١٠

(٢) الأبواب والتراجم، ٢٤٩/٣

بل يعبر باللفظ بلا تردد الدليل عنده على أقل الأحوال وربما عند غيره، ويظهر ذلك حينما نتتبع بعض التراجم التي تجري في هذا النسق، ومن أقربها بيع الملامسة، والمنازمة ذكرها بدون قيد تحريم أو نهى وكذلك الأصناف الربوية وغيرها...

ج - قوله في الترجمة: «ومن قال لا يجوز ذلك البيع.» وهذه الصيغة وإن كانت تنبيء عن أن من الفقهاء من قال بعدم جواز ذلك البيع، وأن البخاري يختار رأيهم ذلك، لكن ليس فيها الجزم بذلك الاختيار، فجاءت الصيغة على هذه الصورة - والله أعلم - للدلالة على الاختلاف والإشارة إليه، وهذه لها نظائر كثيرة في الصحيح، ويمكن أن يضاف أصلاً من أصول التراجم للإشارة إلى الخلاف بالإضافة إلى ما ذكره الشراح من أصول كلاستفهام، وعدم الجزم ونحوها.

د - ما ساق من أدلة، وما قاله من كلامه تفقها مما ينبىء عن مراده بوضوح أكثر من غيره من التراجم، وقد سبق الكلام عن أنواع الخديعة عند البخاري في ترجمة متقدمة.

هـ - مجيئه بالأثر عن الصحابي في الترجمة، وليس فقط بل ذكر أوصاف في بيع النجش كلها تدل على بطلانه على الأقل عند البخاري وإن كان غيره قد ينازعه في أثر هذه الأوصاف:

أولها: أن النجش خداع، وربما كان من الخداع الخفي.

ثانيها: باطل.

ثالثها: لا يحل.

ثم أقام دليلاً على هذه الأوصاف من أحاديث النبي ﷺ الخديعة في النار، والتوعد بالنار ليس أمراً سهلاً، وأن هذا العمل ليس عليه أمر الرسول ﷺ وكل عمل ليس عليه أمره فهو رد.

**علاقة النجش بالربا:**

علاقة النجش بالربا تظهر من كلام الصحابي ابن أبي أوفى - رضي الله عنه -

ولكن ما هو النجش الذي يقصده ابن أبي أوفى بكلامه هل هو الزيادة في ثمن السلعة من غير رغبة في الشراء كما ذكره بعض الفقهاء؟

قال ابن قدامة: «ولو قال البائع أعطيت بهذه السلعة كذا وكذا فصدقه المشتري واشتراها بذلك ثم بان كذبا فالبيع صحيح وللمشتري الخيار لأنه في معنى النجش»<sup>(١)</sup> أم يقصد نوعا آخر؟ حينما يكون البائع يخبر عن ثمن سلعته قائلا: إنه أعطي فيها كذا، وكذا فيصدقه المشتري ويقبل فهنا صار آكلا لمال المشتري بدون وجه حق.

لعل هذه الصورة تدخل في كلام ابن أبي أوفى - رضي الله عنه - لأن السبب الذي جعله يقول هذا الكلام الذي علقه البخاري عنه هو متعلق بالنوع الأخير من النجش حينما يكون البائع هو المخبر عن ثمن جاءه، ولم يرض بالبيع وهو كاذب فيما قال. فقد روى البخاري في التفسير بسنده عن ابن أبي أوفى - رضي الله عنه - أن رجلا أقام سلعة في السوق، فحلف فيها لقد أعطي بها مالم يعطه ليوثق فيها رجلا من المسلمين فنزلت ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إلى آخر الآية<sup>(٢)</sup>.

وفي الشهادات أورد البخاري بسنده عن ابن أبي أوفى - رضي الله عنهما - يقول: أقام رجل سلعته فحلف بالله لقد أعطي بها مالم يعطها فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ قال ابن أبي أوفى: الناجش آكل ربا خائن<sup>(٣)</sup>.  
قال الكرمانى: «آكل الربا - أي -: كأكله»<sup>(٤)</sup>.

وقال العيني: «مراده المبالغة في كونه عاصيا مع علمه بالنهي كما أن آكل الربا.

(١) المغني، ٣٠٥/٦، ط جامعة الإمام محمد بن سعود؛ نهاية المحتاج وحاشيته، ٤٧٠/٣

(٢) فتح الباري، ٦١/٨ كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ...﴾ الآية ٧٧ منه آل عمران .

(٣) البخاري مع الفتح، كتاب الشهادات، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ

وَأَيْمَانِهِمْ...﴾ الآية، ٣٣٨/٥، ط السلفية

(٤) الكرمانى على البخاري، ٢٧/١٠.

عاص مع علمه بحرمة الربا»<sup>(١)</sup>.

ولعل السبب الذي جعل البخاري يغلف في النجش هو ما رآه من أغلاظ الصحابي في ذلك إذ اعتبر الناجش آكل ربا وليس فحسب بل خائن - أيضا - ولذلك لخفاء مقصده واستتاره. وربما كان السبب في قبح النجش، وأثره على البيع الذي يقع فيه هو نزول الآيات التي فيها تهديد شديد لمن يشتري بعهد الله وأيمانه ثمنا قليلا، وقد نزلت في إحدى صور النجش كما سبق ذكره.

بالإضافة إلى أن النهي يقتضي البطلان عند الإمام البخاري كما سبق نقله عن بعض الشراح.

ويبقى احتمال أن المقصود بالربا في كلام ابن أبي أوفى أعم من الاستعمال الفقهي إذ قد ورد في الأحاديث ما يشير إلى ذلك وقد روى النسائي من حديث ابن عباس مرفوعا: «السلف في حبل الحبله ربا»<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد أن أبا هريرة لما أنكر على مروان بن الحكم بيع الصكاك بالطعام قال له: أحللت بيع الربا؟ ثم علل ذلك بقوله: هذه الصكوك تباعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها...<sup>(٣)</sup> الحديث.

قال السبكي - وهو يشرح معنى الربا -: «ومن الناس من ذهب إلى أن التسمية تطلق على كل بيع محرم وأضيف هذا المذهب إلى عائشة - رضي الله عنها - لأجل قولها لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا خرج النبي ﷺ فحرم التجارة في الخمر، متفق عليه، أشارت إلى أن بيع الخمر لما كان محرما كان ربا، وأضيف إلى عمر - رضي الله عنه - لقوله: إن من الربا بيع الثمر وهي معصفة قبل أن تطيب، ويحتجون بإطلاق اسم

<sup>(١)</sup> العيني، ٢٦٣/١١.

<sup>(٢)</sup> إسناده صحيح، انظر جامع الأصول، ٤٩٠/١.

<sup>(٣)</sup> أوضح المسالك، ٢٠٣/١١.



الربا على النسيئة في الذهب بالفضة لكونها محرمة وإن كان التفاضل جائزا<sup>(١)</sup>.

### علاقة النجش بالخدعة:

هذه العلاقة واضحة، بل إن النجش من الخديعة الباطلة التي لاتحل كما عبر عن ذلك البخاري - رحمه الله - وذلك أن النجش من خلال صوره إما أن تزيد في سلعة لاتريد شراءها وليس لك رغبة فيها فتوهم من يراك تزيد أنك ترغبها فيزيد ظانا أن هذه السلعة تساوي القيمة التي ذكرتها وظانا أنك راغب فيها فهذا يدل على جودتها وحسنها وليس كذلك وتعظم الخديعة بالمواطأة بين الناجش والبائع.

وكذلك البائع إذا أخبر بسعر كذب فيه وأنه أعطى بها الثمن المعين فصدقته وزدت على ما أعطي أو أخذتها بما. قال: فقد خدعك وغشك، وليس من سمة المسلم الغش والخداع.

فالنجش ليس خديعة فحسب بل هو خديعة خفية ومبطنة ولذلك عبر عن ذلك الصحابي بقوله أكل ربا خائن.

قال الخطابي: «وإنما يريد بذلك ترغيب السوام فيها ليزيدوا في الثمن وفيه تغرير للراغب فيها وترك لنصيحته التي هي مأمور بها»<sup>(٢)</sup>.

### أقوال العلماء في النجش:

أجمع العلماء على حرمة النجش، وأنه خديعة وأوجب بعضهم الخيار لكنهم اختلفوا في أثر النجش إذا حصل على البيع هل يبطله كما ذهب إليه البخاري أم لا؟ فذهب مالك، وأحمد في رواية والظاهرية، وبعض أهل الحديث إلى بطلان بيع النجش على اختلاف بينهم في بعض التفصيلات.

قال العيني: «وافق البخاري في فساد بيع النجش طائفة من أهل الحديث وهو رأي

<sup>(١)</sup> تكملة المجموع، ٢٤/١٠

<sup>(٢)</sup> معالم السنن، بهامش أبي داود، ٧١٨/٣، ط الدعاس

الظاهرية ورواية عن مالك»<sup>(١)</sup>.

وذهب الشافعي، وأبو حنيفة إلى أن النجش محرم لكنه إذا وقع يأثم صاحبه والعقد صحيح، وفيما يلي أذكر نصوص الفقهاء الدالة على ما تقدم.

قال في نهاية المحتاج: «والأصح أنه لا خيار للمشتري لتفريطه بعدم مراجعة أهل الخبرة وتأمله.

والثاني: له الخيار للتدليس كالتصرية، ومحل الخلاف عند مواطأة البائع للناجش وإلا فلا خيار جزماً، ويجرى الوجهان فيما لو قال البائع: أعطيت في هذه السلعة كذا فبان خلافه، وكذا لو أخبره بأن هذا عتيق بمواطأة فاشتراه فبان خلافه، ويفارق التصرية بأنها تغيير في ذات المبيع وهذا خارج عنه»<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن فسر ابن الهمام النجش بأنه الزيادة في الثمن لمن لا يريد الشراء بشرط أن تبلغ السلعة قيمتها قال وذكر مع النجش غيره من المنهيات كتلقي الركبان، ونحوه -: «كل ذلك يكره لا يفسد به البيع باتفاق علمائنا... لكنه يثبت الخيار في تلقي الركبان وفي النجش وكذا بيع الحاضر للبادي»<sup>(٣)</sup>.

وقال البهوتي - في الصور المثبتة لخيار الغبن -: «الثانية النجش، وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها... وهو - أي -: النجش حرام لما فيه من تغيير المشتري، وخديعته فهو في معنى الغش ويثبت له - أي المشتري الخيار إذا غبن»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن قدامة - بعد أن بين حرمة النجش، وأنه خديعة -: «فإن اشترى مع النجش فالشراء صحيح في قول أكثر أهل العلم منهم: الشافعي، وأصحاب الرأي.

<sup>(١)</sup> عمدة القاري، ٢٦٣/١١.

<sup>(٢)</sup> نهاية المحتاج، ٤٧٠/٣؛ انظر ما نقله ابن قدامة عن أصحاب الشافعي. المغني، ٣٠٥/٦.

<sup>(٣)</sup> فتح القدير، ٤٧٨/٦.

<sup>(٤)</sup> كشف القناع، ٢١٠/٣.

وعن أحمد أن البيع باطل اختاره أبوبكر، وهو قول مالك لأن النهي يقتضي الفساد.  
ولنا: أن النهي عاد إلى النجش لا إلى العاقد فلم يؤثر في البيع، ولأن النهي لحق  
الآدمي فلم يفسد العقد، كتلقي الركبان، وبيع المعيب، والمدلس، وفارق ما كان لحق  
الله تعالى لأن حق الآدمي يمكن جبره بالخيار أو زيادة في الثمن.

لكن إن كان في البيع غبن لم تجر العادة بمثله فللمشتري الخيار بين الفسخ،  
والإمضاء كما في تلقي الركبان، وإن كان يتغابن بمثله فلا خيار له<sup>(١)</sup>.

وقد نقل ابن تيمية القول ببطلان العقد في النجش في أحد القولين في مذهب أحمد  
إذا كان الناجش هو البائع بينما لا يبطل إذا كان أجنبيا<sup>(٢)</sup>.

قال الباجي: «فإذا وقع البيع على وجه النجش ففي المدنية من رواية عيسى عن  
ابن القاسم أن علم بذلك المبتاع فله أن يرد ما لم تفت فإن فاتت فله أن يأخذها بقيمتها  
ما لم تكن أكثر مما ابتاعها به فلا تزداد على ذلك.

وقال ابن حبيب: «من دس من يزيد في سلعته ليقتدي به أن يبيعه يفسخ إلا أن يرضى  
بها المبتاع بالثمن فإن فاتت فعليه القيمة إن ثبت أن هذا دسه البائع أو أحد سببه من  
ولده أو عبده أو شريكه، أو من هو في ناحيته، وإن لم يكن بسببه، ولا أمره فلا بأس به يريد  
أنه لا بأس به للبائع لأن ذلك لم يكن عن اختياره، ولعله أراد لا بأس به إذا كان الزائد في  
السلعة زاد على وجه الشراء والرغبة فيها لاعلى وجه النجش، لأن النجش إذا وجد فقد  
وجد البيع على وجه الخلافة والغش للمبتاع فلا يسوغ للبائع وإن كان غيره قد صنع له  
ذلك بغير أمره.»

وقال - أيضا - موضحا بعض صور النجش -: «وأما الذي يقول أعطيت بسلعتي كذا  
فإن كان صادقا فلا بأس به إذا كان العطاء حديثا، وأما إن كان العطاء قديما فكتم قدمه

<sup>(١)</sup> المغني، ٣٠٥/٦

<sup>(٢)</sup> مجموع، الفتاوي، ٣٥٩/٢٩؛ الإنصاف، ٣٩٥/٤

والمبتاع يظنه حديثا فلا وكذلك النجش قاله مالك في العتبية والموازية.

وجه ذلك: أنه إذا أعطيه بقرب المساومة فهو صادق ولاخلابة في قوله وإن كان قديم العطاء وتغيرت الأسواق فهو نوع من النجش وذلك غير جائز، والنجش من جهته أن يكذب في ذلك ويقول: أعطيت فيها مالم يعط.<sup>(١)</sup> وقد رد الإمام مالك البيع في تواطيء الشركاء وهي مسألة تشبه النجش:

قال الباجي: «ولو أن سلعة بين ثلاثة فقال أحدهم لآخر إذا تقاومناها فاخرج منها بربح ليقتدي بك صاحبنا والعبد بيني وبينك ففعل، وثبت ذلك بينه أو إقرار ففي الواضحة والعتبية: البيع مردود ولايجوز.

قال ابن حبيب: «ولا يأخذ بهذا أصبغ ولم يره من النجش، وبه أقول لأن صاحبه لم يرد أن يقتدي بزيادته إنما أمسك عن الزيادة لرخصه على نفسه وصاحبه فلا بأس بذلك.

وجه القول الأول أن هذا معنى فعله ليقتدي به في ثمن المبيع كالنجش.<sup>(٢)</sup>

وقد استثنى بعض الفقهاء صورا فلم يعدوها من النجش.

فالحنفية يعتبرون الزيادة قبل أن تبلغ السلعة قيمتها ليست من النجش.

يقول ابن الهمام: «فإذا لم تكن بلغت قيمتها فزاد القيمة لا يريد الشراء فجائز

لأنه نفع مسلم من غير إضرار بغيره إذا كان شراء الغير بالقيمة.<sup>(٣)</sup>

لكن يرد بعض فقهاء الشافعية بقوله: «والمتجه التحريم لا يذاء المشتري ولعموم قوله

ﷺ: «دعوا الناس يرزق بعضهم من بعض»<sup>(٤)</sup>.

وبعض الحنابلة يرى أن حلق من زاد وجهل المشتري لا بد أن تكون قيودا. لتكون

(١) المنتقى، الباجي، ١٠٧/٥

(٢) الباجي، المنتقى، ١٠٧/٥

(٣) فتح القدير، ٤٧٦/٦

(٤) نهاية المحتاج، ٣٧/٢

## الزيادة نجشا

قال في الكشف: «قال في المبدع: وظاهره أنه لابد من حنق الذي زاد فيها لأن  
تغريب المشتري لا يحصل إلا بذلك وأن يكون المشتري جاهلا فلو كان عارفا واغتر فلا  
خيار له لعجلته وعدم تأمله»<sup>(١)</sup>.

والتعليل الذي ذكره في الحنق فيه نظر. فقد يغتر المشتري بزيادة غير الحاذق.  
وقال في الإنصاف: «قال ابن منجا في شرحه: وزاد المصنف أن يكون الذي زاد  
معروفا بالحنق ولا بد منه. إهـ. ولم نره لغيره»<sup>(٢)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> كشف القناع، ٢١٢/٣

<sup>(٢)</sup> الإنصاف، ٣٩٦/٤

## ٦١- باب بيع الغرر وحبل الحبل.

أورد تحت هذه الترجمة بسنده عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبل، وكان بيعا يتبايعه أهل الجاهلية، كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها»<sup>(١)</sup>.

وتحت هذه الترجمة لابد من بيان أمور:

الأول - معنى الغرر لغة واصطلاحاً، وكذلك حبل الحبل والعلاقة بينهما.

الثاني: أنواع الغرر وصوره.

الثالث: حكمه وأدلته.

الرابع: لماذا لم يفسر البخاري الغرر في الترجمة أو عقباها؟

الخامس: الغرر المعفو عنه.

معنى الغرر في اللغة، والاصطلاح، وحبل الحبل، والعلاقة بينهما:

الغرر في اللغة: الخطر وما فيه عرضة للهلاك.

قال ابن منظور - بعد إيراد المعنى الأول -: «وقيل: بيع الغرر المنهي عنه ما كان له

ظاهر يغر المشتري، وباطن مجهول يقال: إياك وبيع الغرر، بيع الغرر أن يكون على غير عهدة ولا ثقة»<sup>(٢)</sup>.

قال الأزهري: «ويدخل في بيع الغرر البيوع المجهولة التي لا يحيط بكنهها

المتبايعان حتى تكون معلومة.

وفي حديث مطرف: إن لي نفساً واحدة وإنني أكره أن أغرر بها - أي -: أحملها على

غير ثقة... وبه سمى الشيطان غروراً لأنه يحمل الإنسان على محابه ووراء ذلك ما يسوءه

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٩١/٣، ط اليونانية

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، مادة غرر، ١٤/٥

كفانا الله فتنته»<sup>(١)</sup>.

قال ابن فارس: وبين أن مادة غر لها ثلاثة منها: النقصان...

ثم قال: ومن الباب بيع الغرر، وهو الخطر الذي لا يدري أيكون أم لا؟ كبيع العبد الآبق، والطائر في الهواء، فهذا ناقص لا يتم البيع فيه أبدا»<sup>(٢)</sup>.

أما الغرر في الاصطلاح: فقد عرفه الشيرازي فقال: «والغرر ما انطوى عنه أمره وخفي عليه عاقبته»<sup>(٣)</sup>.

قال في المدونة: «قال ابن وهب قال لي مالك وتفسير ما نهى عنه رسول الله ﷺ من بيع الغرر أن يعمد الرجل قد ضلت راحلته أو دابته أو غلامه وثمان هذه الأشياء خمسون دينارا فيقول أنا آخذها منك بعشرين دينارا فإن وجدها المبتاع ذهب من البائع بثلاثين دينارا وأن لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين دينارا وهما لا يدريان كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدريان - أيضا - إذا وجدت الضالة كيف توجد، وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة».

وعن عبدالعزيز بن سلمة مثله»<sup>(٤)</sup>.

وقد بين القرافي أن أصل الغرر الذي لا يدري أيحصل أم لا؟ ويقع في سبعة أشياء:

١- الوجود.

٢- الحصول.

٣- الجنس.

<sup>(١)</sup> اللسان، ١٥/٥

<sup>(٢)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٣٨١/٤

<sup>(٣)</sup> التهذيب مع النووي، المجموع، ٢٥٧/٩

<sup>(٤)</sup> المدونة، ٣٨/١٠

٤- النوع.

٥- المقدار.

٦- التعيين.

٧- البقاء»<sup>(١)</sup>.

قال الخطابي: «أصل الغرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره وهو مأخوذ من قولك: طويت الثوب على غرة - أي -: على كسر الأول. وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم، ومعجوزا عنه غير مقدور عليه فهو غرر...»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم: «فإن الغرر ما تردد بين الحصول والفوات، وعلى القاعدة الأخرى هو ما طويت معرفته وجهلت عينه»<sup>(٣)</sup>.

وفسر الغرر - أيضا - يحيى بن أبي كثير<sup>(٤)</sup> عقب حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر، وقال أيوب: فسر يحيى بيع الغرر قال: إن من الغرر ضربة الغائص وبيع الغرر العبد الآبق، وبيع البعير الشارد، وبيع الغرر ما في بطون الأنعام، وبيع الغرر: تراب المعادن، وبيع الغرر ما في ضروع الأنعام إلا بكيل» وصح عن ابن مسعود أن بيع السمك في الماء غرر<sup>(٥)</sup>.

وقال - أيضا -: «وأما بيع الغرر فمن إضافة المصدر إلى مفعوله كبيع الملاقيح ، والمضامين، والغرر هو المبيع نفسه، وهو فعل بمعنى مفعول - أي -: مغرور به كالقبض والسلب بمعنى المقبوض، والمسلوب، وهذا كبيع العبد الآبق الذي لا يقدر على تسليمه... ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله أو لا يقدر على تسليمه أو لا يعرف حقيقته ومقداره، ومنه بيع

<sup>(١)</sup> الفروق، ٢٦٥/٣

<sup>(٢)</sup> معالم السنن مطبوع مع سنن أبي داود، ٦٧٢/٣

<sup>(٣)</sup> زاد المعاد، ٨٢٢/٥، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط. الثانية، مؤسسة الرسالة

<sup>(٤)</sup> في المسند، ٣٠٢/١

<sup>(٥)</sup> انظر المجموع، ٢٨٤/٩



حبل الحبل... ومنه بيع المجر... ومنه بيع الملامسة والمنازمة»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن الأثير: «الغرر ماله ظاهر تؤثره وباطن تكرهه فظاهره يغري المشتري وباطنه مجهول»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن رشد: «والغرر يوجد في المبيعات من جهة الجهل على أوجه: إما من جهة الجهل بتعيين المعقود عليه أو تعيين العقد أو من جهة الجهل بوصف الثمن والمثمن المبيع أو بقدره، أو بأجله إن كان هناك أجل، وأما من جهة الجهل بوجوده أو تعدد القدرة عليه، وهذا راجع إلى تعدد التسليم أو من جهة الجهل بسلامته أعني بقاءه»<sup>(٣)</sup> وعبارة الشرح الصغير: «وكالغرر وهو ذو الجهل بثمان أو ثمن أو أجل وكالخطر كتعدد التسليم»<sup>(٤)</sup>.

والمراد بالغرر هو ما كثر فيه الغرر وغلب عليه حتى صار البيع يوصف ببيع الغرر فهذا الذي لاخلاف في المنع منه، وأما يسير الغرر فإنه لا يؤثر في فساد العقد»<sup>(٥)</sup>. ويعرف ابن حزم الغرر فيقول: «وإنما الغرر ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد»<sup>(٦)</sup>.

وقد أورد عن ابن عمر وصححه أنه أجاز بيع الجمل الشارد، وأورد آثاراً عن بعض السلف مؤداها أن ذلك عندهم ليس بغرر»<sup>(٧)</sup>. قال النووي - مبينا سعة الغرر، وأن النهي عنه أصل من أصول البيوع -: «أما النهي

<sup>(١)</sup> زاد المعاد، ٨١٩/٥

<sup>(٢)</sup> جامع الأصول، ٥٢٧/١-٥٢٨؛ القرطبي، ٣٠٢/٤

<sup>(٣)</sup> بداية المجتهد، ١١١/٢

<sup>(٤)</sup> الشرح الصغير، ١١٨/٤، وانظر بدائع الصنائع، ١٦٢/٥

<sup>(٥)</sup> المقدمات، ابن رشد، ٥٤٧/٢؛ المنتقى، ٤١/٥؛ الكافي، ابن عبد البر، ٧٣٥/٢

<sup>(٦)</sup> المحلى، ٣٨٩/٨

<sup>(٧)</sup> المحلى، ٣٩١-٣٨٨/٨ مسألة رقم ١٤٢١

عن بيع الغرر فهو أصل من أصول كتاب البيوع، ولهذا قدمه مسلم ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة كبيع الآبق، والمعدوم، والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه وما لم يتم ملك البائع عليه وبيع السمك في الماء الكثير، واللبن في الضرع، وبيع الحمل في البطن، وبيع بعض الصبرة مبهما وبيع ثوب من أثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا باطل لأنه غرر من غير حاجة»<sup>(١)</sup>.

ويلعل النووي: أن البيوع الداخلة في الغرر جاء ذكرها صريحا لأنها من بيوع الجاهلية، فيقول: «واعلم أن بيع الملامسة، وبيع المنابذة، وبيع جبل الحبل، وبيع الحصاة، وعسب الفحل، وأشباهاها من البيوع التي جاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أفردت بالذكر، ونهى عنها لكونها من بیاعات الجاهلية المشهورة»<sup>(٢)</sup>.

قال الخطابي: «وإنما نهى عن هذه البيوع تحصينا للأموال أن تضيع وقطعا للخصومة والنزاع أن يقع بين الناس فيها».

وأبواب الغرر كثيرة وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل»<sup>(٣)</sup>.

#### حبل الحبل:

قال ابن القيم: «أما حبل الحبل فمعناه فيه ثلاثة أقوال:

أولها: نتاج النتاج.

الثاني: أنه أجل كانوا يتبايعون إليه هكذا رواه مسلم وكلاهما غرر.

الثالث: أنه بيع حمل الكرم قبل أن يبلغ قاله المبرد.

قال: والحبل: الكرم بسكون الباء وفتحها.

<sup>(١)</sup> مسلم بشرح النووي، ١٥٦/١؛ انظر - أيضا - المقدمات لابن رشد، ٥٤٧/٢

<sup>(٢)</sup> مسلم بشرح النووي، ١٥٧/١

<sup>(٣)</sup> معالم السنن مطبوع مع أبوداود، ٦٧٢/٣

وأما ابن عمر - رضي الله عنه - فإنه فسره بأنه أجل كانوا يتبايعون إليه وإليه ذهب مالك، والشافعي.

وأما أبو عبيدة ففسره بنتاج النتاج وإليه ذهب أحمد<sup>(١)</sup>.

قال ابن منظور: «ف قيل: لا يقال لشيء من غير الحيوان حبل إلا في حديث واحد نهى عن بيع حبل الحبله وهو أن يباع ما يكون في بطن الناقة.

وقيل: حبل الحبله ولد الولد الذي في البطن، وكانت العرب في الجاهلية تتبايع على حبل الحبله في أولاد أولادها في بطون الغنم الحوامل.

وقال أبو عبيد: «حبل الحبله: نتاج النتاج وولد الجنين الذي في بطن الناقة وهو قول الشافعي»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الأثير: «حبل الحبله مصدر سمي به المحمول كما سمي بالحمل وإنما أدخلت عليه التاء للإشعار بمعنى الأنوثة فيه، وذلك أن معناه: أن يبيع ما سوف يحمله الجنين الذي في بطن الناقة على تقدير أن يكون أنثى وإنما نهى عنه لأنه غرر، والحبل الأول يراد به ما في بطن النوق.

والثاني: حبل الذي في بطن النوق»<sup>(٣)</sup>.

وفي الاصطلاح اختلف العلماء في تفسيره.

قال النووي - مبينا ذلك -: «وقد اختلف العلماء في المراد بالنهى عن بيع حبل الحبله فقال جماعة: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة ويلد ما في بطنها.

وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر وبه قال مالك، والشافعي، ومن تابعهم، وقال آخرون هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال وهذا تفسير أبي عبيدة

<sup>(١)</sup> زاد المعاد، ٨١٨/٥

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، ابن منظور، ١٣٩/١١، ط صادر

<sup>(٣)</sup> جامع الأصول، ٤٨٩/١، ٤٩٠

معمر بن المثنى وصاحبه أبي عبيد القاسم بن سلام، وآخرين من أهل اللغة وبه قال أحمد، وإسحاق، وهذا أقرب إلى اللغة.

لكن الراوي هو ابن عمر، وقد فسر بالتفسير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحقق الأصول أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر.

وهذا البيع باطل على كلا التفسيرين أما الأول فلأنه بيع بثمن إلى أجل مجهول والأجل يأخذ قسطا من الثمن، وأما الثاني فلأنه بيع معدوم ومجهول وغير مملوك للبائع وغير مقدور على تسليمه»<sup>(١)</sup>.

### الغرر وحبل الحبله عند الإمام البخاري:

سبق الخلاف في معنى حبل الحبله وبعض أهل العلم قد ذهبوا إلى أن المقصود به الأجل المجهول وبعضهم يرى أنه بيع المجهول نفسه.

فهل البخاري مع الشافعي ومن وافقه، أو مع الإمام أحمد، وأبو عبيد، وإسحاق؟

يظهر أن البخاري يرى أن حبل الحبله يدخل الأجل والمبيع ويدل على ذلك أمور:

- ١- أنه ترجم لحبل الحبله في البيوع وقرنه بالغرر، وهذه المقارنة يفهم منها الدلالة على أنه بيع وإن كان تفسير ابن عمر الذي ساقه لحبل الحبله يعكس هذا الملحظ.
- ٢- أنه ترجم في السلم فقال: - باب السلم إلى أن تنتج الناقة، ثم ذكر الحديث وذكر تفسير نافع له فقال: فسر نافع إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها، ولم يورد تفسير ابن عمر الذي أورده سابقا.

على أن تفسير ابن عمر يمكن أن يقال أنه يعم النوعين لما قال وكان بيعا يتبايعه أهل الجاهلية ثم لم يذكر كل صوره بل ذكر صورة الأجل المجهول، والله أعلم.

- ٣- يمكن أن يستأنس برواية الإمام أحمد لحديث ابن عمر ولفظها: «كان أهل الجاهلية يبيعون لحم الجزور بحبل حبله: وحبل حبله تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل

<sup>(١)</sup> مسلم بشرح النووي، ١٥٨/١٠

التي تنتجها فمنها رسول الله ﷺ عن ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقد بين العلماء نطاق الغرر الممنوع وحدوده.

قال القرافي: «ثم الغرر والجهالة ثلاثة أقسام:

كثير ممتنع إجماعاً، كالطير في الهواء، وقليل جائز إجماعاً كأساس الدار»<sup>(٢)</sup>.

ومتوسط اختلف فيه هل يلحق بالأول أم الثاني فلارتفاعه عن القليل ألحق بالكثير

ولانحطاطه عن الكثير ألحق بالقليل وهذا هو سبب اختلاف العلماء في فروع الغرر

والجهالة»<sup>(٣)</sup>.

ومن الغرر اليسير الذي أجازته بعض الفقهاء ببيع ما المقصود منه مستتر بالأرض.

قال الطوفي في شرح الخرقى: «والاستحسان جوازه لأن الحاجة داعية إليه والغرر

يندفع باجتهاد أهل الخبرة والدراية به وهو مذهب مالك»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن رشد: «ومن هذا الباب بيع الجوز واللوز والباقلا في قشره أجازته مالك ومنعه

الشافعي والسبب في اختلافهم هل هو من الغرر المؤثر في البيوع أم ليس من المؤثر،

وذلك أنهم اتفقوا أن الغرر ينقسم بهذين القسمين، وأن غير المؤثر هو اليسير أو الذي

تدعو إليه الضرورة أو ما جمع الأمرين»<sup>(٥)</sup>.

قال الشوكاني: «ويستثنى من بيع الغرر أمران:

أحدهما: ما يدخل في المبيع تبعا بحيث لو أفردته لم يصح بيعه.

<sup>(١)</sup> الفتح الرباني، ٣٣/١٥.

<sup>(٢)</sup> ينبغي التنبيه على أن الأمثلة التي ذكرها الفقهاء حسب ما كان في عادات، وأعراف عصورهم، وقد

استحدثت وسائل خاصة بوضع الأساسات يمكن من خلالها التحقق من هذه الأساسات وبناء عليه

ينتفى الغرر

<sup>(٣)</sup> الفروق، ٦٦٦، ٢٦٥/٣.

<sup>(٤)</sup> الإنصاف، ٣٠٣/٥.

<sup>(٥)</sup> بداية المجتهد، ١١٩/٢.

والثاني: ما يتسامح بمثله إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه أو تعيينه، ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع أساس البناء واللبن في ضرع الدابة، والحمل في بطنها، والقطن المحشو في الجبة»<sup>(١)</sup>.

قال الخطابي: «وأبواب الغرر كثيرة وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل»<sup>(٢)</sup>. يفهم من كلام البخاري - رحمه الله - أن الغرر اليسير معفو عنه عنده يدل على ذلك أمور:

١- أن البخاري أضاف البيع إلى الغرر وهذه الإضافة تقتضي أن الغرر كثير إذ يصدق على أن البيع كله بيع الغرر ولذلك أضيف إليه لكن لا يصدق على البيع المشتل على غرر يسير أنه بيع الغرر.

٢- أن هناك أنواعا من المبيعات نص بعض الفقهاء أنها لاتجوز لما فيها من الغرر وترجم البخاري على جوازها فهذا يدل على أبعد من العفو عن الغرر اليسير إذ يدل على أن هناك خلافا بين الفقهاء في تحقيق المناط في الغرر<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأشياء منها بيع المسك في فأرته ترجم البخاري بقوله: باب في العطار وبيع المسك.

وهذه الترجمة يتجاوزها احتمالان:

الأول أن البخاري يقصد أن بيع المسك جائز لامحذور فيه من حيث إنه طاهر.  
الثاني: أنه جائز من حيث إنه بيع في وعائه فخفي بعضه فهل يؤثر ذلك؟ وربما قصد البخاري الأمرين.

ولكن يقوي الاحتمال الثاني أنه ترجم للمسك في الصيد والذبائح وهناك احتمال

<sup>(١)</sup> نيل الأوطار، ١٦٧/٥

<sup>(٢)</sup> معالم السنن مع أبي داود، ٦٧٢/٣

<sup>(٣)</sup> الإنصاف، المرداوي، ٣١/٥

قصده للطهارة أقوى مع قرينه أنه قرنه بالعطار في الترجمة في البيوع فيدل على أنه يقصد أن الغرر فيه يسير أو يقصد الأمرين جميعا طهارته وإباحة التجارة فيه لأن الغرر فيه يسير، والله أعلم.

وثمة قرينة ثالثة تدل على قصده بالطهارة فيما ترجم له في الذبائح والصيد، أنه ذكر هناك حديث دم الشهيد بينما لم يذكره في البيوع كل ذلك يرجح، والله أعلم ما ذكرته سابقا.

ووجه رابع أن الخلاف في طهارة المسك ضعيف حتى حكى الإجماع على طهارته نقله الحافظ عن ابن المنذر<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ - ناقلًا عن ابن المنير -: «وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا بالذي بعده وقوع تشبيه دم الشهيد به لأنه في سياق التكريم والتعظيم فلو كان نجسا لكان من الخبائث ولم يحسن التمثيل به في هذا المقام»<sup>(٢)</sup>. ذكر ذلك في ترجمة الذبائح والصيد، ولم يذكره في ترجمة البيوع فدل على ما ذكرنا والله أعلم.

ومن التراجم المتقدمة في البيوع في تراجم الخيار: قوله: «إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع»<sup>(٣)</sup> أورد تحتها حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما قال أو يكون بيع خيار. فهذا فيه غرر يسير جاء نتيجة عدم التوقيت، ومع ذلك فترجمة البخاري ظاهرة في أن ذلك يجوز أو على الأقل هو محل اجتهاد.

وللبخاري ترجمة أخرى سيأتي بيانها لها علاقة بالجوائح ولفظها: «باب إذا باع

١ فتح الباري، ٥٧٧/٩

٢ المصدر السابق، ٥٧٨/٩

٣ انظر الصحيح، ٨٤/٣.

الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع.»

قال الحافظ: ابن حجر: «جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع، إن لم يبدو صلاحه لكنه جعل قبل الصلاح من ضمان البائع ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب»<sup>(١)</sup>.

وهذا فيه غرر كثير ، ولم يؤثر على صحة البيع عند البخاري فالغرر اليسير من باب أولى مع احتياط البخاري في الضمان وسيأتي التفصيل في هذه المسألة في أبوابها - إن شاء الله.

ويستأنس لذلك بما ذكره البخاري في ترجمة العمل بالعرف حيث قال: « باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والإجارة والمكيال والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة.»

وأورد عن ابن سيرين لأبأس بالعشرة بأحد عشر، ويأخذ للنفقة ربحا.»  
فإن هذه الترجمة تتضمن الاستدلال على أن الغرر اليسير معفو عنه لأن العرف جار بذلك.

وكذلك هذه الصورة التي ذكرها عن محمد بن سيرين فيها غرر يسير إذ عند وقوع العقد لا يعرف كم مقدار الربح؟ لكنها جهالة توغل إلى العلم<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> الفتح، ٤/٤٦٥

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٣/١٠٣



## ٦٣٦٦٢- بيع الملامسة وبيع المنابذة.

قال أنس: نهى عنه النبي ﷺ.

أورد البخاري - رحمه الله - تحت هذه الترجمة ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: جاء به مختصرا كما تقدم عن أنس.

الحديث الثاني: حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابذة وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه ونهى عن الملامسة، واللامسة لمس الثوب لا ينظر إليه.

الثالث: حديث أبي هريرة: قال: نهى النبي ﷺ عن لبستين أن يحتبى الرجل في الثوب الواحد ثم يرفعه على منكبه.

وعن بيعتين: اللباس والنباذ.

وفي لفظ: الملامسة والمنابذة.

وهذه التراجم تتضمن فيما يتعلق بفقه البيوع أحكاما.

أولا: بيع الملامسة والمنابذة:

والمنابذة من نبذ وهو يدل على طرح وإلقاء<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر البخاري الملامسة في موطنين.

الأول: في البيوع في بيع الملامسة في حديث أبي سعيد، واللامسة لمس الثوب

لا ينظر إليه.

وفي اللباس بلفظ: واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو النهار ولا يقلبه

إلا بذلك.»

(١) المصدر السابق، ٣٨٠/٥

المامسة في اللغة من اللمس: وهو يدل على تطلب الشيء ومسيه، ونقل ابن فارس عن ابن دريد قوله: «اللمس أصله باليد ليعرف مس الشيء ثم كثر حتى صار كل طالب ملتمسا»<sup>(١)</sup>.

قال في اللسان: «والمامسة أكثر ما جاءت عن اثنين»<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد تفسير الممامسة عند غير البخاري:

فعند ابن ماجه بعد إيراد حديث أبي سعيد الخدري في النهي عن الممامسة والمنابذة: «زاد سهل قال سفيان: الممامسة أن يلمس الرجل بيده السيء، ولا يراه، والمنابذة أن يقول: ألق إلي ما معك، وألق إليك ما معي»<sup>(٣)</sup>.

وعند النسائي في حديث أبي هريرة: الممامسة أن يقول الرجل للرجل: أبيعك ثوبي بثوبك، ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر، ولكن يلمسه لمسا.

وعند أحمد: والممامسة أن يلمس بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا مسه وجب البيع.

وعند مسلم: أما الممامسة فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل<sup>(٤)</sup>.

قال الحافظ ابن حجر: «وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بلفظ

الممامسة والمنابذة لأنها مفاعلة فيستدعي وجود الفعل من الجانبين».

قال - أيضا -: «وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع، لكن وقع في

رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ﷺ ولفظه: وزعم أن الممامسة أن يقول

الرجل للرجل... الخ كما تقدم قريبا.

<sup>(١)</sup> معجم مقاييس اللغة، ٢١٠/٥

<sup>(٢)</sup> لسان العرب، ٢٠٩/٦

<sup>(٣)</sup> سنن ابن ماجه، ٧٣٣/٢

<sup>(٤)</sup> فتح الباري، ٤٢١/٤

فالأقرب: أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ: زعم، ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله»<sup>(١)</sup>.

وعند ابن حبان من حديث أبي سعيد نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين الملامسة والمنابذة فالمنابذة هو أن يقول إذا نبذت إليك هذا الثوب فقد وجب البيع واللامسة أن يمسه بيده ولا ينشره ولا يقلبه ويقول إذا مسه وجب البيع»<sup>(٢)</sup> وليست فيه لفظة (زعم). قال ابن حجر: «اختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور، وهي أوجه للشافعية:

أصحها: أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام، فيقول له صاحب الثوب: بعته بكذا، بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته. وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث.

الثاني: أن يجعل نفس اللمس بيعا بغير صيغة زائدة.

الثالث: أن يجعل اللمس شرطا في قطع خيار المجلس وغيره.

والبيع على كل التأويلات باطل، ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار ومأخذ الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع... ومأخذ الثالث شرط نفي خيار المجلس.

وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء وتخرج مما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك»<sup>(٣)</sup>.

قال الترمذي - بعد إيراد حديث أبي هريرة - حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح،

<sup>(١)</sup> الفتح، ٤/٢٢٢

<sup>(٢)</sup> الإحسان بترتيب ابن حبان، ابن بلبان، ٧/٢٢٦

<sup>(٣)</sup> فتح الباري، ٤/٤٢١

ومعنى هذا الحديث أن يقول: إذا نبذت إليك الشيء فقد وجب البيع بيني وبينك.  
والملامسة أن يقول: إذا لمست الشيء فقد وجب البيع وإن كان لا يرى منه شيئا مثل  
ما يكون في الحراب أو غير ذلك.

وإنما كان هذا من بيوع أهل الجاهلية فنهى عن ذلك»<sup>(١)</sup>.  
وفسرها الدارمي، فقال - بعد إيراد حديث أبي سعيد قال عبدالله المنابذة يرمي هذا  
إلى ذاك، ويرمي ذاك إلى هذا، قال: كان هذا في الجاهلية<sup>(٢)</sup>.  
قال ابن قدامة - عن بيع الملامسة والمنابذة -: «لأنعلم بين أهل العلم خلافا في فساد  
هذين البيعين، وقد صح عن النبي ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة»<sup>(٣)</sup>.  
بل حكى ابن رشد الإجماع على التحريم<sup>(٤)</sup>.  
ثم قال - مفسرا لمعنى الملامسة -: «والملامسة أن يبيعه شيئا ولا يشاهده على أنه متى  
لمسه وقع البيع... هذا ظاهر كلام أحمد، ونحوه قال مالك، والأوزاعي»<sup>(٥)</sup>.  
ثم قال - بعد أن أورد تفسيرهما الوارد في الصحيح عن أبي هريرة.  
وعلى ما فسرناه به لا يصح البيع فيهما لعلتين:  
إحداهما: الجهالة.

والثانية: كونه معلقا على شرط وهو نبذ الثوب إليه أو لمسه له.  
وإن عقد البيع قبل نبذه فقال: بعتك ما تلمسه من هذه الثياب أو ما أنبذه إليك فهو

١ (الترمذي - باب ما جاء في الملامسة والمنابذة، ٦٢/٣)

٢ (سنن الدارمي، ٢٥٣/٢)

٣ (المغني، ٢٩٨، ٢٩٧/٦)

٤ (ابن رشد بداية المجتهد، ١١١/٢، ط دار الفكر)

٥ (المغني، ٢٩٨، ٢٩٧/٦)

غير معين، ولا موصوف فأشبهه ما لو قال: بعثك واحدا منها»<sup>(١)</sup>.  
قال البهوتي: «ولا يصح بيع الملامسة والمنازمة بأن يبيعه شيئا ولا يشاهده تفصيلا فيقول - أي ثوب لمسته أو نبذته فهو بكذا أو أي ثوب لمست أو نبذت فهو بكذا»<sup>(٢)</sup>.  
قال خليل في البيوع المنهي عنها: «وكلامسة الثوب أو منابذته فيلزم.  
قال الشارح: «المفاعلة في كلامه ليست على بابها - أي وكلمس الثوب أو نبذه من جانبين أو أحدهما، وإنما عبر باللامسة تبركا بالحديث قال فيها: قال مالك: واللامسة شراؤك الثوب لاتنشره ولا تعلم ما فيه أو يتناعه ليلا ولا تتأمله أو ثوبا مدرجا لا ينشر من جرابه.  
والمنازمة أن تبعة ثوبك وتنبذه إليه أو ثوبه وينبذه إليك من غير تأمل منكما على الإلزام.

قال أبو الحسن: قوله: ولا تعلم ما فيه يعني ويكتفي باللمس»<sup>(٣)</sup>.  
قال ابن رشد: «ووجوه الغرر في البيوع كثيرة لاتحصى من ذلك العبد الآبق، والجمال الشارد، والجنين في بطن أمه، ومن ذلك ما نهى عنه من بيع الملامسة، والمنازمة، واللامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا ينظر إليه ولا يتأمل ما فيه أو يتناعه ليلا، ولا ينظر ما فيه، والمنازمة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه الآخر ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما: هذا بهذا الذي نهى عنه من الملامسة والمنازمة»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> المرجع السابق، ٢٩٧/٦، ٢٩٨.

<sup>(٢)</sup> كشف القناع، ١٦٦/٣.

<sup>(٣)</sup> الخرشي، ٧٠/٥؛ انظر الشرح الصغير، ١١٩/٤؛ المدونة، ٣٨٠٣٧/١٠.

<sup>(٤)</sup> المقدمات، ٥٤٧/٢.

وقال الزيلعي - ضمن البيوع الفاسدة -: «والملامسة وإلقاء الحجر» وهذه من البيوع التي كانت في الجاهلية وهو: أن يتساوم الرجلان فإذا لمسها المشتري أو نبذها إليه البائع أو وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع فالأول بيع الملامسة، والثاني بيع المنابذة، والثالث إلقاء الحجر، وقد نهى - عليه السلام - عنها بما روينا عن أبي سعيد. ثم ذكر الحديث وذكر تفسيرها المروي عن أبي سعيد، وعزاه إلى البخاري، ومسلم. ولأن فيه تعليقا للتمليك بالخطر فيكون قمارا فصار في المعنى كأنه قال للمشتري: أي ثوب ألقى عليه الحجر فقد بعته، ... وفي المنتقى عن أبي حنيفة هي أن يقول: بعته هذا المتاع بكذا فإذا لمستك فقد وجب البيع أو يقول المشتري كذلك والمنابذة أن يقول إذا نبذته إليك أو يقول المشتري إذا نبذته إليّ فقد وجب البيع»<sup>(١)</sup>.

وقال النووي - عن البيوع المنهي عنها -: «ومنها بيع الملامسة وفيه تأويلات: أحدها: تأويل الشافعي وهو أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول صاحبه: بعته بكذا، بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته. الثاني: أن يجعل نفس اللمس بيعا فيقول: إذا لمستته فهو مبيع لك. الثالث: أن يبيعه شيئا على أنه متى لمسه انقطع خيار المجلس وغيره ولزم البيع. وهذا البيع باطل على التأويلات كلها، وفي الأول احتمال للإمام، وقاله صاحب التتمة تفريعا على صحة نفي خيار الرؤية.

قال في التتمة: وعلى التأويل الثاني له حكم بيع المعاوضة. والمذهب: الجزم بالبطلان على التأويلات»<sup>(٢)</sup>. وقال - أيضا - عن المنابذة: «بيع المنابذة وفيه تأويلات:

<sup>(١)</sup> تبين الحقائق، ٤/٨

<sup>(٢)</sup> روضة الطالبين، ٣/٣٩٦

أحدها: أن يجعل نفس النبد بيعا قاله الشافعي وهو بيع باطل.  
قال الأصحاب: ويجيء فيه الخلاف في المعاطاة فإن النابذة مع قرينة البيع هي نفس المعاطاة.

الثاني: بعثك على أني إذا نبذته إليك لزم البيع، وهو باطل.

الثالث: أن المراد نبذ الحصاة»<sup>(١)</sup>.

ومشى في المنهاج وشرحه على التفسير الثاني.<sup>(٢)</sup>

---

<sup>(١)</sup> روضة الطالبين، ٣/٣٩٦

<sup>(٢)</sup> مغني المحتاج، ٢/٣١

٦٤- باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة.  
والمصرأة التي صرى لبنها وحقن فيه وجمع فلم يحلب أياما وأصل التصرية  
حبس الماء يقال منه صريت الماء.

أورد البخاري بسنده تحت هذه الترجمة أحاديث:  
الأول: حديث أبي هريرة قال: أبوهريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ لا تصروا  
الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين (بعد)<sup>(١)</sup> أن يحتلبها إن شاء أمسك، وإن  
شاء ردها وصاع تمر.

ثم ذكر البخاري عقب هذا الحديث الاختلاف في صاع التمر فروى بعضهم عن ابن  
سيرين صاعا من طعام، وهو بالخيار ثلاثا.

وقال بعضهم عن ابن سيرين صاعا من تمر ولم يذكر ثلاثا.

ثم رجّح البخاري رواية التمر.

الثاني: حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «من اشترى شاة محفلة فردها فليرد  
معه<sup>(٢)</sup> صاعا ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع.

الثالث: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لا تلقوا  
الركبان ولا يبيع (بيع) بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا  
الغنم، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحتلبها إن رضيها أمسكها وإن سخطها  
ردّها وصاعا من تمر»<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> عند أبي ذر، والهروي من تمر، الصحيح، ٩٢/٣.

<sup>(٢)</sup> في الصحيح بين ، وفي هامش اليونينية صوابه بعد كذا في اليونينية وهو الموافق للمعنى،  
الصحيح، ٩٢/٣.

<sup>(٣)</sup> صحيح البخاري، ٩٣، ٩٢/٣.



ثم أورد عقب هذه الترجمة ترجمة أخرى متعلقة بها ، ولفظها :

## ٦٥- باب إن شاء ردّ المصرة وفي حلبتها صاع من تمر.

وأورد تحتها حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «من اشترى غنما مصرة فاحتلبها فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر»<sup>(١)</sup>.  
وتحت هاتين الترجمتين لابد من بحث أمور:  
أولا: معنى التصرية، والمصرة فقد فسرهما البخاري - رحمه الله - وسيأتي لها بيان.

ثانيا: فقه الترجمة الأولى:

فالترجمة الأولى بما تحتها تدل على أن البائع منهي عن التفرير بالمشتري، وإبراز السلعة على غير حقيقتها.  
فالبائع للغنم أو الإبل أو البقر، أو غيرها من كل ما يحفل فلا يجوز أن يحبس اللبن في ضرعها أياما ثم يبيعها.

والنهي الوارد في الحديث يسري عند البخاري على كل محفلة فقد ذكر البقر ولم يرد ذكرها في الأحاديث التي ساقها، وأردف ذلك بقوله وكل محفلة، مما يجعل نطاق النهي عنده ليس مختصا بالأنعام - أيضا.

وهو ظاهر مذهب الشافعي ووجه عند الحنابلة اختاره ابن عقيل<sup>(٢)</sup>.  
وفي ذكر البائع فائدة وهي أن التحفيل إنما يحرم وينهى عنه حينما يكون يقصد

<sup>(١)</sup> الصحيح، ٩٣/٣

<sup>(٢)</sup> المغني، ٢٢٢/٦، مغني المحتاج، ٦٣/٢، ٦٤.

البيع وإذا انتفى هذا القصد جاز كالتحفيل من أجل أولاده أو للضيف ونحوه<sup>(١)</sup>.  
قال الحافظ ابن حجر: «وظاهر النهي تحريم التصرية سواء قصد التدليس أم لا، وذكر رواية الشروط ولفظها ونهى عن التصرية». وبذلك جزم بعض الشافعية وعلمه بما فيه من إيذاء الحيوان، لكن أخرج النسائي حديث الباب من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج، بلفظ: لاتصروا الإبل، والغنم للبيع، وله من طريق أبي كثير السحيمي عن أبي هريرة «إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها». وهذا هو الراجح، وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس ويجاب عن التعليل بالإيذاء بأنه ضرر يسير لا يستمر فيغتفر لتحصيل المنفعة<sup>(٢)</sup>.

وقد يجاب عنه بأنه لا ضرر فيه من حيث الأصل.

ثالثاً: ذكر البقر في الترجمة الأولى.

قال العيني: «فإن قلت ليس للبقر ذكر في الحديث فلم ذكرها في الترجمة؟

قلت: لأنها في معنى الإبل والغنم في الحكم وفيه خلاف داود الظاهري<sup>(٣)</sup>.

قال الباجي: «وبه بذلك على البقر لأن الغنم أطيب لبنا والإبل أكثر لبنا، والبقر

أكثر لبنا من الغنم وأطيب لبنا من الإبل<sup>(٤)</sup>.

قال ابن قدامة: «جمهور أهل العلم على أنه لا فرق في التصرية بين الشاة، والناقة،

والبقرة.

وشد داود فقال: لا يثبت الخيار بتصرية البقرة لأن الحديث: لاتصروا الإبل، والغنم،

(١) العيني، ٢٦٩/١١؛ فتح الباري، ٤٢٣/٤

(٢) فتح الباري، ٤٢٤/٤؛ مغني المحتاج، ٦٣/٢، ويرد على الشافعية ما رواه المزني عن الإمام الشافعي

من زيادة «لاتصروا الإبل والغنم للبيع...» المجموع، ٣/١٢

(٣) عمدة القاري، ٢٦٩/١١

(٤) المنتقى، ١٠٦/٤

فدل أن ماعداهما بخلافهما، ولأن الحكم ثبت فيهما بالنص، والقياس لا تثبت به الأحكام» ولنا عموم قوله ﷺ: «من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام» وفي حديث ابن عمر: «من ابتاع محفلة»<sup>(١)</sup>.

ولأنه تصرية بلبن من بهيمة الأنعام أشبه الإبل، والغنم، والخبر فيه تنبيه على تصرية البقر، لأن لبنها أغزر وأكثر نفعاً، وقولهم: إن الأحكام لا تثبت بالقياس ممنوع، ثم هو ههنا ثبت بالتنبيه وهو حجة عند الجميع<sup>(٢)</sup>.

### معنى المصراة في اللغة وعلاقتها بفقه الترجمة:

قال الخطابي: «اختلف أهل العلم واللغة في تفسير المصراة من أين أخذت، ومن أين اشتقت؟

فقال الشافعي: القصرية أن تربط أخلاف الناقة والشاة وتترك من الحلب اليومين أو الثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيراه مشتريها كثيراً، ويزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها»<sup>(٣)</sup>.

قال في اللسان: «قال أبو عبيد: المصراة الناقة أو البقرة أو الشاة التي قد يصرى اللبن في ضرعها يعني - أن يجمع، ويحبس يقال: منه صريت الماء وصرّيته»<sup>(٤)</sup>.

ونقل ابن منظور عن الأزهري في سبب تسميتها بالمصراة قوله: «جائز أن تكون سميت مصراة من صرا خلافها كما ذكر إلا أنهم لما اجتمع لهم في الكلمة ثلاث راء قلبت إحداها ياء كما قالوا تقضي البازي في تقضض والتصدي في تصدّد... وجائز أن

<sup>(١)</sup> رواه أبوداود في كتاب البيوع، باب من اشترى مصراة فكرها ٧٢٨/٣. لكن إسناده ليس بذلك

قاله الخطابي وقال المنذري هو كما قال، معالم السنن، الخطابي، مطبوع بهامش السنن، ٧٢٨/٣

<sup>(٢)</sup> المغني، ٢٢٢/٦

<sup>(٣)</sup> معالم السنن، ٧٢٢/٣ مطبوع بهامش السنن

<sup>(٤)</sup> لسان العرب، ٤٥٨/١٤

تكون مصراة من الصري وهو الجمع»<sup>(١)</sup>.

وهذا الاختلاف بين أئمة اللغة يوضح لنا طرفا من مقصد البخاري - رحمه الله - حينما أدخل البقر في الترجمة مع أنه لم يرد في الحديث بل، وكل محفلة بناء على معنى المصراة المتسع في اللغة وبالتالي تصبح المسألة ليست قياسا، وإنما تطبيق لمعنى اللفظ أو قل عموم في كلمة المصراة تشمل البقر وغيرها من كل محفلة يعضد ذلك ما أورده عقب ذلك من قوله والمصراة التي صري لبنها وحقن... الخ».

فالبخاري - رحمه الله - مع الجمهور حيث نص على البقر في الترجمة بل عداه إلى كل محفلة كما هو صريح في الترجمة.

وهذا يدلنا على أن الإمام البخاري استدل بالعموم كما هو الأقرب بناء على عموم لفظ المصراة في اللغة وأنها لاتختص بهيمة الأنعام، وهناك احتمال أنه استدل بالقياس لكن الاحتمال الأول أقوى.

ويحتمل أن البخاري يتفق مع فريق من الفقهاء رأوا تعدية التصرية إلى كل محفلة حتى لو كانت مما لايجوز شرب لبنها لأن ذلك يزيد في قيمتها، ولكن ذلك عندي محل تردد في غير بهيمة الأنعام.

قال المازري: «ولو كانت التصرية في غير الأنعام كالحمير، والآدميات فللمبتاع مقال فإن زيادة لبنها يزيد في ثمنها لتغذية ولدها»<sup>(٢)</sup>.

أما الترجمة الثانية فإنها تدل على أثر القول بحديث المصراة عند الإمام البخاري - رحمه الله - ومن وافقه فالمشتري مخير عند البخاري بعد أن يحلب المصراة بين أن يمسكها ولاأرش له وبين أن يردها ويرد معها صاعا من تمر.

(١) المصدر السابق، ٤٥٨/١٤

(٢) الشرح الصغير، ٢١٢/٤؛ انظر مغني المحتاج، ٦٣/٢؛ ٦٤؛ المغني، ابن قدامة، ٢٢٢/٦، ٢٢٣.

وتبقى مسألة هي محل نظر عند البخاري - رحمه الله - هل الرد يتقيد بثلاث أم لا؟  
ففي الترجمة الأولى، والثانية لم ينص على ذلك، وأورد رواية الثلاث ورجح رواية  
التمر وهي غير مقترنة بالثلاث.

فالبخاري فيما يظهر يرى أن الرد غير متقيد بثلاث لعدم ثبوته عنده، ولكن يقيد ذلك  
أن الإنسان متى علم بأن ما اشتراها مصراة فيتوجه الرد، وإلا يسقط حقه في الرد، لأن  
الإمساك مع العلم بأنها مصراة مشعر بالرضا.  
ويعضد ذلك ما تقدم من الروايات.

وأما رواية الثلاث التي أشار إليها البخاري ورجح عليها رواية التمر التي تقترن  
بذكر الثلاث فقد أخرجها مسلم عن قرة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ولفظها: من  
اشتري شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثا فإن ردها رد معها صاعا من طعام لاسمراء.  
ورواها من حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ من ابتاع شاة مصراة  
فهو بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر<sup>(١)</sup>.

#### أراء العلماء في أصل المسألة.

اختلف العلماء في الأخذ بحديث المصراة على مذهبين من حيث الجملة.  
المذهب الأول: ذهبوا فيه إلى العمل بمقتضى الحديث وأن من اشترى مصراة فله  
الخيار ثلاثة أيام على اختلاف في بعض التفصيلات يأتي بيانها - إن شاء الله -  
والإمام البخاري - رحمه الله - مع أهل هذا المذهب، وهو قول أبو هريرة، وابن  
مسعود من الصحابة، وليس لها مخالف، وهو قول الليث، ومذهب الشافعي، ومالك،  
وجمهور أصحابه، وهو قول الإمام أحمد، وأبو ثور، وأبو عبيد، وإسحاق، وأحد قولي ابن

(١) مسلم بشرح النووي، ١٦٦/١، وانظر سنن أبي داود، كتاب البيوع والإجازات، ٧٢٧/٣

أبي ليلى، وأبويوسف، وهو قول زفر.<sup>(١)</sup>

قال الخطابي: «وقد اختلف الناس في حكم المصرة فذهب جماعة من الفقهاء إلى أنه يردها ويرد معها صاعا من تمر قولاً بظاهر الحديث وهو قول مالك، والشافعي، والليث بن سعد، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور.

وقال ابن أبي ليلى، وأبويوسف يرد قيمة اللب.

وقال أبوحنيفة: إذا حلب الشاة فليس له أن يردها ولكن يرجع على البائع بأرشها ويمسكها.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن قدامة: «من اشترى مصرة من بهيمة الأنعام ولم يعلم يتصريتها ثم علم فله الخيار في الرد والإمسك، روى ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر، وأبي هريرة، وأنس وإليه ذهب مالك، وابن أبي ليلى، والشافعي، وإسحاق، وأبويوسف، وعامة أهل العلم.»

وذهب أبوحنيفة، ومحمد إلى أنه لا خيار له لأن ذلك ليس بعيب.<sup>(٣)</sup>

والقائلون بهذا القول اختلفوا في المردود فيرى الجمهور أنه يرد الصاع من التمر، وذهب أبويوسف في قول، وابن أبي ليلى في قول إلى أنه يرد قيمة التمر.

وذهب زفر إلى أنه يرد صاعاً من تمر أو نصف صاع من بر.<sup>(٤)</sup>

والمذهب عند المالكية، وبعض الشافعية يرد صاعاً من غالب قوت البلد.<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> المنتقى للباجي، ١٠٥، ١٠٤/٥، شرح السنة للبغوي، ١٢٥/٨؛ المغني، ٢١٦/٦؛ المحلى، ٦٧/٩؛

المبسوط، ٣٩/١٣، مغني المحتاج، ٦٤، ٦٣/٢

<sup>(٢)</sup> معالم السنن، ٧٢٥/٣، مطبوع مع سنن أبي داود

<sup>(٣)</sup> المغني، ٢١٦/٦

<sup>(٤)</sup> المحلى، ٦٧/٩؛ تحفة الأحوذى، ٤٥٨/٤؛ شرح السنة للبغوي، ١٢٦/٨؛ شرح معاني الآثار

للطحاوي، ١٩/٤

<sup>(٥)</sup> انظر الشرح الصغير، ٢١٢/٤

قال السرخسي: «لما ذكر حديث المصرة وحمله على الشرط فقال: ففيه دليل جواز اشتراط الخيار في البيع، والمراد خيار الشرط، ولهذا قدره بثلاثة أيام وذكر التحفيل لبيان السبب الداعي إلى شرط الخيار...

وأما إذا اشتراها بغير شرط خيار فليس له أن يردّها بسبب التحفيل عندنا...<sup>(١)</sup> وعن أبي يوسف في الشاة المحفلة آخذ بالحديث وأقول يردّها وفيما سوى ذلك أخذنا بالقياس»<sup>(٢)</sup>.

قال الطحاوي: «فمذهب قوم إلى أن الشاة المصرة إذا اشتراها رجل فحلبها فلم يرض حلابها فيما بينه وبين ثلاثة أيام كان بالخيار... واحتجوا في ذلك بهذه الآثار... وممن ذهب إلى ذلك: ابن أبي ليلى...

وقد كان أبو يوسف - أيضا - قال بهذا القول في بعض أماليه غير أنه ليس بالمشهور عنه.

وخالف ذلك كله آخرون فقالوا ليس للمشتري ردّها بالعيب، ولكنه يرجع على البائع بنقصان العيب.

وممن قال ذلك: أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن - رحمة الله عليهما-<sup>(٣)</sup>.

#### المذهب الثاني:

ذهب أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأشهب من أصحاب مالك إلى أن التصرية لا تثبت الرد<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> المبسوط، ٣٨/١٣-٣٩.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق، ٣٨/١٣، ٣٩.

<sup>(٣)</sup> شرح معاني الآثار، ١٩/٤.

<sup>(٤)</sup> المنتقى، ١٦، ١٥/٥، شرح معاني الآثار، ١٩/٤؛ المبسوط، ٣٨/١٣؛ حاشية ابن عابدين، ٤٤/٥.

حاشية الصاوي على الشرح الصغير، ٢١٣/٤.

وقد استدل كل بأدلة فيما ذهب إليه.

فالبخاري ومن وافقه من الجمهور استدلوا بالأحاديث المتقدمة التي سبق بيانها فالنبي ﷺ أثبت لمن اشترى المصرة الخيار كما أنه نهى عن التصرية نفسها، وأجابوا عن الأدلة التي ساقها الآخرون

أما أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، ومن وافقهم فقد استدلوا بأدلة على ما ذهبوا إليه: أهمها:

- ١- الاستدلال بما روت عائشة عن النبي ﷺ: «الخراج بالضمان»<sup>(١)</sup>.
  - ٢- استدل بعضهم بأن حديث المصرة منسوخ، كما حكاه الطحاوي، واستدل بعضهم بأن ذلك كان وقت جواز العقوبات بالأموال في صدر الإسلام<sup>(٢)</sup>.
  - ٣- قالوا إن حديث المصرة مخالف للكتاب والسنة، والأصول من وجوه.
- أ- أن ضمان المتلفات يتقدر فيما له مثل بالمثل وفيما له قيمة بالقيمة واللبن ليس مثلاً للتمر، ولا قيمة له.

ب - أن فيه توقيت لخيار العيب فوجب رده لذلك<sup>(٣)</sup>.

وحمل السرخسي حديث أبي هريرة على تأويل بعيد للتحرز من رده فقال: يحتمل أنه اشتراها غزيرة اللبن فكان العقد فاسدا بالشرط فأمره رسول الله ﷺ بردها مع ما حلب من لبنها لأن المشتراة شراء فاسدا بالشرط ترد بزوائدها وقد كان المشتري أكل اللبن فدعاها إلى الصلح، ورد مكان اللبن صاعاً من تمر بطريق الصلح فظن الراوي أنه ألزمه ذلك وقد يقع مثل هذا لمن قلّ فهمه من الرواة ولهذا لم يرو الحديث أحد من كبار

<sup>(١)</sup> شرح معاني الآثار، ٢١/٤

<sup>(٢)</sup> شرح معاني الآثار، ٢٠١٩/٤

<sup>(٣)</sup> المبسوط، ٤٠/١٣



الصحابة المشهورين بالفقه - رضوان الله عليهم -<sup>(١)</sup>.

وقد أجاب ابن تيمية - رحمه الله - عن أدلة من ذهب إلى ترك العمل بحديث المصراة ورآه معارضا لحديث الخراج بالضممان بما ملخصه:

١- أبوهريرة كان فقيها وقد ولاه عمر على البحرين وقد كان يفتيهم في دقائق مسائل الفقه، وضرب لذلك أمثلة.

٢- المحدث إذا حفظ اللفظ الذي سمعه لم يضره أن لا يكون فقيها كالملقين بحروف القرآن، وألفاظ التشهد ونحوها...

وذكر حديث: «رب حامل فقه...» الحديث.

والحاجة إلى الراوي الفقيه إنما هو عند الرواية بالمعنى.

٣- جميع علماء الأمة عملت بحديث أبي هريرة فيما يخالف القياس، والظاهر مثل حديث: «لاتنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها» وعمل بذلك أبوحنيفة في حديث «من أكل أو شرب ناسيا فليتم صومه...»

٤- الصحابة كانوا يأخذون بحديث أبي هريرة كعمر، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، ومن تأمل كتب الحديث عرف ذلك، بل ويرجعون في مسائل الفقه إلى من دون أبي هريرة كحمل بن مالك، وغيره.

٥- أن أحدا لم يطعن من الصحابة في حديث أبي هريرة بحيث يقول: أخطأ في هذا الحديث، ولكن كانوا يهابون من الرواية عن النبي ﷺ كما قال ابن عمر وقد سئل هل تنكر مما يحدث أبوهريرة شيئا؟ قال: لا ولكن أخبر وجبنا.

٦- ثم أجاب عن مخالفته للأصول:

الرد يثبت بالتدليس باختلاف الصفة باتفاق الأئمة، والمدلس الذي أظهر أن المبيع

<sup>(١)</sup> المبسوط، ٤٠٣٩/١٣

على صفة وليس هو عليها كالواصف لها بلسانه، وهذا النوع من الخيار غير خيار الرد بالعيب.

ويقال له: المشتري لم يضمن اللبن الحادث على ملكه ولكن ضمن ما في الضرر فإنه لما اشترى المصرة وفيها لبن تلف عنده كان عليه ضمانه وإنما قدر الشارع البذل لأنه اختلط اللبن القديم باللبن الحادث فلم يبق يعرف مقدار اللبن القديم فلهذا لم يكن ضمانه بمثله ولا بقيمته فقدر الشارع في ذلك بدلا يقطع النزاع كما قدر ديات النفس، ونحوها من المقدرات التي يقطع بها النزاع بين الناس فإنه إذا أمكن العلم بمقدار الحق كان هو الواجب وإذا تعذر ذلك شرع الشارع ما هو أمثل الطرق، وأقر بها إلى الحق فتارة يأمر بالخرص إذا تعذر الكيل، والوزن إقامة للظن مقام العلم عند تعذر العلم... وتارة يقدر بدل الاستحقاق إذا لم يكن طريق آخر لقطع الشقاق ورد المشتري للصاع بدل ما أخذ من اللبن من هذا الباب»<sup>(١)</sup>.

ويظهر مما سبق أن أدلة الجمهور أرجح، وأقوى لأن الأدلة التي ساقها من خالفهم ليست قوية، وليس بين حديث المصرة وبين حديث الخراج بالضمان تعارض.

ومن أطف وجوه الرد على من ذهب إلى ترك العمل بحديث المصرة ما قاله السندي في حاشيته على البخاري حيث قال عقب حديث ابن مسعود -: «ومن اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا... الحديث» هذا الحديث على أصول علمائنا الحنفية يجب أن يكون له حكم الرفع فإنهم صرحوا بأن الحديث مخالف للقياس، ومن أصولهم أن الموقوف إذا خالف القياس فهو في حكم المرفوع فبطل اعتذار من قال أن الحديث قد رواه أبوهريرة وهو غير فقيه ورواية غير الفقيه إذا خالف جميع الأقيسة ترد لأنه إذا ثبت عن ابن مسعود موقوفا والموقوف في حكم المرفوع ثبت من رواية ابن مسعود - أيضا -

(١) مجموع الفتاوى، ٤/٥٣٢-٥٣٨

وهو من أجلاء الفقهاء اتفاقاً»<sup>(١)</sup>.

وفي المسألة مناقشات وردود أوسع من ذلك ولكن أرى ما أوردته كافياً في إظهار فقه الإمام البخاري الذي هو محل البحث.

## ٦٦- باب بيع العبد الزاني.

وقال شريح: إن شاء رد من الزنا.

أورد البخاري - رحمه الله - بسنده عن أبي هريرة - رضي الله - يقول: قال النبي ﷺ إذا زنت الأمة فتبين زناها فليجلدها ولا يشرب ثم إن زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر.

ثم أورد مثله من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد، ولفظه: «سئل رسول الله ﷺ عن الأمة إذا زنت ولم تحصن؟ قال: إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فبيعوها ولو بصفير»<sup>(١)</sup>.

## فقه الترجمة:

هذه الترجمة تدل على أن البخاري يرى جواز بيع العبد الزاني، ولكن هل يصرح بعيه أم لا؟

يظهر لي أن التصريح غير لازم إلا أن يؤخذ من أمر النبي ﷺ بالبيع ولو بحبل من شعر فإن هذا الانخفاض في الثمن سببه العيب إذا علم، ولكن إن عرف المشتري بعد ذلك أن العبد أو الأمة زان أو زانية فله الرد.

أما إذا صرح له بعيه ثم اشتراه فليس له الرد، وقد أمر النبي ﷺ ببيعها ولو بثمان بخس، فلعلها تصلح أو يعفها سيدها<sup>(٢)</sup> الجديد، ونحو ذلك فيصبح الإخبار بالعيب نوعاً من العيب فالسكوت لا يعتبر غشاً ولا تدليساً، وليس في ذلك ضياع حق بل فيه نوع من الستر قد يكون سبباً في التوبة والندم لاسيما مع تغير السيد، وفيه درء مفسدة وهي أن

<sup>(١)</sup> صحيح البخاري، ٩٣/٣

<sup>(٢)</sup> إرشاد الساري، ٧٠/٤؛ الكرمانى، ٣٤/٨.

الإخبار بالعيب ربما كان سببا لزيادة العيب فإذا ظهر زناها فحق المشتري ما زال محفوظا فله الرد، كما هو مروي عن شريح.<sup>(١)</sup>

قال القرطبي: «أجمع العلماء على أن بيع الأمة الزانية ليس بيعها بواجب لازم على ربها وإن اختاروا له ذلك لقوله - عليه السلام -: إذا زنت أمة أحدكم ... الحديث... فإن باعها عرف بزناها لأنه عيب فلا يحل أن يكتم، فإن قيل: إذا كان مقصود الحديث إبعاد الزانية ووجب على بائعها التعريف بزناها فلا ينبغي لأحد أن يشتريها لأنها مما قد أمرنا بإبعادها:

فالجواب: أنها مال لاتضاع للنهي عن إضاعة المال، ولاتسيب لأن ذلك إغراء لها بالزنا وتمكين منه ولا تحبس دائما فإن فيه تعطيل منفعتها على سيدها فلم يبق إلا بيعها ولعل السيد الثاني يعفها بالوطء أو يبالغ في التحرز فيمنعها من ذلك وعلى الجملة فعند تبدل الملاك تختلف عليها الأحوال»<sup>(٢)</sup>.

والبخاري ترجم بالعبد مع أن الحديث ورد بلفظ الأمة فهل له في ذلك مقصد؟ يبدو من خلال معرفة أقوال أهل العلم في بيع العبد الزاني أن للبخاري مقصد، فما هو مقصده؟

يحتمل أنه يقصد أن الزنا لا يعتبر عيبا يمنع صحة البيع، وإن كان يثبت الرد فقد نقل العيني عن الحنفية أنهم لا يعتبرون الزنا في العبد عيبا، وهو في الأمة عيب فكأن البخاري أراد أن يبين أن ذلك شامل للأمة والعبد.

وقد ادعى ابن حزم أن ذلك سائغ في لغة العرب فقال: لفظه - العبد تقع في اللغة

<sup>(١)</sup> أخرجه سعيد بن منصور في سننه بسند صحيح هكذا قال الحافظ في الفتح، وتغليق التعليق،

العربية على جنس العبيد والإماء لأن العرب تقول عبد وعبدة، والعبد اسم جنس»<sup>(١)</sup>.  
ولكن مازال الإشكال واردا فهل لفظة - أمة يدخل فيها العبد أم أن العبد فقط هو  
الذي يدخل فيه الأمة، والحديث هنا ورد بلفظ الأمة.

ومما يعضد ذلك أنه ترجم على الحديث نفسه في كتاب المحاربين - باب إذا زنت  
الأمة<sup>(٢)</sup> ويشير إلى الخلاف في المسألة ويرد على من ذهب إلى خلاف ما تدل عليه  
الترجمة.

وحجة الحنفية في ذلك أن الجارية قد يراد منها الاستفراش وجلب الولد، والزنا  
يمنع منه بينما الغلام قد يراد منه الخدمة، وهذا لا يمنع منه إلا إذا تكرر أكثر من مرتين  
منه فإنه يكون عيباً<sup>(٣)</sup>.

أما غير الحنفية فيعتبزون الزنا عيباً في الأمة والعبد بلا تفريق.  
قال ابن قدامة: «والزنى والبخر عيب في العبد والأمة جميعاً، وبهذا قال الشافعي،  
وقال أبو حنيفة ليس ذلك بعيب في العبد لأنه لا يراد للفراش والاستمتاع به بخلاف الأمة،  
ولنا أنه ينقص قيمته وماليته فإنه بالزنى يتعرض لإقامة الحد عليه والتعزير ولا يأمنه سيده  
على عائلته وحريمه»<sup>(٤)</sup>.

قال في الشرح الصغير: «(وزنا) من ذكر أو أنثى - أي -: ثبت أنه كان زنى عند  
البائع»<sup>(٥)</sup>.

قال النووي: «نص الأصحاب على أنه لو زنا مرة واحدة في يد البائع فللمشتري

<sup>(١)</sup> المحلى، ٤٢٤/٨

<sup>(٢)</sup> الصحيح، ٢٥٠٩/٦ ط البغا.

<sup>(٣)</sup> فتح القدير، ابن الهمام، ٣٦٠/٦؛ حاشية ابن عابدين، ١١/٥؛ عمدة القاري، ٢٧٧/١١

<sup>(٤)</sup> المغني، ٢٣٦/٦

<sup>(٥)</sup> الشرح الصغير، ٢٠١/٤

الرد، وإن تاب وحسنت حاله لأن تهمة الزنا لا تزول»<sup>(١)</sup>.

بل إن من الفقهاء من يعتبر الزنا عيبا فيمن بلغ عشرين كما هو عند الحنابلة ولم يعتبره بعضهم عيبا إلا إذا تكرر<sup>(٢)</sup>.

بقي أن نبحث عن المناسبة التي جعلت البخاري يذكر هذا الباب عقب حديث المصراة ربما - والله أعلم - أن ذلك البيع جائز رغم ما فيه من العيب الذي يثبت الرد ولكن لا يعتبر السكوت عليه تدليسا ولا منهيًا عنه لأن الرسول ﷺ أجازه بل وأمر به.

فبيع العبد الزاني أو الأمة الزانية يشتركان مع بيع المصراة في كون كل منهما يثبت الرد، ومع وجود النهي عن التصرية ولكن فعلها لا يؤثر على صحة البيع فكذلك عيب الزنا مع الأمر بالبيع من باب قياس العكس والله أعلم.

وهناك احتمال آخر أن البخاري قصد بهذه الترجمة الإشارة إلى الخلاف المنقول عن بعض السلف أن أم الولد إذا زنت لا تباع.

وهو قول الحسن، وإبراهيم النخعي، وقال ابن سيرين: إنها تباع<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> روضة الطالبين، ٤٥٩/٣

<sup>(٢)</sup> كشف القناع، ٢١٦/٣

<sup>(٣)</sup> انظر المصنف، ابن أبي شيبة، ٤٤٠/٦